مركز دراسات الوحدة العربية

علي مولا

أن تكون عربياً في أيامنا

الدكتور عزمي بشارة

أن تكون عربياً في أيامنا

مركز دراسات الوحدة العربية

أن تكون عربياً في أيامنا

الدكتور عزمي بشارة

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

بشارة، عزمي

أن تكون عربياً في أيامنا / عزمي بشارة.
٢٣٩ ص.
ببليوغرافية: ص ٢٢٣ ـ ٢٢٥.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-82-251-8

١. القومية العربية. ٢. المواطنة ـ البلدان العربية. ٣. الديمقراطية ـ البلدان العربية. ٤. المقاومة. ٥. البلدان العربية ـ العلاقات الخارجية ـ الولايات المتحدة الأمريكية. ٦. القضية الفلسطينية. ٧. الحرب الإسرائيلية على غزة (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩). أ. العنوان.

320.54

العنوان بالإنكليزية

On Being Arab in the Present Day

by Azmi Bishara

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، أيار/مايو ٢٠٠٩

المحتويـــــــــــات

القسم الثاني
المتغيّرات الأمريكية في نهاية مرحلة بوش

القسم الثالث
فلسطين والقضية الفلسطينية

مقدمـــــة

يتألف هذا الكتاب من ثلاثة أقسام توزّعت عليها مجموعة دراسات ومحاضرات قدمها الباحث خلال أقل من عامين (من منتصف عام ٢٠٠٧ وحتى بداية عام ٢٠٠٩). وطبعاً، لا يشمل الكتاب كل ما كتبه الباحث أو ألقاه في هذه الفترة، ولا جمع فيه مقالاته كلها، بل اختار فقط الدراسات والمحاضرات ذات البعد الفكري والتشخيصي التحليلي، وأيضاً تلك التي تتضمن بعداً فكرياً جديداً، أو تشير إلى ضرورة تجديد الفكر، إن كان ذلك في القضية العربية عموماً، أو القضية الفلسطينية. وقد اختيرت تلك المقالات باعتبارها ذات علاقة بالأقسام الثلاثة: قضايا عربية، والمتغيّرات الأمريكية في نهاية مرحلة بوش، وفلسطين والقضية الفلسطينية.

وعموماً، لم تعدَّل المقالات أو المحاضرات، طبعاً، إلا بما يقتضيه التحرير اللغوي، أو أُضيف بعض الملاحظات كهوامش عندما اقتضى التوضيح، وذلك للحفاظ على التشخيص والموقف اللذين قدمهما الكاتب في تاريخ كتابة المقال أو إلقاء المحاضرة.

لكن، وبصورة استثنائية، أُجري بعض التعديل على المحاضرة التي ألقيت بمناسبة منح جائزة جمال عبد الناصر للعام ٢٠٠٨، والتي أدرجت ضمن الفصل السادس. وقد اختار الكاتب عنوان المحاضرة تلك معدلاً عنواناً للكتاب، وهو ما اقتضى بعض التوسّع في النقاط التي تشملها، والتي تشكّل هموماً بحثية وعلمية وسياسية، وذلك استجابة لطلبات العديد من القراء، وخاصة الشباب منهم. فبعد أن كان عنوان المحاضرة «أن تكون عروبياً في أيامنا»، وشرح الكاتب خلال الفصل لماذا كادت عبارة «أن تكون عروبياً» تعني «أن تكون عربياً»؟، أصبحت تكمّل محاضرة أخرى شملها الكتاب، وهي «بعض تحديات تجديد الفكر القومي» التي تضمّنها الفصل الأول.

كما أن المنهج التحليلي والتوجّهات التي يشملها الكتاب هي بطريقتها إجابة عن السؤال، وتقدم نموذجاً لما يمكن أن يكون عليه التوجّه العربي الديمقراطي في أيامنا، وهو في الوقت ذاته التوجّه الديمقراطي للقضية العربية.

وبعد التشاور مع مركز دراسات الوحدة العربية أضيف فصل في نهاية الكتاب، وهو كناية عن فصل غير منشور يتابع تشخيص بعض التطورات التي شخّصها الكتاب وتناولها بالتحليل، بحيث يغطي حتى فترة ما قبل صدور الكتاب، وخصوصاً أن ما يسمّى حالياً بالمصالحة العربية، وسياسات الإدارة الأمريكية الجديدة وغيرها، قد تثير بعض الارتباك لدى القارئ.

عزمي بشارة

الدوحة ـ قطر

آذار/ مارس ٢٠٠٩

القسم الأول

قضايـــا عربيـــة

الفصل الأول

بعض تحديات تجديد الفكر القومي(*)

أولاً: تحدّي التجديد

لا بد بداية من التأكيد أن الفكر لا يُجَدَّد في ندوةٍ أو مؤتمر، وأن التجديد عملية يقوم بها أفراد ترتكز على التقاطع بين مسار حاجات تنتجها العملية الاجتماعية التاريخية ومسار تاريخ الأفكار. لقد نشأت الحاجة إلى مفكّرين من نوع مفكّري النصف الأول من القرن الماضي ليطرحوا الفكرة العربية. ولا بد من أن تُنجبُ الحاجة إلى التجديد مفكّرين جدداً. وكثرة المؤتمرات والمنتديات هي مجرد تعبير ذو دلالات عن مثل هذه الحاجة إلى التجديد، وعن الاعتراف بضرورتها. ولكن مهمة التجديد الفكري في النهاية هي مهمة إبداع فردي.

وبما أن الفكر العربي الذي يحمِل أو يحمِّل صفة القومي ليس فكراً موحّداً، فإن التجديد لن يكون موحّداً أيضاً. فالعناصر المشتركة التي تميّزه من غيره من التيارات الفكرية العربية قليلة جداً. وهذه العناصر المشتركة القليلة التي تجمع حاملي الفكرة العربية هي التي تصنع الفرق بينها وبين بقية التيارات. ولكن هذا الفرق بحدّ ذاته غير كافٍ لتأسيس فكر. فلا فكر جدّياً يجمع بين الفكرة القومية إذا كانت ديمقراطية ليبرالية وفكرة قومية فاشية، لأن القومية المشتركة هي بذاتها ليست فكراً، بل انتماء أو تسييساً لانتماء.

ويمكننا أن نتصوّر حامل فكرة تسييس الانتماء القومي هذه كقاعدة للحركة

(*) في الأصل نصّ المحاضرة التي ألقاها د. عزمي بشارة في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر تجديد الفكر القومي الذي عقد في دمشق من ١٥ ـ ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨.

المطالبة بالسيادة فاعلاً ديمقراطياً، كما يمكن تصوّره فاعلاً سياسياً فاشياً.

وإذا تحوَّلت الحركة القومية من إدراكٍ لهويةٍ ثقافيةٍ جامعةٍ تقيم جماعة متخيّلة وتسيّسها إلى أيديولوجية صافية، فهي في هذه الحالة لا يمكن إلا أن تكون شمولية وهزيلة في الوقت ذاته. سوف تكون شمولية، لأنها سوف تتوق إلى تحديد موقف من كل ظاهرة بناء على مبدأ واحد، وهزيلة لأنها سوف تفعل ذلك بناء على مبادئ محدودة وضامرة لا تحمل الكثير من الأجوبة.

فكرة تحول القومية إلى السيادة عبر أمة ديمقراطية ذات سيادة هي فكرة حديثة، وكذلك الفكرة الفاشية... ولكنهما فكرتان متناقضتان.

ماذا يميّز الفكر القومي العربي؟ **أولاً**، الاعتراف بوجود قومية عربية لديها الحق بأن تصبح أمة ذات سيادة. **وثانياً**، الادعاء (الذي يجب أن يُبَرّر بالممارسة) أن منطلق التنظير وصياغة البرامج السياسية المشتقة عنه هو مجمل مصلحة الأمة، خلافاً للانطلاق من مصلحة جزء منها: طائفة، عشيرة، ناحية... إلخ.

هذا يكفي للتميّز ممّن لا يعترف بهوية قومية عربية أصلاً. ولكن هذا طبعاً لا يكفي برنامجاً لإدارة بلد مثلاً، أو لتحديد موقف من الديمقراطية أو حقوق المواطن أو السياسة التعليمية أو التأمين الصحي... ولذلك أيضاً تنوّعت إجابات العروبيين عن قضايا بلدانهم الملحّة في فترة مبكرة.

وهذا هو بالضبط السبب الذي يدفع شخصاً مثلي إلى الاعتقاد بأن أفضل تعبير عن إرادة الأمة هو الديمقراطية، وأن الوجه الآخر لسيادة الأمة هو مبدأ المواطنة المتساوية وحقوق المواطنة، ويعتقد أن الحقوق الاجتماعية، مثل التأمين الطبي والتعليم المجاني وحقوق العامل، هي جزء من عملية بناء الأمة... وهذا ما قد يدفع شخصاً آخر إلى الاعتقاد بأن ترجمة الفكرتين اللتين يتضمنهما الفكر القومي في أساسه يجب أن يجري بشكل مختلف.

ولأن الأشكال التي تجلّى فيها هذا الفكر حتى الآن، أنظمة وحركات، تبدو كما هي حالياً، فإن هنالك حاجة إلى التجديد.

وتتحجّر الفكرة إذا هَمَّش حاملوها بأنفسهم العملية السياسية والاجتماعية المعارضة خارج الحكم، بحيث لا يشاركون في الحكم بشكل مطلق، كما تتحجّر أيضاً إذا تحوّلت إلى مجرد أيديولوجية تبريرية لنظام حكم.

وإن العائق **الأساسي** أمام تطور الفكر السياسي المنطلق من وجود قومية

عربية لها الحق بأن تتحول إلى أمة ذات سيادة، هو ممارسات حاملي هذا الفكر في الحكم في دول مثل مصر وسورية والعراق. وهذا عائق رئيسي مسّ ويمسّ جوهر الفكرة ذاتها، أي فكرة الأمة ذات السيادة، وذلك لعدم تمكّنهم من تحقيق وحدة حتى في ما بينهم عندما حكموا دولاً متجاورة... وكل محاولة لإيجاد مبرّرات لعدم إنشاء الوحدة بين الدول في هذه الحالات تزيد من التورّط في الفضيحة السياسية. كما أن تجربة القوميين في الحكم تشكّل عائقاً أمام التجديد في قضايا الديمقراطية وحقوق المواطن، لأن ممارسة القوميين العرب في الحكم في قضايا حقوق المواطن والرقابة الشعبية على السلطة والحريات المدنية تخدش مصداقية التجديد الفكري الذي يضطلع به غيرهم من العروبيين في هذا الشأن.

والعائق **الثاني** هو تهميش القوميين لأنفسهم في المجتمعات التي لا يشاركون فيها في الحكم، واكتفاؤهم في المعارضة بترديد فكرة الوحدة العربية، ورفض التطبيع مع إسرائيل، والعزوف عن طرح البديل الجدّي الديمقراطي في كيفية إدارة المجتمع. لا يمكن أن يتطور الفكر خارج الإجابة عن التحديات التي تطرحها هموم المواطن العينية. ومن ضمن هذه التحديات قضية الحقوق الاجتماعية وحقوق المواطن والديمقراطية وقضية الهوية. لكي يطوّروا فكرهم يجب أن يكون بوسع القوميين أن يقولوا كيف كانوا سيحكمون بلداً من البلدان، وما هي إجاباتهم عن قضاياه الملحّة... وإلا فسوف يجدون أنفسهم غير مسيَّسين أو خارج السياسة.

ولا يمكن أن يُشتَقَّ الموقفُ أو البرنامج السياسي بشأن هذه القضايا مباشرة من الفكرة القومية بحدّ ذاتها. فهي لا تتضمن أجوبة عن هذه الأسئلة. وتقع مهمة تقديم الأجوبة على عاتق حملة الفكرة، وليس على عاتق القومية. وبقدر ما تكون لديهم برامج سياسية، وبقدر ما يقدمون إجاباتٍ عن هذه الأسئلة الملحّة، يطوّرون الفكر القومي. لا يتطور الفكر في هذه الحالة خارج القضايا العينية، كما لا يُشتَقُّ الموقفُ من هذه القضايا استنباطياً من فكرة الأمة. وكما أسلفنا، فإن كل محاولة كهذه هي **أولاً** محاولة أيديولوجية، وهي **ثانياً** تؤدي إلى الفكر الشمولي.

إن مهمة تطوير الفكر القومي العربي هي مهمة حسم موقفه إلى جانب الديمقراطية وحقوق المواطن الاجتماعية والمدنية، وهي مهمة تتضح من خلال الممارسة. فالممارسة في تيار المجتمع والسياسة المركزي لا تطرح الأسئلة فقط، بل تخفّف من طوباوية الأجوبة النظرية التقريعية الغاضبة، التي تشكّل الوجه الآخر للغة المتحجّرة والخشبية. فكلاهما لغة هامش بعيد عن حياة الناس وحيوية العمل السياسي والاجتماعي.

شتم العرب والمجتمعات العربية والانسحاق تحت أرجل التجربة الإسرائيلية، والإشادة عملياً بدور الاستعمار التنويري دون نقده من جهة، والتعصب والتحجر دفاعاً عن التجربة مع نقل التهمة إلى المؤامرات الخارجية من جهة أخرى. . . هما وجهان لعملة واحدة. كلاهما خطاب خشبي.

سوف يضطر الفكر القومي إلى تجديد نفسه في الشأن الديمقراطي ومسألة المواطنة كعضوية في الدولة لا كعضوية في القومية. وعندها سوف يجد **أولاً** أن الطريق إلى الوحدة العربية هي الديمقراطية، كما في حالة الاتحاد الأوروبي، بوجود أسس أمتن وعناصر مشتركة أكثر في حالة العرب، لو كانت أقطارهم منصاعة لضرورات التعاون الاقتصادي القائمة، ولو كانت ديمقراطية، و**ثانياً** أن هذه ليست مسألة نظرية.

وفي المقابل، سوف يكتشف الليبرالي العربي أن لغته متحجّرة وخشبية ووعظية إذا بقيت مهمشة بعيداً عن العمل السياسي والاجتماعي المحلي ومرتبطة بالتدخل الخارجي، وقد تصل إلى حدّ الإعجاب بـ «الديمقراطية الإسرائيلية»، ما سوف يفصله عن الناس نهائياً، في حين أن الممارسة في الأوساط الشعبية تجعله لا يفكّر إلا بنبذ النموذج الإسرائيلي كنموذج كولونيالي، كما تدفعه إلى رؤية منجزات القوميين العرب، وليس مثالبهم فحسب.

وعندما يتعامل حامل الفكرة القومية، إذا كان ديمقراطياً ومنفتحاً، مع حاجات الناس، مع حاجات جيل الشباب المباشرة، المادية والروحية، فسوف يكتشف مصادر قوته ذاتها. فمثلاً سوف يكتشف أن الهوية ليست مسألة نظرية، بل هي شاغل أساسي وملحّ بالنسبة إلى الناس والشباب، مثل بقية حاجاتهم الأساسية، كما سوف يكتشف أن الجواب المتمثل بالهوية العربية المنفتحة غير الإقصائية في مقابل الطائفية والعشائرية هي أحد مصادر قوة التيار العروبي وفكره.

الفكرة القومية بعنصريها الأساسيين ليست فكرة تقليدية، بل فكرة حديثة. القومية جماعة متخيّلة، ولكنها ليس متخيّلة من لا شيء، بل من عناصر قائمة في الواقع، مثل اللغة والثقافة وعناصر التاريخ المشترك (الإثنية هي تخيّل أصل مشترك). والحداثة هي التي توفر الأدوات، من الطباعة ووسائل الاتصال، وحتى نشوء الطبقة الوسطى، اللازمة لتحويل هذه العناصر الثقافية والتاريخية القائمة إلى جماعة متخيّلة تسعى عبر الحركة والأيديولوجية القومية إلى التحول إلى أمة ذات سيادة.

والقومية العربية لا تختلف عن غيرها في حداثتها. القومية هي غير العروبة القائمة منذ ألفي عام. وهي بالتأكيد غير الإثنية العربية المتخيّلة من أصل مشترك. وقد استوعبت في داخلها الكثير من غير العرب (بالتعريف الـ «إثني» للعرب) عندما كانت عروبة مدينية قوامها مثقفون وطبقات وسطى صاعدة وضباط من الجيش العثماني وفئات تجارية. القومية العربية ليست رابطة دم ولا عرق، بل هي جماعة متخيّلة بأدوات اللغة ووسائل الاتصال الحديثة تسعى إلى أن تصبح أمة ذات سيادة. والتبرير والتنظير لهذا السعي هو الأيديولوجية القومية العربية.

وقد راج هذا النوع من التنظير في حالات بلدان الرأسمالية المتأخرة التي نعرفها، لأن السوق الرأسمالي المتطور لم يكن قائماً فيها ليتولى المهمة عبر عملية توحيد السوق والدولة بشكل طبيعي، ولا قامت بهذه المهمة دولة الملكية المطلقة. هنا في القوميات التي تأخر نشوؤها لعب كل من الأيديولوجية والحركة والتنظيم والمثقفون والطبقة الوسطى دوراً أكثر أهمية. ولذلك نرى أن حالة الأيديولوجيات القومية الشهيرة ترتبت عن انهيار إمبراطوريات، وليس بناء على تطور «طبيعي» من دولة الملكية المطلقة إلى الدولة ـ الأمة، كما في حالة فرنسا أو هولندا أو إسبانيا، وحتى بريطانيا. خذ مثلاً حالة نشوء القومية التركية، ثم العربية، من رحم الإمبراطورية العثمانية، وحالة القوميات المنبثقة عن انهيار إمبراطورية آل هابسبورغ، والقوميات التي ما زالت تتبلور وتجد عنها تعبيرات بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

ولا شك في أنها تتخذ تعبيرات عصبوية كلما ازدادت تأخراً ورغبة في تبرير ذاتها. ولكن ليست كل أيديولوجية قومية مبرّرة، ولا يوجد سبب في الدنيا لكي لا يعتبر القومي الديمقراطي العيش في دولة ديمقراطية متعدّدة القوميات أمراً محبذاً. فقد كان ممكناً تحوّل يوغوسلافيا إلى دولة ديمقراطية متعدّدة القوميات من هذا النوع مثلاً، بدل سلسلة المذابح والتطهير العرقي نحو إقامة «دول ديمقراطية». لقد كان النقاء القومي الانفصالي والتطهيري الدموي هو المشهد الأول الذي يفترض أن تبنى عليه تراجيديا الديمقراطية. وطرح «النقاء القومي» كحالة انفصالية، وكشرط لقيام الدولة القومية النقية وتتلوه الديمقراطية (الديمقراطية داخل القبيلة المنسجمة إثنياً). وقد يؤدي ليس فقط إلى مذابح وترانسفير للآخر المختلف، بل أيضاً إلى أيديولوجية شمولية في أوساط القومية ذاتها.

ولذلك، فعند حديثنا عن تجديد الفكر القومي العربي بشأن المواطنة، علينا أن نذكر أيضاً أنه كما أن القومية العربية هي جماعة متخيلة كجماعة سياسية،

كذلك فإن هنالك جماعات أخرى غير عربية تعيش في الأقطار العربية، ولأعضائها ليس فقط حقوق مواطن في الدول العربية، بل يجب الاعتراف بحقوق جماعية للجماعات التي تصرّ على تعريف نفسها كغير عربية عبر حركاتها القومية ضمن الدول القائمة.

هذه بعض تحديات تجديد الفكر القومي. وكلها تحديات لا يمكن الاضطلاع بها دون إبداع في التعامل مع قضايا الناس، كما لا يمكن القيام بها دون التواضع اللازم المتجلي في التعامل باحترام لا يلغي النقد مع التراث الفكري والعملي الذي خلفته أجيال من القوميين العرب.

ثانياً: «القومية الرومانسية» في مقابل الواقعية الطائفية

على رغم فشل الدول العربية في عملية بناء الأمة على أساس المواطنة أو على الأقل على أساس هوية محلية إثنية متخيلة مثلاً، يستمر اتهام دعاة القومية العربية بانشغالات رومانسية. والفشل باد بشكل خاص من انهيار الدولة مع انهيار النظام في العراق، والخوف المنبعث منذ الحرب على العراق من تحول الخلاف السياسي في كل دولة عربية إلى احتراب طائفي أو الخوف المعاكس من تسييس الانتماءات الطائفية و«تذوتها» أو «استبطانها» وتحولها إلى «مصلحة الطائفة» يتماهى معها الأفراد ويتبنّونها كأنها مصالحهم فعلاً كـ «أبناء طائفة». ومؤخراً، تحوّل حتى الخوف من الحرب الخارجية والاحتلال، في حالة السودان مثلاً، إلى مجرد خوف من أن تؤدي إلى احتراب داخلي وتقسيم للدولة. لا يمكن الادعاء أن هذه الوقائع تقدم دليلاً على نجاحٍ ما في تثبيت الهوية القطرية كهوية قومية. أين هي الهوية القطرية، الهوية الدولتية في خضمّ هذه المخاوف في العراق والسودان ولبنان وفلسطين وسورية والأردن، ناهيك بالصومال؟

لقد تحوّلت الأمة التي كان يُفترَض أن تبنى على أساس الانتماء إلى الدولة بحيث تعيد صياغتها برامج التدريس الرسمية، وإعادة كتابة التاريخ كتاريخ مشترك، والاقتصاد المشترك والتجربة المشتركة وغيرها... تحوّلت هذه الأمة إلى هوية قطرية فولكلورية ورومانسية إلى حدّ بعيد بما فيها من محاولات لتجذيرها تاريخياً في مهرجانات بابلية وفينيقية وكنعانية وفرعونية بودر إليها من أعلى لتنفيذ مآرب سياسية وإعادة تشكيل الانتماء والولاءات على أساسها.

وربما لو نجحت الدولة القطرية في تشكيل أمة مدنية على أساس تشكيل

هوية منفصلة عبر ترويج الأساطير حول التاريخ المنفصل والمستقل والمتميز لهذا القطر أو ذاك في برامج التدريس، أو عبر الانخراط في مواطنة حقوقية تشكّل ضماناً مدنياً ضد الاستبداد، بدل أن تشكّل العشيرة أو الطائفة مثل هذا الضمان، لنشأت إمكانية تحوّل هذه المواطنية إلى هوية وطنية فعلية. ولكان قد وقع، ربما، فصل محمود، مهما بدا غريباً، بين قومية عربية ثقافية تنتمي إليها غالبية المواطنين في الدول العربية من جهة، وأمة سياسية قائمة على المواطنة في الدولة القطرية من جهة أخرى: هي مجتمع مدني نحو الداخل، وأمة سياسية نحو الخارج. ولكن هذا لم يحصل.

وأحد الأسباب، في رأينا، هو وجود المسألة العربية غير محلولة. فقد بقيت احتمالات الانتماء قائمة بين قومية عربية ثقافية وسياسية في آن معاً، وبين انتماءات سياسية عشائرية وطائفية، بعضها عابر وبعضها غير عابر لحدود الدول.

في مثل هذا الظرف الذي تتجلّ فيه واقعية الطوائف والعشائر وتشظّي الدولة وعدم قدرتها على بناء أمة قطرية، لم يعد ممكناً التعاطي مع القومية العربية كرومانسية إلا كسوء نية سياسي يعبّر عن موقف. نقول هذا رغم إدراكنا أن جزءاً من القوميين العرب وغير القوميين من الجيل الجديد نسبياً وجّه نقداً لاذعاً إلى التيارات القومية بصفتها رومانسية الطابع تستند إلى افتراض ماضٍ عربيٍ موحدٍ ومجيد.

والحقيقة أنه على رغم صحة هذا النقد، وهو صحيح في حالة كل القوميات، إلا أنه يكاد ينطلق في نقده من افتراض أن الأيديولوجية القومية نظرية علمية تحتاج إلى تصحيح. وهذا هو النهج نفسه الذي يتبعه نقاد الدين الإلحاديين، كأن الدين نظرية، تتميز بكونها نظرية خاطئة. ولكن القومية ليست نظرية. ويجب التمييز بين القومية ونظرية القومية، كما يجب التمييز بين الدين ونظرية الأديان. ولم توجد قومية في الشرق أو الغرب (بمفهوم قومية الدولة أو حتى القومية ضد الدولة) إلا وافترضت وحدة من هذا النوع وأسقطتها على ماض غابر. لا توجد أيديولوجية قومية دون عناصر رومانسية. وقد قامت هوليوود وصناعة الأفلام البريطانية بعمل مكثّف في تأسيس وترويج أساطير الآباء المؤسسين لتلك الدول، كما قام بذلك الأدب القومي في دول أوروبية في القرنين التاسع عشر والعشرين، كما قامت بذلك مناهج التدريس الرسمية في تلك الدول، وغالبية افتراضاتها التاريخية حول تشكّل الوطن والشعب تقوم على أساطير من ألمانيا، وحتى الولايات المتحدة، مروراً بأوروبا كلها. هنالك فرق بين القومية وتجلياتها

كثقافة وسياسة وكظاهرة اجتماعية، ونظرية القومية التي تبحث في ماهية القومية بما في ذلك كشف الأساطير التي تقوم عليها.

والقومية العربية قبل الاستقلال وبدء مرحلة بناء أمة المواطنين هي في نظرنا حاجةٌ عمليةٌ لتوحيد غالبية الشعب، حتى في الدولة القطرية لكي لا ينهار إلى طوائف، وهي من هذا المنظور، ومن منظور نظرية القومية أيضاً ليست مجرد «إثنية» مختلقة مركّبة مصنوعة. فهي ليست مصنوعة أو متخيّلة من لا شيء، بل هي جامع ثقافي من الدرجة الأولى يقوم على اللغة المشتركة، وجامع سياسي وتعبير عن تطلعات سياسية لها تاريخ حديث وقديم. ويصنع الطموح السياسي لإقامة دولة، وتصنع المصالح والثقافة المرتبطة به من هذه العناصر حالة قومية حديثة.

حتى بعناصرها الرومانسية، وهي قائمة طبعاً فيها وفي غيرها، ليست القومية العربية مجرد حالة رومانسية، بل حاجة عملية ماسة وبراغماتية في الوصول، ليس فقط إلى مجتمع حديث قائم على الانتماء الفردي، بل أيضاً لتزويد المواطن بهوية ثقافية جامعة تحيّدُ غالبية الطوائف والعشائر، العربية على الأقل، عن التحكم بانتماء الفرد السياسي.

وعلى رغم معرفتنا بالفرق المهم بين منظّري القومية العربية في المشرق والمغرب العربيين في نظرتهم إلى أهمية الدولة القطرية العربية وشرعيتها وجذورها التاريخية بين التقسيم الاستعماري والتبرير التاريخي القائم، نقول: إنه فوق ذلك، وحتى لو لم تقم على أساسها دولة عربية واحدة فدرالية أو غير فدرالية، فإن الدول العربية القطرية لا تستطيع الاستغناء عن العروبة كقومية في عملية بناء أمة مواطنية للعرب وغير العرب. كما أنها تشكل أساساً لتعاون ووحدة دول عربية في المستقبل على نمط الاتحاد الأوروبي. وبين دولها من المشترك والموحّد أكثر بكثير مما بين دُوَلِهِ التي لا تجمعها لغة قومية، ووقعت بينها في الماضي غير البعيد حروبٌ دينية وحروبٌ قومية وحروبٌ عالمية. كما أن وجود تيار عروبي فاعل يطرح المشترك، ويلحّ عليه، ويعارض التجزئة الطائفية، ويطرح بدائل ديمقراطية، ويندمج في الحركة الثقافية والجماهيرية في كل بلد على حدة... هو ضمانة أكيدة ضد هيمنة الفكرة الطائفية أو الانتماءات التجزيئية الأخرى للأمة.

من أين يأتي انطباع الرومانسية هذا عن القومية، والذي يجترّه السطحيون من حلفاء المرحلة الأمريكية ويطيحون به بعدمية باتجاه القوميين وغيرهم من نقّاد

المرحلة؟ ونقول «العدميين» لأنهم لا يناهضون كل رومانسية. ولا نتحدث هنا عن تبنّيهم رومانسية التنوير والكثير من الأساطير غير الصحيحة عن نشوئه ومؤسسيه كفكر لم يكن دائماً متنوّراً، فهم لا يتبنّون التنوير أصلاً، بل المقصود هو إعجابهم بالتطرف القومي والرومانسية القومية الإنكليزية وأساطيرها المؤسسة، أو إذا تجلّت الرومانسية على نمط خطب بوش في كاتدرائية في واشنطن، أو إذا كرّرها اليسار الإسرائيلي في صراعه ضدّ حق العودة الفلسطيني، وفي دعم قانون العودة الإسرائيلي ويهودية الدولة بنبرة قومية لافتة يحترمها العدميون العرب، لأن اليسار الصهيوني يعتبر متنوراً وليس رومانسياً. وفي الواقع، لا تخلو الطقوس والخطب الأمريكية والإسرائيلية الرسمية من رومانسيات وأساطير قومية ودينية، بل تعجّ بها.

ربما هم لا يدرون ما هي جذور ومصادر هذا الانطباع لديهم عن القومية، ولكننا ندري. ويجب أن ندري إذا أردنا أن نقيِّم تاريخ الفكر القومي العربي وغير العربي تقييماً نقدياً. فالقومية كتجاوز الانتماء المجرد إلى أيديولوجية رئيسية، وكتيار مركزي في المجتمع، نشأت في الدول التي تأخرت في التطور الرأسمالي، وغالباً ما جاءها كتحديث قسري من أعلى. وحلّت فيها القومية كردّ فعل رومانسي على انحلال الجماعة العضوية ومحاولة إعادة تأليفها كـ «جماعة متخيّلة» ضد الفردية و«الانحلال» التي ميّزت المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وذلك في القومية القائمة على الثقافة أو الانتماء الإثني.

طبعاً، هذا لا يعني أن هذه المظاهر لم تجد لها موطئ قدم في دول الرأسمالية المبكرة، حيث قام الشعور القومي تدريجياً على دول الملكية المطلقة التي تحوّلت مبكراً إلى دول رأسمالية دون حاجة إلى دور توحيدي وحدوي للحركات القومية. ولكن ثقافتها وبرامجها التدريسية ومسرحها وصناعة السينما فيها تعجّ بالأدب الرومانسي وبالأساطير التي تتناول نشأة الأمة وتأسيسها ووحدتها من مراحل ما قبل التاريخ.

ومع هذه الرومانسية نشأت في الأيديولوجيات والحركات القومية في الدول المتأخرة رأسمالياً مظاهر تقديسية للانتماء وللوطن وللجماعة، ثم للانضباط والطاعة والتنشئة على قيم قومية والرغبة في تنظيم التحوّل الاجتماعي بشكل شبه عسكري للتعويض عن التخلّف والتأخر في التطور الرأسمالي، وللتعويض عن ضعف قيم الحداثة في المجتمع بالتخطيط الصارم والهندسة الاجتماعية. وقد

ولدت هذه الأفكار ما ولدت من عمليات تحديث في إيطاليا وألمانيا وبولندا وروسيا، ولكنها أنجبت أيضاً أنظمة شمولية من أسوأ نوع.

لم تسنح الفرص للقومية العربية للوصول إلى هذه المراحل من إقامة الأنظمة الشمولية، ولكن لوحظ عند مفكّريها الرومانسيين، مثل زكي الأرسوزي، وحتى المحدثين والحداثيين بينهم من أمثال قسطنطين زريق وساطع الحصري، تأثرٌ بالغٌ بالرومانسية القومية الألمانية والإيطالية. وقد اختلط في هذا التأثر الإعجاب بسرعة التوحيد والتنظيم والتحديث والضبط ونشر العلم والتصنيع في مجتمعات كانت حتى مرحلة قريبة مجزأة إلى إمارات ومتخلّفة، مع العداء للمستعمر الإنكليزي والفرنسي في ما بعد.

ولكن، في رأينا، يجب عدم الخلط بين هذه الميول التي بقيت أيديولوجية وتشديد القوميين الأوائل على التربية والنهضة بالشباب والتثقيف القيمي والأخلاقي، ومنح الشباب حلماً وقيماً ومعنى. فهذه ليست بالضرورة رومانسيات، وحتى لو تضمّنت بعض الرومانسية، إلا أنها عبَّرت عن حاجة ماسة. ولذلك تولّت عملية إعداد البرامج للتربية والتعليم نخب تلك المرحلة، مثل ساطع الحصري بنفسه (وطه حسين بنفسه في حالة التثقيف في تصوّره للقومية كوطنية مصرية. . . فطه حسين خلافاً للانطباع السائد كان ليبرالياً يعتبر الوطنية المصرية هي قومية مصر، وقد أشغلته هوية مصر وعلاقتها بتاريخها المتميّز وبالمتوسط وبالعروبة والإسلام). وأدى غياب مثل هذه النخب عن التربية والتعليم، ليس فقط إلى انهيار التعليم، بل ساهم أيضاً في مفاقمة الأزمة الأخلاقية التي تعيشها الثقافة والسياسة العربية في المرحلة الراهنة.

يذكر عزيز العظمة في كتابه عن المفكّر العربي قسطنطين زريق سخرية رئيف خوري الماركسي من القيم التربوية المتضمّنة في كتاب **الوعي القومي** لزريق، إذ يشبهها بالوعظ الكنسي الإنشائي.

ورئيف خوري ماركسي لامع، وكاتب مجيد. وقد ترك بعض الماركسيين العرب تحليلات جيدة جداً لحال المجتمعات العربية، وحتى القضية الطائفية. ولكن سخرية الماركسيين عموماً، وحتى الأخلاقيين من بينهم، من القضية الأخلاقية والتربوية والقومية، واعتمادهم نسبية الأخلاق، بدل نسبية العلم (وإطلاقية العلم بدل إطلاقية الأخلاق) والتساؤل الدائم حول أي مصلحة (طبقية؟!)، تخدم القيمة الأخلاقية، واتهام القومية بالرومانسية، هو مثال على

تهافت هذا النوع من النقد. لقد أفقدهم العالمين، عالم العلم الذي كان مهماً لماركس على الأقل في نظرياته، وعالم مركب الأخلاق في أية نظرية فلسفية تستحق الاسم. لقد خسروا العالمين. ونشأت حركات وأيديولوجيات قومية متطرفة في ما كان يُسمى المعسكر الاشتراكي سابقاً.

فقد أدى هذا النوع من التفكير الأيديولوجي إلى ما أدى إليه في دول المنظومة الاشتراكية من هدم الإنسان في ما يتجاوز حتى آثار انهيار الدكتاتورية الشمولية. كما أدى إلى إرساء الأساس إلى تحوّل بعض اليساريين العرب من اتهام القومية بالرومانسية من موقع اليسار إلى اتهامها بالرومانسية من موقع اليمين، أو من داخل المعسكر الأمريكي ـ الإسرائيلي الذي يعجّ بالقوميين الرومانسيين من المحافظين الجدد، وحتى اليسار الصهيوني. هذا مثال فقط على ما تؤدي إليه نسبية الأخلاق من سهولة الانتقال من معسكر إلى آخر دون المرور بالمرجعيات الأخلاقية للجماعة المحلية، ودون التوقف قليلاً عند قيم العدالة والمساواة والإنصاف التي لا تتحقق بمجرد تبني العقل والمنطق، بل تحتاج إلى قرار حرّ.

وأنصار تكريس الوضع القائم على أنواعهم يعتبرون النظر إلى العام من خرم إبرة مصالحهم الضيقة الطائفية أو العشائرية أو غيرها، هو الواقعية. وقد يثبت أنها في الواقع رومانسية مقلوبة، كما هو حال العدمية دائماً. وفي حالة هؤلاء، إنها رومانسية حول الدور التنويري للغرب في الشرق بعد رومانسية حول دور الطبقة العاملة والجماهير، ناهيك بالرومانسية السابقة في العلاقة مع روسيا، وحالياً الخطاب الخشبي المؤيد لتسوية غير عادلة مع إسرائيل دون توفر أي أساس واقعي لمثل هذه التسوية.

ثالثاً: المواطنة الديمقراطية وجماعات الهوية والتوافقية

انتشرت في السنوات الخمس الأخيرة عربياً ظاهرة المجاهرة في تسييس الانتماءات الطائفية والمذهبية والعشائرية وغياب الحرج عند تسييسها كجماعات هوية. ولبنان الذي غالباً ما تسمع من داخله شكاوى من تدخّل الدنيا في شؤونه عندما يلزم، وتتمتع وتستمتع نخبه بمثل هذا التدخل عندما يلزم أيضاً، يتدخل هو الآخر من حيث يدري أو لا يدري في الثقافة السياسية للدول الأخرى عبر إعلامه وإعلامييه وسياسييه وتقليعاته بإيجابياتها وسلبياتها. فهو إضافة إلى نشره ثقافة حوار سياسي (في زمن السلم الأهلي على الأقل)، أرقى مستوى من كافة الدول والمجتمعات العربية المحيطة، واستعراضه الصحّي لبعض الوعي المدني

(المواطني إذا صحّ التعبير) الذي يشمل ثقة فردية بالنفس، بات جزء من نخبه الفكرية والسياسية والإعلامية يستخدم دون حرج ويجاهر بشكل غير مسبوق بمصطلحات الطائفية السياسية التي كان الفرد العربي المتوسط يجهد في إخفائها. وهي تبث عربياً، فيستمع الإنسان في فلسطين وغيرها عن «الموقف المسيحي» أو «الالتفاف الشيعي» أو «توحيد السنّة» خلف قيادة واحدة، وعن «النائب المسيحي» فلان، و«الوزير السنّي» فلان. . . تقال بأناقة وهدوء. وهيمنة لبنان في نشر التقليعات تسري كما يبدو أيضاً على التصنيفات السياسية و«الموضة» السياسية، وهي مقولة سارية المفعول، كما يبدو، في حالات نشر ثقافة التخلّف، وليس الثقافة المتقدمة والمتنوّرة فحسب.

ولا شك في أن الطائفية والعشائرية موجودة في حالة كمون في كل بلد عربي تقريباً، ولكن الطائفية السياسية كظاهرة ونظام سياسي قائمة في لبنان فقط، وفي العراق أيضاً قام نظام تُفتَرَض فيه الطائفية كفرضية سياسية في فهم بنية العراق السياسية والاجتماعية، وتُفرَض ويجري تطبيقها كمنهج احتلالي مثل نبوءة تحقق ذاتها. ومن خلال خوض الرأي العام العربي بكثافة في قضايا العراق ولبنان يجري تسويق الطائفية السياسية وثقافة تحويل الروابط الوشائجية إلى هويات سياسية عربياً، فتنتشر مثل عدوى فتاكة.

وتعتبر التجربة العراقية الحالية مشكِّلة للوعي الطائفي السياسي العربي أكثر من حالة لبنان، لأنها كانت دولة يهتدي نظامها بالقومية كأيديولوجية، ولأن حالة لبنان على إيجابياتها وسلبياتها كانت تعتبر استثنائية في الذهن العربي، وتكاد استثنائيته تكون مفروغاً منها. ولكن التجربة العراقية أخطر، لأنها تشكّل هذا الوعي السياسي الطائفي وتنشره مجتمعياً في العراق نفسه، حيث لم تكن الطائفية السياسية منتشرة كوعي سياسي، وتبثه عربياً في دولة كان نظامها يتبنى القومية كأيديولوجية. وعلى رغم كل النفور من دموية التجربة العراقية، إلا أن التقسيم الطائفي للمجتمع هو عدوى تلوّث ويصعب التحرر منها بعد الإصابة بها. فبعد أن تكسو غشاواتها العيون تزداد التهاباً بعد فركها، ويُرى كل شيء من خلالها ويتلوّن بلونها. وحتى الحلول المقترحة لتجاوزها تُبَث بلغةٍ، ولكنها تستوعب من قبل المصابين بالعدوى بلغتهم. فيتم تحويل السلم الأهلي مثلاً إلى تعايش بين الطوائف، والمساواة إلى محاصصة، وفي أفضل الحالات إلى طائفية توافقية.

والتوافقية تعدّدية هوياتية، كما أنها تشكّل حماية من الاستبداد، وتحتوي مجموعة آليات رقابة وموازنة. ولكنها ليست ديمقراطية بالمعنى الحديث، أي ليست

ديمقراطية ليبرالية قائمة على المواطنة، لأنها تُنصِّب فوق الأمة وفوق المواطنة جماعات هوية مسيّسة، وتفقد المواطنة الفردية معناها في هذه الحالة، كما يفقد التنافس الديمقراطي معناه ويتحول من تنافس برامج شاملة لمجمل مصالح الوطن إلى تنافس داخل كل طائفة أو مذهب على من يمثلها في مقابل الطوائف الأخرى عند تقاسم الكعكة الوطنية. وعندما تطرح مواقف تمثل مصالح مفترضة لكل جماعةِ هوية كما تمثلها نخبها، لا ينشأ بينها تنافس أو حوار، بل ينشأ إما صراع نفوذ أو توافق من نوع المحاصصة، إذ لا توجد أرضية مشتركة للتنافس، فهي لا تمثل مواقف من الموضوع نفسه، لكي تتنافس في ما بنيها، بل هي تمثل أصلاً هويات جزئية مختلفة.

وقد تطور الفكر الديمقراطي، وحتى الليبرالي منه، بحيث بات يعترف بجماعات هوية ذات حقوق جماعية وإدارات ذاتية وغيرها، ويشمل ذلك الطوائف والمذاهب وغيرها. ولكن هذه لا تقوم على مستوى الديمقراطية الأكثرية القائمة على المواطنة، بل على مستوى آخر بعد أن أرسيت المواطنة الفردية وحقوقها كأساس، ويعتبر الحقوق الجماعية مشتقة من حقوق المواطن الفرد بأن ينتمي إلى جماعة هوية. وهذه لا تتوافق في عملية حُكم، بل تُمنَحُ من قبل الحُكم ودستوره الديمقراطي كحقوق إدارية جماعية. وهذه حقّوق مدنية لا علاقة لها بحسم مسألة السلطة.

مصيبة أن يستنتج ديمقراطيون عرب من التجربة العراقية ضرورة اتباع النظام التوافقي، لأن هذه التجربة أثبتت، في رأيهم، أن ولاء العربي هو أولا للجماعة العضوية المباشرة، ولأنه في أي انتخابات ديمقراطية سوف يقرّر أن يصوّت بموجب الانتماء وجماعة الهوية. وهذا طبعاً لا يؤسس لنظام سياسي حزبي نسبي. كما أنه يحوّل الأكثرية إلى أكثرية طائفية أو مذهبية أو عشائرية أو إلى تحالف جماعات يحرم جماعات أخرى إلى الأبد من المشاركة في الحكم. فيحوّلها في الواقع، أو في تصوّرها للواقع، أو في كليهما، إلى أقليات مضطهدة.

ولكن التجربة العراقية هي تجربة في دكّ دولة من الخارج ومواجهة مباشرة بين المحتل الأجنبي والمجتمع العاري من الدولة (ومن حركة تحرّر). والمجتمع المجرد أو المتجرّد من الدولة لا ينتج ديمقراطية ولا مواطنة، ولا مجتمعاً مدنياً، بل ينتج «حرب الكل ضد الكل»، وجماعات مباشرة أولية عضوية يحتمي بها الأفراد. ولا تثبت هذه التجربة عدم إمكانية بناء الديمقراطية على أساس المواطنة، بل تثبت

أن الدولة العربية لم تنجز مهمة بناء الأمة الوطنية. وهي لم تنجح في بناء أمة على أساس قومية محلية إثنية بديلة للقومية العربية، ولا على أساس المواطنة المشتركة في الدولة.

كما تثبت هذه التجربة أن الاحتلال من الخارج تحت شعار الديمقراطية، وفي عملية تصادم مع عملية بناء الأمة لا ينتج ديمقراطية.

والحديث عن فشل الهوية القومية العربية في تشكيل وفاق وطني وضرورة إقصاء الهوية القومية العربية إلى مستوى الهويات الطائفية التوافقية هو من نمط الاستنتاج نفسه. فما فَشِلَ وثبت فشله هو إقصاء الهوية العربية من جهة، أو تحويلها إلى أيديولوجية من جهة أخرى، بدل التعامل معها كأساس لبناء الأمة في أول مراحل الاستقلال. وما فشل هو تهميش هذه القومية وتحويلها إلى جماعة هوية.

أين قامت دولة مواطنية دون استنادٍ إلى قومية كمرتكز لهوية الدولة الحديثة؟ مثل هذه الدول قامت في الولايات المتحدة وأستراليا وكندا. وهي بحكم تعريفها دول مهاجرين استيطانية. وهم بمعنى ما مهاجرون من قومياتهم إلى خلق هوية جديدة على أساس الانتماء إلى مجتمع المهاجرين كأمة مواطنين. أما النموذج الفرنسي، فيعتمد المواطنة نظرياً كأساس في بناء الأمة. ولكن التجربة التاريخية تثبت أن هذا النظام يقوم أيضاً على تصوّر، وكل تصوّر هو مصنوع ومتشكّل ومتغيّر ومتطور، لما تعنيه الهوية الفرنسية. وتعاد بموجب هذا التصوّر كتابة تاريخ البلاد كتاريخ قومي، كما في حالة أي قومية أخرى، بما فيها القوميات المدّعى أنها «ماهوية» مثل القومية الألمانية والإيطالية والبولندية. أما الدول الاستيطانية التي تقوم على المواطنة فقط، وليس على القومية أو غيرها كأساس للانتماء إلى الأمة، فقد طوَّرت هي الأخرى هويات وسياسات هوية شبيهة بالقومية من نوع «نمط الحياة الأمريكي» و«الأنغلوسكسونية» المدّعاة كهوية أمريكية أصيلة مقابل هويات تعتبر دخيلة، مثل اللاتينية (الهسبانك) والصينية عند هانتنغتون مثلاً. ليست القومية العربية «الماهوية» الوحيدة بين القوميات. فألمانيا لا تكون ألمانية، وفرنسا لا تكون فرنسية، إذا لم تعش فيها أكثرية ألمانية أو فرنسية. ولكن كلنا يعرف ماذا تعني كلمة «أكثرية». وهذه المعرفة لا تكفي، ولا تعفي من تعريف أو تصور أو شعور أو انتماء لما تعنية كلمة «ألمانية» أو «فرنسية». والنقاش دار وما زال دائراً حول هذه التعريفات، وهذا يعني بالطبع أن التعريفات متغيّرة ومتبدلة ومتطورة ومتشكّلة ومصنوعة إنسانياً، ولكن هذا يعني ضرورة توفّر معنى لهذه الكلمات،

وهذا المعنى المتخيّل مهم إلى درجة أنه مُسَلَّمٌ به ومتنازع عليه في آن.

ومهما ادعى الفرنسيون والألمان واليابانيون والأتراك وغيرهم، فإنهم لم يتخلّوا عن تصور لـ «نحن» متخيلة تكتب بموجبه برامج التدريس وتعاد كتابة التاريخ، وتراجع هذه الكتابة، وتدرّس وتمثل بموجبها الملاحم على المسارح وفي المسلسلات التلفزيونية، وتنتقد أساطيرها من قبل المؤرخين، وهكذا. لا تصحّ فرنسيةُ فرنسا دون أكثرية فرنسية، ولكنها لا تصحّ دون أن تكون هذه الأكثرية فرنسية. . . أين التعريف «الماهوي» من غير «الماهوي» هنا؟

القضية التي تميّز العرب هي ليست ماهوية القومية خلافاً لعدم ماهويتها (أي تحديد هوية البلد بموجب الأغلبية التي تعيش فيه) عند غيرهم، فلم يتحرّر من هذه الماهوية لا جيفرسون ولا بوش ولا تشرتشل ولا مايكل براون ولا ساركوزي.

يكمن الفرق بين العرب وغيرهم في عرقلة عملية بناء الأمة وتحييد دور القومية والتعويض عنها بأيديولوجية قومية، وعدم قيام دولة ديمقراطية.

والتخلّي عن القومية العربية القائمة في وجدان الناس وثقافتهم ومتخيّلهم واهتماماتهم، كانتماء عربي واهتمام بالشأن العربي، ارتياحاً أو تذمراً، هو تخلٍّ عن طاقة وحدوية علمانية حداثية من الدرجة الأولى. ولا معنى للنقاش هنا: هل فهمنا للقومية العربية ماهوي أم غير ماهوي؟ فكلّ هوية هي هوية مصنوعة ومتشكّلة، وهي ماهوية في مرحلة معيّنة قبل أن تتغيّر ويعاد تشكيلها.

السؤالان الأهم هما: **أولاً**، هل يتم تبني القومية كأيديولوجية تقدم حلولاً، من نوع العروبة هي الحلّ على نمط الإسلام هو الحلّ؟. . . فهذا هو التوجّه الذي فشل، لأنه قام كرد فعل أيديولوجي على واقع التجزئة. القومية العربية هوية حداثية تشمل تسييساً للانتماء الثقافي، وتشكّل جماعة متخيّلة مثل كل القوميات الحديثة. ولكنها كأيديولوجية تقع في خطر الفكر الشمولي مثل أيديولوجيات قومية أخرى، تحول القومية إلى مجرد هوية وتعفي نفسها من تقديم أفكار وبرامج سياسية اقتصادية واجتماعية إلى الأقطار العربية القائمة. يمكن أن يكون القومي العربي ديمقراطياً أو فاشياً، يسارياً أو يمينياً، ولا تعفيه القومية من اتخاذ موقف في قضايا البلد الاجتماعية والمشاكل التي تشغل المواطنين. **وثانياً**، هل تفسح القومية المجال بعد تثبيت قومية الأغلبية في الدولة أن تكون المواطنة أساس العلاقة مع الدولة، أي هل تسمح بالفصل بين الانتماء إلى القومية والانتماء إلى الدولة؟ لقد سبق أن تجرأنا على استخدام عبارة الفصل بين القومية والدولة،

والدولة/الأمة، على نمط الفصل بين الدين والدولة، كمقدمة ضرورية لقيام دولة المواطنين الديمقراطية[١].

ولكن هذه العبارة وهذه التعريفات ليست ما قبل قومية تساهم في تفتيت المجتمع إلى طوائف وعشائر تتصارع وتتوافق، بل هي ما بعد قومية، أي تبنى على مساهمة القومية التاريخية في تثبيت وحدة الأكثرية في الدولة، مما يسمح بتعدّدية مواقف (وليس هويات) ديمقراطية فعلية داخلها، وتوسع مفهوم الأمة حال قيام الدولة ليشمل كافة المواطنين بغضّ النظر عن قوميتهم طالما تحقق حق تقرير المصير للقومية.

إن من يتنازل عن القومية العربية بحجّة أنها هوية أخرى مثل الهوية المذهبية والطائفية وغيرها مدّعياً أنها يجب أن تفصل عن الدولة مثل الهوية الطائفية والمذهبية والعشائرية، لا يميّز حداثية القومية، ولا يرى أنها جماعة يمكن تخيّلها بأدوات الحداثة. فهي ليست جماعة هوية مباشرة. وهو بتحييدها يحرم صيرورة التطور من عنصر أساسي في تشكّل الدولة الحديثة، ومرحلة مهمة في عملية بناء الأمة، وصولاً إلى فصل القومية عن الدولة في أمة المواطنين.

---

(١) ذكرنا ذلك قبل أكثر من عشر سنوات وبحثناه بتوسع، انظر: عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، كما لجأنا إلى الفصل بين أمة المواطنين والقومية، واستخدمناه أيضاً في نقد الصهيونية الكولونيالية في أبحاث كثيرة، انظر: عزمي بشارة، **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤).

الفصل الثاني

تموز/يوليو ومهام المرحلة المقبلة(*)

كان مشروع ثورة ٢٣ تموز/يوليو مشروع استكمال الاستقلال الوطني وبناء الدولة. وتحوّلَ بسرعة إلى مشروع تحرّر وتحرير. فقد كان منحازاً من البداية إلى الجماهير الواسعة من عمّال وفلاحين وطبقات شعبية ومثقفين. وكان الضباط الأحرار وطنيين راديكاليين، قادتهم وطنيتهم إلى محاولة التوصّل إلى أفضل التعبيرات المتاحة، في ظروف العالم الثالث في عصرهم، عن إرادة الأمة. وكان منطلقهم ومنطلق ثورتهم أن الشرط لذلك هو تحريرها من إملاءات الاستعمار والقوى الاجتماعية المرتبطة به، ومن التخلّف الاجتماعي والثقافي داخلياً.

لم يتفرّد الضباط بين أترابهم ومعاصريهم في دول أخرى مستقلة حديثاً شكّل فيها الجيش رافعةً لأبناء الفلاحين والطبقات الوسطى، كما شكّل في الواقع أهمَّ تجمّع لصهر الأمة، وأحدثَ مؤسسة من مؤسسات الدولة، إن كان ذلك من ناحية درجة الانضباط والتنظيم أو من حيث حساسية المهمة التي يقوم بها.

ولكن خصوصيتهم كمنت في غنى التجربة المصرية الاستقلالية في الطموح إلى الحداثة منذ محمد علي، وفي أهمية ووزن مصر عربياً، وبالتالي دولياً، وفي الكاريزما الناصرية التي لا يمكن فصلها عن العنصرين السابقين. فرجل بصفات عبد الناصر نفسها في بلدٍ أصغر وأقل وزناً ما كان ليحظى بهذه الأهمية، وحتى العَظَمة. وقعت هذه الكاريزما الناصرية ببعديها العقلاني والرومانسي، الناضج

(*) عزمي بشارة، «افتتاحية العدد: تموز/يوليو، ومهام المرحلة المقبلة،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٥٣ (تموز/يوليو ٢٠٠٨)، ص ٦ ـ ١٣.

والسـاذج، على طمـوحـات شعبية خصبـة، وتطلعـات جماهيرية واسعة للتحـرّر والانعتاق والوحدة في زمن زوال الاستعمار.

لم يكـن الضبـاط الـذيـن قـامـوا بـالـثـورة إسـلامـيـين، ولا كـانـوا عـلـمـانـيين أيديولوجياً، بل رغبوا في إقامة دولة وطنية تملي نوعاً من العلاقة مع أنماط التديّن يعلو فيها شأن الدولة والوحدة الوطنية. كانوا وطنيين مصريين مسلمين مؤمنين ديناً، ولكنهـم لم يكـونـوا أصـوليين، ولم يكـونـوا قـومـيين ولا شـيـوعـيين، بـالمعاني الأيديولوجية المنتشرة اليوم بعد أن مرت السياسة العربية بمراحل الاستقطاب. ولكن وطنيتهم ونفورهم من النظام السياسي للنخب التي عملت في ظل الوصاية الاستعمارية، وهو النظام الذي جمع الإقطاع الاجتماعي مع العبودية السياسية في العلاقة مع الجماهير الواسعة، دفعاهـم إلى تبنّي أشكال اشتراكية من العدالة الاجتماعية، بدءاً من فتح أبواب التعليم المجاني لأبناء الفلاحين، وحتى الإصلاح الزراعي، وبناء الصناعة الوطنية، وإنشاء القطاع العام للدولة والتأميمات، وعلى رأسها تأميم قناة السويس.

لقد قادتهم هذه المهام إلى صراع ضد بقايا النظام الملكي (الذي يحاول البعض إعادة الاعتبار له في تزوير علني راهن للتاريخ)[1]، وضد ما بات يسمّى الرجعية والإقطاع. كما قادتهم مهام بناء الاقتصاد والتحديث، ليس فقط إلى إدراك أن الاستعمار الأمريكي هو وريث خصمهم البريطاني، وليس فقط إلى إدراك كونه قوة غير محايدة إقليمياً، وأنه أبعد ما يكون مشروعاً ديمقراطياً في السياسات العربية الداخلية. . . بل قادتهم بالضرورة إلى الصدام معه ومع إسرائيل المعادية أصلاً لأي بناء لدولة عربية حديثة.

وكان لقضية فلسطين وللسلوك المخزي للأنظمة العربية في الصراع مع الصهيونية على هذه الأرض العربية في مرحلة النكبة أثرٌ عميقٌ أصلاً في صياغة تطلّعات هؤلاء الضباط السياسية. لقد مرّت طريقهم إلى العروبة السياسية منذ

---

(١) نشهد مؤخراً تبلور نهج مثابر يتبناه رأس المال الموجّه للإنتاج «الثقافي» في الدراما وغيرها، والمستثمر بشكل خاص في بعض وسائل الإعلام. ويتلخص هذا النهج بإعادة الاعتبار لما كان يسمّى في تلك المرحلة بالرجعية العربية، من أنظمة ملكية وغيرها، وتشويه النضال ضد الاستعمار في الوقت ذاته. لقد ولّت المرحلة التي تجمّع فيها غالبيّة المثقفين والمبدعين ومنتجي الدراما في الجانب المقاوم للاستعمار والمؤيد للمشروع القومي. وذلك **أولاً** لأنه لا يوجد مشروع قومي لدولة، وهو الإطار الذي يجمع هؤلاء عادةً، **وثانياً** لأن رأس المال يدفع بعكس هذا الاتجاه، وغالبيته في أيدٍ خليجية بعيدة حتى عن أجواء الخليج السابقة ومتأثرة بالرواية النيوليبرالية الأمريكية للمنطقة.

البداية عبر فلسطين. ودفعهم مجال مصر الحيوي ووزنها الدولي والصراعات التي خاضوها منذ البداية بحزم في هذا الطريق نفسه الذي يربط بين مصر والعروبة عبر فلسطين. أما المؤدلجون قومياً وعروبياً من بينهم، فقد كانوا قلّة في البداية.

لقد قادتهم وطنيتهم المصرية وصراعهم مع الخصوم الداخليين والخارجيين، الذين وُصِموا سوية بلقب أعداء الثورة، إلى إدراك العمق القومي المعاصر للمصريين وغيرهم من العرب، وهو العمق القومي الجامع لوادي النيل، مصر والسودان، وبلاد الشام والجزيرة والمغرب الكبير، ألا وهو البعد والعمق القومي العربي. الهوية العربية الثقافية المسيّسة هي قومية هذه الشعوب الحديثة، وهي التي تزداد وتغنى مضموناً كل يوم.

كانت هذه في عصرهم طموحاً سياسياً يمنحهم قوة وعمقاً استراتيجياً. كانت في عصرهم هدفاً وحدوياً مبنياً على اللغة وتصوّر التاريخ المشترك والطموح إلى مصير مشترك، فباتت القومية العربية بعد فشل هذه المشاريع السياسية تزداد غنى بفعل التفاعل مع العولمة وتوحيد السوق الثقافي والإعلامي العربي، بعد أن فشلت البلدان العربية في المهمتين.

وها هم العرب ينظرون كيف يتفاعل الأتراك مع الحداثة والعولمة والدين والعلمانية في دولتهم القومية، وكيف يتخذ هذا التفاعل أشكالاً أخرى في إيران بالقرب منهم، ويرون بحسرة كيف يجري ذلك بثقافة (قومية مارقة عابرة!!!) في دولة استيطانية حسبوها مزعومة، في حين أنهم ينقسمون إلى اثنتين وعشرين دولة، جزء منها مهدّد بذاته بالتقسيم... وهم لا يستطيعون التفاعل مع تحديات العولمة والدين والعلمانية والحداثة إلا عبر ثقافتهم القومية كعرب.

كانت قضايا الوحدة وتحرير فلسطين والتنمية ورفض القواعد العسكرية والوجود الأجنبي و«ثروات العرب للعرب» في مركز المشروع القومي الذي قادته مصر الناصرية في تلك المرحلة. وإن صحّ أن ذلك تجلّى أكثر ما تجلّى في المدّ التضامني الذي اجتاح الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه عام ١٩٥٦، فقد تجلّى ضعفه القاتل في عام ١٩٦٧، في عدم إتقان بناء المشروع الوطني الصلب، وبناء الدولة الحديثة، بدءاً بعملية بناء المؤسسات، بما فيها الجيش والأجهزة الأمنية وإدارتها، بحيث يمكنها من المواجهة والدفاع عن المشروع القومي الكبير. ففي الوقت الذي طغت فيه الرومانسية (ولو كانت صادقة) على الشعار القومي، طغت طرق الإدارة الإقصائية التي تخلط الأمن بالسياسة، بالمعايير المهنية والكفاءة، على

عملية بناء الدولة محلياً. لقد بدا أن بعض قيادات هذا المشروع الكبير كانت تجمع بين المراهقة السياسية خارجياً، والتعنّت الأمني القمعي داخلياً. وكان بعضُها أنضجَ منذ البداية. ولكن تحالفاتها الدولية الاضطرارية لم تساعدها على تصحيح هاتين النزعتين تحديداً، بل قوّتهما.

ولكي لا ينشأ انطباع خاطئ، نستدرك قائلين: لم يكن هؤلاء القادة في مصر وفي الجزائر وسورية والعراق فاسدون، كما يدّعي حالياً من ينقل إلى الماضي تجربة الحاضر إسقاطاً. فربما انتشر نوع من سوء الإدارة، أو ربما كانت هنالك حالات من الفساد الفردي. ولكن صنّاع القرار لم يتحوّلوا إلى أثرياء عبر استغلال الموقع السياسي، ولم يسُدْ لديهم حكم العائلة والأقارب (نيبوتيزم). ولا يقارن كل هذا مع فساد نيو ليبراليي اليوم، ومع فساد حلفاء أمريكا في المنطقة، أو ذلك الذي استشرى في الدولة القومية الكاريكاتورية المتأخرة، بالفئات الطفيلية التي تخلط الفساد السياسي بالفساد المالي.

وقد سعوا فعلاً إلى بناء ثقافة وطنية ودولة حديثة، وإلى تطوير الزراعة والصناعة، وإلى العدالة الاجتماعية. وطبعاً، تحول جزءٌ كبير من المشروع، كما في حالة الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية إلى رأسمالية دولة بيروقراطية. ولكن كانت القضايا والأهداف أعلاه هي أولوياتهم فعلاً. لقد كانوا أصحاب مشروع عام. أما الطبقة السياسية في أيامنا، فهي صاحبة مشاريع خاصة.

لم يشفع حسن النوايا، ولم تشفع نظافةُ اليد لعبد الناصر، فقد كانت هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ مفصلية. وإن تمّ تجاوزها عبر التحضير إلى نصر عام ١٩٧٣ من قبل نظام عبد الناصر نفسه، إلا أن من قطف نتائج النصر هو نقيض النظام الناصري الذي نشأ من داخله. وهو الذي استخدم النصر لينشئ الجمهورية الثانية... التي تدير ظهرها للمشروع القومي، والباحثة عن مسار منفرد مع الولايات المتحدة وإسرائيل، والتي حوّلت اقتصادها إلى التبعية الكاملة، وسياستها إلى التبعية للولايات المتحدة، ثم إلى السعي الدائم إلى إرضاء إسرائيل كمفتاح لكسب ودّ أمريكا.

لقد رافق هذا كله انهيار المرجعية الأخلاقية في غياب مشروع عام، كما رافق ذلك حالة انحلال سياسي وثقافي لم يسبق لها مثيل في الحداثة العربية، بما فيها المرحلة الاستعمارية. وقد ثبت أن غياب المشروع السياسي والاجتماعي يغيِّبُ

أموراً وجودية أخرى بالنسبة إلى المجتمعات، خاصة تلك التي لم تكتمل فيها بعد عملية بناء الأمة، وحتى بالنسبة إلى الأفراد.

وقد مرّ وقت كاف لكي نحكم فعلياً، وليس نظرياً فحسب، أن طريق السلام المنفرد مع إسرائيل، والابتعاد عن المشروع القومي، لم يساهما في عملية التحديث والتنمية والديمقراطية خلافاً لما روَّج منظّروه. بل بالعكس، تعثّر بناءُ الدولة أكثر، واتسعت الهوّة بين الأغنياء والفقراء، واتخذت المسألة الطائفية أبعاداً غير مسبوقة، وعمّ الفساد حتى أصبح عرفاً سائداً في الطبقات الحاكمة، وفي بيروقراطية الدولة وأقربائها وأنسبائها.

ونشأ الانطباع عن وجود فرز عمودي بين ثقافتين: إحداهما استهلاكية، والأخرى أصولية. . . لقد ثبت أن من يتخلّ عن العدالة في القضية الوطنية، وعملية بناء الأمة والتضامن العربي، هو نفسه الذي يتحرّر من القيم والمعايير في السياسة الداخلية، وفي الإدارة والاقتصاد.

كما تبيّن أن سياسة أولئك الذين اعتبروا المعركة وفلسطين عبئاً على الاقتصاد والسياسة هي الوجه الآخر لـ «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة». فسياسة «لا صوت يعلو فوق صوت التسوية» والتحالف مع أمريكا، ولا صوت يعلو فوق الإثراء الفردي والتحلّل من المصالح العامة، أدت إلى إهمال بناء الاقتصاد الوطني والتنمية، والتحوّل إلى الخصخصة غير المنضبطة لمرافق الدولة، والعودة إلى ازدواجية الإفقار من جهة، والثقافة الاستهلاكية من جهة أخرى. أما الديمقراطية، فباتت تعني تهميش الجماهير وإقصاءهم من الحياة السياسية، بعد أن كان النظام الجمهوري غير الديمقراطي يقوم على إشراكهم في السياسة وتسييسهم، مبتدعاً مقولات الجماهير والتحرك الجماهيري. . . وقد ولّدت هذه، كما نعلم، تبعاتها ومظاهرها الخطيرة أيضاً.

ولكن هؤلاء الذين تحاول القوى النيوليبرالية تهميشهم لم يعودوا الفقراء أنفسهم، ولم يعودوا الجماهير أنفسهم الذين عاشوا كفلاحين محرومين قروناً طويلة. فقد غيّرتهم الثورة، وأصبح لديهم طموح سياسي وتطلّعات إلى حقوق اجتماعية وسياسية باعتبارهم وباعتبارها مصدر شرعية النظام الجمهوري. . . وهم يشكّلون مصدر قلق وأرق لكافة الدول التي تنصاع للإملاء الأمريكي في الخارج، وللأثرياء الجدد (النوفوريش)، ونظام الأسر الحاكمة في الداخل.

لقد حلّت الأحزاب الحاكمة، من نوع حزب السلطة، أو حزب الرئيس

المؤلف علناً من أصحاب المصالح، محلّ مجلس قيادة الثورة والاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي، ومحل الأحزاب الأيديولوجية في السلطة عموماً. لقد كانت هذه المؤسسات الأخيرة غير ديمقراطية، ولكنها كانت صاحبة مشروع عام وشعبي. أما التي حلّت محلها، فهي غير ديمقراطية، وهي تتباهى في الوقت ذاته أنها لا تحمل مشروعاً عاماً، وأنها عبارة عن تجمّع من المصالح الخاصة تحلّقت حول الذراع الأمني للنظام. إنها عبارة عن تقسيم عمل بين المصالح الخاصة (ضد، أو على الأقل بتجاهل، مصالح خمسة وتسعين بالمئة من المجتمع) المتحلّقة حول الأنظمة والمتنازلة عن السياسة للأمن في مقابل حماية الأنظمة لها. . . بونابرتية عربية كاركاتيرية متأخرة.

ولذلك، كان المشروع الأول قادراً على الأقل على إنتاج متخيّل عام لأمة، ولصالح عام، ولحيّز عام. وشملت هذه تطويراً غير مسبوق للفن والأدب والثقافة وانتشارَ القيمِ التقدمية والتحرّرية.

لم يكن قوميو تلك المرحلة ديمقراطيين بالمعنى الذي نعرف اليوم، بل كانت ديمقراطيتهم أقرب إلى اليعاقبة الفرنسيين، الذين رأوا أنهم يعبّرون عن إرادة الناس ومصالح الغالبية في وجه قوى الثورة المضادة. والأخيرون لم يكونوا ليبراليين بالتأكيد، لا اقتصادياً ولا سياسياً.

وطبعاً، لم يشبهوا اليعاقبة أيضاً في أنهم لم يقطعوا مع الدين، بل كانوا متدينين علناً، وفي أنهم لم يكونوا علمانيين مؤدلجين. لقد اصطدموا مع التيار الديني السياسي، لأن الأخير لم يرض بأقل من تسيير الدولة كما يرى. . . ولأن تصوّر قيادة الثورة خلط الأمن بالسياسة، وتدهور إلى التعميم والتسرّع في فهم ما يهدّد وما لا يهدّد أمن النظام.

لم يعد كل هذا مبرّراً في عصرنا، فالقومية لا تتناقض مع الدين، وهما يتكاملان في حالة العروبة والإسلام. كما أن التناقض ليس بين الدولة والتديّن، بل مع أنماط من التديّن تؤدلج الدين وتجعله نظرية تكفيرية تحتكر القداسة لذاتها. ونحن نفترض أن التيار الديني الرئيسي قد استفاد من هذه التجربة، كما استفاد التيار القومي منها. ولا بد من استخلاص العبر للمستقبل.

ويخطئ خطأً قاتلاً كل من يحاسبهم بأثر رجعي بمقارنتهم بالحركات القومية في أوروبا. ونقصد بشكل خاص أولئك الذين لا يعرفون شيئاً عن نشوء القوميات ودورها، وعن النظريات حول دور القومية المتأخرة في أوروبا.

فالقومية العربية التي انتشرت من نموذج لتوحيد بلاد الشام والهلال الخصيب إلى مشروع سياسي عربي تحمله أكبر دولة عربية بعد ثورة تموز/ يوليو هي تجاوز للعصبيات الطائفية والمذهبية والعشائرية، وليس فقط للحدود الاستعمارية، وهي استنفار لطاقات الأمة في مقاومة الظلم والاستعمار والعدوان الخارجي والتخلّف، وليست، ولم تكن، أداة احتلال وتوسّع. وهي رفض لتشظّ لا ينتهي لهذه الأمة. فهذا التفتت لا يقود إلى الدولة القطرية، بل إلى دويلات تعيش صراعات حدودية، ثم إلى تفتيت طائفي ومذهبي داخل الدولة القطرية. . . والقومية العربية هي تسييس لانتماء ثقافي حضاري استيعابي، وليس إقصائي، وهي ليست عرقاً، ولا عرقية، بكل تأكيد. إنها ليس قومية عدوانية استعمارية.

ولكن، كما أنه لا يمكن لخصومها تلويث الناصع في صورتها، وما خلفته من أهداف وقيم وأجيال من المتعلّمين من أبناء الفلاحين، وطموحات جمهورية متعلقة بدور الجماهير، ووعود المواطنة والعدالة الاجتماعية، كذلك لا يمكن لـ «مريدي» هذه المرحلة تحويل القومية إلى حلقة صوفية تدور حول قطب أو شيخ طريقة. فقد ارتكبت جرائم لا تغتفر باسم القومية العربية، كما أن القوميين العرب حكموا أهم وأكبر البلدان العربية لفترات طويلة، وبشكل متزامن، ولم ينجحوا بتحقيق الوحدة في ما بينهم. . . فهل يبرّر كل هذا بالمؤامرات؟ وهل يغتفر هذا بسهولة؟ وهل يجوز للمتباهين بـ «أيام خلت» كأنها «عصر ذهبي» أن يمشوا الخيلاء، وأن يوزّعوا الاتهامات على الناس، يمنة ويسرى.

وعلى رغم النوستالجيا، لا يمكن إحياء هذا المشروع ولا تجديده، بل المطلوب الاستمرار على الطريق، وهذا يعني الإتيان بجديد، وليس تجديد القديم، لا تجديده، ولا إنكاره، ولا استنكاره، بل فهمه نقدياً والبناء عليه. القديم هو تاريخ الحركة الوطنية والتيار القومي. وهو تاريخه الحي. والتيار القومي المعاصر هو استمرار لهذا التاريخ. ولكن لم يعد التجديد والإصلاح بالأدوات القديمة كافياً، كما لم يعد الحنين والاجترار مقبولاً. ولا بد من طرح مشروع سياسي جديد منتج عن وعي إلى هذا التاريخ. قد يصحّ الحديث عن تجديد الفكر، ولكن لا يمكنّ ترقيع وتجديد المشروع السياسي. لا بد من طرح مشروع وبرنامج جديد في ظروف عصرنا.

ونحن نؤكد طرح مشروع جديد، ليس فقط لأن الناس لا تؤمن بإصلاح

تقوم به القوى نفسها (خاصة أنها ليست حاكمة، وبالتالي لا أحد يجبر الناس على منحها فرصة لتصلح ذاتها، كما تمنح الأنظمة الحاكمة مضطرة)، وإنما أيضاً لأننا لا نعرف متى يكون الإصلاح فعلياً، ومتى يجري التظاهر بالإصلاح للمراوحة في المكان. قد يكون استخدامنا للخطاب الإصلاحي ضريبة كلامية في التغطية على الجمود الفعلي. كيف يمتحن قادة ليسوا حاكمين ولن يحكموا قريباً في ما إذا كانوا فعلاً قد قاموا بتجديد أعمق من مجرد تبنّي الخطاب الديمقراطي، لفظياً وفجأة؟

وطبعاً، لسنا في حاجة إلى أن نصوّر كيف ينظر الناس إلى من قضى حياته في الحكم في أنظمة تبنّت القومية أيديولوجية رسمية، ولم يُعرَف عنه ميلٌ إلى الديمقراطية، ولا نزوعٌ إصلاحي، ثم بات يكرّر في الشيخوخة خطاباً نقدياً ليبرّئ نفسه أو ليحظى ببقايا نجومية، أو ببعض القبول، عند التيار النيوليبرالي من أجل البقاء أو نتيجة لطموحات سياسية مراهقة متأخرة.

إن كل أصناف الحديث عن الإصلاح والتجديد هي إما أشكال مختلفة من الحنين، أو لتبرير ما كان، والاعتذار عليه لقوى لا تقبل أصلاً بالفكرة القومية برمّتها.

وأسوأ ما يمكن أن يحصل في تقييم التجربة هو محاسبة الماضي ظلماً بلغة الحاضر ومفاهيمه (وهي لم تكن مطروحة في حينه) من جهة، وتشخيص الحاضر بلغة ومفاهيم الماضي التي نفد مفعولها من جهة أخرى.

وفي رأينا، تكمن المهمة الأكثر إلحاحاً في طرح المشروع. ويفترض ألا يستفاد فيه من أخطاء الماضي أو قصوراته فحسب، بل أن يتواضع عند تقييم الماضي بأدوات الحاضر ومعارفه، وأن ينظر إلى قضايا الحاضر وهمومه بلغة الحاضر.

ويفترض أن يتطلع المشروع في النهاية إلى هدف بناء الأمة والمجتمع والاقتصاد والنظام ومنظومة الحقوق والعدالة الاجتماعية التي تتيح للإنسان في النهاية نشدان السعادة والحرية في بلادنا.

وعلى التيار الذي يدّعي أن مشروعه يمثل هذا الطموح ويجسده أن يطرحه كمشروع سياسي في المجتمعات العربية.

ولا شك في أنه قد تمّ إنتاج الكثير فكرياً حول تلك المرحلة، وحول تجديد الفكر القومي. ولكن التحدّي يكمن حالياً في طرح المشروع السياسي. وقد تجرأ

عليه هؤلاء الضباط، لا كعمل أهلي، ولا كحركة احتجاج، ولا كحزب سياسي كتب له منذ قيامه أن يكون في المعارضة «الرسمية»، أو يكتب هو لنفسه أن يكون «غاوي معارضة»، بل كمشروع دولة.

إن المشروع الذي يقنع الجماهير في ما وراء الديماغوجيا الدينية أو القومية هو الذي يطرح كيف سيدير هو الدولة، ولماذا، وماذا سوف يكسب الناس من وراء تحقيق مشروعه؟

لهذا الغرض يجب أن يطرح التيار القومي العربي مشروعاً جديداً شاملاً لأهم تساؤلات وهموم الشعوب العربية والمواطنين العرب على الأقل. والحديث هو ليس عن عمل فكري بحثي، بل عن مشروع تحمله قوى سياسية، وعن مشروع قادر على إلهاب خيال الجماهير والنخب العربية. ويجب أن يساعد التيار القومي المواطن العربي العادي على أن يتخيّل كيف يبدو مشروعه لو تحقّقت محاوره الأساسية، كما يلي:

١ ـ مسألة الوحدة، وإمكانية تحقيقها وما يجنيه المواطن من تحقيقها.

٢ ـ المواطنة في المشروع القومي العربي، وطبيعة الحقوق الفردية والجماعية الممنوحة لغير العرب كمواطنين متساوي الحقوق.

٣ ـ الإجابة المدنية والمواطنية عن القضية الطائفية.

٤ ـ المبادئ الدستورية الأساسية.

٥ ـ إمكانية تطبيق الليبرالية السياسية في الحقوق بانسجام مع حقوق الجماعات من جهة، وتقييد الليبرالية الاقتصادية لصالح أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية من جهة أخرى.

٦ ـ علاقة الدين بالدولة في هذا المشروع، وما يجب أن يتفق عليه المشروع القومي مع قوى الإسلام السياسي من مبادئ ديمقراطية دستورية مشتركة ينبغي احترامها كشرط لمشاركة القوى السياسية، كأطراف سياسية شرعية في إطار المشروع القومي.

٧ ـ السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة التي تحقق المشروع القومي العربي، ونوع العلاقات التي يجب أن تربط مناطق الوطن العربي المختلفة ووحداته السياسية في هذا الإطار.

٨ ـ كيف يتحقق الأمن العربي المشترك؟ وماذا يعني هذا على مستوى العالم والإقليم والدولة؟

في الطريق إلى تطبيق المشروع المطروح لا بد من أن تتبلور اقتراحات مرحلية ينبغي تحقيقها، ولذلك لا بد من معارك مطلبية تطرحها وتطالب بها: مثل إلغاء تأشيرات الدخول في التنقل بين دول الوطن العربي، وتحقيق التكامل الغذائي والتعليمي، وعلى مستوى مشاريع تزويد الطاقة والمياه ومنع تلوث البيئة. وفي هذه الحالة، يجب أن تكون الاقتراحات المرحلية أيضاً واضحة وقابلة للصياغة على شكل برامج تتبلور حولها تحالفات.

إن الوقوف في الخط التاريخي لثورة ٢٣ تموز/يوليو نفسه يعني رؤية هذه المهام المشتركة والتصدّي لهذه المهام ببرنامج لا بد من أن يختلف في عصرنا عن برنامج تلك الثورة، وبأداء أنضج يختلف عن أدائها ويستفيد منه.

الفصل الثالث

المقاومة والنهوض العربي(*)

أولاً: ليس مجرّد نقاش حول الوسائل

لم تتجذّر فكرة المقاومة في أذهان ووجدان الشعوب العربية، كما في هذه المرحلة، منذ انسحاب إسرائيل من لبنان دون اتفاق سلام في العام ٢٠٠٠، وحتى فشل العدوان الإسرائيلي على لبنان. وكان آخر عناوين هذا الفشل صفقة تبادل الأسرى الأخيرة. ومن خلالها اعترفت إسرائيل للمرة الثانية بفشل عدوانها على لبنان في تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

وطبعاً، ساهمت حركة حماس والمقاومة العراقية، التي انطلقت في زمن قياسي بعد الاحتلال، في ترويج الإعجاب بالمقاومة والتفاعل معها شعبياً. لم تكن هذه التيارات المقاومة ظواهر موحّدة، وهي ليست موحّدة الآن. والأهم من ذلك أنه حتى مجتمعاتها الوطنية غير مجمعة عليها. فالخلاف ينشب حولها في مجتمعاتها المحلية أساساً كتعبير عن الصراع السياسي في هذه المجتمعات. ويكاد الخلاف على المقاومة في هذه المجتمعات يتحوّل إلى تعبيرٍ عن هوياتٍ ثقافيةٍ أو سياسية أو طائفية، أو يستخدمها أداتياً. وحتى لو تألّفت المقاومةُ من حركاتٍ دينيةٍ أو مذهبية، فلا شك في أن المزاج الشعبي العربي العام الذي يرنو إليها، ويتوق لها، وينفعل لأخبارها هو مزاج موحّد، لا ينفصل فيه الإسلام عن العروبة وعن الموقف الوطني.

(*) في الأصل محاضرة أُلقيت في بيروت بدعوة من المنتدى القومي العربي بتاريخ ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٨.

إنه مزاج شعبي عربي رافض للاحتلال الأجنبي لأي بلد عربي، ومحبَط من ردّ فعل الأنظمة العربية على احتلال فلسطين والعراق ولبنان، ويعوِّلُ على المقاومة لتحرير الأراضي المحتلة، أو على الأقل لجعل الاحتلال يدفع ثمناً يحفظ للواقعين تحت الاحتلال إنسانيتهم، وللشعوب العربية كرامتها... إنه مزاج فقد الأمل بتسوية سياسية عادلة مع إسرائيل، ولا يثق بالنوايا الأمريكية، ولا بالأنظمة العربية. ربما بدا ما نقول وصفاً لمزاج يبدو بلغة العصر وصفاً دقيقاً لحالة غير عقلانية، أو لحالة هلامية لا يمكن البناء عليها أو الاستنتاج منها. ولكني لا أقترح على أحد الاستخفاف به.

فلنمعن الفكر قليلاً في ما يدفع شعوباً إلى احترام مقاومة حتى لو لم توح برامجُها، أو سلوكُها، أو ظروفُها بأفقٍ سياسي واضح. خذ مثلاً حالة المقاومةَ العراقية البطولية، فإن سرعة نهوضها وتطورها تكاد تكون غير مسبوقة في التاريخ قياساً بموعد الاحتلال. ولكنها غير قادرة على طرح أفقٍ سياسيٍ مقنِعٍ بسبب تعدّديتها، وإقصائية بعض فصائلها الطائفية، وفوضى البيانات التي تحجبُ عن المواطن العربي الرؤية لما يجري فعلاً على الأرض في العراق... ومع ذلك نراه يقف مع المقاومة (ما عدا حالة فصائل تنفّذ عمليات قتل ضد المدنيين العراقيين). ما هو الأفق السياسي الذي تطرحه حركة حماس حالياً؟ يصعب تحديد هذا الأفق، أهو الحفاظ على السلطة أم فك الحصار عن غزة، أم غيرها من الأهداف التي لا تشكِّلُ أفقاً سياسياً حقيقياً مقنعاً للناس؟ ومع ذلك تتضامن الأمة مع حماس والجهاد كحركتي مظلومين تواصلان المقاومة تحت الاحتلال، وتتحدّيان طريق التسوية غير العادلة بعد أوسلو. لا اعتقد أن الجمهور العربي يدعم حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية ويتضامن معهما، لأنه يرى أفقاً قريباً لتحرير فلسطين على يدهما.

ليست هنالك علاقة دائمة وضرورية بين دعم المقاومة والأفق السياسي الذي تفتحه المقاومة. وطبعاً، تحاول حركات المقاومة الجدّية التي تحترم نفسها وجمهورها أن تبني دعم الجماهير لها على أسس سياسية أصلب من المزاج السياسي الاحتجاجي القائم، وذلك بواسطة تحقيق إنجازات فعلية أو خسائر حقيقية للاحتلال لا تحققها الأنظمة بالمفاوضات مثلاً. يجب التمييز بين المزاج الشعبي الداعم للمقاومة وتوفّر رؤية استراتيجية للمقاومة على المدى البعيد تتجاوز إغراء الاكتفاء بالمزاج الشعبي الآني المؤيد دون قيد أو شرط، مع أنه مزاج يعبّر عن نبل الفئات الشعبية عندما يتعلق الأمر باحتلال أجنبي.

ولكن تبرير المقاومة عقلياً باستراتيجية بعيدة المدى حتى التحرير شيء، والتبرير البراغماتي للسلام في ظلّ ما هو قائم من منطق الأنظمة الحاكمة شيء آخر. فهذا الأخير قد يؤدي إلى السقوط في الذرائعية التي تطمس الفرق في الأهداف، وإلى الإسراع في إعلان الانتصارات بهدف التبرير. وأحياناً يفترض هذا الجهد السياسي والخطابي الذي يحاول أن يثبت نجاعة المقاومة أن النقاش مع الأنظمة هو نقاش على الأساليب، وليس على الأهداف. فتجد المقاومة نفسها مضطرة إلى أن تفترض لغرض مثل هذا النقاش مثلاً: أن الأنظمة تريد تحرير فلسطين، أو المناطق المحتلة كأولوية، وأنها تفشل، فتلجأ إلى الوسائل الدبلوماسية. ولكن الأخيرة لا تحقق إنجازات. ويقدم الخطاب نفسه المقاومة في المقابل كنموذج للتحرير بالسلاح دون اعتراف ولا دبلوماسية. هذه سردية خاطئة ورواية مغلوطة ومغالطة، لأنها تعتبر أن الخلاف هو على الوسائل لا على الأهداف، وأن المقاومة هي وسيلة أنجع.

ولكن النقاش الحالي مع الأنظمة العربية هو في الواقع صراع على الأهداف ذاتها، وتترتب عنه سلوكيات وحتى منظومات قيمية مختلفة. وتقاس العقلانية البراغماتية، أي الأداتية المتعلقة بنجاعة الوسائل، وبالأهداف التي تخدمها هذه الوسائل، وليس قياساً بأهداف الآخرين. . . لا توجد بهذا المعنى معايير موحّدة قائمة بغضّ النظر عن الأهداف للحكم على عقلانية الأدوات.

وكمثال على ذلك، انتشر مؤخراً خطاب مستقى من حالة تحرير الأسرى، ومفاده أن الدول العربية التي عقدت سلاماً مع إسرائيل لم تنجح في تحرير أسراها في إطار اتفاقيات سلام، في حين حرّرت المقاومة الأسرى بواسطة عمليات مقاومة تلخصت بأسر الجنود والتبادل. ويزداد هذا الخطاب قوة إزاء موقف ما يسمى بقوى «الاعتدال» التي عارضت علناً عمليتي الأسر الأخيرتين (من العام ٢٠٠٦) في لبنان وفلسطين، واعتبرت «تجاوب» إسرائيل مع «الخاطفين» بالتبادل دعماً لقوى التطرف يقوّي نفوذهم على الساحة. . . هذا وصف متواضع وحرفي لسلوك قوى السلطة السياسية في فلسطين، وسلوك الأنظمة العربية حالياً في قضية الجندي المختطف في غزة، ما يزيد من آلام الأسرى ويؤخر تحريرهم.

وقبل أن نلج لبّ موضوعنا، نودّ أن نتريث هنا قليلاً. فإن شرح الموقف من هذه المقارنات سوف يضيء الطريق إلى صلب موضوع المقاومة وما يميّزها.

١ ـ لا يدور النقاش مع الأنظمة العربية حول الوسائل، بل أصبح النقاش

غالباً يدور حول الأهداف ذاتها. فمن قال أصلاً إن الأنظمة العربية التي عقدت اتفاقيات سلام مع إسرائيل مهتمة بتحرير مواطنيها الأسرى، خاصة أولئك الذين تعتبرهم هي أيضاً مجرمين، بمعنى أنهم قبلوا أن ينتظموا ويحملوا السلاح في إطار غير جيشها (أو غير قواتها الأمنية في حالة السلطة الفلسطينية)؟ تعتبر هذه الدول تلقي مواطنها أوامر من تنظيم فلسطيني أو عربي سلوكاً يمسّ بالمواطنة وبسيادة البلد وبالمواطنة. وهي لا تتمنى له التحرير حتى لو تظاهرت بذلك أمام رأيها العام لكي لا تقصى خارج المشاعر الوطنية. ولذلك، فإن النقاش معها ليس حول أفضل السبل في تحرير أسراها.

ليس السؤال بحاجة إلى جواب، ونحن نرى بعض محرّري غوانتنامو يعاد اعتقالهم في دولهم العربية بعد تحريرهم. وهذا مصير بعض محرّري السجون الإسرائيلية الذين في أفضل الحالات يخضعون للمراقبة في دولهم. الدول العربية لا تريدهم أصلاً. ولو كانت تريدهم لحرّرتهم في إطار علاقاتها مع إسرائيل، وهي قادرة على ذلك لو أرادت.

٢ ـ أسر العرب والفلسطينيين بالنسبة إلى إسرائيل ليس هدفاً بذاته، بل هو جزء من الصراع. فإذا قبل الفلسطينيون شروط إسرائيل السياسية يتم تحرير أسراهم. ولا مانع لدى إسرائيل من تحرير أسرى في إطار اتفاق، مقابل التنازل عن القدس مثلاً. . . في هذه الحالة، أي إذا تحوّل تحرير الأسرى إلى هدف سياسي قائم بذاته، فإنه بدل أن تنبت فائدة من التضحية تصبح التضحية والأسر عبئاً على النضال والقضية التي من أجلها أسر الإنسان. يناضل الناس ويتعرّضون للأسر من أجل قضية، وهذه القضية هي ليست التحرّر من الأسر. والتحرّر من الأسر مقابل تنازلات سياسية تقدمها القيادة، وفي إطار اتفاق سياسي يجري فيه التنازل عن القضية هو إنجاز للسجّان. فهو الذي أخذ المناضلين رهائن بهذا المعنى، وهو يطالب صاحب القضية أن يتنازل عنها مقابل تحرير رهائنه.

هل حاولنا مرة أن نرى الأسرى العرب والفلسطينيين كرهائن تحتفظ بهم إسرائيل في إطار الصراع؟ من هذه الزاوية، فإن النظام الرسمي العربي الذي يساوم عليهم، ويحرّرهم في إطار قبول الشروط السياسية الإسرائيلية يُنجِح عملية الخطف الإسرائيلية، ويقبل بشروط الخاطفين، وينفي هدف النضال الذي دفع الأسير ثمنه طوعاً. فالتنازل السياسي العربي والفلسطيني هو أيضاً إنجاز إسرائيلي يتم التغطية عليه وإظهاره كإنجاز فلسطيني أو عربي بزغاريد استقبال الأسرى، وهي تعبير عن فرحة مفهومة.

أما التحرير في إطار النضال، بالتبادل مقابل أسرى إسرائيليين مثلاً، فهو مسار آخر لا يخضع للشروط الإسرائيلية، ويحوّل عملية التحرير ذاتها إلى جزء من النضال، وليس جزءاً من السلام قبل تحقيق الأهداف السياسية، وليس للتغطية على تسوية غير عادلة وتنازلات سياسية. لا تجوز مقارنة المسارين كأنها مقارنة بين الوسائل.

٣ ـ من هنا، لا يدور النقاش في قضية تحرير الأسرى حول من يستطيع، ومن ينجح في تحريرهم، وكيف؟ بل هو نقاش حول الهدف، هدف النضال الذي في سياقه أُسروا، وفي سياقه حُرّروا. الأسر والسجن ليس هدفاً قائماً بذاته. وهنالك فرق بين تحرير الأسرى في خضم النضال كإنجاز يجري في أثناء النضال، وتحرير الأسرى في اتفاق سياسي دبلوماسي بعد الانتهاء من الصراع. هذا هو الفرق بين إطلاق سراح الأسرى في عملية التبادل الأكبر حتى الآن بين الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة وإسرائيل عام ١٩٨٥، وعملية التبادل الأخيرة التي فرضها حزب الله من جهة، وما يمكن لأنظمة أن تفعله في إطار السلام مع إسرائيل من جهة أخرى.

٤ ـ وأخيراً، نريد أن نضيف أن الأسر والتحرّر من الأسر ليسا، ولم يكونا، الهدف الأصلي، بل جرى هذا كله من أجل هدف. وفي كافة الحالات لا يسمى إطلاق سراح أسرى في عملية أسر وتبادل، أو حتى باقتحام سجن، كما فعلت حركات تحرر في الماضي، انتصاراً، طالما لم يتحقق أي انتصار يتعلق بالهدف ذاته. . . تحرير الأسرى هو إنجاز في مسيرة النضال، وليس انتصاراً. وهذه ليست مجرد كلمات. فالنصر يقاس نسبة إلى التقدم نحو هدف النضال.

كانت عملية التبادل التي قامت بها الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة في العام ١٩٨٥ أكبر وأهم عمليات التبادل حتى اليوم. أطلق فيها سراح أكثر من ألف أسير فلسطيني وعربي. وكان أثرها السياسي المباشر هائلاً، إذ شكّلت بالكوادر التي أطلقت عملية التبادل سراحها عنصراً من العناصر التي ولّدت الانتفاضة الأولى. ومع ذلك، لم يسمّها أحد انتصاراً. لا يجوز استخدام كلمة «انتصار» بهذه السهولة، حتى أصبح هنالك نصر يسجل كل بضعة أيام على إسرائيل. تبادل الأسرى مع إسرائيل هو إنجاز على طريق النضال. وعملية التبادل الأخيرة[1]

(١) المقصود هو عملية تبادل جثث الجنود من عملية تموز/ يوليو ٢٠٠٦ بأسرى لبنانيين ومنهم سمير القنطار وجثث شهداء فلسطينيين ولبنانيين.

ليست الإنجاز الأكبر. فقد جرت في الماضي عمليات تبادل من هذا النوع، بل أضخم بكثير ودفعت فيها إسرائيل بلغتها ثمناً أعلى مما دفعت هذه المرة، ولم تعقبها هزائم لإسرائيل، ولا انتصارات للعرب.

والحقيقة أنه على رغم وجاهة النقاش حول بقاء جثامين الشهداء في أرض فلسطين حتى التحرير، وبعد التحرير، فلا شك في أن العرس الجماهيري في كل دولة عربية تستقبل جثامين الشهداء هو إحراج للأنظمة المعادية لطريق المقاومة وهدفها. وما بدا كأنه تقليد لا حاجة له إلى إسرائيل التي تستعيد جثامين قتلاها ولو بثمن تحرير الأسرى، تبيّن أنه تعطّش عربي حقيقي لتكريم الإنسان البسيط، المواطن، خاصة إذا كانت عودته شهيداً تشكّل كفيلاً لمشروعية هذا الفعل. مرة أخرى يتأكد ما قلناه أعلاه عن عمق دوافع دعم الناس للمقاومة.

لا تقف الشعوب العربية إذاً مع المقاومة بسبب نجاعتها، كما نعتقد. هذا، على رغم أن المقاومة اللبنانية تميّزت من سابقاتها بدرجة التنظيم والنجاعة ووضوح الهدف، عندما يتعلق الأمر بالصراع مع إسرائيل. وقد نجحت بطرد إسرائيل من لبنان دون اتفاق بسبب استراتيجيتها النضالية المثابرة التي لا تحاول أن تثير إعجاب الغرب وتجعل الاحتلال يدفع ثمناً بأقل كلفة ممكنة للبنان ذاته، يضاف إلى ذلك في حينه عدم توصّل سورية وإسرائيل إلى اتفاق سلام إثر جولة المفاوضات المباشرة بينهما في تلك المرحلة.

تقف الشعوب العربية مع المقاومة تعبيراً عن هويتها وكرامتها في النضال ضد الاحتلال الأجنبي، وتعبيراً عن سخطها واحتجاجها ضد الوضع العربي الرسمي القائم العاجز أو غير الراغب في مقاومة الاحتلال الأجنبي أو المتحالف معه موضوعياً. هنالك أساس معياري قيمي يتخذ أشكالاً هوياتية الطابع في موقف الناس من المقاومة. وطبعاً، من واجب المقاومة أن تقدم برامج سياسية واستراتيجيات تصلّب هذا الدعم الشعبي وترسيه على قاعدة النجاعة والنجاح في مهمة التحرير، فتحوّل هذا الدعم إلى رأس مال سياسي حقيقي.

ثانياً: مسألة ثقافة؟

لا شك في أن المقاومة كحركة إنسانية هي أكثر من فعل وردّ فعل فيزيائي، مثل أصلها اللغوي في قانون «لكل فعل ردّ فعل»، أو في مقاومة الاحتكاك أو الجاذبية مثلاً. فعنف المقاومة بأبسط طبقات التجريد هو فعلاً فعل عنف ثانوي،

وردّ فعل مضاد لفعل عنف الاحتلال الأولي الأصلي. ولكنها أكثر من ذلك أيضاً، لأنها ليست ردّ فعل فيزيائي أو بيولوجي مباشر، بل هي متوَسِّطة، تمرّ عبر الفكر والعاطفة والتنظيم الاجتماعي وغيره.

وننتقل إلى طبقة أخرى في تطوير المفهوم: فنقول: كونها تمر عبر العاطفة والتنظيم الاجتماعي وعبر الفكر والتنظيم السياسي، لا يعني أن المقاومة هي ثقافة مميّزة ومحدّدة، كما يروّج جزء من معسكر المقاومة حالياً، بل هي موقف وممارسة. وهي غالباً موقف يرفض الخضوع للاحتلال الأجنبي، ويرفض التواطؤ معه. ويتم التعبير عن هذا الرفض بدرجات أرقاها الكفاح المسلح المنظّم وصاحب الاستراتيجية الموحّدة. ويرافق هذا الموقف تأكيدٌ على الوطنية وحرية الوطن وفهمٌ وطني لتاريخه، ورفضٌ للخيانة وتعبيراتها الأخلاقية والسلوكية والسياسية، متحوّلاً إلى مكوّن ثقافي على مستوى الهوية وتعريف الذات. ولكن ليس هنالك بالضرورة ثقافة سياسية محدّدة هي ثقافة المقاومة. فقد ثبت أن المقاومين يحملون ثقافات سياسية مختلفة، وأيديولوجيات متباينة ومتناقضة. وقد شهدنا في التاريخ مقاومات حملت ثقافة قومية، وأخرى يسارية، وثالثة دينية، وحتى مذهبية.

لا يمكن الحديث عن ثقافة سياسية واحدة للمقاومة، أو عن ثقافة بعينها تحملها المقاومة. أما إذا كان الحديث حول «ثقافة المقاومة» كمصطلح، فالمقصود هو موقف سياسي يرفض التعامل مع الاحتلال، ويرفض العزوف عن السياسة في ظلّ الاحتلال، ويؤمن بأنه يجب فعل شيء لكي يندحر. ويترتب على هذا الموقف، كما يترتب على نقيضه، مجموعة مسلكيات. . . وكل هذا لا يكفي لكي يعيِّن ثقافة تميّز المقاومة وتتميّز من غيرها.

من الواضح مثلاً أن غالبية التيارات المقاومة المنظمة حالياً في الوطن العربي هي تيارات دينية. وطبعاً هذا لا يعني أن كل تيار ديني هو تيار مقاوم. . . فهنالك تيارات دينية أو تتلبس بالدين تتعاون مع (وفي) حكومة الاحتلال في العراق وتعارض المقاومة في غيره. ولا تشكل الأيديولوجية الدينية بالنسبة إلى المقاومة مفارقة أو صدفة، بل تستخدم هذه التيارات الأيديولوجية الدينية في النضال ذاته ولا تحيِّدها عنه، إن كان ذلك في شرح معاني الجهاد والاستشهاد، أو كان ذلك في قدسية الهرمية التنظيمية، أو الاستفادة من الولاء الأهلي الطائفي.

ولا يمكن القول إن أي قومي أو وطني عربي (إن كان متديناً أو علمانياً) هو مساند للمقاومة يشارك في هذه الثقافة. إنه يشارك المقاومة الموقف، ولكنه لا

يشاركها الثقافة نفسها، ولا التصور نفسه لما يجب أن يكون عليه المجتمع في الدولة العربية. وهذا ليس موضوعاً مؤجلاً بعيداً، كما كان في عصر حركات التحرّر. إنه موضوع راهن في دول عربية مستقلة ومجتمعات قائمة وغير منشغلة ولا مستنفدة في المقاومة.

فماذا يفعل علماني عربي يدعم المقاومة. إنه لا يستطيع أن ينضمّ اليها، لأنها مؤدلجة بثقافة سياسية وتصوّرات لكيفية تنظيم المجتمع لا يوافق عليها. وهي من جهتها أيضاً ترفض أن تدفع وحدتها الأيديولوجية وانسجامها الفكري القائم، والذي يشكّل أحد مصادر قوتها، ثمناً لانضمام الآخرين إليها. علينا أن نتخيل موقف متديّن أصولي من الانضمام إلى منظمات علمانية قومية وماركسية عندما كانت تلك تتميز بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين ولبنان، وكان المزاج الشعبي معها في حينه. وتذكّرنا حالياً بذلك جثامين شهدائها في عملية التبادل الأخيرة.

ولذلك، فإن الإنسان القومي أو الوطني، إذ يدعمها ويقنع الناس بالانضمام إليها، إنما يدفعهم في الواقع عن ثقافته السياسية إلى الإعجاب بثقافتها. فالقومي أو الوطني لا يستطيع أن يستخدم المقاومة كمجرد مرحلة يلتقي معها حتى يصل إلى مرحلة الافتراق. فسوف يكتشف في حينه أنه لا توجد قاعدة شعبية يستند إليها، لأنه تخلّى عن هذه القاعدة وساهم في دفع القاعدة الشعبية إلى التخلّي عنه.

ما ميّز حركات التحرر الوطني، خلافاً لحركات المقاومة حالياً، هو أن حركة التحرر كانت تضم تيارات سياسية وفكرية عدة تمثل المجتمع وتجتمع على برنامج للمقاومة وللتحرير، وغالباً حتى لما بعد التحرير. ولا يغيّر في ذلك وقوع انشقاقات، وحتى احتراب أهلي بينها بعد الاستقلال، أو عشية الاستقلال، أو صراعات على الزعامة أو على السلطة التي باتت قاب قوسين مثلاً. المهم أن لحظة حركة التحرّر كانت لحظة وحدة وطنية بين تيارات فكرية وسياسية مختلفة يجمعها برنامج المقاومة والتحرير، ويجمعها تصوّر حدّ أدنى لبناء الدولة.

وغالباً ما كان النضال والتنوّع والنقاش في إطار هذين البعدين يولّد برامج وقيم تحررية تشمل تصوّرات لتحرير الإنسان والمجتمع، فضلاً عن تحرير الوطن. وشكّل هذا تحديداً أساساً للتحالف والتضامن من قبل قوى معادية للنظام الاستعماري في الغرب والشرق.

حركات المقاومة الحالية، إن كانت تنطلق من دول مستقلة أو من بلاد

محتلة، هي حركات مؤدلجة دينياً. وهي غالباً ما تحاول عدم بحث العلاقة بين أيديولوجيتها الحالية وسلوكها السياسي في مرحلة ما بعد التحرير، فهذا كلام يفرّق ولا يساعد على الوحدة طبعاً. ولكن يجب أن نذكر أنها لا تتجنب إثارة وطرق وبحث هذا الموضوع مع جمهورها. في المقابل، فإن ما ميَّز حركات التحرّر الوطني هو أن الوحدة كانت تتم من خلال التنوّع والاتفاق على برنامج حدّ أدنى لما بعد التحرير. ولذلك، فهنالك مكان للتمييز بين المقاومة وحركات التحرر الوطني.

أما من ناحية **القوى القومية**، فإن السؤال يصبح أكثر إلحاحاً، إذ يجري الحديث عن تعميم نموذج المقاومة. تعميمه؟ كيف، وإلى أين؟ المقاومة التي يجري الحديث عنها هي كفاح مسلح ضد احتلال أجنبي (ونحن نقصد هذا المفهوم الضيق للمقاومة، وليس كل معارضة سياسية أو ثقافية للاحتلال)، والدول العربية التي تحيط بإسرائيل ليست دولاً ضعيفة، بل دول مركزية تمنع تطور مقاومة مسلحة تكسر احتكار الدولة للعنف والسلاح. ولا تسمح هذه الدول بعمليات مقاومة ضد إسرائيل منذ العام ١٩٧٣. لقد انتهت حالة الضبابية بين مقاومة إسرائيل وسلوك الأنظمة العربية التي كانت تسمح بوجود مقاومة ضد إسرائيل على أراضيها أو تشجِّع أو تتغاضى عن تجنِّد مواطنيها في أطر مسلحة من أجل فلسطين. وحدها فلسطين كانت تبرّر ذلك. وهي لم تعد تبرّر ذلك بالنسبة إلى النظام الرسمي العربي وثقافته السياسية.

ويشكِّل هذا تغيّراً جوهرياً في موقف النظام الرسمي العربي من القضية الفلسطينية، ومما كان يسمّى الالتزام القومي. الحالة الوحيدة التي تستمر منها المقاومة هي لبنان (والسلطة الفلسطينية). وسبب تمكّن المقاومة من الاستمرار في هذه الحالات خارج نطاق الدولة (أو السلطة في الحالة الفلسطينية) هو ضعف الدولة. وحتى في لبنان، نشكّ في أن تستمر المقاومة اللبنانية بمبادرات هجومية فلسطينية الأهداف ضد إسرائيل بعد حرب تموز/ يوليو والقرار الرقم ١٧٠١، وإلا فما المقصود بالانتقال لتبرير وجودها لبنانياً من القدس وفلسطين إلى لغة الدولة، أو إلى لغة تحاول أن تكون مقبولة على منطق الدولة: الاندماج، والاستراتيجية الدفاعية.

ما وجه التعميم، إذن؟

نحن لا نشهد نضالاً تخوضه القوى القومية أو الإسلامية يطالب الدول

العربية بفتح حدودها والسماح للمقاومة الشعبية بالعمل (من دول أخرى غير لبنان والسلطة الفلسطينية). وحتى في لبنان مُنِعَت المقاومة الفلسطينية من تنفيذ أي عملية منذ العام ١٩٨٢، فلبنان الضعيف في علاقته مع الطوائف، بات دولة قوية في العلاقة مع الفلسطينيين المقيمين فيه. ولا بد للقوى العربية المؤيدة للمقاومة من أن تنظر في هذا الموضوع إذا أرادت تعميم النموذج.

أما إذا كان المقصود بتعميم المقاومة تعميم ثقافة تقاوم الظلم والتعسف والقهر ولا تقف إزاءه مكتوفة الأيدي ولا تتواطأ معه، ففي هذه الحالة لا يفترض أن المقصود هو القمع الأجنبي بالضرورة، بل المقصود هو الظلم والتعسف والاستبداد، حتى ذلك القائم في دول عربية مستقلة. ولكن ثقافة المقاومة ضد الأجنبي، وهي القائمة حالياً، لا تفي بهذا الغرض. فلدى المقاومة، أية مقاومة، في العراق ولبنان وفلسطين، علاقات متفاوتة بدول استبدادية تتطلّبها وتحتّمها أولويات النضال. وكل «المقاومات» الحالية تتوق إلى توسيع علاقاتها مع الدول العربية القائمة، وتسعى إلى اعتراف النظام العربي الرسمي القائم. وهي بنفسها تدعو إلى تأجيل النضال من أجل العدالة، إلا إذا كان ضد احتلال أجنبي. وإضافة إلى ذلك، فإن فكرها وثقافتها السياسية لا تشكّل بديلاً أكثر عدالة من الأنظمة القائمة في إدارة المجتمعات. هذا هو منطق المقاومة ضد احتلال أجنبي.

ولا شك في أن القوى القومية مقتنعة تماماً بأن النهوض العربي غير ممكن دون إذكاء روح مقاومة الاحتلال الأجنبي في الأمة. هذا شرط للنهضة. فالخنوع للاحتلال ينشر قيماً تقبل الظلم، وتقبل المسّ بالسيادة، واعتبار الخيانة واقعية أو وجهة نظر، كما ينشر عقد النقص أمام المحتل، ويكرّس قيم الاتكالية وأجواء التخلّف الاجتماعي التي تساهم في تهميش الجمهور تماماً عن قضاياه. . . وكلها قيم تعيق النهضة. وهذا صحيح.

وفي المقابل، فإن المقاومة ضد الاحتلال الأجنبي قد تولِّدُ روحاً تحرّرية في الأمة حتى في الدول المستقلة، خاصة في قضيةِ إرادويةِ الفعل السياسي. ولكنها لا تولِّد بالضرورة جرأة ضد الظلم المحلي، ولا تولّد بالضرورة نضالاً وبرامج ضد الدكتاتورية، ولا من أجل المواطنة المتساوية، ولا تساهم بالضرورة حتى في نشر العقلانية، ناهيك بالوحدة العربية. . . وكلها قيم ضرورية للنهضة العربية في عصرنا.

المقاومة ورفض الاحتلال الأجنبي، بما فيه القيم الاجتماعية التي تسانده، مثل الخنوع وقبول الوصاية والتعاون مع الاحتلال، هي شروط ضرورية لأية نهضة عربية، ولكنها ليست شروطاً كافية.

فيمكن أن تشمل المقاومة برامج غير ديمقراطية في بناء المجتمع بعد الاحتلال، وفكراً مذهبياً يفرّق الأمة، ويشقّ وحدة الوطن، ويفرغ المواطنة من أي مضمون.

أمّا من يدّعون طرح برامج تحررية وحدوية وديمقراطية للمجتمع، ويدّعون التحلي بالقيم العقلانية والمنهج العلمي، فلا يستطيعون تتميم الشروط الكافية وتكميل المقاومة من خارجها، كأن هنالك تيارات وظيفتها أن تقاوم، وأخرى وظيفتها أن تنظِّر.

لا بد من أن يتم التفاعل والتكامل الفكري من خلال المقاومة. ولذلك ففي البلدان التي تتعرض لاحتلال أجنبي مباشر لا يجوز للتيار القومي الديمقراطي أن يتغنى بالمقاومة من خارجها.

من ناحية أخرى، يخطئ هذا التيار، إذ يعود على مقولةٍ كانت عرفاً، وهي «لا صوت يعلو فوق صوت» المقاومة. ويتجلى هذا الخطأ في شكلين رئيسيين:

١ ـ تجنب أي نقاش مع أي تنظيم أو طرف مقاوم، مما يؤدي إلى الاكتفاء بالتغنّي به وبإنجازاته دون نقاشٍ يميّز الفكر من الفكر، ودون نشر مواقف من أخطاء ترتكبها المقاومة، داخلياً وخارجياً.

٢ ـ السكوت عن كل من يدعم المقاومة، ولو كان الدعم بالكلام فقط. إن الثقافة السياسية الكلامية التي تغفر حتى لمن يتآمر على المقاومة إذا صرَّح فقط تصريحاً لصالحها، هي الثقافة السياسية نفسها الني كانت تكتفي بالتزامات لفظية للوحدة العربية، مانعة النقاش حول جوهر السلوك والسياسات الفعلية. . . إنها ثقافة تقع أسيرة صنمية اللفظ والشعار السياسي.

إن من يسمح أن يختزل نفسه من مقاوم إلى متضامن مع المقاومة في بلد تُحتَلّ أراضيه لا يمكنه أن يحصد نتائجها، فهو لا يتصرف كتيار سياسي، بل كأنه عبارة عن فرد لا يطرح برنامجاً سياسياً للمجتمع. أما التيار السياسي في بلدٍ محتلةٍ أراضيه، فلا يمكن أن يكون متضامناً فقط.

وكذلك، فإن تيار سياسي في بلد لا يتعرض لاحتلال أجنبي، وتتلخص مساهمته ضد الظلم في بلده بالتضامن مع المقاومة في بلد عربي آخر، يتعرض للاحتلال الأجنبي، ولا يكمل أو يجسِّد «ثقافة المقاومة» هذه بمقاومة الظلم في بلده، مصيره أن يتواطأ مع الظلم في ذلك البلد. فهو يحوّل المقاومة إلى تبرير لكي لا يناضل ضد النظام، بل ليطالب النظام أن يدعم المقاومة ضد إسرائيل أو ضد أمريكا. وهو يعلم أن النظام لا يعادي إسرائيل وأمريكا، بل يتحالف معهما. فهو يطالبه إذن، بدعم لفظي يموّه سياسته الحقيقية، وحتى لو دعم المقاومة لفظياً نظامٌ معادٍ لها بعد ابتزازه شعبياً، أو نتيجة لحاجة لحظية لمسايرة المزاج الشعبي العام، فإن وظيفة التيار السياسي المقاوم هي فضح لفظية هذا الدعم وتناقضه مع الممارسة، وليس التحجّج به ليشعر بالشراكة مع النظام.

لم تعد مسألة الموقف من المقاومة مسألة ترف لدى قوى النهضة العربية، فأمامهم شارع يستخدم قناة التضامن مع مقاومة ضد الاحتلال الأجنبي لكي يعبّر عن ضيق بالأوضاع السائدة، ولكنه لا يجد مشروعاً سياسياً فكرياً منظماً يوجّه هذه الطاقة الهائلة باتجاه تحرّري. وقد آن الأوان للتفكير ملياً بهذا التفاوت وسبل معالجته وطرح البديل الفكري السياسي في ظروف نضجت له.

الفصل الرابع

اللغة والتفاوت الاجتماعي كصراع هويات

ليس الاختلاف بالرأي تشرذماً أو فرقة، ولا التعددية انشقاقاً، بل هي من عناصر غنى الأمة الديمقراطية، فالأمة الديمقراطية ليس مولوداً عضوياً موحداً، بل نتاج تفاعل التعددية والاختلاف في إطار سياسي واحد ذي سيادة وجهها الآخر هو المواطنة. ولكن ما يُخشى عربياً هو التشرذم والفرقة، إذ يُخشى الانقسام داخل الكيانات السياسية الناجم عن حالة تحويل الخلاف إلى صراع هويات تمثل مصالح صيغت بشكلٍ لا يمكّنها من العيش في إطار سياسي واحد، ومنها الطائفة والقبيلة وغيرها إذا سيِّست.

وكأن هذه الجماعات العضوية القائمة لا تكفي، فتجدنا من ناحية أخرى نحوّل بأيدينا فوارق واختلافات وصراعات طبقية واجتماعية لا علاقة لها بالهويات إلى هويات وثقافات وانتماءات، وذلك بفعل زجّ عناصر أخرى مثل الفجوة في الثقافة والتربية. بأيدينا نقترف ببلاهة جريمة خلق فرقة غير قائمة، وهويات جديدة تقسم المجتمع عمودياً.

وفيما ننظر من حولنا بذهول إلى حالة تشرذم السياسة العربية، تجري الحياة اليومية، وتعيد إنتاج مقوّمات الفرقة والانقسام ذاتها، وهي تلفت النظر إذا كانت تعميقاً لاحتبراب قائم، مثل الطائفة والعشيرة. وهي لا تلفت النظر عندما لا تكون سياسة صارخة أو طائفية أو عشائرية.

خذ مثلاً مسألة اللغة العربية وتحويل التعامل معها من عنصر وحدة في المجتمعات إلى عنصر انقسام. ولا أقصد هنا وجود تعدد اللهجات العربية أو تطور الفصحى ذاتها من عدمه، بل أقصد تحول التعامل مع اللغة العربية واستخدامها إلى

إشكالٍ اجتماعي بدأ يحيل فئاتٍ اجتماعية متباينة طبقياً إلى ثقافاتٍ متباينة. يجري هذا باتجاه معاكس لصيرورة أخرى إيجابية بفعل توحيد وسائل الاتصال للسوق الإعلامي. فهي تنتج موضوعياً لغة موحّدة تتموضع ما بين المحكية والفصحى، وتقرِّبُ اللهجاتِ من بعضها البعض في الوقت ذاته.

ويصعُبُ على مواطنٍ ياباني، أو فرنسي، أو ألماني، أو حتى إسرائيلي أن يفهم كيف يمكن أن يولَد أطفالٌ لوالدين فرنسيين أو يابانيين أو ألمانيين او إسرائيليين ينمون وينشأون في بلدهم، ولكنهم لا يتحدثون لغتهم الأم، لا في البيت ولا المدرسة، ولا يدرسون العلوم في بلدهم بلغتهم. فالتحدث بلغة الأم والتعلم بها أمر طبيعي وبديهي في نظر مواطن تلك البلاد، وهو يطالب حتى المهاجِر إلى بلدِه أن يتقنها كشرط للمواطنة والاندماج، فكم بالحري ممن ولد فيها؟ ولكن في بعض أوساط الطبقة الوسطى العليا في بعض الدول العربية من فاق اليابانيين والفرنسيين والكوريين والألمان تطوراً. فرؤيته للتطور واللحاق بركب الحداثة تشمل التخلّي عن اللغة الأم وإهمالها ودفع أبنائه وبناته عنها. وبات استخدام الإنكليزية في البيت والمدرسة، وبين أهل عرب وأبنائهم، وجميعهم يقطنون في بلد عربي، حالة منتشرة. أذكر مرة أخرى أني لا أكتب عن العرب الذين يعيشون في المهاجر في أوروبا وأمريكا. ويؤسس انتشار هذه الحالة لتحوّل الفروق السياسية والطبقية والاجتماعية إلى خلاف حضاري. وهذا الأخير يحوّلنا إلى أكثر من شعب في البلد نفسه. نحن نؤسس بأيدينا لأن تصبح خلافاتنا في المستقبل حرب ثقافات. وحتى حيث لا يوجد سببٌ بيّنٌ أو أساسٌ موضوعيٌّ لذلك، فنحن نتكفل بصنعه.

يكثرُ العديد من مدّعي التنور العرب الحديث عن التفاعل بثقة مع العولمة بدل اعتبارها مؤامرة على العرب، والنهي عن الاحتجاج عليها، والحثّ على الأخذ من الحضارة الإنسانية بفعل التفاعلات الكبرى الجارية في العلوم، وفي اقتصاد السوق والحاجات الاستهلاكية وأنماط المعيشة وغيرها، وأن نسأل أنفسنا: ماذا نقدم كحضارة للحضارة الإنسانية في هذا العصر؟ وهذا حسن، ونحن نؤيد هذه النزعة لطرح هذا النوع من الأسئلة. فالعولمة ليست مؤامرة، وماذا يقدم العرب من منجزات ثقافية وعلمية للحضارة في عصرنا، هو سؤال مهم ومثير وذو شجون. ولكن يجب أن يفهم هؤلاء أن الابتعاد عن اللغة الأم تبعدهم عن هذه المساهمة، وتساهم في التعامل مع العولمة كحدث خارجي لا يجري التفاعل معه. وكافة الشعوب والدول التي ترفض إدارة الظهر للعولمة العملية والتقنية

والاقتصادية، وتتفاعل معها وتتطور وتطوِّر مساهمتها من خلال ذلك بنماذج مثل اليابان وكوريا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا، وحتى إسرائيل العنصرية، إنما تفعل ذلك بلغاتها هي. وتبقى الإنكليزية لغة ثانية يُفترَض أن يتقنها المتعلمون طبعاً.

ويبدو لي أن المجتمع الذي لا ينجز ذلك في بلده بلغته، لا يتفاعل مع العولمة في الواقع، ولا يتطور معها، بل يقلّد ولا يبدع، ويكرّس تخلّفه وتخلّف مجتمعه. من لا يتفاعل مع العولمة، ولا يجاري التطور في الاقتصاد والعلم والفنون بلغته من خلال مجاراتها للتطور، يبقى على هامش الحضارة الإنسانية، ولا يساهم فيها، بل أكثر من ذلك أيضاً يحجب التطور عن لغته ذاتها. فاللغة، ومعها المفاهيم والثقافة، لا تتطور إذا أقصيت من الاستخدام في المجالات الديناميكية المتطورة والمتغيّرة باستمرار، مثل العلوم والفنون والاقتصاد، وإذا اقتصر استخدامها على الأدب والمقالة والخطابة مثلاً.

نحن نجد أنفسنا أمام وضع يتخرّج فيه طالب جامعي في جامعته دون أن يقرأ مقالاً علمياً واحداً بالإنكليزية من جهة، ويتخرّج آخر لا يتقن العربية من جهة أخرى، ولم يستخدمها أصلاً كلغة دراسة وتدريس منذ المدرسة الابتدائية. وكلاهما وجهان لعملة التخلّف العلمي والاجتماعي نفسها.

«حتى» في الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا وكندا يتم التعليم والبحث والتدريس باللغة الأم، وهي في تلك الحالة اللغة الإنكليزية. وعندما يستخدمها السكان لا يقلّدون بذلك أحداً. إنها لغتهم الأم. وفي داخل كندا ذاتها، في إقليم كويبك بالذات، يصرّ الناس على التعامل اليومي والرسمي والتدريس والتربية والبحث بالفرنسية.

يندب أبناء الطبقات العربية الوسطى العليا حال الجامعات والمدارس العربية، ويتذمرون من وجود الجامعات الإسرائيلية الست من بين الألف المصنّفة أولى في العالم، وغياب كافة الجامعات العربية عنها. ويعكف بعضهم على بناء مدارس وجامعات، خاصة تدرِّس بلغات أخرى غير العربية، معتقدين أن هذا هو الحلّ.

توجد في إسرائيل جامعات خاصة، وجامعات رسمية تابعة للدولة. وجميعها تدرّس بالعبرية، وفقط بالعبرية. وسمّيت الجامعة الأولى الجامعة العبرية، وليس اليهودية أو الإسرائيلية، نسبة إلى اللغة والثقافة التي تريد إحياءها وتطويرها من خلال التدريس فيها، والبحث العلمي بواسطتها. والجامعات الست المرموقة، بما

فيها كلية الهندسة التطبيقية (التخنيون) في حيفا، هي العامة التابعة للدولة، لأن الدولة فقط تتمكن من رعاية البحث العلمي بهذه الكثافة، أما الجامعات الخاصة فهي كليات تدريس ومصانع شهادات في مواضيع مهنية غالباً. الحالة مختلفة في الولايات المتحدة طبعاً، حيث رأس المال المستثمر في التعليم الخاص والصناعة في الوقت ذاته، ولكن ليس هذا موضوعنا.

ولا توجد في إسرائيل مدرسة واحدة تدرّس بغير العبرية إلا إذا كانت لأبناء العاملين في السفارات الأجنبية. فالعبرية في حالتهم ليس مجرد تواصل، بل أداة بناء الأمة. وهي لغة لم تستخدم قروناً عديدة في الحياة اليومية، وعندما نفض عنها الغبار كانت أقدم وأقل مرونة وغنى من العربية بفعل تحنيطها في الكتب المقدسة والتلمود وبعض الشعر، ولكن استخدامها بهذه الكثافة في العلوم والفنون والتعامل اليومي، وفي إنتاج الحداثة بشكل عام، فتحها للتطور. ونحن لا نودّ التوقف كثيراً عند هذا الموضوع، بل نودّ أن نؤكد فقط أن كل من التعليم الرسمي والخاص يستخدم اللغة العبرية.

ليست الحالة الإسرائيلية نموذجاً يقتدى بالضرورة، ولكني أستخدم هذا المثل لأن المتغرِّبين العرب عموماً مندهشين من إنجازاتها، على رغم كونها كولونيالية، وتصل الدهشة أحياناً إلى حدّ الإعجاب كتعبير كسول عن نفور من الحالة العربية، وذلك دون معرفة بالتجربة الإسرائيلية ذاتها، ودون استعداد لمواجهة استحقاقات مثل هذه التجربة.

وخبراء التخطيط الأمريكيون أنفسهم الذين يمتدحون التجربة الإسرائيلية في التعليم أمام مستمعيهم العرب، لا يستوقفهم أن الطالب الإسرائيلي يخرج من هذه التجربة بإنكليزية مكسّرة ومضحكة كلغة ثانية، ويشجعون الانتقال إلى التدريس بالإنكليزية عند العرب... نقطة للتفكير.

ومن معرفتي بمناهج التدريس الرسمية في مدارس لبنان والأردن ومناطق السلطة الفلسطينية، فإني أعتقد أنها لا تقلّ جودة عن الإسرائيلية، وحتى الأمريكية، إن لم تكن أجود. ولا أستبعد أن يسري هذا الحكم على أقطار عربية أخرى لا أعرف مناهجها. الفرق في حالة إسرائيل هو في الاستثمار المالي والاجتماعي الرسمي في التعليم، وحجم هذا الاستثمار من الميزانية، وتوزيع العبء التخطيطي والتنفيذي بين البلدية والحكم المركزي والمدرسة واهتمام أولياء الأمور.

وكلما زادت الفجوة الاجتماعية في إسرائيل نشهدُ مظاهر تردّي التعليم، كما في بلدان العالم الثالث، وكما في حالة درجة الاعتناء بالمدارس الرسمية المتوفرة لأبناء الطبقات الفقيرة في الولايات المتحدة. وعلى كل حال، لا يكمن الحلّ في إقامة مدارس جديدة لأولاد النخب تدرِّسُ بمنهج آخر ولغة أخرى غير العربية. فهذا يفقر التعليم العام أكثر ويزيد في حدة إهماله أكثر وأكثر، ويسحب منه الطلاب والمعلمين الجيدين والأكفاء ويفقِرُ اللغةَ. وإذا كان هذا كله لا يكفي، نضيف الأمر الحاد الذي بدأنا به هذا المقال وهو أنه يحوّل الفئات الاجتماعية المتفاوتة طبقياً إلى ثقافات تكاد تكوّن شعوباً تتكلّمُ لغاتٍ مختلفةٍ، وتتباينُ في الفضاء الثقافي والذوق والعاطفة، وحتى بروح الدعابة. وطبعاً، تهيمن ثقافة الطبقة على من يقدم لها الخدمات، حتى لو كان نادلاً في مطعم أو سائق، فإنه يجد نفسه يتكلم الإنكليزية المكسرة متباهياً. وكل ذلك دون حاجة، فمن يتكلم معهم يتقنون العربية مثله، بينما لا يتقنون الإنكليزية مثله أيضاً.

لا يجارينا في هذا الوضع سوى الهنود. وقد يفطن أحدهم الآن بعد أن ذكّرته بالهند، فيعيِّرُني قائلاً: أنت تناقض نفسك، فالأخيرون باتوا يبدعون في العلوم. هذا صحيح، ولكن الإبداع الرئيسي الذي يتفوّقون فيه هو في علوم هي عبارة عن لغات قائمة بذاتها، مثل الرياضيات وعلوم الحاسوب. وهنالك طبعاً آلاف الهنود الذين يبدعون في العلوم والفنون والآداب بلغتهم، أو في سياق آخر ودول أخرى في الغرب، مثل آلاف العلماء العرب الذين يبدعون في الخارج. يجري هذا في سياق ثقافي مختلف تماماً، ولا يعني إطلاقاً مساهمة عربية في العلوم والفنون. ولا يعني مساهمة في تطوير الثقافة العربية أو المجتمع العربي. فمساهمة العربي التي نعتزّ بها في فرنسا أو أمريكا هي مساهمة فرنسية أو أمريكية، وهي على الأقل جزء من التنوّع القائم في فرنسا أو أمريكا، ومن إنجازات مؤسساتها الأكاديمية والثقافية، ولا مانع بعد ذلك من الافتخار لمن يريد. وهي تصلح حجة ضد العنصريين وهي أنه لا توجد مشكلة وراثية أو عطب في «جينات» العرب والهنود وغيرهم. ولكن ذلك لا يصلح لإثبات أن الإبداع وتطوير المجتمعات يتمّ بلغة أخرى غير اللغة الأم، بل يثبت العكس وهو أن على الوافد إلى أمريكا أو فرنسا أن يبدع بلغاتها.

في مراحل النهضة العربية الواعدة كان أبناء الطبقات الميسورة من العرب يصلون إلى أكسفورد وكامبردج والسوربون وغيرها بلغة عربية كلاسيكية ممتازة وبإنكليزية أو فرنسية ممتازة، ويتخرجون ويبدعون بلغتهم الأم، وقد تطوّروا

بالعربية، وطوّروا اللغة العربية. . . وكان إتقانهم للغات الأجنبية أفضل بكثير من المعدل عند النخب الحالية. كان هذا من معالم النهضة.

ونحن لا نعتبر هذا النموذج مقدساً، ولا يجوز التعصب، فلا يضير أحداً أن يستخدم تعبيراً بالإنكليزية من علم من العلوم في كلامه لغرض الدقة، ثم يترجمه فوراً بعد ذلك مفتتحاً حواراً أو على الأقل تفكيراً حول أفضل ترجمة له، ولا مشكلة بإدخال تعبير هنا وتعبير هناك من اللغات الأجنبية في الكلام في إطار السعي إلى إيجاد مرادف عربي.

أما النفور من العربية دون إتقان الإنكليزية ولا غيرها، فهو مؤشر على إمكانية انحلال، وليس دليل نهضة. والأهم من ذلك أن ما يجري دونما حاجة هو زرع بذور نبتة شقاق سامة بين ثقافتين متباينتين. وليس صدفة أن الصراع الاجتماعي السياسي في الجزائر كاد يتخذ شكل حرب أهلية ثقافية، بشكل أكثر حدة من بقية الدول العربية. فما فعله المستعمرون الفرنسيون في الجزائر من عملية فرنسة حوَّل الصراع الاجتماعي بعد عقود إلى صراع يطغى عليه البعد الثقافي والدموي، إذ ترافقه أزمات هوية حادة وردود فعل عصابية جماعية. ويقوم بعض الأقطار العربية بنفسه بالإعداد لحالة صراع شبيهة في المستقبل بمرحلة الانحلال هذه، إذ تفصل النخب الاقتصادية والسياسية فصلاً ثقافياً ولغوياً عمودياً عن بقية الجماهير، كما تترك اللغة الوطنية للتعصب والأيديولوجية لتحميها، وليس لعملية التطور ومواكبة العلم والمعرفة، ولا لإيقاع الحياة.

نقطة للتفكير.

الفصل الخامس

ذاكرة جماعية ونسيان جماعي(*)

حصل ذلك عام ٢٠٠٦ بشكل خاص. فمثلاً دافيد بروكس، أحد أشد المتحمسين للحرب الأمريكية على العراق لغرض بناء الديمقراطية أو لغيرها من الأهداف المتبدلة، استبدل حماسته بنزعة لقراءة تاريخ العراق. ففي مقاله، يستنتج عدم جدوى العراق كدولة إذا ثبت عدم جدوى السياسة الأمريكية في العراق[١]. لقد تحوّل بروكس إلى قارئ معجب بالمؤرخ إيلي خدوري الذي يعرفه هو «كيهودي عراقي ولد وعاش في بغداد». وقد قرأ مقالته التي أعيد نشرها مؤخراً، عام ٢٠٠٤، مع مقدمة من دافيد برايس جونز. وهو ينصح صانع القرارت في واشنطن أن يطلع على الكتاب ما دام مقبلاً على اتخاذ قرارات. بعراق ودون عراق الكاتب خدوري وصاحب المقدمة من المؤمنين بتناقض الثقافة العربية والإسلامية مع الديمقراطية. والحقيقة أنه لا معنى لمواجهة بروكس بالادعاء أن مثل هذه الدراسات كثير ولا يختص بها إيلي خدوري، فهو يتميز بكراهيته ومقته للمجتمعات العربية (وحتى كتاب خدوري المذكور أعلاه بنظرياته المألوفة المملة حول السياسة البريطانية في العراق، والذي اكتشفه بروكس بهذه الاحتفالية، سبق أن نشرت محتوياته في عدة دوريات وككتاب في العام ١٩٧٠)[٢]. وما دام صانع القرار الأمريكي مطلعاً على مثل هذه الدراسات، فلماذا وقع في خطأ شنّ الحرب

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الحياة**، ٢٠٠٦/١١/١٦. ونُشرت أيضاً تحت العنوان نفسه في صحيفتي **الخليج** و**فصل المقال** وعلى موقع «عرب ٤٨».

(١) *New York Times*, 2/11/2006.

(٢) Elie Kedourie, *The Chatham House Version and Other Middle-eastern Studies* (New York: Praeger; London: Weidenfeld and Nicolson, 1970).

لإعادة بناء الدولة والنظام في العراق، ومن أجل الديمقراطية؟ فبموجبها من العقم الاعتقاد بدولة، فكم بالحري بديمقراطية في العراق.

لا شك في أن بعض مثقفي المحافظين الجدد الخائبين في أيامنا سوف يتهمون بوش بالسذاجة والبساطة في تطبيق نظرياتهم. وهما البساطة والسذاجة نفسهما اللتان طالما تغنّوا بتشبيههما بمثيلتهما من صفات رونالد ريغان التي ساعدته على عدم تصديق الخبراء والمضي قدماً بـ «فعل ما هو صحيح ضد الشيوعية». ربما يعترف بعضهم أن الهدف لم يكن بناء الديمقراطية، بل الاحتلال، وأن الأهداف منه متدحرجة على حدّ تعبير إسرائيل في حربها على لبنان. ويشتم الهدف القادم من استلال مقالة خدوري هذه التي بيّن فيها عقم الجهد البريطاني في النصف الأول من القرن الماضي في بناء الدولة العراقية والهوية العراقية، وأن الانتماءات الممكنة في العراق هي في الانتماءات الدينية المذهبية والقبلية. تناول إيلي خدوري انتفاضات الشيعة والعشائر كنزعة أبدية ضد الدولة «تمسكاً بما تخيلوه مصالحهم»، ورفضهم للدولة التي جمعها الإنكليز من مركّبات متنافرة، مثل السنّة والشيعة والعرب والأكراد.

كل من يدعو إلى حلّ الدولة في العراق، كما تحلّ جمعية أو حزب أو شركة محدودة الضمان، يذكر هذه المقالة عن تاريخ العراق. وقد انتبه إليها بالطبع الباحثون الإسرائيليون قبل الصحافيين الأمريكيين. د. آشر ساسر (Asher Susser) من جامعة تل أبيب أشار أيضاً إليها في معرض توقّعه انحلال العراق بعد الحرب وصعود الانتماءات ما قبل الوطنية بعد ضرب الدولة العراقية، ويتوقع ذلك لدول عربية أخرى في المنطقة[٣].

لا تعود أزمة الهويات في المشرق العربي إلى عصور سحيقة، فهي أزمة حديثة. والقومية وعملية بناء الدولة والأمة ليست نظرية تنكر وجود طوائف وعشائر، بل هي جواب عن تحديات بناء مجتمع حديث. والمشكلة اليوم تكمن في فرض البنية القبلية والطائفية انتماءً سياسياً على العراق وأهله. الناس لا يولدون أمة، الأمة تبنى. ولكي تبنى الأمة لا يكتفي أصحاب المشروع بالبحث في التاريخ أنها لم تكن، وأن ما كان هو الطوائف والعشائر، وما كان هو ما سيكون، كما يعتقد المستشرقون. وقد كان دأب أصحاب المشروع العربي الحديث

---

(٣) Asher Susser, «The Decline of the Arabs,» *Middle East Quarterly*, vol. 10, no. 4 (Fall 2003), pp. 3-16.

بناء القومية العربية لتشكّل أساساً للكيان السياسي وللمواطنة، وربما للديمقراطية في ما بعد.

وفي العراق وفي بقية دول المشرق العربي، حاول الاستعمار بناء الهوية القطرية العراقية مثل غيرها، ليس في مكان القبيلة والطائفة، بل على أساسها وضد القومية معتمداً على الأقليات، أو ما صنّفه هو كأقليات، في بناء الجيش. ثم يدّعون بعد ما يقارب القرن على سايكس ـ بيكو بأن هذه الدول القطرية قد فشلت. ولكنهم حاربوا البديل الوحيد الجدّي الحي والممكن لهذه الدولة القطرية، واعتبروه الخطر الرئيسي، وهو العروبة. والآن يدعون إما إلى فدرالية أو إلى زيادة الجنود والقمع في العراق كمحاولة أخيرة للحفاظ على وحدة الدولة قبل إلغائها، كما يقول بروكس «To End Iraq». وهو لا يقصد بهذه العبارة إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق، كما يستخدمها مرشح الرئاسة سابقاً جون كيري، بل إنه يقصد حرفياً «إنهاء العراق».

وبالفعل، فإن بروكس الذي أيد الحرب يدعو في مقالته في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر أولاً إلى إقالة رامسفيلد، كما يدعو إلى زيادة عدد الجنود في بغداد وحدها بثلاثين ألفاً، وفعل كل ما يجب لضبط الأمن. وهكذا، خلافاً لما هو متوقع، قد تعني إقالة أو استقالة رامسفيلد تشديد القبضة وزيادة عدد القوات وزيادة التورط في وضع الخطط للنصر، ولا يتناقض هذا السلوك مع دعوة إلى الحوار مع سورية وإيران بشأن دورهما في العراق. ولا بد من أن القارئ النبيه يذكر النقد الموجّه إلى رامسفيلد في أول أسبوع من الحرب، وهو أنه لم يخصص عدداً كافياً من القوات للعراق، وأنه دخل المعركة مستخفاً مستهتراً حاسباً أن العراق حقل تجارب ليس فقط للديمقراطية، بل لنظريات عسكرية جديدة عن قوات «هاي تيك» سريعة وقليلة، بحيث تمكّن قلّة عددها أمريكا من التدخل في عدة مناطق في العالم في الوقت ذاته. تتلخص النظرية الحالية في فعل كل شيء للانتصار وفرض الفدرالية، ثم ترك العراق ينقسم.

لقد هوجم القوميون العرب في الغرب في الدوائر المحافظة والنيو ـ ليبرالية بشكل خاص، لأنهم رأوا أنه في المشرق العربي المقسّم استعمارياً لن تتمكن الدولة القطرية من ملء فراغ الهوية وعملية بناء الأمة اللازمة. فماذا كانت النتيجة؟ تمّ تهميش القومية العربية السياسية إلى أن تطرّفت وازدادت راديكالية على المستوى الأيديولوجي، كلما زاد ترسيخ الانقسام والشرذمة بين الأقطار العربية، خاصة بعد حرب ١٩٦٧. وفي الوقت الذي بدأ فيه نظام صدام حسين يشدّد على

الهوية العراقية والتاريخ البابلي، ويركّب تاريخاً عراقياً خاصاً، ويسمّي أحدى الصحف الرئيسة في العراق **بابل،** تحوّلت الدولة القطرية إلى هدف للتفكيك من قبل المجموعات نفسها التي هاجمت الهوية العربية سابقاً ولاحقاً. وهي تدّعي حالياً أن هذه الدولة يجب أن تتحوّل إلى فدرالية طوائف، تُموّه كفدرالية إقليمية في العراق، أو «إنهاء العراق». أما الهوية العربية كجامع بين أهل العراق العرب، ومتعايشة مع وجود أقليات غير عربية، يجب أن يعترف بها وبحقوقها، فلا يخطر بالبال.

هاجموا القومية العربية كعدو أول، ثم انتحلوا نقدها على الدولة القطرية وطائفيتها وعشائريتها وعائليتها، وكرّروا هذا النقد لكي يطالبوا بالاعتراف بالعائلات والعشائر والطوائف، كتعدّدية وحيدة ممكنة. أما الدولة والأمة، فليس من حق العرب أن يستنتجوا ضرورتهما من نقد البنى الاجتماعية القائمة ما قبل الحداثة، كما استنتج ذلك أي أوروبي متنوّر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

يحاول منظّرو الاحتلال حالياً نشر ثلاثة افتراءات تبسيطية مختلقة تختزل تاريخ العراق المعاصر بشكل فظّ: نظام البعث هو نظام سنّي حكم شيعة، والشيعة المظلومون استنجدوا بأمريكا وبريطانيا، ومقاومة الاحتلال هي حرب طائفية سنّية ضد الشيعة. وحاجتهم إلى الافتراء للتغطية على الفشل، والادعاء الصريح حالياً إما أن يسلك العراق كما نظروا إليه، أو «أن العراق لا يستحقهم»، لا يختلفان عن حاجتهم إلى فرية سلاح الدمار الشامل، مع الفرق أنهم في هذه الحالة يساهمون في إنتاج سلاح دمار شامل ضد العراق والمشرق العربي كله.

لم تكن الأحزاب القومية واليسارية وغيرها مجرد أغطية لطوائف. فقد مرّت على العراق ونخبه وجماهيره مراحل هيمنت فيها فعلاً أفكار أخرى غير الطائفية. وعلى رغم وجود الطائفية في المجتمع، فإن القوى السياسية الصاعدة أخذت تنظّم ذاتها لتحقيق مشاريع بينما كانت قوى أخرى تحمل أفكاراً أخرى. ولم تكن الحكومات العراقية السابقة حكومات طائفية، ولم تكن تسمح حتى بتسجيل المذهب على أي وثيقة رسمية، وكان استخدام الانتماء إلى الطائفة يعتبر عيباً وربما جريمة وانحرافاً عن الموقف السليم. وبالعكس، ربما ساهم هذا القمع للطائفة من قبل المشاريع الأخرى في تطرّف الطائفيين الحالي، السنّة والشيعة، وكأنهم منافحون عن هوية مقموعة. ولم يحكم نظام صدام حسين بالسنّة، بل بجهاز الدولة والمخابرات والحزب بشيعته وسنّته. وكذلك كانت المعارضات على أنواعها، وهي

لم تبدأ بانتفاضة شعبان بعد حرب الكويت. ولا شك في أن ممارسات النظام القمعية تفاقمت في المناطق الشيعية وضد الرموز الدينية، خاصة إبان الحرب على إيران وبعدها عندما شكّك النظام بأي تشديد على الهوية الشيعية كأنه مسألة عدم ولاء. ولكن على رغم الاستثناءات المعروفة، لم يقاتل مئات الآلاف من الجنود الشيعة في صفوف جيشهم الوطني ضد إيران بالقمع وحده.

ما كان مسؤولو الحكومات العراقية في مراحل سابقة ليحبون أن نصنّفهم على هذا النحو، ولكن الطائفية تفرض تصنيفاً طائفياً بأثر تراجعي حتى على من عاش ومات دون أن يكون طائفياً، ودون أن يلعب هذا الموضوع دوراً بالنسبة إليه. عبد الكريم قاسم، وعبد السلام عارف، الأول يصنّف على أنه شيعي، والثاني سنّي، وناجي طالب الشيعي، أصبح رئيس حكومة عارف، ومؤسس حزب البعث مسيحي أصلاً، وأحد وجوهه البارزين، طارق عزيز، كذلك. وكان فؤاد الركابي أول مسؤول للحزب على مستوى العراق شيعياً، وفي العام ١٩٦٣ كان جميع أعضاء القيادة القطرية المدنيين هم من الشيعة. وقد تقلّد منصب رئيس الحكومة طيلة حكم البعث ثلاثة: أحمد حسين خضير، السنّي؛ وسعدون حمادي، ومحمد حمزة الزبيدي، الشيعيان. وكان هذا حال رئاسة المجلس الوطني بنعيم حداد وسعدون حمادي. وليس صدفة أن الناس تجهل أن وزير الخارجية، ثم وزير الإعلام العراقي الأخير، محمد سعيد الصحاف بـ «مآثره» شيعي أيضاً. من يتكلم على شيعة وسنّة سياسياً في التاريخ العراقي لا يهمّه أن يعرف بالتأكيد أسماء الشيعة الذين أمضوا حياتهم في العمل من أجل تحقيق الوحدة العربية، أمثال الشيخ محمد مهدي كبة، رئيس حزب الاستقلال، وطالب شبيب، وشمس الدين كاظم، وحازم جواد، ومعاذ عبد الرحيم، وأحمد الحبوبي، وعلي عبد الحسين، وأمير الحلو، وراسم العوادي، ومحمود الشيخ راضي، وفاضل الأنصاري، وموسى الحسيني، وعبد الإله النصراوي وغيرهم. ولا جدوى من هذا التكرار للأسماء، ليس فقط لأنه لا يغيّر مزاجاً طائفياً، وليس فقط لأنه يوقع الكاتب في فخّ تقسيم التاريخ طائفياً، بل لأن أي طائفي معاصر قد يدّعي أن المسؤول الحزبي أو الرسمي من «طائفته» لم يملك صلاحية. ونحن نقول: لم يكن الوضع دائماً على نهج صدام حسين في الإدارة والاستئثار بالصلاحية، لا في الحزب ولا في الدولة. ولكن حتى عندما تمّ الاستئثار، فإنه لم يكن استئثارا سنّياً ضد الشيعة، بل استئثار طغمة عسكرية مختلطة في الحزب والدولة تقاطعت مع ولاء وانتماء عشائري لها.

وقد تعاملت الحكومات السابقة بالقمع والقسوة مع المعارضة، ومع كل من شكّت بولائه. وذهبت ضحية ذلك قيادات وبسطاء من كافة الطوائف. لقد قتل البعثيون محمد عايش وعدنان حسين ورفاقهما، وقُتل غيرهما كثير حتى مقتل الفريق محمد مظلوم الدليمي وشاكر فزع الزوبعي وراجي التكريتي، وجميعهم من السنّة. وأول من قتل بعد التعذيب من الرموز الدينية الشيخ عبد العزيز البدري السامرائي السنّي، وبعده بأكثر من عشر سنوات تم إعدام السيد محمد باقر الصدر.

ولمن يتذكر، كان الهجوم الأصولي السنّي والشيعي يوجّه ضد «النظام العلماني» في العراق، وكان الإعلام الإيراني يربط باستمرار بين الاغتيالين ليثبت أن نظام البعث كان يحارب الإسلام، سنّة وشيعة. فهل يذكر الإعلام الإيراني حالياً اسم البدري؟ لقد باتت الطائفية من قبل تنظيمات إسلامية سنّية وشيعية في العراق، ومن قبل الأنظمة العربية وإيران، عند الحديث حتى عن تاريخ العراق، طائفية سياسية سافرة. كما تحذف المواجهات المسلحة ضد الحكومة في الفلوجة في السبعينيات، وكذلك الحشد الشعبي في مدينة الرمادي في أثناء تشييع جثمان محمد مظلوم المذكور أعلاه.

تتطلب مهمة هيمنة الطائفية السياسية، وانكشاف المجتمعات أمام سلاح استعماري ضد المشرق العربي كله، ليس فقط ذاكرة جماعية، بل نسياناً جماعياً أيضاً.

الفصل السادس

أن تكون عروبياً في أيامنا(*)

استحق المشروع القومي في عصر عبد الناصر اسم مشروع عربي حديث. وإزاء وجود إسرائيل على أنقاض شعب عربي، وإزاء حيثيات هذا الوجود في سياسة وثقافة واستراتيجية الدول الغربية الاستعمارية المتتالية من بريطانيا وفرنسا وحتى الولايات المتحدة، فإن أيَّ مشروع عربي حديث للتحرر والبناء هو في جوهره مشروعُ مقاومة وتحرير إرادة. ولكن التحرير وعملية بناء الأمة والدولة هما أكثر من مشروع مقاومة.

***

قبل بضعة أسابيع طلب مني د. خير الدين حسيب أن أكتب افتتاحية **المستقبل العربي** في ذكرى ثورة ٢٣ تموز/يوليو. وقد كانت هذه فرصة للتأمل طويلاً في صياغة قصيرة لما ميّز ذلك النوع من العروبيين الذي ينتمي إليه الحائز

(*) في الأصل محاضرة ألقيت في حفل منح الدكتور سليم الحص جائزة جمال عبد الناصر في بيروت بتاريخ ٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠٨.

وقد استهلها بالقول: هذه مناسبة عزيزة تحببنا بالامتثال بين أيديكم، وذلك للجائزة بحدّ ذاتها ولمن تمنح له بحدّ ذاته. إنها مناسبةٌ عزيزةٌ للاسم الذي تحمل، وللاسم الذي يحملها هذا العام. ومن نافل القول إلى حدّ البداهة إنه نالها باستحقاق ووجب تكريمه، ومن لازم القول إلى حدّ البداهة إن من يكرّم الدكتور سليم الحص يتشرف هو بهذا التكريم. من هنا يشرفني أن أقف هذا الموقف.

تحمل الجائزة اسم رمز المشروع القومي العربي الحديث، وعنوان التوق إلى التحرّر والتمدن والتطور، كوجه ضروري لهذا التحرّر، ومشروع بناء الدولة العربية الحديثة، الذي كان لا بد من أن يمرّ عبر مواجهة الاستعمار وتحدي التخلّف والتبعية، وأسماءً للمسمى نفسه، ومترادفاتٍ للمفهوم نفسه، ووجوهاً للعملة نفسها.

تحملُ الجائزة اسم جمال عبد الناصر الذي حقق انتصارات عظيمة حلّق بسببها البعض، ولحقت بمشروعه هزائم جعلت البعضَ الآخر يبرّر الزحف استسلاماً، ولكنه ومن معه في الخيار بقوا أحراراً يعملون في بناء الدولة والقوات المسلحة ويرفضون الاستسلام، ويتحدّون حتى الهزيمة حين وقعت. أما من قام نقيضاً لمشروعهم من بينهم، فقد ورث عنهم أدوات الانتصار، ولكنه سخّر حتى النصرَ لكي يستسلم.

على الجائزة لهذا العام، وهو النوع الذي يستثير في الناس مشاعر الاحترام[1].

ما زال هؤلاء موضع نقاش وتساؤلات مستمرة. نسقط عليهم إحباطات الحاضر وخيباته، كما نسقط عليهم مشاريعنا وآمالنا. فتارة نتهمهم بالمسؤولية عمّا آلت إليه الأمور بسبب قلّة حيلتهم وسذاجتهم أو ثوريتهم المفرطة أو غياب المؤسسات والديمقراطية. . . وتارة نؤكد أن أوضاع الدول العربية كانت ستكون مختلفة لو كان الزعيم الفلاني حياً. ولا يتوقف جيل معيّن من الإعلاميين والصحافيين والمثقفين عن محاولة تصوّر ما كان سيكون عليه موقف مصر من القضية الفلسطينية لو كان عبد الناصر حياً. . . في حين يؤكد شق آخر من الجيل نفسه أن ما تعيشه مصر حالياً هو استمرار طبيعي لتلك المرحلة بما فيها الفشل في محاربة إسرائيل حين كانت أقل قوة مما كانت عليه اليوم. تارة يريدونهم كما كانوا، ولكنهم يقصدون في الواقع كما يتخيلونه، وطوراً يحمّلونهم مسؤولية ما جرى.

وفي الواقع، هنالك حالياً مشكلة تواجه جيلاً عربياً بأكمله. وهي متعلقة بغياب مشروع عربي ذي معنى يمنح المجتمعات العربية بوصلة سياسية، وتصوّراً للأمن القومي، واتجاهاً للبناء والتخطيط، أو على الأقل اتجاهاً للنقاش. كان واضحاً في يوم من الأيام علام يدور النقاش على الأقل؟ المشروع السياسي المهيمن سياسياً وثقافياً هو المشروع الذي تدور في فلكه، معه وضده، جمله إبداعات ثقافية وفنية وفكرية، وتُشعِر المواطن العربي أن هنالك سبباً للانخراط في الحيّز العام للحوار مع الحيّز الخاص على الأقل. وليس بالضرورة أن يكتسب الحيّز الخاص للفرد معناه منه، ولكنه دون شكّ يحدّده ويساهم في إغنائه عندما يحدّد نفسه في الحيّز العام.

يقف جيل عربي كامل في أيامنا، وهو يتساءل عن سبب كون العرب آخر شعوب الأرض المضطرة إلى دمج السياسة بالحديث بمرارة عن سلوك الزعماء الشخصي وأقربائهم ومقرّبيهم، وعن أمزجتهم وعاداتهم، وعن ثرواتهم. . . كأن الحديث هو عن مزارع شخصية أو إقطاعيات، وليس عن دول. ولا شك في أن هذه الأزمة، أزمة غياب المشروع العربي الموجّه، هي الأزمة الرئيسية التي يشتق منها العديد من الأزمات الأخرى، ومن ضمنها هذه الحرية بشأن التغيّر والتطرف والسفور في انحياز العديد من الدول العربية إلى مشاريع أجنبية استعمارية، وحتى لصالح إسرائيل ضد مقاومة الاستعمار، ومن أجل تسوية ولو كانت غير عادلة للقضية الفلسطينية.

---

(١) عزمي بشارة، «افتتاحية العدد: تموز/ يوليو، ومهام المرحلة المقبلة،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٥٣ (تموز/ يوليو ٢٠٠٨)، ص ٦ ـ ١٢.

وأخيراً، يقف الشباب العربي في أيامنا أمام مشاريع بناء أمم ودول إقليمية حقيقية ذات تصوّر واضح لأمنها القومي حول المنطقة العربية في حالتي إيران وتركيا، وحتى مشروع بناء أمة في إطار مشروع استيطاني استعماري في فلسطين، ولكنه يجزر حتى عن التفكير في مشروع بناء الأمة والاتحاد العربي، كأنه يجب أن تكون في المنطقة ثلاث دول فعلية لا غير.

وسبق أن عالجنا علاقة ما نسميه «المسألة العربية» بقضية تعثر الديمقراطية في الوطن العربي. فقد اعتبرت في كتاب **في المسألة العربية** الصادر عام ٢٠٠٧[٢] أن عوامل تعطيل الديمقراطية في الوطن العربي هي عوامل تعطيل عملية بناء الأمة نفسها.

من زاوية نظر هذه الأزمات يجري تقييم الجيل العروبي السابق، أي الجيل الذي تلا الجيل الذي أسس الفكر القومي العربي والفكرة العربية كفكرة سياسية، ونقصد جيل الأحزاب القومية التي حكمت دولاً عربية، وحاولت أن تحكم عليها، وهيمن مشروعها القومي فكرياً في كافة المجتمعات العربية التي حكمتها والتي لم تحكمها.

ولا بأس من تقييم هذا الجيل الذي نحن بصدده قبل الدخول في موضوعنا اليوم، لأن لتقييم دورهم نقدياً أثرٌ في معنى أن يكون المرء عروبياً في أيامنا.

وهذه مهمة صعبة. لقد أخلص هؤلاء لفكرة قومية عربية التي صاغوها بأساليب مختلفة، وأجمعوا على أنها تسيِّس الانتماء الثقافي العربي للأمة، لا العنصري، ولا العرقي، ولا الطائفي. كما أنهم لم يقبلوا بأي شكلٍ من أشكال الاستسلام للاستعمار الاستيطاني في فلسطين، وآمنوا بالوحدة العربية، وبضرورة بناء مجتمع عربي حديث عبر بناء الدولة، على رغم التفاوت في فهمهم للديمقراطية وحقوق المواطن ودور الجيش. وتميّزوا بإيمانهم بدور الجماهير وحقوقها الاجتماعية وحقوق الفلاحين والدور التنويري للتعليم، وفهم الحاجة إلى بناء الاقتصاد الحديث ومراكمة رأس المال الاجتماعي عبر التأميم والقطاع العام. وأدركوا مبكراً بالفكر أو بالتجربة المرّة أن التحديث والاقتصاد الإنتاجي غير الريعي يمرّ عبر رفض إملاءات الاستعمار الجديد، وغالباً ما كان يؤدي رفض الاملاءات إلى المواجهة. . . كل هذا صحيح.

ولكن صحيح أيضاً أن السياسيين بينهم سقطوا أحياناً في براثن الخطاب

---

(٢) **عزمي بشارة**، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧).

الشعبوي والرومانسي، بشكل أحرج حتى أكثر مفكّريهم القوميين المعاصرين رومانسية. ولم يتمكّنوا من تحقيق وحدة عربية، حتى بين أكبر وأهم أقطار عربية حكموها بشكل متزامن (مصر، وسورية، والعراق، والجزائر...). وهذا ليس أمراً يسمح بالمرور عليه ببساطة. فعلينا أن نفكّر في ماذا يعني أن يحكم التيار القومي نفسه، بل الحزب نفسه بالفكر نفسه، سورية والعراق، ولا تحقق وحدة، بل سنوات من العداء؟ ومتى تسنح فرصة تاريخية من هذا النوع مرة أخرى؟ وما هو الأثر الفكري، وحتى العاطفي، الذي تركته تجربة كهذه في الرأي العام العربي؟ وأخفقوا حتى في مواجهة إسرائيل والصهيونية، إقليمياً وعلى المستوى العالمي. ولم يفصلوا دائماً بين ضرورات مواجهة القوى الغربية والرجعية المتآمرة، وبين استسهال حالة الطوارئ والاعتماد على الجيش والأجهزة الأمنية... وكما تعلمون، بات من المسلّمات أنه في ظلّ انعدام الديمقراطية، سَهُل تحويل القطاع العام إلى رأسمالية دولة بيروقراطية فاسدة، سرعان ما تتآكل مشاريعها وتتجوّف وتتعفّن، مقدِّمةً التبريرات للخصخصة ولتلبيس نهب المال العام كأنه عملية إصلاح.

بالإمكان التوسع في تعداد جوانب ذلك الجيل المشرقة والمعتمة، وبالإمكان تعداد الإخفاقات والسلبيات... ولكن بالنسبة إلى عروبيي أيامنا نحن، ليست المهمة موضوع إنشاء مدرسي يجري فيه تعديد السلبيات والإيجابيات. فنحن إزاء موقف تاريخي. وفي بنية الموقف التاريخي وفي سياقه لم تشكِّل الإيجابيات بدائلَ للسلبيات... بل شكّلت فيه الرجعية والتبعية للاستعمار والقبلية والعشائرية والطائفية بدائل للمشروع القومي حتى على مستوى الهوية. فالبديل الذي كان مطروحاً لم يكن الديمقراطية الليبرالية بآخر تجلياتها في الدول الاستعمارية الغربية.

ولكن، إذا أعملنا الفكر قليلاً، حتى في ما وراء هذا الموقف التاريخي، الذي يجعلك تنحاز إلى المشروع القومي متجاوزاً، دون تجاهل، المقابلة الساذجة بين سلبيات وإيجابيات ذلك الجيل، ونجاحهم وإخفاقاتهم، فسوف نجد أن هنالك ما يمكن الاتفاق عليه في تقييم ذلك الجيل بغضّ النظر حتى عن الموقف التاريخي مع مشروعه أو ضده. ونقصد أن أصحاب ذلك المشروع تركوا لنا مجالاً لتقييم موضوعي يتجاوز الانحياز إلى موقفهم التاريخي، ولا يمكن حتى لخصومهم التاريخيين إلا أن يروه، وهو الفرق المدثر أو الذي صار يُطمَس بسهولة حالياً بين النظام الجمهوري ونظم الحكم التقليدية.

خلافاً للملكيين والإقطاعيين، وحتى الليبراليين المحافظين، في ظلّ الوصاية الاستعمارية، كان القوميون الجمهوريون من أبناء ذلك الجيل أصحاب مشروع

عام. . . يعملون من أجله ويجتهدون، فيصيبون ويخطئون. إنه تميّز صغير من سياسيي وحكام اليوم أيضاً. وبالنسبة إلى الناس، يشكّل هذا التميّز كل الفرق اللازم لتحديد موقف من السياسة بشكل عام. هذا الفرق الصغير هو المسؤول عن هذا الشعور بالاحترام على رغم الاختلاف، وعن تشكّل الأخلاق والأعراف العامة التي كانت سائدة في الثقافة والفن والأدب والسياسة والحيّز العام بوجه عام. . . أقصد هذا الشعور بأن السياسة تمارس في خدمةِ، ومن زاويةِ نظرِ مشروعِ عامٍ. هذا الشعور بوجود صالح عام أو خير عام هو أساس الأخلاق العامة، بحَسبَ رأيي. وبالطبع، هو ليس أساساً كافياً ولا وافياً، ويتوقف الأمر طبعاً على ما هو تعريف الخير العام، وعلى أمور أخرى أيضاً. ولكنه شرط ضروري. ودونه تحصل حالة انهيار قيمي مجتمعي. إذا انتشر شعور أنه لا يوجد صالح عام، وأن السياسة، بغضّ النظر عن الموقف، هي مجموعة مشاريع شخصية خاصة، تحصل حالة انحلال.

لقد سعى ذلك الجيل فعلاً إلى بناء ثقافة وطنية ودولة حديثة، وإلى تطوير الزراعة والصناعة وتعميم التعليم، وإلى العدالة الاجتماعية، وإلى تحرير فلسطين. وبغضّ النظر، أو دون غضّ النظر، عن أخطائهم، كانت هذه أولوياتِهم فعلاً. كانوا أصحابَ مشروع عام. وكان هذا هو الشعور الذي ساد بخصوصهم. ومن هنا أيضاً الفائدة الكبرى التي تحققت في عصرهم والأخطاء الفادحة. فقد كانوا قادرين على التفاني من أجل المشروع، ولكنهم أيضاً برّروا بسهولة التضحية بالآخرين من أجله، وكانوا يسيّسون الناس بصدق. ولكن إيمان الناس بمصداقيتهم سهّلت أيضاً السياسة الشعبوية وانجراف الناس وراء الشعار والجملة الثورية، فصاحبها في حينه لم يكن يستخدمها للتغطية على عملية إثراء شخصية مثلاً. . . وهذه الحقيقة لم تقلل من خطر الجملة الثورية، ولكنها زادت من مصداقيتها، وبالتالي من فعلها السلبي. أما الطبقةَ السياسيةَ في أيامنا، فهي صاحبة مشاريع خاصة، إن كان ذلك في الجمهوريات أو في الأنظمة الملكية. وهي لا تحظى بهذه المصداقية أصلاً. فقد انتشر شعور مدمر للمجتمعات ولعملية بناء الأمة أن السياسة هي مجموعة مشاريع خاصة.

لم يكن قادة المشروع القومي في مصر والجزائر وسورية والعراق فاسدين، كما يدّعي حالياً من يحاول أن يسقط على الماضي تجربة الحاضر قسراً. فربما انتشر نوع من سوء الإدارة، أو ربما كانت هنالك حالات معدودة من الفساد الفردي. ولكن صنّاع القرار لم يتحوّلوا إلى أثرياء عبر استغلال الموقع السياسي، وخلّفوا بعدهم عائلات فقيرة أو متوسطة الحال. ولم يسُد فيهم حكم العائلة والأقارب (نيبوتيزم). فنحن بالكاد نعرف أسماء أبناء عائلاتهم وأبنائهم من كتابة المذكّرات الجارية حالياً.

ولا يقارن كل هذا مع فساد الأنظمة الدائرة في فلك الاستعمار أو بفساد نيوليبرالي اليوم، وحلفاء أمريكا، أو بالفساد المستشري في الدولة القومية المتأخرة، بفئاتها الطفيلية من القرابة والنيابة وحتى الوزارة والحزب. فهي التي حوّلت الحزبية من موقف وبرنامج ونضال وعبء وواجب وسعي إلى السيطرة لغرض تطبيق الأفكار والبرامج، إلى نفوذ ورأس مال سياسي له قيمة تبادلية مثل أي سلعة، ومثل أي قطاع في اقتصاد الخدمات، ولذلك يسهل استبداله بالثروة... ولذلك صارت المراءاة هي الطريق إلى الجاه، والجاه هو الطريق إلى المال، وصار ابن خلدون مصدراً للمصطلحات في فهم المرحلة.

وإذا كانت القيادات السياسية في يومنا صاحبة مشاريع خاصة سياسية واقتصادية، مُسَخِّرة في خدمتها أدوات حزبية وأمنية وعشائرية وطائفية، فلا بد من أن تنحلَّ معها الأعرافُ والأخلاقُ العامة.

فليس الصالحُ العامُ عبارة عن مجموع المصالح الخاصة. والدفاع عن المصالح الخاصة في حرب الكلّ ضد الكلّ لا يؤسس لأخلاق عامة، بل لخياري: الاستبداد أو الفوضى.

تقوم الأخلاق العامة على وجود صالح عام وحيِّزٍ عام. وخلافاً لإدارة الامتيازات الملكية والأرستقراطية، تقومُ السياسة الجمهورية على فصل الحيّز العام عن الخاص... بما يحافظ على كل منهما. وطبعاً، يعاد رسم الحدود من مرحلة تاريخية إلى أخرى. لقد زالت في أيامنا هذه الفوارق الفاصلة بين النظامين الملكي والجمهوري في الوطن العربي. والجميع يعلم أن هنالك مسألة توريث أو تحضير للتوريث للأبناء في غالبية الجمهوريات العربية، كما أن صلة القرابة ذات معنى سياسي، وتترجم إلى نفوذ في الدولة، وأن الجمهوريات لم تعد تفصل ثروة الدولة عن حياة وحاجات وطلبات الزعماء الخاصة (نقصد بالخاصة الشخصية وحتى السياسية، من الاستثمار الفردي والعائلي، وحتى شراء الولاءات السياسية). وهذه العناصر الثلاثة هي باختصار الفوارق الرئيسية المنسية بين الجمهورية، بغضّ النظر ديمقراطية أم غير ديمقراطية، والنظام الملكي. فالجمهورية تعتمد على مبدأ سيادة الشعب، وليس شرعية حكم السلالة أو الأسرة، وهي تفصل بين الحيّزين العام والخاص، إن كان ذلك من ناحية العلاقات الخاصة للزعامة السياسية، أو إن كان ذلك من ناحية الثروة.

في يوم منح الجائزة إلى أحد أبناء هذا الجيل، نتذكر أنه ينتمي إلى أصحاب المشاريع العامة، ممن يعتبرون المنصب الرسمي أمانة في خدمة برنامج متعلق بالحيّز العام والصالح العام، ويأخذون الحرب على الفساد بجدية. ويشكل هذا السلوك،

كما تعلمون، مدعاة إلى التندّر في صفوف الفاسدين من السياسيين والإعلاميين الذي يعتبرون الخدمة المدنية نوعاً من السذاجة السياسية، ويرون حسنَ التدبيرِ سوءَ تدبر، ويحسبون الإفراط في الإيثار وتجنب الأثرة قلةَ حيلةٍ، كما يسمّون الأخلاقيات المهنية والتمسك بالمعايير المهنية والمؤهلات عند التعيين «قلّة سياسة» أو «عدم تسيّس»، ويعتبرونها جميعاً مدعاة إلى السخرية في مجتمع التقاءِ النفوذ السياسي بالمصالح الخاصة للقلّة، وتعميم وعلنية الفساد، وعلنية الوَلاء للفساد.

لقد كانت الأسباب نفسها مدعاة إلى الاحترام بين الناس العاديين من جهة أخرى. . .

وهنالك أيها الإخوة، عدا زعماء الطوائف ومثقفيهم، والأجهزة وأقلامها المأجورة، ناس عاديون، يبحثون عن معنى حتى في السياسة. كانوا يجدون المعنى في خدمة الصالح العام نضالاً في سبيل وحدة الأمة، أو في مشاريع بناء يعلّقون عليها الأمل لأبنائهم وأحفادهم. تشعرهم بالكرامة وتستحق أن يضحى من أجلها، لأنها ليست مشاريع خاصة لهذا الزعيم أو ذاك وأقربائه وأنسبائه السياسيين والعشائريين.

هذا تميّز واحد صغير، وهو يصنع كل الفرق.

على هذا التميز الصغير يمكننا أن نقف بصلابة واثقين أننا هنا على حق بعد أن أنقذنا ما يمكن إنقاذه من تلك المرحلة لكي نقيم ما يعنيه أن تكون عروبياً في أيامنا.

نتيجة للتطور التاريخي منذ عام ١٩٦٧، وما أضيف إليه من عوامل إقليمية ودولية، وتدهور المشروع القومي إلى أيديولوجية تبريرية لأنظمة لا تطرح إلا مسألة بقائها في السلطة، وتدهور في دول أخرى إلى هويةٍ سياسيةٍ لأحزابٍ في المعارضة تنازَلَت سلفاً عن طرح مسألة وصولها إلى السلطة، وبالتالي عن التسييس، وعن الهيمنة الثقافية على المجتمع، محافظة بنوستالجيا ماضوية على تعصب غير مفهوم للماضي، وعلى احتكارها للحقيقة، وسعيدة بتفرّدها وتميّزها، مع أن المشاريع السياسية ليست للتفرد والتميّز، بل للتعميم والانتشار. . . ومن هنا نشأ وضع باتت فيه القوى الخصم للقومية العربية تتعامل معها كمجرد أيديولوجية، بمعنى الوعي الزائف. وبلغ هؤلاء حدَّ إنكار وجود قومية عربية خارج أيديولوجية الأحزاب تصلح أساساً لتشكّل الأمة. وهو ما لا ينكرونه على شعب من الشعوب، ولا حتى على مجتمع استيطاني مثل إسرائيل.

وضاق الهامش حتى بات كل من يعرِّف نفسه كعربي في نظرهم قومياً عربياً، لأنهم ينكرون على العرب حتى تعريف أنفسهم كعرب. وقد أدى انحلال

المشاريع القطرية إلى تركيبات سكانية طائفية وعشائرية وجهوية سافرة أو كامنة، إلى تحوّل المطابقة بين العروبة والهوية العربية إلى نبوءة تحقق ذاتها. فقد بات التشديد على العربية في وجه الطائفية والمذهبية والعشائرية والجهوية موقفاً عروبياً. أن تكون عروبياً في أيامنا يعني أن تتخذ الهوية العربية نقيضاً لتسييس الهويات التفتيتية. أن تكون عروبياً يعني في أيامنا أن تكون بشكل واعٍ عربي الهوية.

لقد جاء هذا التبسيط الحالي الذي قام به خصوم القومية العربية من باب «ولا تكرهوا أمراً علّه خير لكم». فهذا التبسيط يكادُ يجعل من كلِّ عربيٍ عروبياً.

وهو إذ يطابق بين العربية والعروبة يسمح لنا أن نعيد صياغة مفهوم العروبة. ولا تقلقوا!! فلن أفعل ذلك اليوم وفي هذه المناسبة، بل سأكتفي بمقدمات لا بد منها متعلقة بالسياق التاريخي لأي تعريف من النوع الذي اخترته عنواناً لهذه المحاضرة.

أن تكون عروبياً يعني أن تعرّف نفسك كعربي في فضاء الانتماءات السياسية. ليست القوميةُ العربيةُ أيديولوجيةً شاملةً، بل انتماءً ثقافياً يدّعي العروبي أنه أصلح من الطائفة، ومن العشيرة، لتنظيم المجتمع الحديث في كيان سياسي. ويثبت الواقع البائس الحالي في الدول العربية أنه أكثر توحيداً لكل شعب عربي في أية دولة عربية على حدة من الانتماء القطري، وهو بالتالي أضمن لوحدته من اختراع هوية وطنية على أسس طائفية أو عشائرية.

أن تكون عروبياً لا يعني أن تجعل الانتماء إلى القومية أساس المواطنة، بل يعني أن العروبة أساس حق تقرير المصير وبناء الدولة.

والعضوية في الدولة ـ الأمة تعني المواطنة المتساوية إن كان المواطن عربياً أم غير عربي.

أن تكون عروبياً لم يعنِ، ولا يعني حالياً بالضرورة أن تكون ديمقراطياً. بيد أن التجربة التاريخية أثبتت أن نظام الحزب الواحد، مسنوداً بتعدّد الأجهزة الأمنية وانتشارها في جسد المجتمع، لم يحقق وحدة، بل شوّه حتى بنية الدولة القطرية التي بنيت في مرحلة المدّ القومي. من يدعو إلى الوحدة العربية لا بد من أن يستند إلى إرادة الغالبية الساحقة من الأمة، وإن خير تعبير عن إرادة الأمة وأقصر طريق لحق تقرير مصيرها هو الديمقراطية، وشرطها حقوق المواطن والحريات المدنية. من يريد أن يكون عروبياً في أيامنا يجب أن يسعى إلى التعبير عن إرادة الأمة بالديمقراطية. وهذا لا يعني أن يدعو إلى الديمقراطية ويبشّر بها، بل أن يكون صاحب برنامج سياسي واجتماعي مطروح للناس كخيار ديمقراطي.

أن يكون الإنسان عروبياً لم يعنِ بالضرورة أن يؤمن بالعدالة الاجتماعية. ولكن التجربة التاريخية أثبتت أن توسيع الهوّة بين الغني والفقير يفتّت الأمة، وأنه في ظروفنا لا تُبنى أمةٌ يتلقى أبناؤها التعليم بمستويات مختلفة، وبرامج تدريس مختلفة، ولغات مختلفة، أو يتلقى مرضاها العلاج طبقاً لوضعهم الطبقي. . . لا بد إذاً في عصرنا من جمع الفكرة القومية مع الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. . . وطبعاً يُفضَّل أن يكون هذا الجمع قيمياً أصلاً، وليس أداتياً تمليه الحاجة.

ولأن الاستعمار وإسرائيل قد حدّدا موقفاً ضد العروبة هويةً لشعوب ودول المنطقة، وموقفاً ضد الاتحاد العربي بدأ بفصل الشرق عن الغرب، ومن السطو المسلح على فلسطين، ونهاية بالاستفراد بكل دولة عربية على حدة، في شؤون الثروة والثورة والاستراتيجية، وأخيراً في ما يسمّى بعلمية السلام. . . فأن تكون عروبياً في أيامنا يعني بالضرورة أن تدعم المقاومة.

ولكن ذلك لا يفترض أن يعني ولا يعني بالضرورة أن تتغنى بالمقاومة وتترك ممارستها للتيارات الدينية. وهذه مسألة لا بد من أن يحسمها التيار القومي. يجب تقريب التيارات الدينية المقاومة من الفكرة العربية، وترسيخ الفكرة القومية العربية في الحضارة الإسلامية، ويجب تنبيه المقاومة من خطر المذهبية على التواصل بينها ومجمل الأمة. ولا بد من التحذير من أن المقاومة ضد الأجنبي بذاتها ليست ثقافة تحررية بالضرورة، ولا تشمل بحدّ ذاتها برنامجاً لما بعد التحرير، وأنها لا تبني للوحدة القومية بالضرورة. . . ولكن تحذيراتنا هذه في مجملها لا تكفي إذا لم يمارس العروبيون الوحدويون، المعارضون للطائفية والمذهبية، أصحاب البرامج لما بعد التحرير، المقاومة بأنفسهم.

طبعاً، لم أتطرق اليوم إلى إثبات هذه السياقات أو العكس. . . فلا يمكن أن تكون ديمقراطياً عربياً ومعادياً للعروبة، لأنك ستجد نفسك داعياً إلى قمع إرادة الأغلبية، ولا يمكن أن تكون ليبرالياً فعلاً ومرتبطاً مع التدخل الأجنبي، لأن هذا الارتباط سيقودك بالضرورة إلى التقليل من شأن قمع حرية وحقوق الأفراد في مناطق النفوذ التي يتسامح فيها الاستعمار مع هذا القمع الذي يقوم به حلفاؤه. ولا يمكنك حتى أن تكون ليبرالياً اقتصادياً، وتدعم سياسات الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفائهما في المنطقة، لأنهما تساندان أنظمة تقوم على تداخل الامتيازات السياسية بالاقتصادية، بتوزيع الوكالات كما توزّع الإقطاعيات، وبنهب الدولة، والإثراء السريع، وهذا يناقض حتى الليبرالية الاقتصادية. . . ولذلك نقول إن النيو ـ ليبرالي ليس ديمقراطياً، ولا حتى ليبرالياً، بل تختزله

التجربة ويختزل ذاته إلى مجرد ممسوس بلوثةِ عداءٍ فقد بريقه لكل ما هو عربي، وساخراً سخرية مرّة باتت مالّة من المقاومة والممانعة، وغيرها من التعابير التي لسبب ما تثير لدى النيو ـ ليبرالي الرغبة في الضحك.

أن تكون عروبياً يعني أن تكون قادراً على طرح الفكرة العربية بشكل يلتقي مع مصالح الناس، ويشكّل حلاً لهمومهم. ولا يصعب أن نشرح كيف يؤثر إلغاء التأشيرات بين الدول العربية في حياة الناس إيجاباً؟ كما لا يصعب شرح ماذا يمكن أن يعني تنسيق سياسات الطاقة والبيئة والكهرباء عند أمة عظيمة من هذا النوع، وماذا يعني تنسيق السياسات الزراعية والغذاء، وتنسيق برامج التدريس وشروط القبول للجامعات؟ وكل هذا قبل الحديث عن الوحدة. لا يمكن للعروبي في أيامنا أن يملك برنامجاً من هذا النوع يمكنه شرحه للشباب.

ليس خطابنا السياسي في هذه المناسبة خطاب هزائم على سقمه وعلله والإفراط في عجزه حتى اليأس والقنوط، أو الزحف في مراحل سابقة، ولا خطاب انتصارات على مغالاته ولاواقعيته المحلقة في مرحلة حالية صار فيها كل عدوان إسرائيلي يفشل لأسباب مختلفة يحوّل إلى انتصار عسكري على إسرائيل. إنه خطاب متواضع، كما كانت وتكون المقاومة حين تحقق انتصارات فعلية.

يفترض أن يتحلّ خطابنا في هذه المناسبة بالواقعية من أجل تغيير الواقع لا من أجل تكريسه، والثورية النقدية من أجل ترشيد وعقلنة وأنسنة الحلم حتى لا يتحول إلى طوبى غاضبة أو تفريعية أو تبشيرية، سرعان ما تتحول من الأيديولوجية الشمولية إلى الانحلال الشامل.

الأقدام ثابتة على الأرض، ولكن الأقدام فقط على الأرض، لا الصدور ولا الرؤوس وإلا تحوّلنا إلى زواحف. والرأس في السماء، ولكن الرأس فقط في السماء، وليس الأقدام، وإلا حلّقنا كالطيور. والطيور ليست حرّة، بل هي كالزواحف عبيدة غرائزها، ولكنها تمارسها في الفضاء تحليقاً.

الإنسان فقط هو الذي أهّلته الطبيعة أو العناية الإلهية أن يمشي منتصباً محرّر اليدين، وأن يفكّر بحرية. الحرية والواقعية النقدية خياران متلازمان شرطهما الإنسانية الواقعة بين السماء والأرض.

وهذا ما تشترطه عروبتنا الإنسانية في أيامنا.

القسم الثاني

المتغيّرات الأمريكية في نهاية مرحلة بوش

الفصل السابع

بعد جورجيا وجورج: عودة إلى الحرب الباردة، أم واقع دولي جديد مختلف(*)؟

١ ـ كان العالم قد بدأ يضيق ذرعاً بما يسمّى «العالم الأحادي القطب» في نهاية فترة كلينتون الثانية. فبعد التدخل العسكري المباشر في يوغوسلافيا والصومال وأفغانستان والعراق (في حرب الكويت، ثم في الحصار المتواصل المضروب على العراق، وسياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران)... بدأ الكثيرون في العامين ١٩٩٨ و١٩٩٩ (ومنهم حتى وزير الخارجية الفرنسي هوبرت فيدرين) بالحديث عن مخاطر «الدولة المفرطة القوة» (Hyperpower)[(١)]. جرى ذلك خاصة في مرحلة ضعف وتراجع روسي عام، سياسي واقتصادي، وانكفاء صيني عن السياسة الدولية إلى بناء الاقتصاد، إذ بدا أن ما وحّد القوى الغربية وحلفاءها، وهو الخوف من السوفيات ومن «خطر الشيوعية»، لم يعد قائماً منذ العام ١٩٨٩، أي منذ انهيار جدار برلين.

في نظر الساسة الأوروبيين، كما في نظر الكثير من المنظّرين الليبراليين،

(*) عزمي بشارة، «عودة إلى الحرب الباردة، أم واقع دولي جديد مختلف؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٥٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨)، ص ٩ ـ ٢٤. ألقيت في الأصل كمحاضرة بدعوة من مسرح المدينة في بيروت، وفي محاضرة دعت إليها مجلة **أسود وأبيض** واتحاد المحامين في حلب.

(١) المفارقة أن هذا التيار في السياسة الفرنسية قد هزم لصالح الطرف الأكثر قرباً من أمريكا، ونقصد التيار المعجب بالمجتمع والسياسة الأمريكيين بشكل غير مسبوق والذي يمثله ساركوزي. وهذا ما حصل في ألمانيا في المرحلة نفسها بخسارة غيرهارد شرودر لصالح المستشارة الحالية... من هذه الناحية، لم تخسر أمريكا في نهاية مرحلة بوش حلفاء في أوروبا، بل كسبت حلفاء، ولكنهم حلفاء لديهم هامش حرية واسع بسبب ضعف السياسات الأمريكية وتكبيل سياسة التدخل العسكري بعد العراق.

وفي خطاب ما بات يسمى خطأ بنشطاء أو منظمات «المجتمع المدني» في العالم، تضمّن بناء النظام العالمي الجديد على أنقاض الحرب الباردة وتوازن الردع أو الرعب بين المعسكرين عمليةَ تنازلٍ طوعي نسبي عن سيادة الدولة (كما فعلت دول الاتحاد الأوروبي مثلاً). ولكن، وبعد نهاية نظام المعسكرين، فإنه لا بد من أن يجري التنازل في طوباهم الجديدة لصالح مبادئ عالمية، مثل الانصياع للقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة... فإذا كانت العلمنة الاقتصادية والسوق العالمي، وهيمنة أذرع الاقتصاد الأمريكي بصورة البنك الدولي وصندوق النقد، وإعادة إنتاج التبعية والعلاقة بين المركز والمحيط عبر نشر الحاجات الاستهلاكية الجديدة، وحرمان الدول المتطورة لدول المحيط من ظروف تطور الاقتصاد الإنتاجي، هي الوجه الأول لعملية العلمنة، فإن تهميش القومية، وسيادة الدولة لصالح مبادئ كونية عامة، ينبغي أن يصبحا الوجه الآخر للعلمنة... لقد رُوِّج لهذا الكلام طيلة التسعينيات. وانتشرت بلا نهاية أدبيات عن نهاية سيادة الدولة، كما عرفناها منذ نظام وستفاليا، كما انشغلت الأكاديمية الغربية بأبحاث المجتمع المدني والقومية. كما رُوِّج أن المبادئ الكونية العامة، وحتى «سيادة القانون»، هي جزء لا يتجزأ من النظام العالمي الجديد، وهو المركّب الذي يوازن أخطار القطب الواحد، كما يوازن تطور منظومة الإمبراطورية القادرة على فرض إرادتها في أي بقعة على الأرض، والدول التي تدور في فلكها.

ومن هنا، بدأ العمل على بروتوكول كيوتو لضبط إطلاق الغازات المؤثرة في تسخين الغلاف الجوي وطبقة الأوزون، وعلى إقامة محكمة الجنايات الدولية، بعد جلد ذاتي عالمي، منافق أو غير منافق، حول ما حصل في وضح نهار العولمة، والنظام العالمي الجديد والعالم يتفرّج، من جرائم إبادة في رواندا... وطبعاً، دار حديث لا ينتهي في أروقة الأمم المتحدة حول تجديد وتوسيع معاهدة منع التجارب النووية، وتوقيع معاهدة أخرى تمنع زرع حقول الألغام. وانطلقت صناعة أكاديمية، لها أول وليس لها آخر، تزوِّرُ مفهوم المجتمع المدني، من مجتمع مؤلف من مواطنين منفصل عن الدولة في الدولة، ومن مجتمع قوي يعيد إنتاجَ ذاتِه في اقتصاد السوق، ويموّل الدولة من الضرائب، ويوازن دولةً قويةً عبر إنتاج حيّز عام خارج الدولة وعبر المؤسساتِ الديمقراطية، وتمسخه إلى مجرد جمعيات غير حكومية تتلقى تمويلاً من مؤسسات دعم مقرّها في الدول الصناعية الكبرى، أي أنها تنقل آخر مشاهده في الجمعيات والاتحادات الطوعية في الغرب المتطور ما بعد الديمقراطية، إلى دول لم يقم فيها مجتمع المواطنين

المدني الموازن والمراقب للدولة في الدولة، ولا يمول مجتمعها دولتها.

وفي إطار هذه الأوتوبيا/التقليعة الجديدة بدا أن البعض في المنطقة العربية يراهن على فقدان إسرائيل لوظيفتها بعد نهاية عالم القطبين، خاصة بعد تجربة الحرب الأمريكية المباشرة على العراق عام ١٩٩١ دون تدخل إسرائيلي، وعلى إثر إصرار أمريكي على امتناع إسرائيل عن الردّ حتى حين قصفت بالصواريخ. وتوسع الرهان على أن يقوم المجتمع الدولي بفرض اتفاق سلام على «أطراف النزاع في الشرق الأوسط» بوساطة أمريكية حصرية له مصلحة بإنهاء بؤرة توتر، إلى مفاوضات مدريد ثم أوسلو. لقد توسع من رهان مصري ناجم عن انضمام مصر إلى معسكر ضد آخر في عالم الحرب الباردة، إلى رهان رسمي عربي شامل على اتفاقيات ثنائية بعدها. الكلام على زوال أهمية إسرائيل الاستراتيجية، وتحوّلها إلى عبء على الولايات المتحدة، ليس جديداً، إذاً، فقد راج بقوة في العقد الأخير من القرن العشرين.

وكلنا نعرف النتائج الآن. ففي هذه المرحلة توسع التسلح النووي ليشمل دولاً أخرى، مثل باكستان، وإيران على الطريق. وفشل الرهان العربي على مفاوضات السلام مع إسرائيل. وبقيت لدى الأنظمة العربية ذاكرة عن مرحلة ذهبية هي مرحلة النشاط الأمريكي في المنطقة بعد العام ١٩٩١، والذي تجسّد بشكل خاص في مؤتمر مدريد. ولكن المفاوضات تحوّلت إلى رهينة موازين القوى، وأسيرة التحالف والتفاهم الكامل الأمريكي ـ الإسرائيلي. لقد راهنت إسرائيل على القوة وخلق الحقائق الواقعة، أما العرب فراهنوا على النوايا الأمريكية، فاتضح لهم أن إسرائيل لم تفقد وظيفتها. وبقي أن يفهم المراهنون على فقدان وظيفتها لدى الأمريكيين أنها ليست مجرد وظيفة على أية حال، كما يروّج حالياً. ودخل الفلسطينيون في نفق تفاوضي لم تتضح نهايته، وانشق الشعب الواقع تحت الاحتلال. وما زالت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تحاول استرضاء إسرائيل للحصول على رصيد ما يساعدها على الصمود في الصراع الداخلي.

تضمّنت هذه النظرة الأوتوبية الإشكالية إلى العالم بعد الحرب الباردة معسكراً منتصراً يرى نفسه أيضاً محقاً وخيِّراً طبيعياً، وأن قيَمَه تستحق أن تُعمّم على الإنسانية جمعاء، وذلك بعد تبسيط شديد وانتقائية أشدّ في طرح وعرض هذه القيم. . . ولكنها تضمّنت أيضاً إمكانية أن يطرح القوي نفسه كشرطي دولي قادر على تنفيذ هذه «الشرعية الدولية» الجديدة الواعدة. وكأنه يحمل هذه الرسالة

التاريخية بيد والسيف باليد الأخرى. . . وكأنه الوريث الطبيعي لإمبراطورية روما القديمة.

ويغيب عن البال غالباً أنه في حينه انقسمت الولايات المتحدة بشكل معكوس عمّا يبدو بديهياً اليوم. فالمحافظون الأمريكيون هم الذي تردّدوا تاريخياً في مسألة التدخل وراء الأطلسي في أوروبا والشرق الأوسط، وتسامحوا مع التدخل في الباسيفيكي وأمريكا الجنوبية. وفي هذه المرحلة، زاد انهيار الاتحاد السوفياتي من تردّدهم. فقد سلموا بأن الولايات المتحدة قد خرجت منتصرة من الحرب على السوفيات، وأن عليها أن تهتم بشؤونها، وأن «عملية بناء الأمة» في القارات الأخرى ليس من مهماتها. والأدلة على ذلك لا تحصى في الصحافة والإعلام. ولكن من المشوق أن نذكر أنه حين شنّ تحالف المحافظين والمحافظين الجدد الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، شكك الديمقراطي جوزيف بايدن بجدية نوايا إدارة بوش بالتدخل العسكري في العراق، وهو المرشح لنائب الرئيس في حملة أوباما التي تستخدم الحرب في العراق للهجوم على الإدارة الأمريكية، وهو المؤيد بحماسة لهذه الحرب العدوانية في التصويت الذي جرى في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، بـ ٧٣ صوتاً ضد ٢٣ صوتاً. وقد أعرب بايدن المتحمس للحرب عن تريُّبِه في أن يذهب المحافظون الجدد حتى النهاية، وبالتزامهم لعملية «بناء الأمة» في الدول الأخرى[٢]. فالمحافظون الأمريكيون، مثل جورج بوش وتشيني ورامسفيلد، مثّلوا عموماً الموقف الذي يبنى على المصالح الحيوية الأمريكية، مثل النفط والأمن القومي الأمريكي، كدافع للعمل في الخارج. ولكنهم لم ينطلقوا من أن دور أمريكا هو تنفيذ قرارات الأممَ المتحدة أو مبادئ العدل أو القانون الدولي أو الديمقراطية، أو لغرض بناء مجتمعات ودول حديثة بعد احتلالها، أو ما سمّي منذ التدخل الأمريكي في الفيليبين وكوبا في القرن التاسع عشر بـ «عملية بناء الأمة». أما الليبراليون، فهم تحديداً الذين تحمّسوا للمهمة الأمريكية في كوسوفو ولمحاصرة العراق بداية. . . ثم كانوا من أشد المتحمّسين للحرب على العراق في ما بعد.

---

(٢) Robert Kagan, «The September 12 Paradigm: America, the World, and George W. Bush.» *Foreign Affairs*, vol. 87, no. 5 (September-October 2008), p. 35.

يورد روبرت كاغان المحافظ الجديد في مقاله هذا العديد من الأمثلة لليبراليين الذين دعموا الحرب بحماسة. وهو يورد بايدن الذي يصف محافظي الإدارة بأنهم غير متحمسين للحرب، وأنه يشكّ في التزامهم، وهو يصفهم قائلاً: «Some of these guys don't go for nation-building».

وعلى رغم أن جزءاً من المحافظين من بقايا إدارة بوش الأب رأى أن مهمته لم تنته في الحرب التي شارك في تخطيطها عام ١٩٩١، والتي توقفت قبل إسقاط صدام حسين، وتنظّم في لوبيات (مثل مشروع أمريكي جديد وغيرها من المؤسسات) تدعو إلى الحرب على العراق عند كل منعطف، فإنه حتى أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بدت الصورة في الولايات المتحدة مقلوبة عمّا نراه حالياً طبعاً. فالمحافظون لم يرغبوا في التدخل و«بناء أمم»، لا في البلقان ولا في هاييتي، ولا في العراق. ولم يتحمّسوا لسياسة كلينتون في هذه المناطق، وعزفوا حتى عن التورط النشط في ما يسمى بـ «عملية السلام في الشرق الأوسط». ولذلك تميّزت مرحلة بوش الأولى حتى ١١ أيلول/سبتمبر بالانغلاق والانعزالية، والانسحاب من بروتوكول كيوتو، ومّما يسمى بـ «عملية السلام» بين إسرائيل والفلسطينيين.

وفقط بعد ١١ أيلول/سبتمبر، وبمبررات الأمن القومي الأمريكي، والحرب على الإرهاب، وتأمين منابع النفط في الخليج، والسيطرة على موارد الطاقة لأوروبا واليابان، وحتى للصين، وضمان أمن إسرائيل، خرجت الإدارة المحافظة للحرب ضد أفغانستان، ثم العراق. ومنذ البداية، كانت رغبة رامسفيلد، وتشيني، مدير عام هلبرتون السابق، هي إيجاد المبرّرات لضرب العراق، وذلك ليس بهدف بناء دولة جديدة. وقد ظهر ذلك التردّد في قلّة عدد القوات التي زجّ بها رامسفيلد في العراق، وفي عدم وجود خطة أو تصور لإدارة تلك البلاد بعد سقوط النظام. خرج المحافظون إلى الحرب بعد أن روّجوا (بتواطؤ من الصحافة الليبرالية) سلسلة خرافية من الأكاذيب التي لم يحاسَب عليها أحد من مختلقيها ومروّجيها حتى الآن، مع أنها قدمت غطاء لهدم دول قائمة، ولارتكاب جرائم ضد الإنسانية. والمخيف في صناعة الأكاذيب هذه التي تستغل الإمبراطورية هيمنتها على سوق الإعلام والتسلية لكي تروّجها، أن كشفها في كل مرة لا يمنع من إعادة الكرة حين تتوفر ظروف شبيهة، مثل القرار بشنّ حرب إمبريالية بغطاء إنساني. فالأكاذيب التي كرّرها جورج بوش الأب بشكل تصويري حول قتل الجنود العراقيين للأطفال في الحاضنات في مستشفى في الكويت (مع تأكيد العدد «الدقيق» هو ٣١٨ !!)، والتي شهدت عليها كذباً، كما اعترفت في ما بعد المرأة التي شهدت أمام لجان الكونغرس كأنها رأت ذلك بأم عينيها قبل أن يتبينّ أنها ابنة سفير الكويت في واشنطن، وتبينّ أنها جميعاً افتراءات مختلقة من شركة علاقات عامة أمريكية، هي «هيل أند نولتون» (Hill and Knowlton)، ومقرّها واشنطن،

استأجرتها حكومة الكويت لكي تساهم في إقناع الرأي العام الأمريكي بضرورة الحرب. وقد درّبت الشركة جميع الشهود حرفياً على الأداء في الإعلام، وأمام مجلسي النواب والشيوخ. . . ويمكن الاستطراد كثيراً هنا دون توقف، حول حملات الأكاذيب وتواطؤ «وسائل الإعلام الرصينة» التي تؤدي إلى هستيريا، وتهيئة الرأي العام للحرب، وتقصي الرأي المخالف أو المفنّد للأكاذيب وتخونه وتكفّره، ثم تحتفل وسائل الإعلام الرصينة بالانتصار، وتهنئ الإدارة كما لو جاء الانتصار، وحين تفشل الحرب تبدأ بمحاسبة الإدارة بالهستيريا نفسها، وتبقى هي دائماً خارج الحساب. وقد تكرّر صنع الكذب حول أسلحة الدمار الشامل في العراق، وحمله وزير الخارجية كولن باول إلى مجلس الأمن دون أن يرفّ له جفن، ورافقته حملة إعلامية تصوّر من يرفض الكذب كأنه متطرف أو متواطئ أو متعاطف مع صدام حسين.

ولكن ما يهمنا أن «امتياز» الإمبراطورية هذا، والمتلخص بسهولة تعميم الكذب ما دامت تسيطر على الدموع والأمزجة والأذواق عبر صناعات الإعلام والتسلية، ما زال قائماً بغضّ النظر عن قوة روسيا والصين. هنا، أي في صناعة وترويج الثقافة والتقليعة والأمزجة والكذب، إضافة إلى صناعة الحواسيب والأبحاث العلمية المتطورة والصناعة العسكرية والإنترنت، ما زالت الأحادية القطبية قائمة تؤثر وتسيطر حتى على عقول المعادين لأمريكا، فهي المنتج والمصدّر الرئيسي للسلاح والحواسيب والمكتشفات العلمية والتقليعات والأكاذيب. ولم يعرف العالم نظاماً إمبراطورياً يحكم السيطرة بهذا الشكل الشمولي على الإعلام.

٢ ـ كانت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر. وزوّدت قراءة المحافظين الجدد والليبراليين لها المحافظين بالمبرّرات الشرعية للخروج إلى الحرب بهذه الحماسة، حتى بعد أن لم يقتنع مجلس الأمن بالمبرّرات. فلكليهما، المحافظين والليبراليين، تصوّر لدور أمريكي، ولرسالة تاريخية أمريكية تتضمن ما يجب أن يبدو عليه العالم. لذلك نجد فرانسيس فوكوياما وريتشارد أرميتاج وروبرت زوليك (الذي حلّ محل بول وولفوويتز في إدارة البنك الدولي) بين من وقّعوا على العريضة نفسها التي دعت إلى التخلّص من نظام صدام حسين بالقوة، كما دعمها العديد من كتّاب الأعمدة المعروفون في الصحف الرئيسية، بل دعمها خط الصحيفة الرسمي في الـ **واشنطن بوست** و**نيويورك تايمز** و**نيو يوركر** و**نيو ريببليك**، كما أيّد الحرب مسؤولون سابقون في إدارة كلينتون، ودعمتها السيناتورة هيلاري كلينتون. . . لقد اجتمع المحافظون الجدد والديمقراطيون على السلوك الإمبراطوري والدور

العالمي للولايات المتحدة، بدءاً من حماية المصالح وتأمين النفط، وحتى حق وواجب الولايات المتحدة في فرض ما يجب أن يكون بالقوة وبالتدخل العسكري دون موافقة أممية. فأمريكا الإمبراطورية قادرة على قيادة تحالف من الراغبين (Coalition of the Willing). ومعنى الاسم الذي نشأ في تلك الأيام حين رفض مجلس الأمن أن يتم التدخل في العراق تحت رايته، خلافاً لما جرى في أفغانستان، هو تحالف الراغبين في خرق قرار مجلس الأمن والأمم المتحدة والقيام بالتدخل العسكري في العراق، على رغم كل شيء. وهو نوع التحالف الذي حاول السيناتور ماكين تكريسه في دعايته الانتخابية للرئاسة كبديل للأمم المتحدة. وهو أيضاً تصور ساركوزي للدور الذي ينبغي أن يقوم به حلف الأطلسي، والسبب من وراء تأييده لعودة فرنسا إلى الحلف، كنوع من تحالف الراغبين (وهو الباقي من جماعة المحافظين الجدد في الحكم، والذي تغطي انتهازيته على مواقفه أحياناً، فلا يبدو محافظاً جديداً).

ولا شك في أن دور المحافظين الجدد وتصورهم للعالم قد التقى مع موقف ليبراليين محليين عديدين من اليسار السابق في العالم، والتقى معهم في البحث عن نظرية خلاصية جديدة بدل الشيوعية. فقد احتفظوا بالعقلية الخلاصية نفسها بعدما تركوا اليسار والشيوعية. فهؤلاء تعاملوا مع نظرية الديمقراطية كعلاج سحري كأنها هي الحلّ لكافة الأعراض والأمراض والآفات... كما تطلعوا إلى تدخل أمريكي عسكري حاسم وسافر(٣). لقد تعوّد اليسار السابق في العالم الثالث انتظار تثوير خارجي سوفياتي أو صيني استبدل بعد نهاية الحرب الباردة بـ «ثورة

---

(٣) انظر بشكل خاص موقف ريجيس دوبيريه الراديكالي السابق. وهو الذي يحتفي به بعض اليسار العربي لأسباب تتعلق بالنوستالجيا، الحنين، مع أن نظرياته حتى في حينه ثبتت سطحيتها وفشلها، وخاصة نظرية البؤر الثورية. ولكنه فاق حتى اليسار العربي السابق في تنظيره لدور أمريكي عالمي يشبه الثورة الدائمة، ومطلبه بضم أوروبا إلى الولايات المتحدة ونوع من المواطنة العالمية في إمبراطورية أمريكا، كما كان الحال في إمبراطورية روما... وكله معلل بالخوف من برابرة العصر الإسلام (خوفه من الإسلام يصل هنا إلى حدّ الإسلاموفوبيا الفعلية) والكونفوشيوسية... تركيب هانتنغتون على تروتسكاوية ونظرية الإمبراطورية، في كتابه: Régis Debray, *Empire 2.0: A Modest Proposal for a United States of the West*, translated by Joseph Rowe, Terra Nova Series (Berkeley, CA: North Atlantic Books, 2004),

وصنفه كولن ميرفي من بين ما يسميه التوسعيون الذين يبنون على توسع دور الإمبراطورية الأمريكية لا على انحساره، انظر: Cullen Murphy, *Are We Rome?: The Fall of an Empire and the Fate of America* (Boston, MA: Houghton Mifflin Co., 2007), p. 10.

وانظر أيضاً كتابات كريستوفر هاتشنز في التنظير للإمبريالية والتدخل الأمريكي كتدخل تنويري في العالم ضد الإسلاميين وضد الأنظمة العربية الدكتاتورية في هذه المرحلة.

أمريكية» دائمة، مثلما تعوّدوا القفز عن إرادة شعوبهم في التطلع إلى التقدم.

وما ميّز المحافظين الجدد هو ليس محافظتهم، بمعنى وجودهم في صفوف اليمين الأمريكي المؤمن بقوة أمريكا العسكرية واقتصاد السوق الذي تُمثّل، وبالوطنية الأمريكية، بل توظيف القيم والمبادئ الليبرالية، وحتى بعض التقليعات اليسارية، مثل اللياقة السياسية، وتأكيد مساواة المرأة بالرجل، في خدمة مصالح الولايات المتحدة. وطبعاً، في الماضي، وإبان الحرب الباردة، استخدمت السياسة الأمريكية «قيماً ومبادئَ» لتجنيد رأيها والعالم في الحرب ضد الشيوعية، وأيضاً في تجنيد شعوب العالم. تمثّل ذلك بالإيمان ضد الإلحاد تارة، وبالحرية ضد الطغيان والديمقراطية ضد الدكتاتوريات، وحقوق الإنسان ضد الاستبداد. . . وغيرها، وذلك حتى مرحلة ريغان. فلم يكن ممكناً في يوم من الأيام قصر التوازن الدولي على الانفراج الأمني في أوروبا والمصالح والنفط وبيع السلاح وغيرها، وذلك في مقابل نظام شيوعي يدّعي أن لديه نظرية خلاص عالمية تشبه في بنيتها وطريقة تنظيمها الدين إلى حدّ بعيد.

وهنا من المفيد أن نسترجع اللحظة التاريخية التي سُمّي فيها لأول مرة تأمين السيطرة على النفط في ما يسمّى «الشرق الأوسط» دفاعاً عن الحرية. لم يحصل ذلك في السعودية التي يعود تاريخ احتكار الولايات المتحدة النفط فيها إلى الثلاثينيات، في شراكة لم تتزعزع طوّرت الولايات المتحدة إزائها حساسية فائقة ضد كل من يتدخل فيها إن كان حليفاً أو خصماً. . . ففي السعودية اتخذ الدفاع عن النفط غطاء الدفاع عن الإيمان ضد الإلحاد والشيوعية، والدفاع عن التقاليد ضد الحداثة القومية. أما مقولة الحرية، فقد وظّفت ضد الشيوعية من قبل إدارة أيزنهاور لتبرير دعمها لبريطانيا في تخطيط الانقلاب على الزعيم الوطني الإيراني المتنوّر نسبياً محمد مصدق، حينما خافت بريطانيا من التأميم. وقد كوفئت أمريكا على جهودها في دعم الحرية ضد الشيوعية وإعادة الشاه، بـ ٤٠ بالمئة من أسهم مجمّع الشركات الذي أدار التنقيب والتكرير في إيران كحصة الشركة البريطانية ـ الإيرانية التي احتكرت النفط حتى ذلك الحين(٤).

ومع ذلك هنالك فرق، وهو فرق جوهري مثّله المحافظون الجدد، وقد ميّز هذا الفرق الإدارة الأمريكية بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. إنه انتزاع اليمين

(٤) Chalmers Johnson, *The Sorrows of Empire: Militarism, Secrecy and the End of the Republic* (New York: Metropolitan Books, 2004), pp. 220-221.

لفكرة الأوتوبيا والنظريات الخلاصية شبه الدينية من اليسار، والعمل الفعال باستخدام العنف لتنفيذها وتغيير المجتمعات بحجة ديمقراطية المظهر، وهي أن المجتمعات متساوية ومتشابهة، ولا يوجد مجتمع وثقافة لا يتلاءم مع الديمقراطية (هنا نلاحظ فعل خطاب متنوّر متحالف مع اليسار المحلي السابق). ولا يمنع ذلك من تحميل المجتمعات مسؤولية فشلها في حالة فشلهم في تصدير الديمقراطية إليها عبر الحرب. فمثلاً بعد تطور المقاومة وانتشارها وتعثّر المشروع الأمريكي يُحمَّل العراق وثقافته ونظامه الطائفي، وهو نظام نشأ في ظل الاحتلال، مسؤولية فشل عملية تصدير الديمقراطية. هذا ما قام به المحافظون الجدد، وهذا ما ميّز سياستهم. فهي تبرّر استثمار القوة في تغيير البشر والمجتمعات، وتقترب بذلك في بنيتها العرفية ومزاج حملتها الفكري من رؤيا اليعاقبة في التاريخ والبلاشفة والتروتكسيين وغيرهم في عملية تغيير للمجتمعات[٥]، مع توظيفها من قبل اليمين.

الأوتوبيا هنا صالحة لكل زمان ومكان، ولذلك يبدو حملتها معادين للعنصرية، ورافضين للتفريق بين صلاحية المجتمعات الثقافية لتقبل أوتوبياهم الديمقراطية، كما تبدو نظرياتهم شبيهة بالنظريات الخلاصية التي تفرّط في استخدام تقسيمات السياسة والناس والدول إلى خير وشر مطلق، بما في هذا التقسيم من تبسيط، وبما فيه من دفع وتبرير لارتكاب الجرائم ضد «الشر» وفي سبيل «الخير». وفي ما عدا الأوتوبيا العنيفة التي مثلها راديكاليو المحافظين الجدد، وأرادوا أن تمثلها أمريكا، تابع «العالم المتنوّر» كله بذهول تأثير الأصولية الدينية المسيحية نفسها والتدين السياسي في السياسة الخارجية الأمريكية.

ولا يكفي أنه بموجب كل الاستطلاعات، يعتبر ٩٠ بالمئة من الأمريكيين مؤمنين، ولا يكفي أن ٨٠ بالمئة منهم يؤمنون بالعجائب بشكل ما، فقد ازداد تأثير الكنائس الأصولية وتصوّراتها للخير والشر في السياسة الأمريكية. ولا نقصد زيادة تأثيرها في شؤون الحمل والإجهاض ومعارضة زواج المثليين والمطالبة بعودة التعليم الديني في المدارس فحسب، فقد تفاقم دورها في طرح تصوّراتها لما يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية، وفي تخيّلها دور أمريكا الرسولي في التاريخ في

---

(٥) ننصح حول هذا الجانب بقراءة تلخيص جيد لكاتب ليبرالي متنور هو جون غراي يضع المحافظين الجدد وإدارة بوش في تصنيف الديانات السياسية التي تؤمن بأوتوبيا وتبرّر استخدام العنف لتحقيقها مهما بلغت درجته، انظر: John Gray, *Black Mass: Apocalyptic Religion and the Death of Utopia* (New York: Farrar Straus and Giroux, 2007).

مقابل «الشر»، أو في مقابل الإسلام مثلاً، بل تصورها الصريح أيضاً لدور أمريكا وإسرائيل في نهاية التاريخ، وتقريب العودة الثانية للمسيح المخلّص.

وحتى بعد ذهاب بوش، سوف يترك كل ذلك أثراً في الثقافة السياسية الأمريكية المتسامحة عموماً. ونحن هنا نمر مروراً على ذكر محاولات مرشح الرئاسة أوباما المستميتة أن يثبت أنه «قبل يسوع المسيح مخلّصا شخصياً» و«أنه فتح قلبه له»، في دولة يفترض أنها علمانية، لنصل إلى تغلغل خطاب «الخير والشر» الديني في المجال السياسي والعلاقات الدولية لأمريكا. ولو راجع إنسان عادي المواجهة التلفزيونية أمام الجمهور في كنيسة في كاليفورنيا بين أوباما وماكين، والتي أدارها الواعظ ريك وارن[٦] الذي يرغب في وراثة بيل غراهام، لأصيب بصدمة من كيفية إدارة الحملة الانتخابية الرئاسية، وجدية دور الواعظ الديني، ومن تدخل الدين في لغة الحملة الانتخابية في ما يفترض أنها دولة علمانية. فلم يكفِ أن المواجهة العلنية الأولى بين المرشحين جرت في كنيسة، وأن قساً وواعظاً يفرض إيقاعها، بل دار قسم كبير من النقاش حول برنامج كل مرشح لـ «مواجهة الشر». هكذا حرفياً. وجّه الواعظ بجدية سؤالاً إلى المرشحين: «ما هي خطتك لمواجهة الشر؟». هذا التبسيط في التعامل مع القضايا عند شرحها للرأي العام يشوّه موقف الرأي العام وثقافة الناس السياسية، كما يؤدي إلى تعاملٍ شبه ديني مع تعقيد القضايا التي يواجهها العالم، هذا عدا شيطنة الخصم السياسي. ولن تختفي هذه الثقافة السياسية بين ليلة وضحاها حتى بعد نهاية مرحلة بوش. وتأكيد باراك أوباما على مسيحيته، واعتبار إلصاق صفة الإسلام به تلويثاً لسمعته هو دليل على مدى تغلغل هذا الخطاب في الحيّز العام.

لقد أدت الأدوات والأهداف التي وضعت، والتي اتفق عليها في مرحلة قصيرة الليبراليون والمحافظون الجدد، إلى كوارث. وهذه الكوارث هي التي فصلت بين المعسكرين في الولايات المتحدة، وأدت إلى تراشق الاتهامات بينهما في عودة إلى الحالة العادية. إن آثار انهيار الدولة في العراق، وتطور المقاومة العراقية، والنفور الإقليمي والدولي من نتائج هذا العدوان، وفشل ما يسمى بـ «الحرب على الإرهاب»، وفشل الحرب الأمريكية على المقاومة اللبنانية بأدوات إسرائيلية هي التي أدت إلى تآكل الهيبة الأمريكية دولياً، وإلى المواجهة بين

(٦) وافق المرشحان على الدعوة يوم ١٢ تموز/يوليو، وعقدت جلسة المواجهة أمام الجمهور بعرافة القس ريك وارن في كنيسة سادلبك الكبرى يوم ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

المعسكرين داخل أمريكا. . . لقد أدى الاضطرار إلى تعديل هذه السياسات، وليس إلى صحوة ضمير، كما أدى إلى انفصال الليبراليين بحدة عن المحافظين الجدد. ومن هنا كانت الطريق قصيرة نحو نهاية مرحلة التسامح الدولي والأمريكي الشعبي مع سياسة مرحلة ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. كل هذا قبل تجربة جورجيا وصعود السياسة الوطنية الروسية من جديد.

لقد تخبّط المحافظون بين سياساتهم الانعزالية القديمة وضرورات التورط الأمريكي والمسؤولية تجاه الحلفاء الجدد، وخاصة أن هؤلاء الحلفاء قد اعتمدوا على ميزان القوى الدولي لتغيير معادلات محلية وطنية في غير صالحهم. وولّت فجأة فرحة الضغط السريع على الزناد وفوريتها وسرعة إرسال الجنود، في حالة أزمات مثل لبنان (٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨) وجورجيا (٢٠٠٨). . . ففي الحالتين «مكّكت» مدمرات أمريكية على الشواطئ ولكنها اختفت، أو لم تفعل شيئاً عند الضرورة. وبقي ذلك النوع من القيادات المحلية الذي نما وطفا على السطح كحليف لأمريكا في أجواء السياسات العدوانية الأمريكية النشطة أسيرَ الخيبات، متبيناً بثمن مرتفع ضرورة تغيير سياسته والتعامل مع توازنات القوى المحلية التي لا تشبه توازنات القوى الدولية. وبدا فجأة أن هذه التوازنات قد حيّدت في لحظات حاسمة. لقد تبينّ أن فرض ميزان القوى الدولي على المحلي يؤدي إلى انفجار حروب وكوارث لا تحسمها الولايات المتحدة في النهاية. وإقليمياً بدأت قوى حليفة للولايات المتحدة بالبحث عن استقلالية نسبية في صياغة تحالفاتها وعلاقاتها.

نحن نشهد نوعاً من العودة للصيرورة التي بدأت قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وأقصد الضيق العالمي المتزايد بالأحادية القطبية، مع الفرق أنه في هذه الأثناء نشهد عودة إلى الدولة الوطنية عموماً مع تأكيد أكبر على دور الدول الكبرى. . . بات بالإمكان التمييز بين دول كبرى والدولة الأعظم (Super Power)، وهي ما زالت دولة واحدة، وهي تنفق على التسلح ٤٥ بالمئة مما تنفقه كافة دول العالم، ويشكّل ذلك ٤ بالمئة فقط من مجمل الناتج الأمريكي المحلي. وهذه مقاييس مادية فعلية للدولة الأعظم. . . ولكن هنالك بالتأكيد دول تحاول أن تلعب دور الدول الكبرى الإقليمية، وأن تستقل بالقرار حين يتعلق الأمر بمصالحها الوطنية. . . ويُحدِث هذا الأمر تآكلاً بالهيمنة الأمريكية، ويضع لها حدوداً.

وطبعاً، من بين هذه الدول القوية الصاعدة اقتصادياً الهند والبرازيل، وهي

ليست في حالة خصومة، بل في حالة تحالف مع الولايات المتحدة. ويمكن القول إن أمريكا كسبت في الهند حليفاً مهماً في آسيا. . . ليست كل الحالات الصاعدة مثل روسيا والصين. ولكن هنالك طبعاً الصين وروسيا.

٣ ـ دخلت السياسة الدولية مرحلة ما بعد بوش، بغضّ النظر عن اسم الوريث في البيت الأبيض. وهذا لا يعني طبعاً مرحلة ما بعد أمريكا. . . كما يتمنى البعض. فلم تصل الهيمنة الأمريكية إلى هذه الدرجة من الانحلال والاهتراء بعد.

وطيلة عام الانتخابات الأمريكية، وهو عام ٢٠٠٨ الانتقالي، شهدت المنطقة العربية، والشرق الأوسط عموماً، وهي المناطق التي ارتبطت مرحلة بوش بسياسات الولايات المتحدة فيها، تراجعاً في السياسة الهجومية لأمريكا وحلفائها. وبدأ هجوم سياسي مضاد من قبل خصوم سياساتها المحليين. فقد توجّت خسارة إسرائيل حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦، والتي سبق أن عرَّفناها كحرب أمريكية بأدوات إسرائيلية، بإتمام عملية تبادل الأسرى الذين شكّل تحريرهم بالقوة هدفاً رسمياً للحرب على لبنان. وبعد تردّد طويل، حسم حزب الله الوضع القائم الساكن بين «موالاة ومعارضة» في لبنان لصالحه في اجتياح لمواقع «الموالاة» في بيروت وأقسام من الجبل يومي ٧ و٨ أيار/مايو، وقامت حكومة وحدة لبنانية. وكانت حكومة الوحدة مطلبه السياسي أصلاً. كان ذلك ردّاً على اختبار وضعه حلفاء أمريكا لمدى حزم حزب الله في مسألة سلاح المقاومة، وفي محاولة من طرفها لتغيير الوضع الساكن القائم. . . يمكن بخيال أدبي تاريخي رؤية هذه المحاولة من الحكومة اللبنانية صورة مصغّرة، أو «بروفا»، لما سوف تقدم عليه جورجيا في أوسيتيا الجنوبية بعد ذلك بشهرين.

وفي هذا العام نفسه أعلنت إيران أن استمرارها في تخصيب اليورانيوم هو موضوع غير خاضع للمفاوضات مع الغرب، وبدأت سورية التي حوصرت غربياً بفك عزلتها بقوة. لقد بدأ مفعول ما خطط له ضد سورية بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وبعد احتلال العراق، بالنفاد أيضاً. وكانت علامة الطريق في الحصار قرار فرنسي ـ أمريكي أقره مجلس الأمن عام ٢٠٠٤ بعد الحرب على العراق، ويحمل الرقم (١٥٥٩) يؤكد انسحاب القوات الأجنبية من لبنان، وإنهاء دور الميليشيات المسلحة (وقصد بها حزب الله). كان هذا يجري بنفس واحد مع الهجمة على المنطقة في حرب العراق، كأنه إعصار زعزع أركان مسلّمات، وغيّر

مواقف الكثيرين من السياسيين والمثقفين، وجرفهم نحو المعسكر الأمريكي الذي بدا مبادراً ومهاجماً ومنتصراً بسرعة خيالية. واشتد الحصار على سورية بعد اغتيال الحريري.

وفي فترة فكّ عزلتها الدبلوماسية نفسها، مستخدمة المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل، وتجديد العلاقة مع فرنسا، وبعون من قطر من جهة، وتركيا من جهة أخرى، لم تتردّد سورية بالمبادرة إلى تأييد علني رسمي على لسان رئيسها للهجوم الروسي المضاد على جورجيا، كما أنها لم تخفِ رغبتها في استخدام هذا التطور في السياسة الروسية لتطوير تسلحها هي ضد إسرائيل. . . خاصة بعد أن تبيّن حجم التورّط الإسرائيلي العسكري والسياسي في جورجيا.

وفي يوم السابع من آب/أغسطس، وبروح فترة بوش، وبجهل مطبق لنفاد مفعول هذه الفترة، اتخذ ميخائيل ساكاشفيلي قراراً بالهجوم على أوسيتيا الجنوبية. وهي تشكّل مع أبخازيا أحد إقليمين انفصاليين عن بلاده جورجيا. وكان الردّ الروسي فورياً وساحقاً، حتى ليكاد المرء يشكّ في أنه كان جاهزاً سلفاً. . . وكأن الحماقة الجورجية متوقّعة وقد هرولت إليها جورجيا بسهولة ويسر. أما الردّ الروسي فجاء صاعقاً ومفاجئاً. ولم تكتف روسيا بطرد القوات الجورجية، بل استعرضت قوتها بتجاوز الحدود إلى أقاليم أخرى من جورجيا ذاتها. ولاحقاً، وعلى رغم إدانات الغرب المتلاحقة وجولات المدمرات الأمريكية في البحر الأسود، اعترفت روسيا أيضاً باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. . . وقد صوِّر ذلك علنياً كنوع من المعاملة بالمثل، بالردّ على اعتراف دول غربية كثيرة باستقلال كوسوفو في شباط/فبراير من العام نفسه. لقد أعلن ذلك الاستقلال بعد إعداد دام سبع سنوات منذ قصف صربيا عموماً بما فيها كوسوفو عام ١٩٩٩.

ومهما حاول الإعلام الغربي التمييز بين حالة كوسوفو من جهة، وحالتي أبخازيا وأوسيتا الجنوبية من جهة أخرى، فإنه سيخرج خاسراً، وذلك ليس بسبب التوازي الذي وضعه الرئيس الروسي مدفيديف بين الحالتين على حساب صربيا. فهو باستخدامه سلوك الغرب في كوسوفو لتبرير سلوك روسيا برّر للغرب بأثر تراجعي الاعتراف باستقلال إقليم كوسوفو. يشكّل إقليم كوسوفو تاريخياً قسماً من صربيا، وكون غالبية سكانه من الألبان لا تشكّل فرقاً. . . فقد كان هنالك تسامح دولي مع العكس، أي مع الانفصال حتى حين كانت غالبية السكان صربية. فغالبية سكان البوسنة هم من الصرب الذين أسلموا في مرحلة من التاريخ العثماني في البلقان، وعلى رغم كونهم من الصرب، إلا أن استقلال إقليمهم كان أسهل تبريراً

لأنه شكّل إمارة في يوم من الأيام. أما إقليم كوسوفو فعلى رغم كون غالبية سكانه من الألبان، إلا أن الصرب وروسيا لا ينظرون إليه كصربي فحسب، بل يعتبرونه مهد تشكّل القومية الصربية. ولو طالبت أقاليم باستقلالها لمجرد تركيبتها السكانية، لتمزّقت روسيا نفسها، وليس الاتحاد السوفياتي وحده، ولتمزّقت دول غربية مثل إسبانيا. ولذلك ليس صدفة أن الأخيرة قد عارضت استقلال كوسوفو في شباط/ فبراير ٢٠٠٨.

على كل حال، لم يحاول مدفيديف، ولا بوتين، ولا ما تابعنا من الإعلام الروسي، الادعاء أن الخطوة الروسية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية أكثر عدالة من الخطوات الغربية في كوسوفو، بل برّر هذه بتلك في حالات، واعتمد خطاب الأمن القومي على حدود روسيا ومصالح روسيا الحيوية في ما كان يشكّل يوماً الاتحاد السوفياتي في حالات أخرى. وهذا، بالطبع، ليس خطاب معسكر سياسي أيديولوجي يقدم أو يدّعي أنه يقدم قيماً بديلة من معسكر آخر، بل هي دولة تعتمد في خطابها لغة الأمن القومي ومصالح الدولة والسيادة الوطنية، لا أكثر. ليست هذه عودة الحرب الباردة.

ولكن لماذا نقول ذلك؟ فكلمة «الحرب الباردة» لا تعني بالضرورة وجود معسكرين بخطابين عالميين. وليس بالضرورة أن تستنتج من مصطلح «الحرب الباردة» هذه المعاني.

يعني استخدام مصطلح «الحرب الباردة» لوصف العلاقات الدولية التي سادت بين المعسكريْن بين عامي ١٩٤٩ (عام تأسيس حلف شمال الأطلسي (الناتو) وكسر احتكار أمريكا النووي بالتجربة النووية الروسية الناجحة) و١٩٨٩ (عام انهيار جدار برلين) يعني الكثير، ما عدا ما تدل عليه كلماته حرفياً. فما يفهم من الكلمات ذاتها أن التوتر بين المعسكريْن لم يتخذ شكل حرب مباشرة بينهما.

ولكن **أولاً**، وفي الواقع، أنجبت فترة توازن الرعب بين المعسكريْن اللذين نشآ بعد الحرب العالمية الثانية عدة حروب دموية ساخنة في كوريا وفييتنام وأفغانستان، وفي أمريكا اللاتينية، وفي الشرق الأوسط، وفي أفريقيا. لم تكن هذه حرب باردة فعلاً إلا في أوروبا. فقد سفكت دماء الفييتناميين والكوريين والعرب والأمريكيين والأفارقة والهنود والباكستانيين. ولم تسفك دماء الأوروبيين خلالها. وكان أحد أسس الاتفاق بين المعسكريْن الحفاظ على الأمن الأوروبي بعد

حربيْن عالميتينْ. وقد توّج هذا التفاهم الضمني بمعاهدة هلسنكي. كان هذا من نقاط التوازن القليلة بين المعسكريْن، والتي شملت، إضافة إلى الأمن الأوروبي، وتقسيم مناطق النفوذ في أوروبا، الاتفاق بين المعسكريْن على الحفاظ على أمن إسرائيل حتى إبان دعم الاتحاد السوفياتي للأنظمة العربية القومية. وفي النهاية فقط، شمل الاتفاق التخلّص من نظام جنوب أفريقيا العنصري.

ثانياً، تجلّت الحرب الباردة في تقسيم دولي أفرزته الحرب العالمية الثانية، لا يحترم نظام الدول القومية التي قامت في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى، والذي نشأ بتشجيع من مبدأ وودرو ويلسون في حق تقرير المصير.

فقد قام التوازن الدولي في الحرب الباردة على احترام ولاء الدول لأحد المعسكريْن في مناطق نفوذ، وليس على احترام الحدود القومية. ولم يكن مهماً لهذا الغرض عدد القوميات التي تتألف منها يوغوسلافيا أو تشيكوسلوفاكيا أو الاتحاد السوفياتي (خاصة مناطقه الغربية بعد ضم دول البلطيق بعد الحرب، ووضع جمهوريات القوقاز، حيث أدت سياسات ستالين التهجيرية في حلّ «المسألة القومية» في الثلاثينيات والأربعينيات إلى البنية الكارثية المتفجرة حالياً في روسيا نفسها، ناهيك بالقوقاز وغيرها)، بل كان المهم في أي منطقة نفوذ تقع؟ وجرى صراع دموي على مناطق النفوذ في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكانت مناطق النفوذ مقسمة نهائياً بين المعسكريْن في أوروبا فقط. أما في بقية القارات، فقد دار صراع دموي على تقسيمها منذ الحرب العالمية الثانية، وتجلى بعدة حروب شهيرة في النصف الثاني من القرن العشرين.

ليس صحيحاً أن الدولة القومية شهدت أفولاً بعد انهيار نظام القطبين، بل من الواضح أنها شهدت انتعاشاً. وكنا قد ادعينا في مكان آخر أنه لم يكن صدفة أن يجري النهوض القومي أولاً في بولندا، ثم النهوض القومي الانفصالي في جمهوريات البلطيق والبلقان ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا تحت عناوين مثل المجتمع المدني(٧).

ثالثاً، وهو الأمر الأهم. كانت الحرب الباردة، التي بينّا أنها كانت في

(٧) انظر: عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧) ونشرته مؤسسة مواطن في العام ١٩٩٦ تحت عنوان: **مساهمة في نقد المجتمع المدني.**

الواقع ساخنة في ما عدا في أوروبا، حرباً بين معسكرين يدّعي كل منهما أنه يحمل نظرية لنظام اقتصادي اجتماعي صالح للبشرية كلها، وهي تدّعي على الأقل صلاحيتها لبناء دول إن لم يكن لإعادة بناء الإنسان نفسه (في حالة الشيوعية).

ويبدو اليوم سخيفاً تناول تلك الأدبيات المتحمسة من انهيار الاتحاد السوفياتي إلى درجة الإعلان عن نهاية التاريخ، ولكننا في هذه الورقة ندعو إلى التريث في السخرية والتسخيف. فحتى النظرية التي ثبت بطلانها تستحق اسم نظرية إذا كانت تعبّر عن جهد علمي وتتضمن نواة حقيقة. ونواة الحقيقة عند فوكوياما ليست في مقولة «نهاية التاريخ»، بل في تقديره أنه مع انهيار الشيوعية لم يعد هنالك بشكل عام، وإلى الأبد، بحسب رأيه (وحتى الآن، بحسب رأينا) دول تحمل نظرية سياسية اجتماعية تدّعي أنها صالحة لكل دول العالم. وما أكده هانتنغتون في **صراع الحضارات** نفاه فوكوياما. فلا الحضارة الكونفوشيوسية تطرح فكراً عالمياً بديلاً لليبرالية الرأسمالية في المرحلة الراهنة، ولا حتى الحضارة الإسلامية. ولو وضعنا التمنّيات والشعارات جانباً، فإن الإسلام السياسي الحركي النشط الذي ذاع صيته، حتى بلغ الآفاق بالكاد يطرح نفسه بديلاً في الدول الإسلامية وللمجتمعات الإسلامية ذاتها، ولا يحمل نظرية سياسية اقتصادية محدّدة. وهذه إحدى نواقصه بعين نقاده في المجتمعات الإسلامية ذاتها. إنه إذاً متورطٌ في صراع على جزء من الهوامش، وبين الهوامش والمركز، وليس في صراع عالمي يطرح فيه لشعوب العالم بديلاً في صراع مع الليبرالية والرأسمالية، وذلك خلافاً للمخاوف التي يثيرها المحافظون الجدد، ولأفكار المحافظ هانتنغتون وتلامذته. لا، لا يوجد تحدٍّ كهذا.

هذا لا يلغي طبعاً أنه حتى بعد احتلال العراق وأحداث جورجيا، لم يتعلم فوكوياما الدرس. وما زال مؤيداً لاضطلاع أمريكا بمهمة تاريخية هي نشر الديمقراطية في العالم. والجديد فقط أنه يميّز بينها وبين توسيع الناتو والمخاطرة في حروب لهذا الغرض(٨)، لأن مسؤولية حلف الناتو أن يحمي أعضاءه من أي عدوان. وهذه قد تورطه في حروب مع روسيا لا قِبَل له بحملها.

٤ ـ هنالك قدر من الرمزية في حقيقة أن صعود بوتين إلى مجده الوطني في روسيا جاء مرتبطاً بموقفه الحازم في الشيشان بعد أن عيّنه يلتسين رئيساً للحكومة. فقد اجتاحها مباشرة بعد تعيينه في العام ١٩٩٩. ومهّدت خلفيته

(٨) Francis Fukuyama, in: *Financial Times*, 2/9/2009.

الأمنية التي تذكِّر بالأمجاد السالفة، وربما موقف القوى والأجهزة الأمنية لصالحه، وأيضاً قراره كسب الحرب ضد الانفصاليين هناك مهما كان الثمن، حتى لو كان الثمن خراب غروزني، لاكتسابه شعبية. وقادته هذه الشعبية، إضافة إلى استغلال مكشوف لسلطة الدولة بعد أقل من عام، إلى سدة الرئاسة. وفي العام نفسه الذي بدأت فيه محاولة بوتين وقف التدهور في مكانة روسيا، أي في العام ١٩٩٩، انضمت دول بولندا وتشيكيا وهنغاريا إلى حلف الناتو، مكملة عملية بدأت في الأعوام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٤ في انسلاخ دول البلطيق، وقيام دول وسط آسيا الإسلامية، واستقلال روسيا البيضاء وأوكرانيا. وبدأ تفكك يوغوسلافيا أيضاً بتشجيع من أوروبا الغربية، خاصة ألمانيا التي حققت أحلاماً قديمة بالهيمنة الاقتصادية على أوروبا الشرقية، ثم بتشجيع من الولايات المتحدة أيضاً. فمع تمرد تشيشنيا بدأت عملية التفكيك تدخل في صلب روسيا ذاتها. وكان يتوجب وقف هذه العملية. وهذا ما بدأ العمل به منذ ذلك العام، وبنفس طويل، ووصل إلى درجة التدخل العسكري ضد جورجيا بعد تسعة أعوام فقط.

وتحمل الصيرورة هذه مغزيينْ في رحمها: **الأول**، أن قوة بوتين السياسية لا تكمن في أيديولوجية عالمية تميِّز معسكراً عالمياً، بل في وطنية روسية تعيد الاعتبار إلى جهاز الدولة، وترتكز إلى رأسمالية دولة، وتخاطب ما تبقى من وعي الدولة العظمى في روسيا، وترفض ما بدا وكأنه استغلال الغرب لفترة ضعفها لسلخ مناطق متزايدة عنها. **والثاني**، أن الموقف الوطني والقومي خلافاً للأيديولوجي ليس مثابراً في السياسة الخارجية على الصعيد العالمي. فهو لا يقوم بناء على مبدأ فكري أو سياسي، بل بناء على مصلحة البلد وأمنه القومي، كما يتصوّره، أو تتصوره النخب الحاكمة باسم الوطنية. فبإمكان السياسي الوطني أو القومي الروسي أن يقمع حركة انفصالية بقوة السلاح في بلده من جهة، وبإمكانه أن يدعم حركة انفصالية أخرى بقوة السلاح في جورجيا.

وصحيح أن قادة جورجيا القوميين قد ارتكبوا جرائم منذ التسعينيات في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وصحيح أيضاً أن هجوم ساكاشفيلي الأخير تضمّن قصفاً إجرامياً للعاصمة تسخينفالي، ولكن لا بد أيضاً من الإشارة إلى أن الأبخازيين نفّذوا عملية طرد ٢٠٠ ألف جورجي من الإقليم(٩). الدعم الروسي لحركتهم الانفصالية إذاً ليس موقف دعم الخير ضد الشر. ليس من أخيار وأشرار

(٩) *Economist* (30 August 2008), pp. 27-29.

هنا، ولا صراع أيديولوجي حول النظام الاقتصادي الاجتماعي الأمثل في هذه المناطق. بل إن ما نشهده هو عودة روسيا، ولكن كدولة وطنية ذات مصالح وأمن قومي. وهو ما يدفعها إلى رفض استمرار الهجمة الأمريكية على حدودها: من نصب الصواريخ في بولندا، إلى ضم أوكرانيا وجورجيا إلى حلف شمال الأطلسي، إلى وضع قواعد عسكرية في دول آسيا الوسطى السوفياتية سابقاً بحجة الحرب في أفغانستان.

والسلاح الذي يتم استخدامه ليس أيديولوجياً ولا تبشيرياً، ولا هو يستخدم أسلوب الصراع على كسب الرأي العام، بل يدور بأساليب مثل التلويح بقطع الغاز عن أوكرانيا، واستخدام السلاح مباشرة في جورجيا، والاعتماد على انتهازية السياسية الأوروبية التي رفعت الانتهازية إلى مستوى المبدأ والأيديولوجية، إلى درجة أصبح بالإمكان التنبؤ بالموقف الأوروبي وحسابه والاعتماد على انتهازيته. فبإمكان الروس الاعتماد على تقدير مفاده أنه حالما وصلت إلى الأنف الأوروبي رائحة التراجع الأمريكي، فإن صاحبة الأنف لن تفعل شيئاً، فهي تخشى التوتر مع روسيا أمنياً، كما تخشى آثار ما تطور من علاقات مع روسيا في مجال استيراد النفط والغاز (الذي تشتريه من روسيا بأسعار بخسة إلى درجة لا تصدق مقارنة بسعر السوق). كما تخشى على الاستقرار في ساحتها الخلفية، شرق أوروبا، كما تخشى أي شيء يمكن أن يسبب خسارة لأي حزب أوروبي حاكم في الانتخابات. لأن هذه الشعوب لا تريد حروباً ولا توتراً على الأرض الأوروبية، ولا انخفاضاً في مستوى المعيشة... اللهم إلا إذا وعدتها الدولة بحروب لا تجبي منها قتلى، ولا ينخفض فيها مستوى المعيشة. ولذلك، فإن ألمانيا وفرنسا غير متحمستين لانضمام أوكرانيا وجورجيا إلى الناتو، بتعبير متواضع. ولذلك، أيضاً توجّه ساركوزي إلى روسيا حالماً بمجده الشخصي كصانع سلام في إطار المعسكر الأمريكي. وكما تقول بعض الصحف الروسية، فإنه غضب فقط لأن مدفيديف قد أعلن وقف الحرب يوماً قبل وصوله، فقد كان يودّ لو طالت الحرب أياماً أخرى لتتوقف بفضل زيارته[١٠].

وما يجري حالياً هو تراجع السياسة الأمريكية في نهاية مرحلة بوش التي شهدت قمة عدوانية القطب الواحد بين الأعوام (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٦). جاءت البداية المفصلية التي تشير إلى بداية حقبة في حرب الكويت وبداية تفكيك يوغسلافيا،

---

(١٠) مخائيل زيغار وفلاديمير سولفيوف، في: مجلة **فلاست** (الروسية) (١٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٨).

في فترة حكم بوش الأب، وتدخل إدارة كلينتون في صربيا والصومال وأفغانستان. وجاءت القمة في فترة بوش الثانية. ولا يتخذ هذا التراجع شكل نشوء معسكر بديل يحمل نظرية بديلة. . . بل يفسح المجال لفاعلية أكبر للدولة الوطنية ولإرادة الشعوب.

فلسنا أمام تعدد أقطاب متحالفة سوية ضد قطب معين، بل لدينا دول كبرى تطور رأسمالية ورأسمالية دولة متطورة من خارج المعسكر الغربي. ولكنها لا تطرح خياراً سياسياً أيديولوجياً للعالم أجمع ضد الولايات المتحدة. لدينا سيادات متعددة وتصوّرات متعددة لمصالح قومية وأمن قومي لا يحاول أصحابها فرضها على العالم، كما تفعل أمريكا، بل يكتفون بوضع حدّ للقوة غير المنضبطة وغير المراقبة دولياً للولايات المتحدة. ليست هذه قوى ديمقراطية، ولكن يمكن لقوة ديمقراطية متضرّرة من الهيمنة الأمريكية أن تتحالف معها بناء على لقاء مصالح، ويمكن أن تفعل ذلك أيضاً قوى غير ديمقراطية.

لم ينشأ معسكر جديد يطلق حرباً باردة جديدة، بل عادت الحيوية إلى مصالح ومفاهيم السياسة والأمن القومي في دول كبيرة واثقة من نفسها أمام دولة عظمى واحدة. لا تريد هذه الدول أن تسيطر تلك الدولة العظمى على سياستها ومقدّراتها، وترغب في وضع حدّ لحريتها في فرض إرادتها على الآخرين وتوسعها الأمني غير المنضبط بقانون.

حمّلت مجلة **الإيكونوميست**، المدافع الرصين عن اقتصاد السوق في العالم، والتي تتميز منذ سنوات بكرهها الشديد لبوتين لمحاولته إعادة عجلة اقتصاد السوق إلى الخلف، روسيا المسؤولية عمّا جرى في جورجيا. واتهمت بوتين بالعداء المثابر لأي بلد مجاور «يصادق الغرب» أو يتبنى السوق الحرة والديمقراطية[11]، مثل أوكرانيا وجورجيا. ولكنها وصفت ميخائيل ساكاشفيلي كما يلي: «السيد ساكاشفيلي هو قومي مندفع، وقد تلطخ مؤخراً رصيده الديمقراطي. واجتياحه أوسيتيا الجنوبية كان عملاً أحمق، وربما أيضاً إجرامياً. ولكنه خلافاً للسيد بوتين قاد بلاده باتجاه ديمقراطي بشكل عام، وطوّق الفساد، وقاد نمواً اقتصادياً متسارعاً لا يعتمد على ارتفاع أسعار النفط والغاز كما في حالة روسيا. . .»[12]. علينا أن نذكر أن جورجيا تشارك في القوات التي تحتل العراق، أي تشارك في

---

(١١) *Economist* (16 August 2008), p. 9.

(١٢) المصدر نفسه.

عدوان غير مبرّر دولياً على بلد هو العراق أكبر منها حجماً، ويقع أبعد بكثير من بعدها عن روسيا.

لقد انضمت دول كثيرة من أعضاء حلف وارسو سابقاً إلى حلف الناتو، ولكن من بين الجيران المباشرين لروسيا تسربت إلى حلف الناتو دول البلطيق فقط. حدث ذلك في تسعينيات القرن الماضي عندما كانت روسيا ضعيفة جداً. وخطوة روسيا الأخيرة تدل على أن الأوضاع تغيّرت، فهي ترفض نصب الدرع الصاروخي في بولندا المجاورة، وترفض عضوية دول الاتحاد السوفياتي السابق في الناتو، وتشدّد من قبضتها على القوقاز.

يمر في جورجيا خط النفط المفضل على الغرب، باكو ـ تبليسي، ومنها يتشعب إلى سوبسا على شاطئ البحر الأسود وعبر تركيا إلى ميناء شيهان على المتوسط. وكان يفترض أن تشكّل جورجيا ممراً آمناً، ويمكن الاعتماد عليه لشحن النفط من بحر قزوين إلى البحر الأسود أو عبر تركيا إلى المتوسط دون المرور بإيران وروسيا. ولو تم حلّ المشاكل العالقة بين أرمينيا وآذربيجان لأمكن أن تلعب الأولى هذا الدور في الطريق إلى تركيا على الأقل. وقد بدأت تركيا تفهم أهمية هذه الإمكانية، فبادرت إلى خطوات تاريخية لتحسين العلاقات مع أرمينيا. هكذا تتصرف دولة ذات سيادة مثل تركيا. فخلال الصراع في جورجيا، كان الأنبوب الوحيد الفاعل هو ذلك الذي يمر من بحر قزوين عبر الأراضي الروسية إلى ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود.

ولكن روسيا لم تكتف بأنبوب الغاز من آذربيجان عبر أراضيها، فهي تستثمر مع إيران في أنبوب نفط مشترك إلى باكستان والهند والصين. هذا عدا استثمارات في إيران لتطوير إنتاج النفط والغاز وضخهما ونقلهما من قبل روسيا والصين تبلغ حوالى ١٨ مليار دولار من الصين وحدها. يميّز هذا النوع من التصرف المرحلة الجديدة. فرأس المال الصيني الفائض يبحث عن آفاق استثمارية دون التزام بتفاهمات الدول الغربية في ما بينها، وبتناقضٍ بيّن مع مخططات محاصرة إيران أو شنّ الحرب عليها.

لا يوجد لدينا هنا معسكر عالمي جديد، بل قوى رأسمالية ورأسمالية دولة صناعية صاعدة ذات طاقة عسكرية معروفة وموروث هائل من سياسات الدولة الكبرى، وكل هذا خارج النفوذ الأمريكي. ولا شك في أنه يخلق مجالات للعمل بناء على مصالح مشتركة مع دول وقوى أخرى خارج نطاق النفوذ الأمريكي. هذا

ما يحصل مع الصين في أفريقيا. فهي تدخل بفائضها الاستثماري الباحث عن استثمارات، وعن تأمين المواد الخام، حيث لا يوجد منافس غربي. وتسنح هذه الفرصة بشكل خاص في الدول التي يعتبرها الغرب مارقة، ولكن ليس فيها نفط. ومن الطبيعي أن يدخل هذا العملاق الجديد، حيث يمكنه أن ينافس، وأيضاً حيث لا يوجد منافسون لأسباب سياسية، مثل المقاطعة والحظر الغربي. . . في إيران والسودان وزيمبابوي وغيرها. . . أما روسيا، فغالبية استثماراتها في الخارج ما زالت تتركّز في مجال الصناعة النفطية، وتوسيع سوق بيع السلاح.

جاء ردّ تشيني في بداية أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ في زيارته لمناطق الأزمة وإصراره على ضم جورجيا وأوكرانيا إلى حلف الناتو باسم إدارة أمريكية عرجاء. ولا يبشّر ردّه هذا على تطور الأمور في روسيا بالخير بالنسبة إلى عالم القطب الواحد. فمحاولته الطمأنة إلى قوة أمريكا التي يمكن الاعتماد عليها في دول آسيا الوسطى وفي جورجيا وأوكرانيا لا تصمد في امتحان الواقع. فبعد عودته إلى بلده، ثم مغادرة البيت الأبيض، سوف يترك شعوب ودول هذه المناطق أمام الواقع الذي تواجهه، والمتمثل بقوى جارة بحجم الصين وروسيا، بحيث لا يمكن تجاهل مصالحها، خاصة بعد عودة الثقة بالنفس لتميّز سياساتها الخارجية. فقد بدأت تتصرف كدول عظمى في تخومها على الأقل، وقبل أن تبلور سياسات دول عظمى عالمياً. رأينا هذا في حالة الصين وبورما وكوريا الشمالية، ونرى هذا في حالة جورجيا وأوكرانيا، ولا بد من أن نرى ذلك في حالة إيران في الحلقة الأبعد من هذه التخوم.

ولا شك في أنه في أمريكا اللاتينية ذاتها، بدأ اليسار التاريخي بالاستفادة من هامش الديمقراطية، ومن عدم قدرة الولايات المتحدة على أن تستمر في نهج الحرب الباردة إزاء أنظمة منتخبة ديمقراطياً، كما في فنزويلا وبوليفيا. والمهم أن الأنظمة الناقدة لأمريكا والمعارضة لسياستها في تلك الدول باتت تبحث عن قنوات تنسيق مع الدول المتمردة على إملاءات القطب الواحد في الشرق. . . وليس هذا من بشائر نشوء معسكر عالمي جديد، بل هو من ملامح قوة الدولة الوطنية وقدرتها على التحرك بحرية أكبر في هذا العالم الجديد، مما يشكّل واقعاً جديداً، وليس معسكراً عالمياً جديداً، ولا حرباً باردة جديدة.

في هذا الواقع، تغيب الدولة العربية الإقليمية القادرة على استغلال الظرف الدولي الجديد، ويغيب حتى التنسيق السياسي بين الأقطار العربية في محاولة لملء

الفراغ السياسي الذي ينشأ تدريجياً في المنطقة نتيجة لتآكل النفوذ الأمريكي. إيران وتركيا تحاولان التفاهم ودراسة مشتركة لملء هذا الفراغ، أما العرب فما زالوا يستثمرون أساطير وحقائق حول الخلاف بين العثمانيين والصفويين لتأجيج الخلافات في ما بينهم وتحويلها إلى صراعات طائفية... في حين يتفاهم أحفاد العثمانيين والصوفيين أنفسهم لترتيب الأوضاع نتيجة للفراغ الأمني والسياسي في دولة عربية كالعراق بعد انسحاب القوات الأمريكية.

وفي هذا الواقع الذي يسهل فيه صنع التحالفات الدولية ولقاءات المصالح ضد السياسة الأمريكية لو توفرت الإرادة، يترك الفلسطينيون وحدهم في الحصار في مواجهة التحالف الأمريكي ـ الإسرائيلي كأنه القدر... وهو ليس قدراً.

الفصل الثامن

العدو والخرافة أصدقاء الميزانية العسكرية

لو قدر لموظف في البنتاغون تقاعد قبل عشرين عاماً أن يعود إليه، فسوف يشتد عليه وقع المفاجأة. لقد خرج هذا الموظف من البنتاغون متأكداً من تحقيق انتصار على النظام الشيوعي العالمي بعد صراع سياسي وثقافي واقتصادي واستخباراتي مديد تفجر على شكل حروب إقليمية وثورات وانقلابات في عدة مناطق في العالم، وسخّرت في خدمته كل الطاقات. تقاعد وهو راسخ الاعتقاد بأن أمريكا أصبحت أكثر أمناً وأماناً، إذ حققت انتصاراً على «إمبراطورية الشر» في حينه. وهو يذكر أن الجولة الأخيرة تطلبت ميزانية تسلح مضخمة قدمها رونالد ريغان بلغت نصف تريليون دولار (بقيمة الدولار الحالية).

وهدفت هذه الميزانية إلى دفع الاقتصاد السوفياتي البالي والرث إلى سباق تسلح. وسوف يستغرب الموظف عندما يكتشف أنه بعد عشرين عاماً على التخلص من العدو الوجودي لنمط الحياة الأمريكي وللحرية، يطالب رئيسه في العام ٢٠٠٨ بميزانية العام ١٩٨٧ نفسها لزمن السلم من حيث القيمة الفعلية، أي ما يقارب ٥٠٥ مليارات دولار.

تبلغ ميزانية الولايات المتحدة العسكرية مجموع الميزانيات العسكرية لبقية دول العالم مجتمعة، وخمسة أضعاف مجموع ميزانيات أعدائها المحتملين (بموجب مقال ريتشارد بيتس، مدير معهد زالتسمان لدراسات الحرب والسلم في جامعة كولومبيا)[١].

(١) Richard K. Betts, in: *Chicago Sun-Times*, 28/10/2008.

وإذا شكّك متريّب بالمقارنة أعلاه، مدّعياً أن ميزانية عام ٢٠٠٨ تشمل تكاليفَ استثنائية لحربٍ دائرةٍ في العراق وأفغانستان، نقول:

أولاً، حالة العراق وأفغانستان ليست حالة استثنائية. وكل من بلغ الثمانين من العمر في الولايات المتحدة لا يذكر بلده دون حالة حرب أو استعداد لحرب. فخلافاً للمئة وخمسين عاماً الأولى على قيام الولايات المتحدة تتميز الثمانون عاماً الأخيرة بالانتقال من صراع وتدخل عسكري إلى آخر، في عملية يمكن وصفها كنشوء الإمبراطورية الأمريكية التي نعرفها اليوم.

وثانياً، أن ميزانية الحرب في العراق وأفغانستان تبلغ ١٤٢ مليار دولار، وهي تحسب بالإضافة إلى ميزانية الدفاع لزمن السلم. وهذا يعني أن الصرف على الأمن سوف يبلغ في الواقع ٦٥٠ مليار دولار. وهو رقم يتجاوز بـ ٢٥ بالمئة في قيمته ميزانية هذا البلد العسكرية للعام ١٩٦٨ في زمن وجود الاتحاد السوفياتي وسباق التسلح، يضاف إليه أعنف حرب خاضتها الولايات المتحدة في تاريخها، أي حرب فييتنام.

ولا شك في أنه إضافة إلى أن حاجات الجيش والحروب الجارية تفعل في الميزانية حوافز ودوافع أخرى، مثل التطور العلمي التقني عبر الاستثمار في البحث العلمي المنتقل من التكنولوجيا العسكرية إلى الصناعات المدنية، وحاجات الشركات الكبرى إلى عطاءات دولة لا تنجو من دونها في صراع البقاء، وبغضّ النظر عن التهديدات ونوعها، فالمجمّع الاقتصادي العسكري، والمجمّع الإنتاجي والبحثي التكنولوجي هو قطاع رئيسي في اقتصاد الإمبراطورية. وهو يصبّ في النهاية في عملية توفير أماكن عمل واستيعاب قوى عاملة وباحثين وغيره، وفي تطوير الصناعات المدنية، وفي مدّ مجمّع اقتصادي كامل بأسباب الحياة. وهذه في النهاية مساهمة الدولة في التطور الصناعي والبحث العلمي والتكنولوجي، التي يدّعي أرباب السوق الحر أنه يتطور دون تدخل الدولة. تقف الدولة بقوة وراء البنى التحتية للبحث والاكتشاف العلمي، وهي من عوامل منح أفضلية للولايات المتحدة في مجالات عديدة.

ولا تشمل الميزانية العسكرية تمويل أبحاث لإيجاد وسائل للتصدّي لسلاح الصورايخ، ولا أبحاث سيكولوجية للطب والصدمات النفسية فقط، ناهيك بالدعاية والإعلام والإسلام، بل أيضاً أبحاث «سبرنيتكس» متطورة جداً، فمع

قيام سلاح الحاسوب بقيادة مركزية (Cyber Command) تتلقى علوم الحاسوب أهم تعزيز وأكبر استثمار فيها في العقود الأخيرة. وتتبارى مدن الولايات المتحدة على استقبال مراكز أبحاثه ومقراته التي سوف تتخصص بحماية شبكات المعلومات والحواسيب الخاصة بمرافق قومية أمريكية من الوزارات ومؤسسات الطاقة والبنوك، وحتى البنتاغون نفسه من اختراقات، وغارات فيروسية يتم الترويج على أنها السلاح المقبل لـ «الإرهاب العالمي ضد الغرب». وسوف يجري بالطبع تطوير أسلحة «سبرنيتيكية» مضادة هجومية. ولا شك في أن الأجيال القادمة سوف تستفيد وتتضرّر من هذا الاستثمار كشأن كل قفزة تكنولوجية كبرى.

ما يهمنا هنا هو أنه قد يكون لهذه الآلية الاقتصادية دورها إن لم يكن في توريط الولايات المتحدة في صراعات عبر لوبيات هذا المجمّع الاقتصادي الكبير، فعلى الأقل في تضخيمها وتضخيم التهديدات والاستفادة منها. وكما يفعل المجمّع السياسي والإعلامي الصهيوني وأتباعه، يقوم المجمّع الاقتصادي العسكري بالمهمة عبر نوابه وكتّابه وصحافييه ومؤسساته وموظفيه في واشنطن. ونحن نفضّل الجزم بأنه يستفيد من تضخيم قوة «العدو» أو إخراجها عن أي نسبة وتناسب على المجازفة بالتقدير أن هذا المجمّع يقف وراء تأجيج صراعات كبرى من هذا النوع كأنها نتاج مؤامرة. ولا شك في أنه استفاد في سعيه إلى إقرار الميزانية من تصريحات بوش المتعلقة بقدرة إيران الصاروخية على إصابة أهداف في الولايات المتحدة بعد حين، ومن إمكانية تفجّر حرب عالمية ثالثة في حالة امتلاك إيران للسلاح النووي، ومن أقوال رايس إن إيران تشكّل حالياً الخطر الرئيسي على الأمن القومي الأمريكي.

هنا ننتقل إلى عالم آخر، هو الوجه الآخر للتقدم كما يبدو:

يتم التصعيد لأسباب دعونا نفترض أنها «عقلانية» بالمفهوم الذرائعي للعقلانية، مثل الاستفادة من الميزانية العسكرية، وربما من أجل السيطرة على مصادر النفط، وربما من أجل خدمة أهداف إسرائيل، ولكنها تسخر في خدمتها دوافع وأفكاراً نمطية غير عقلانية. وهي لا تخلق هذه الأفكار النمطية القائمة عن الآخر العدو، بل تروّجها وتضخّمها وتحوّلها إلى ثقافة سائدة عبر الصحافة والسياسة التنافسية الشعبوية وهوليوود وغيرها. وهذا ما نرجّحه.

الشعبوية التعبوية اللاعقلانية هي الوجه الآخر لهذا الدافع للتقدم التكنولوجي.

ولكن اللافت هو وجود هذا الكمّ الهائل من مردّدي الأكاذيب المقصودة أو الخرافات المعتنقة غير المقصودة في البلدان المستهدفة بمثل هذه الحملات. تروّج الخرافات والأكاذيب التي تروى لتبرير استخدام القوة، أو الاعتقادات الخرافية التي تدفع باتجاه الصراع، خاصة عندما يتعلق الأمر ببلدان متمردة على الهيمنة الإمبراطورية وتتصرف كدول إقليمية على تخومها. وبغضّ النظر عن رأينا في هذه البلدان، فإن عملية التكرار للادعاءات الأمريكية هنا هو مسخ لما تجتره آلة الدعاية وإنتاج الصور الأمريكية. فكيف يمكن لشخص في العالم الثالث أن يقبل أن ينطلق أصلاً من أن الولايات المتحدة هي الطرف الذي يحدّد من يسمح له بحيازة الطاقة النووية، ومن يحتمل أن يشكل امتلاكه لها خطراً؟ والولايات المتحدة هي:

١ ـ الدولة الوحيدة في التاريخ التي استخدمت السلاح النووي منذ اكتشافه.

٢ ـ كان ذلك ضد مدن مأهولة.

٣ ـ حصل هذا عندما احتكرتها ولم يملكها غيرها. غول الحقيقة الواقعة المثلث الرؤوس، هذا ليس تفصيلاً. لقد كانت هذه هي المرة الوحيدة في التاريخ التي استخدم فيها السلاح النووي. لم تقم بذلك دولة اشتراكية، ولا حتى عشية انهيار نظامها، ولا دولة إسلامية، ولا الهند، ولا السند، ولا باكستان، بل قامت بذلك الولايات المتحدة.

وبدل استهوال تجرّؤها على الاستفراد بالقرار الدولي بشأن نشر الأسلحة النووية، وبدل استفظاع احتكار إسرائيل لامتلاك، ليس الطاقة النووية فحسب، بل السلاح النووي أيضاً، تنشر السخرية من محاولة البرادعي «الساذج» إبقاء القرار بأيدي وكالة دولية تشمل أمريكا كطرف أساسي. البرادعي الذي تلقى للتو جائزة نوبل، وكاد يعتبر بطلاً في الغرب، يصرّ على أن لوكالة الطاقة النووية أن تقرر كيفية إدارة مراقبة التكنولوجيا النووية في حالة الاتفاق مع إيران، ولإدارة الصراع والعقوبات في حالة الاختلاف. ولكن انقياد المعلقين السياسيين، وانسياق لغة الإعلام الفوري وراء الاعتباطية والعشوائية الأمريكيتين الناجمتين عن غطرسة القوة، باتا أمراً صاعقاً للغاية، وخاصة أنه يتم تبني اللغة السياسية الأمريكية دون

نقد. وهي لغة سياسية، وهذا يعني غير محايدة، وتقود إلى استنتاجات مرغوب فيها أمريكياً.

فمن يقبل سابقة تعريف مؤسسة رسمية في دولة (الحرس الثوري الإيراني) كتنظيم إرهابي دون مؤسسة أية دولة أخرى، بما فيها دولة ذات مؤسسات بتاريخ وممارسة إرهابية مثل إسرائيل، إنما يقبل تقسيماً أمريكياً لا يقوم على أحكام عقلانية، بل على أحكام معيارية ومواقف تبريرية للسلوك السياسي الأمريكي المراد القيام به. والمحاججات هنا لا تقنع أحداً. فلدى أمريكا السطوة والهيمنة لكي تعرِّف وتفرض التعريف. وهي التي كادت تتورط عسكرياً في دارفور بعد أن عرفت صراعاً دموياً بين قبائل الرعاة والمزارعين، واستغلته حكومات السودان المتعاقبة، مغيّرة تحالفاتها بشكل عدمي، إذ عرَّفته كـ «جينوسايد عربي ضد أفارقة» متبنية لغة اللوبي الصهيوني.

ولا تكمن قدرة الخصم في إقناع الولايات المتحدة بخطأ تعريفاتها، بل بأنها لن تكون قادرة على فرضه دون التضحية بمصالح أخرى. . . هذا صراع، وليس مؤتمراً أكاديمياً حول الإرهاب وتعريفاته. والحجج التي تساق من هنا ومن هناك هي جزء من الحرب النفسية والتعبئة والمواجهة. وهنالك فرق بين موقف ضد الحرب، والعدوان على إيران، ينتقد ويعارض السياسة الإيرانية دون التنازل عن موقف مبدئي ضد العدوان، وموقف يدّعي أنه ضد الحرب، ولكنه يتهم أحمدي نجاد أنه يمنح أمريكا المبرّرات لشنّ الحرب. هذا الأخير هو موقف مؤيد للحرب بأناقة. وهو في الواقع متماهٍ مع الموقف الأمريكي، الذي لا يدفع إلى حرب دون شروط، بل يطالب بقبول شروط معينة لكي يتجنب البلد المعني الحرب، وإلا فإن البلد يتحمل مسؤولية شنّ الحرب عليه. هذا هو الموقف الأمريكي، فقلما شنّت دولة، بما فيها إسرائيل، عدواناً دون مبرّرات تسوقها. الفرق أن البعض بات يكرر هذه المبرّرات، أي يبرّر الحرب.

والحجة سريعة الاستدارة في تبرير الحرب، إذ تنقلب بسرعة إلى الادعاء بأن أمريكا بلد مجنون، وأن رئيسها مصاب بلوثة، ومن الأفضل لأي بلد أن يستجيب لطلباته، وإلا فسوف تتحمل قيادة البلد المعرض للعدوان وزر المسؤولية عن الحرب. فجأة تصبح كل دول العالم المتهمة باللاعقلانية مطالبة بأن تكون أكثر عقلانية من الدولة العظمى الوحيدة ومن يقف على رأسها. فإذا كانت

أمريكا تدير سياساتها بهذه الدرجة من اللاعقلانية، فليس ذلك سبباً لدعم الموقف الأمريكي، بل للوقوف ضد السياسة الأمريكية الخارجية داخل الولايات المتحدة وخارجها... وما هذه الحجة في الواقع إلا ترويج للابتزاز في العلاقات الدولية.

ليست المرحلة مرحلة محاججات، بل مرحلة بناء جبهة أو حركة سلامية ضد الحرب. وهي قائمة عالمياً، ولكنها غير قائمة إقليمياً في المرحلة الراهنة.

الفصل التاسع

حـول الإمبـراطوريـة مجـدّداً

استخدمت كلمة «الإمبراطورية» دون ضبط، ودون حدود في السنوات منذ انهيار المعسكر الاشتراكي، وذلك لوصف حقل القوة والسيطرة الأمريكية عالمياً، إن كان ذلك عسكرياً أو اقتصادياً أو ثقافياً.

أما لماذا جرى هذا التوصيف بعد الانهيار؟ فهو ربما لغز حله الأحادية القطبية، مع أن الأحادية القطبية لا تدخل في تعريف الإمبراطوريات بالضرورة. وبالعكس، فقد كانت هنالك حالات في التاريخ تعدّدت فيها الإمبراطوريات. والحقيقة أننا في هذا المقال ندّعي أن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كانا أشبه بالإمبراطوريات التاريخية من الولايات المتحدة وحدها في عصرنا. . . وينطبق ذلك على الإمبراطوريتين العثمانية والنمساوية إلى حدّ كبير، وعلى الإمبراطورية البريطانية، وهي النموذج الأكثر رسوخاً في الأذهان في العصر الحديث.

وقد دفعت هذه العملية ربما بالعوامل التالية، والتي لا يمكنها أن تختصر السلسلة اللانهائية من الأسباب:

١ ـ تسارع العولمة الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية. وقد نشأ توتر بين هذا النوع من العولمة التي دعمتها السوق التجارية ووسائل الاتصال والبث والاستقبال، وبين السياسة التي بقيت قائمة على الدول من ناحية أخرى.

٢ ـ تنشئ العولمة، عدا عن هذا التوتر بين السياسة وبقية عناصرها، حالة من عدم المساواة بين الدول وكتل الدول تكنولوجياً، ومن حيث الدخل الوطني ومعدل دخل الفرد، ويتضح باستمرار أنه حتى الدول التي تنمو بسرعة مؤخراً لن

يكون بإمكانها العيش على مستوى دول الرفاه والوفرة الرأسمالية. . . هذه التوترات لا بد من أن تؤدي إلى نزعة سيطرة المسيطر في الاقتصاد، وإلى تعميم هذه العولمة على السياسة.

٣ ـ انهيار التوازن العالمي الذي منع حصول ذلك طيلة الفترة منذ الحرب العالمية الثانية بانهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية.

٤ ـ نشوء أزمة في الدول الوطنية الناشئة منذ الحرب العالمية الأولى، وبشكل خاص منذ الحرب الثانية، وعدم قدرتها على السيطرة وفرض السيادة على أراضيها بشكل مطلق، وقد سجلت بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٤ صراعات مسلحة وحروب أهلية في ٣١ دولة ذات سيادة.

٥ ـ مع عودة انتشار بعض ما بدأ يُستَوْعَب ككوارث بسبب سرعة الإدراك والانتشار نتيجة للعولمة ذاتها، مثل الكوارث الطبيعية، وانتشار أوبئة مثل الإيدز وتلوث البيئة وغيرها، نشأ مزاج سياسي أو سهّل تشكيل مزاج سياسي يدفع باتجاه منظومة ومؤسسات فوق قومية.

٦ ـ في الوقت الذي وصلت فيه أمريكا إلى هذه الاستنتاجات لم تعد تملك سيطرة على العولمة والأسواق الاقتصادية والنتاج الصناعي. فهي كدولة كانت في الفترة حول الحرب العالمية الثانية تنتج ٤٠ بالمئة من الإنتاج الصناعي في العالم، وهي تنتج الربع الآن، والكثير من منتجاتها واختراعاتها أصبح معمّماً لا تسيطر عليه. وباتت أقل اعتماداً حتى من بريطانيا في عصر إمبراطوريتها على العلاقات الاقتصادية، وأكثر اعتماداً على العسكرية والسياسة.

٧ ـ ولكنها تقليدياً لا تملك مستعمرات، فخلافاً لبريطانيا الصغيرة الحجم، اعتمدت عظمتها الاقتصادية على حجمها القاري وسوقها الداخلي الكبير ونشوء مجتمع وفرة استهلاكية في التاريخ، ومنجزاتها العلمية. . . ولكي تؤسس سيطرتها كان عليها أن تجد دولاً زبائنية تدور في فلكها، وأن تضع فيها قواعد عسكرية، إذ ليس لديها مستعمرات.

والجديد أيضاً أن الولايات المتحدة حاولت أن تقوم بما لم تقم به أية إمبراطورية أخرى، وهو السيطرة على العالم كله. وهو أمر مستحيل. وكانت البداية محاولة فعل ذلك عبر مؤسسات مرتبطة بها، مثل البنك الدولي وصندوق النقد

الدولي، ثم عبر مجلس الأمن والأمم المتحدة، ليتبينّ أن أياً من هذه المؤسسات غير قادر على الفعل بقوته هو، وأن الفاعل في النهاية هو الولايات المتحدة ذاتها، وأنها تجد نفسها في خضمّ محاولة أمريكية سافرة للسيطرة على العالم. إن استخدام المؤسسات الدولية كقناع لمساعي هيمنة تقوم بها دولة واحدة، لا يحوّلها إلى دولية فعلاً، بل يزيد من طابع الأحادية القطبية، ومن أعباء هذه الدولة الواحدة حين التنفيذ.

وإذا نظرنا إلى موضوع الإمبراطوريات من منطلق القوة والعظمة فحسب، فلا شك في أن هنالك نقاط التقاء بين قوة المركز الأمريكي وقوة الإمبراطوريات تاريخياً، بل إن الولايات المتحدة الحالية تفوقها جميعاً مطلقاً ونسبياً في هذه الناحية، إذ تفوق الفجوة بينها وبين بقية دول العالم الفجوة بين روما والبقية، وبين بريطانيا وبقية العالم. فحجم الاقتصاد الأمريكي، مقيساً بمجمل الداخل المحلي، والميزانية وحجم السوق والتداول، هو حجم غير مسبوق مقارنة ببقية دول العالم، وكذلك فإن القوة العسكرية الضاربة، كماً ونوعاً وحجم الإنفاق العسكري، تترجم بأرقام غير مسبوقة، مقارنة ببقية دول العالم أيضاً.

وينطبق ذلك أيضاً على حجم ونوع الأبحاث التجديدية والمراكز البحثية الأمريكية في كافة المجالات العلمية وجاذبيتها للباحثين في كافة أنحاء العالم، والعلاقة الوطيدة بين البحث العلمي والاقتصاد والصناعة والعسكرة... إذ تشير جميعاً إلى أن صرح البحث والإنتاج العلمي الرئيسي في أبحاث الضبط والتكنولوجيا والبيولوجيا والعلوم الوراثية وغيرها من العلوم، موجود في أمريكا، وأن هذا العلم هو قوة الإنتاج الرئيسية في عالمنا. وينطبق هذا على وسائل الاتصال وتعميم لغة ويندوز ومايكروسوفت واللغة الإنكليزية ذاتها أيضاً.

بلغت نسبة نمو الصناعة في الصين عام ٢٠٠٣، ٣٠ بالمئة مقارنة مع ٣ بالمئة في بقية أرجاء العالم، ومقارنة مع أقل من ٥ بالمئة في ألمانيا والولايات المتحدة. ولكن ما زالت دول الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان تستحوذ على ٧٠ بالمئة من مجمل الناتج العالمي. والجديد أيضاً أن الدول الآسيوية، مثل الصين وكوريا ودول شرق آسيا عموماً لديها سوق داخلي أكبر بثلثين من السوق الأمريكي.

ومع ذلك، فبحسب رأينا، ليس بوسع عناصر القوة هذه أن تخلق إمبراطورية في عصر الدول الحديثة وعصر القوميات، وهي حالة لم تكن قائمة قي عهد روما، ولا حتى في العهد البريطاني. وحين قامت، وحيث قامت في الحقبة البريطانية انحسرت الأخيرة. **وخلافاً لما هو رائج تقدم تجربة الولايات المتحدة منذ نهاية الثمانينيات الدليل على استحالة الإمبراطورية الأمريكية، واستحالة الإمبراطورية عموماً في عصرنا، فإذا كانت حتى دولة كهذه تشكّل قطباً واحداً نسبياً، غير قادرة على بناء إمبراطورية، فمن سوف يكون بوسعه؟**

ولا شك في أن مفهوم الإمبراطورية يتضمن مركزاً عسكرياً واقتصادياً قادراً على تجاوز سيادة الدول والشعوب، وفرض هيمنته بالاحتلال أو بالخضوع للإملاء حتى دون احتلال. ومن هنا، ليست الإمبراطوريات، ولم تكن، جنة عدن للشعوب والتعددية الثقافية، كما يحلو لبعض النافرين من واقع الدول القومية أن يتخيّلوها. في عصر استقلت فيه بعض الدول بالصدفة كدول، وبحدود غير طبيعية بعد عهد الاستعمار، وبعضها غير قادر على الاستمرار، وفشل بعضها، وانحلال البعض الآخر في عملية تطهير عرقي ومذابح، بحيث وصل الأمر ببعض الذاكرة الانتقائية إلى حدّ الحنين إلى الإمبراطوريات. ففيها ساد القانون والأمن الفردي على الأقل، كما أنه غالباً ما ساد فيها شكل من أشكال التعدّدية الإثنية والثقافية والدينية المتعايشة... وهذا طبعاً صحيح مقارنة بما يجري في يوغسلافيا وفي الصومال مثلاً، ولكنه ليس صحيحاً بشكل مطلق، خاصة في ظروف تحوّل الإمبراطوريات إلى احتلال، ناهيك بقمع الأقليات والهوامش والشعوب المنتفضة وغيرها بشكل مستمر.

لكن المؤكد أن الهيمنة من النموذج الإمبراطوري لم تقتصر على الاحتلال. وعموماً، فإنه عندما تعاملت الشعوب مع أي نوع من السيطرة كأنه احتلال أجنبي، أصبح لزاماً على من اعتبر قوة محتلة أن يستثمر قوة أكبر فأكبر لضمان احتلاله وحماية شخوصه ومؤسساته، حتى إن الأمر لم يعد يستحق هذا البذل من الجهد والمال والأرواح والمعنويات. عندما تصبح علاقة قوة وسيطرة علاقة احتلال، تصبح مؤقتة حتى لو كانت سابقاً علاقة داخل إمبراطورية.

الاحتلال علاقة، وهو ليس مجرد واقع موضوعي من السيطرة. فعلاقة السيطرة والاستبداد قد تكون قائمة داخل دولة وطنية، ولكن العلاقة مع

الاحتلال، كاحتلال أجنبي، وتعامله هو مع السكان كاحتلال أجنبي، يجعل من علاقة السيطرة احتلالاً. الاحتلال ليس شيئاً، بل علاقة، إنه شكل محدّد من علاقة الحكم والسيطرة ومستوعب ذاتياً في الوعي على هذا الأساس.

من مميزات الإمبراطوريات، وتحديداً الإمبراطورية الحديثة الوحيدة قبل صعود السوفيات والأمريكيين، وهي الإمبراطورية البريطانية، أن السيطرة لم تكن قائمة على الاحتلال بالقوة فقط، بل أيضاً على علاقات احتواء لأجزاء واسعة من السكان ممّن يرون مصلحتهم في هذه السيطرة، وتعاون مع أوساط واسعة من النخبة المحلية التي ترى في هذا الانضمام إلى نطاق سيطرة الإمبراطورية فرصة للتحديث والتمدن. كما قامت أيضاً على مبدأ فرّق تسد، وعلى الهيبة التي لا تستدعي استخدام القوة دائماً... وعلى القوة طبعاً. ولكن القوة هنا هي ليست القوة الفاعلة يومياً، بل القوة الكامنة الممكنة والموجودة، كما يعرف الجميع، دون حاجة إلى تفعليها يومياً، والتي يرى قسم كبير من السكان أنها ضمان لحياة استقرار في مرحلة معيّنة.

هكذا يتكرّس نوعٌ من الاستعمار، ليس كمجرد احتلال، بل كإمبراطورية.

لا نريد الدخول في تفاصيل معروفة حول الدولة العثمانية. ومن الواضح أنها، بنية وعقيدة، لم تركّز على السيطرة وحدها. ولا يمكن تلخيصها بسيطرة تركية على دول أخرى. ولا يصحّ ذلك، حتى بخصوص بنية جيشها. ولكن حيث صارت علاقة الدولة العثمانية بالشعب علاقة احتلال، وكذلك علاقة الشعب معها، كانت مسألة انسحابها وانحسارها مسألة وقت. وليس صدفة أن حافظت الدولة على ذاتها أطول مدة، حيث استمر ما نسميه نحن طابعها الإمبراطوري... أي في السياق العربي، أي حيث لم يتم التعامل مع هذه الدولة كاحتلال أجنبي. وقد استمر ذلك في المناطق العربية القريبة من تركيا حتى بدء عملية التتريك، والتعريب السياسي كردّ فعل عليه، من بين أمور أخرى. لقد اعتمدت الدولة العثمانية في المنطقة العربية، ليس على القوة فقط، بل أيضاً على الشراكة الدينية والثقافية، وعلى التحالف والتواشج بين نخب دينية وإقطاعية وعسكرية وغيرها.

وحين تمرّدت أطراف وقبائل على الدولة العثمانية، فقد تمرّدت قطاعات اجتماعية يصعب أصلاً أن تحكمها الدولة المركزية. حصل ذلك في تمرّد الوهابيين

على العثمانية. وهو أول تمرّد عربي جدّي على الدولة، قبل التمرد العربي القومي الطابع، إذا صحّ التعبير. وقد جرى التمرّد الوهابي تحت شعارات إسلامية لا علاقة لها بالقومية، ولا بالأقليات في بلاد الشام، كما ادعت تيارات الإسلام السياسي عن العلاقة بين الانفصال والقومية لاحقاً. لقد جرت التمرّدات العربية الأولى على الدولة العثمانية في الأطراف تحت شعارات دينية وبخطاب إسلامي.

أما القطاعات والمراكز الحضرية التي تتشارك مع الدولة وترتبط بها، وتعتبر جزءاً منها في الحياة اليومية، فقد بقيت متمسّكة بالدولة العثمانية حتى فترة متأخرة... عملياً حتى وجدت القومية التركية والعربية... وهذه الحالة القومية المنتشرة على الصعيد العالمي كهوية وكطموح سياسي بالسيادة هي وضع ما زال قائماً. وهو يصعِّب المهمة على الإمبراطوريات في المنطقة عموماً، وفي أية منطقة... لقد كانت روسيا القيصرية إمبراطورية، ولكن مشكلتها الرئيسية في السيطرة كانت في موقعين: **أولاً** حيث انتشر الوعي القومي والحركات القومية، وعلى رأسها البولندية، في منطقة نفوذها، **وثانياً** حيث توجد قوى غير دولتية، أو ما قبل دولتية طاردة عن المركز، عن أيِّ مركز، مثل المجتمعات القبلية الجبلية في القوقاز.

وينطبق ما قلناه على إمبراطوريات أقل أهمية ووزناً في التاريخ، مثل الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وفي مركزها علاقة هنغاريا والنمسا وإيطاليا التي لم تقتصر على علاقة سيطرة طبعاً، بما في ذلك الرابط الديني. وكذلك كان حال أقصر الإمبراطوريات عمراً، الإمبراطورية السوفياتية.

وليس صحيحاً أن الأخيرة أقامت سلطانها على القوة وجهاز المخابرات والضبط والرقابة فقط، بل أيضاً على نخب حديثة في مختلف الجمهوريات، وأحزاب شيوعية ربطت نفسها بأيديولوجية شبه دينية ورؤيا للعالم مركزها في موسكو. ولا يجوز التقليل من شأن قوة هذه الأيديولوجية الواعدة بحياة أفضل وأعدل حتى في فترة الملاحقات الرهيبة للمعارضين والمخالفين للأرثوذكسية حتى داخل الحزب، تلك الملاحقات التي ميّزت النظام السوفياتي. وحالما انهارت الشيوعية، وانهار عالمها، جرى فوراً التعامل مع السيطرة الروسية في جمهوريات الاتحاد السوفياتي كأنها احتلال... وحين تنشأ علاقة احتلال (وليس فقط واقع احتلال) يصبح نموذج الإمبراطورية قيد الانهيار والزوال.

هنالك فرق بين الاستبداد العاري، واستبداد تغطيه شراكة مع قطاعات واسعة من السكان، وتغطيه عقيدة رسمية تؤسس لشرعية أغنى مضموناً من شرعية الأمن والاستقرار. والأخيرة بحدّ ذاتها تكفي في مراحل معيّنة للنخب الاقتصادية والسياسية والبيروقراطية الصاعدة وللعسكريين المحليين المندمجين في الجيش الإمبراطوري. وهو يكرّس طبعاً حالة من اللامساواة والغبن والاضطهاد، ولكنه لم يتحوّل إلى علاقة احتلال إلا عندما ذهب هذا المضمون، وتطور كردّ فعل على اللامساواة، واضطرت دولة المركز إلى استخدام كمّ كبير من العنف نسبياً. ويبدأ العنف أولاً ضد من يقاوم ما بات احتلالاً، ثم تصبح السيطرة غير ممكنة دون أن يستخدم يومياً ضد قطاعات الشعب المسيطر عليه كافة.

من هذه الناحية، كانت أمام الولايات المتحدة فرصة سانحة تاريخية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي للتحول إلى إمبراطورية، بمعنى الهيمنة الثقافية والاقتصادية. فقد كانت جاذبية نمط الحياة فيها في أوجها بعد انهيار نمط الحياة البديل في الدول الشيوعية، والذي كان منفراً للغالبية الساحقة من البشرية إذا ما قورن بصورة الحياة في الغرب تحديداً في نسخته الأمريكية، بما فيها من أساطير حول عدم محدودية الفرص وحق الإنسان بسعادة فردية. وقد ازداد نمط الحياة في الدول الاشتراكية بعد أن فتحت لتدفق المعلومات حول ما كان قائماً، وبعد أن تبينّ حجم البؤس الإنساني الذي خلفه وراءه، تحديداً في أوساط الفقراء والطبقة العاملة.

ولكن الولايات المتحدة انتقلت إلى استخدام العنف والتدخل العسكري في الدول بعد عام ١٩٨٩ مباشرة كشرطي عالمي، وذلك في ظروف جرى ترويج الاعتقاد بأنها ظروف عولمة ونشر القانون والأعراف الدولية في عملية تجاوز لسيادة الدول. وكان المرشح لفعل ذلك هو الدولة صاحبة القوة العسكرية التي لا تضاهى.

والحقيقة أن حدود الإمبراطوريات الأمريكية والسوفياتية بدأت ترتسم وتتضح في فيتنام في حالة الولايات المتحدة، وفي أفغانستان في حالة الاتحاد السوفياتي. فقد حافظت الولايات المتحدة على نفوذ تجاوز الأمن إلى الاقتصاد ونمط الحياة في كوريا الجنوبية. . . وهي علاقة أشبه بالإمبراطورية منها بالاحتلال، وكذلك تمكّن الاتحاد السوفياتي من الحفاظ على نفوذ تجاوز مسألة الاحتلال المباشر

في جمهوريات آسيا الوسطى مثلاً منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية، أما في أفغانستان فسرعان ما تحول الاتحاد السوفياتي إلى قائم باحتلال أجنبي بالقوة. وقد احتاج البلدان اللذان جرى التعامل معهما منذ البداية كاحتلال إلى استخدام أحدث ما يملكون من أسلحة وتكنولوجيا عسكرية ومئات الآلاف من الجنود في عملية السيطرة، وكان الفشل مسألة وقت.

والحقيقة أن التدخل العسكري حظي أحياناً بموافقة عالمية، ولم يواجه باستنكار أو استهجان في بعض الحالات في العصر الحديث. فالشعوب ليست بغباء ردّ الفعل المشروط والفعل الذي يستدعي ردود فعل مبرمجة. وليس صدفة حين لم يواجه التدخل العسكري باستهجان لم تشتهر الحالات كثيراً. كان ذلك في القرن العشرين في حالتين غير مشهورتين، لأنهما لم تثيرا جدلاً هائلاً: التدخل الفييتنامي العسكري في كمبوديا لإسقاط نظام بول بوت الهمجي عام ١٩٧٨، والتدخل التنزاني لإسقاط نظام عيدي أمين في أوغندا عام ١٩٧٩. المسألة إذاً ليست مسألة التدخل العسكري وحده، وإنما سياقه وأهدافه وغيرها.

وما رأيناه من رفض حدود الإمبراطورية في فيتنام وأفغانستان، والتعامل مع التدخل العسكري كاحتلال، نراه بحدة أكبر في العراق حالياً، وبسرعة غير مسبوقة. وتجلى مجرد وهم الإمبراطورية عند وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد بإرسال عدد من الجنود أقل مما ينبغي، محاولاً التصرف كأنه في موقع بريطانيا في الهند في أيام مجدها الإمبراطوري، ففوجئ طبعاً بحدة وفورية المقاومة العراقية، وضرورة زيادة عدد الجنود لتتجاوز المئة ألف فوراً. وتحول الموضوع برمته إلى مسألة عنف واستخدام عنف ضد أحد المدنيين.

لم يتجاوز عدد المدنيين البريطانيين المشاركين في حكم وإدارة الهند، بسكانها الأربعمئة مليون، العشرة آلاف موظف في عصر الراج البريطاني (١٨٥٨ ـ ١٩٤٧). ووصل عدد الجنود البريطانيين في الهند عشية الحرب العالمية الأولى إلى ١٥٠,٠٠٠ جندي. وقد اعتمد الأمن بالأساس على ضباط بريطانيين وجيش هندي مؤلف من سكان البلاد (من ثلاثة جيوش بموجب مناطقهم)، ولا وقت هنا للولوج في مجمل التركيب المعقّد الذي مكّن بريطانيا من حكم بلد متقدم حضارياً كهذا بأضعاف أضعاف حجم العراق حوالى قرن كامل، ولكن علينا أن نتذكّر أن الهند صدَّرت إلى الإمبراطورية ومنحتها جنوداً أكثر مما صدَّرت بريطانيا إليها، فقد حارب من جيش الهند ١,٣ مليون جندي هندي في الجيش البريطاني في الحرب

العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء، كما حارب ٢,٥ مليون جندي هندي تحت قيادة بريطانية في الحرب العالمية الثانية. وقد جلبت فرنسا وبريطانيا جنوداً هنوداً وأفارقة إلى المستعمرات التي تعاملت مع الإنكليز منذ البداية كاحتلال. ولا شك في أن سكان دمشق وبيروت ما زالوا يذكرون الجنود السنغاليين الذي عزّزوا الجيش الفرنسي فيهما. نمط السلوك هذا الذي يبني جيشاً إمبراطورياً من المستعمرات هو الأقرب إلى تصوّرنا الأصلي الكلاسيكي للإمبراطورية، أي الإمبراطورية الرومانية. ويصحّ ذلك أيضاً على الدولة الإسلامية العباسية وغيرها.

ولكنه لا ينطبق على أمريكا على رغم المحاولات الأخيرة لتجنيد مهاجرين للخدمة في العراق طمعاً بالحصول على المواطنة الأمريكية. ولا يبدو أن جيوش الحلفاء التي تعدلُ صورةَ التفرد الأمريكي بوجودها مع الجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان أنها سوف تنضم إلى الجيش الأمريكي قريباً، ويبدو أن النزعة التاريخية تتجه وجهة معاكسة.

يكمن الامتحان الرئيسي لقدرة الولايات المتحدة على إنجاز إمبراطورية تاريخية بعد عصر القوميات النافي للإمبراطورية في صحة أو عدم صحة أفول القوميات والدول القومية، وأيضاً على قدرة الولايات المتحدة على تأسيس نفوذها على هيبة القوة، وعلى المصلحة والثقافة وغيرها دون احتلال عسكري مباشر. وبحسب رأينا، لم يعد النفوذ المطلق ممكناً دون تدخل عسكري، ولم يعد التدخل العسكري المباشر والمستمر ممكناً على شكل احتلال... بقينا مع اقتصاد وثقافة وهيبة ردع بالقدرة على القصف المدمّر مثلاً. وبحسب رأينا، انتهت مرحلة الإمبراطوريات، وأمريكا هي الدليل على نهايتها، وليس على وجودها. لقد أصبح قتل الناس والمدنيين تحديداً أسهل من السيطرة عليهم.

لقد تضاعف عدد دول العالم أربع مرات منذ العام ١٩١٤. ولكن ليست كل الدول قادرة على الحفاظ على سيادتها على أراضيها. ويتزايد مؤخراً العنف من وكلاء غير رسميين من خارج الدولة. ولا توجد في العالم اليوم، وخاصة في العالم الغربي، في عصر الفرد الاستهلاكي والمجتمعات الرأسمالية المتطورة، دول يستعد أفرادها للموت في الجيش من أجل أي هدف ودون نقاش، والالتزام بالأوامر كقيمة، مما يزيد من ضرورة التدمير الواسع النطاق ضد العدو لحفظ حياة الجيوش. ومن هنا، فإن استعداد الدول لارتكاب جرائم ضد المدنيين المحليين قد

ارتفع إذا كان ذلك يوفر في عدد الضحايا الجنود من جيشها. فالمجتمعات الغربية الحديثة لا تتحمل ثمناً باهظاً من القتلى الجنود للتدخل العسكري في الخارج.

وتكلف الحروب في عصرنا عنفاً أكثر من السابق بحق المدنيين. ولا يمكن حكم الدول والشعوب الأخرى على هذا الأساس إلا بثمن مرتفع باستمرار. في الحرب العالمية الأولى الشهيرة بقسوتها، كان ٥ بالمئة فقط من الضحايا مدنيين. أما في الحرب العالمية الثانية، فقد بلغت نسبة المدنيين ٦٦ بالمئة من القتلى. ومنذ ذلك الحين ترتفع النسبة باستمرار. وحتى في حروب ليست ذات أهمية تاريخية، مثل الحرب بين الهند وباكستان على استقلال بنغلادش عام ١٩٧١، نتجت كوارث للمدنيين. فقد أفرزت هذه الحرب ١٠ ملايين لاجئ. وفي حروب صغيرة في أفريقيا التسعينيات، ولم تكد تذكر في الإعلام، نتج ثمانية ملايين لاجئ، وفي حروب فييتنام والعراق يمكن الحديث عن ملايين القتلى من بين المدنيين.

الفصل العاشر

نحـــن وأوبامـــا(*)

كظاهرة، وليس كشخص، يمثل باراك أوباما تطوراً جديداً ومهماً في الحياة السياسية الأمريكية، يحب الإعلاميون هناك أن يسمّوه تغييراً منعشاً، إذ إنه يبعث الحياة في عجلة السياسة والانتخابات الأمريكية ويرفع نسب المشاركة والتصويت والتسييس، ويقدم مادة إعلامية لا تنضب لحضرتهم. ومن المستجدات أن تجري تصفية حساب في الرأي العام الأمريكي ضد سياسة المغامرات العسكرية لإدارة بوش، والكذب لتعمية الرأي العام بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وأن تتم تصفية حساب ومراجعة لأيديولوجية فترة بوش اليمينية الفاعلة في السياسة الخارجية وراء المحيطات.

وتغذّي تصفية الحساب هذه ظاهرة أوباما السياسية، ويستفيد منها الشخص المرشح الطامح للقوة والمركز دون أن يقدم هو تجديداً حقيقياً في نمطه السياسي. . . اللهم إلا قدرة على الخطابة والسجال مقارنة ببوش العيي، وموهبة في سوق الحجج الانتقائية، وذلك في حدود خطاب اللياقة السياسية الذي يستخدم المفردات الديمقراطية، نازعاً قيمتها الفعلية، دون أن يزعج بذلك أحداً من اليمين نفسه. فهذا الأخير لا يجد ما يناقشه، فينجرّ إلى لون البشرة وهوية الأب الدينية. فباراك أوباما مثلاً يتفهم الأمريكي من أصل أفريقي العاطل عن العمل، ويتفهم المرأة البيضاء الخائفة من أن ينقضّ عليها. الرجل ظاهرة صوتية. . . ولا بد من أن نضيف أنها ظاهرة لبقة تثير إعجاب التيار الرئيسي في

(*) نشر هذا المقال على موقع الجزيرة نت خلال الأسبوع الثاني من آب/ أغسطس ٢٠٠٨، وقد نشرته بعد ذلك عدة صحف ومواقع داخل فلسطين وخارجها.

المجتمع ولا تشعره بالتهديد. امنح صوتاً لأوباما، واربح تجديداً دون تهديد، وتنقية ضمير ورضاً عن الذات دون مراجعة حقيقية! صوّت لأوباما وشاهد فلمين بتذكرة واحدة!

وبمناسبة تصفية الحساب المتأخرة بدورة انتخابية واحدة، هي فترة بوش الثانية والكارثية التي أعقبها هذا الندم العام على التساوق مع الأكاذيب العلنية كمبرّرات لشنّ الحرب. . . تعمُّ البلادَ موجةُ تجدّدٍ وتطهّرٍ سياسيٍ راديكالية تذكِّر بالموجة التي صنعت ظاهرة جون كنيدي. وفي هذه المناسبة، تتم تصفية حساب مع الماضي العنصري ضد السود، وتخلق ذريعة لتمرير تصالح مع أحفاد العبيد من أصل أفريقي، ومصالحة هؤلاء مع المؤسسة. ولا علاقة لكل هذا بأمريكا الداخل، ولا حتى بأفريقيا، ولم يجلبه سوء التصرف وتجلي العنصرية البنيوية في كارثة نيو أورليانز وإعصار كاترينا. فما كان هذا كله ليحصل لو نجح الاحتلال الأمريكي في العراق.

وأوباما ليس حفيد العبيد، ولا ممثل تجربتهم، بل ابن ميسور نسبياً لمهاجر حديث العهد جاء للدراسة الجامعية بعد العبودية بقرونٍ. وهو يُقدِّم حتى للتيار الرئيسي من البيض عرضاً لا يمكن مقاومته لتصفية الحساب بأرخص الأثمان دون القضاء على العنصرية. المطلوب فقط هو عدم التصويت لماكين. وهذه مهمة سهلة وحتى محبّبة. والسعر رخيص. . . تنزيلات آخر الموسم فعلاً. فمجرد وجود ماكين هي مأساة للجمهوريين لا تذكِّر إلا بكيف سوف يبدو بوش بعد عشرين عاماً.

ولكن الظاهرة الشبابية المرافقة لحملات أوباما هي ظاهرة جديدة فعلاً. هنالك موجة مشاركة ديمقراطية واسعة باتت تجرف الشباب في أمريكا بعد فترة قصيرة من انتشار القيم المحافظة والعسكرية الانتقامية. ويرافقها تصميم على تجاوز صارخ لمحرّمات صامتة مكبوتة من نوع انتخاب امرأة أو رجل أسود البشرة للرئاسة. هذه تطورات مهمة بالنسبة إلى المجتمع الأمريكي، لا شك في ذلك. ولا شك أيضاً في أن المؤسسة الحاكمة سوف تحتويها عبر مجمّعها الصناعي العسكري وبنوكها وإعلامها ومؤسساتها الثقافية. . . أما الشخص، أوباما نفسه، فهو محتوىً تماماً في المؤسسة الأمريكية، بل حارب ضمنها من أجل أن تحتويه طيلة سنوات. وقد أثبت أنه قادرٌ على تغيير مواقفِه ليسهِّل على المؤسسةِ هضمَه.

وبهذا المعنى، فإن لون بشرته «أقل سواداً» من بشرة رايس، بمعنى أنه أقل تمثيلاً لأحفاد العبيد منها. وعلى كل حال، لم يغيّر تعيينها السياسة الأمريكية الخارجية. صحيح أن الحديث في حالتها هو عن وزارة، وليس عن رئاسة. ولكن تعيينَ امرأة سوداء حتى في وزارة هو أمر لم يكن بالإمكان تخيّله قبل أربعين عاماً. وحتى تعيينها، جسَّد تغيّراً طرأ على المجتمع الأمريكي.

وهي لم تضطر إلى إنكار إسلاميتها، كما يفعل هو. فهي لم تكن بحاجة إلى هذا الكمّ من الانتهازية السياسية والحذلقات والأكروباتكيا الخطابية، وإلى عدة معقّدة وأدوات متطورة لتدوير زوايا الألفاظ لكي تحتويها المؤسسة. فقد جاءت منها. لم يلزم السيدة رايس أن تعتبرْ نسبها للإسلام تلطيخاً لسمعتها (فليس لديها نسب كهذا)، كما اعتبره أوباما ومديرو حملته من مقاولي الحملات الانتخابية والصهاينة وممتهني السياسة الداخلية ودسائسها. لقد اعتبر أوباما نسَبَه إلى الإسلام في إعلام خصومه تلطيخاً لسمعته، أي أنه سقط، ولا بد من أن يسقط في امتحان العنصرية الراهن، ونقصد الموقف من العرب والمسلمين.

لا يمثل أوباما جديداً كشخص، فهو سياسي طموح وشاب احتاج إلى كمّ هائل من الانتهازية وسماكة الجلد ومرونة القيم والمبادئ لكي يصل حيث وصل... كما أن النقاش حول ديانته فرَّغ العلمانية وحوّلها إلى مجرد قشرة نافلة، وكأن على مرشح الرئاسة أن يؤكد أنه: «قد قَبِل بيسوع المسيح مخلصاً شخصياً» على النمط الإحيائي الديني الأمريكي. الظاهرة الشعبية والاجتماعية التي تحمل أوباما هي ظاهرة جديدة، وقاعدته الاجتماعية تتضمن ظواهر نبيلة، أنبل منه بالتأكيد.

قد تتضمن هذه الظواهر الجديدة تغيّراتٍ ما في السياسة الأمريكية. فالانتخابات تحمل أحياناً تغييراً، أو للدقة تعبّر عن تغيير حان وقته. هكذا كان انتخاب بوش للمرة الثانية تعبيراً عن تغيير سياسي، وهكذا كان انتخاب ريغان وروزفلت... ولكن التغيير في السياسة الخارجية يتم بحدود مصالح الدولة العظمى، كما تحدِّدها المؤسسة ومجموعات المصالح التي تحيط بالرئاسة، وأدوات تشكيل الرأي العام المحيطة بها، وليس من أجل أحد أو لإرضاء شعب من الشعوب.

قد يشمل هذا التغيير تحديد مدة الوجود العسكري المباشر في العراق في

إطار الاتفاق الأمني الخطير بين الولايات المتحدة والعراق. وهو اتفاق عابر للإدارات، بحسب رأينا، ولكنه لا يشمل تغيّراً في السياسة تجاه إسرائيل بالدرجة الأولى، ولا تجاه القضية الفلسطينية تبعاً لذلك وبالدرجة الثانية.

ولن نعدّد الأسباب المعروفة هنا التي تتلخص بأهمية إسرائيل، وليس القضية الفلسطينية، لأمريكا، واعتبارها في ما عدا بعد الأمن القومي شأناً داخلياً أمريكياً. لا يمكن أن يتغيّر الموقف بشأن فلسطين بآليات داخلية أمريكية، ففيها تربح إسرائيل دائماً. يحتاج الأمر إلى عوامل خارجية تضغط على المصالح والأمن القومي، ومنه على الداخل الأمريكي. . . كما جرى في العراق مثلاً.

ولكن المفاجئ هو هذه الخيبة العربية التي لا تكلّ ولا تملّ، ولا تنفك تتولد. فبعد كل خيبة عربية يحسب المرء أنه لن تتولد في الرأي العام العربي أوهام حول الانتخابات الأمريكية بعد اليوم. ولكن العرب يعودون إلى التأمل الذي تعقبه الخيبة. منذ أن نشر بعضهم شائعة أن «اليهود» قتلوا جون كنيدي، لأنه أراد حلّ القضية الفلسطينية، يتكرر هذا النمط من العقلية أو الوعي الساذج الذي يتوقع خيراً لـ «القضية» من انتخاب مرشح بعينه حتى في الإعلام العربي. وينقل رأيه العام من انتظار نتائج انتخابات أمريكية إلى أخرى.

وكان تخييب أوباما لآمال العرب من خطابه في مؤتمر الـ «إيباك»، وحتى التكلّف والتصنع الحاد في تملّق إسرائيل الذي رافق زيارته إلى القدس، كان تخييبه آمال العرب هذه المرة بلا رحمة ولا شفقة.

ومبالغة أوباما وخروجه عن طوره في التودّد لـ «إيباك» وللقادة الإسرائيليين وللفكرة الصهيونية بشكل عام، وتفهمه لوضع سديروت دون حتى تفهم لوضع غزة على نمط اللياقة السياسية والموازنة، حيث لا تصحّ الموازنة، وتكراره المقولات المعلوكة والمجترّة في إدارة بوش عن الإرهاب. . . وتكرار الكليشيهات حول الفلسطينيين بشكل محرج لأي شخص متنوّر لا تدل على حجم انتهازيته فقط، بل أيضاً على حجم استهانته بالعرب. وكما يبدو، فهو فعلاً يستهين بالعرب، إن كان مقتنعاً بما يقول حول إسرائيل أم لا.

فهو لا يقابل على ساحة المشرق عاملاً سياسياً عربياً موحّداً يحذره أو ينصحه على الأقل. ولا بد من أنه سمع ليس فقط نصائح متناقضة من العرب، بل لا بد من أن مستشاريه قد نقلوا له توقّعات وآمالاً عربية متعارضة تماماً، وكان آخرها

على جدول أعمال الدول العربية المتنافسة في الوشاية والتحريض بعضها على بعض، هو تحقيق العدالة في الشأن الفلسطيني.

ولذلك لا يتوقع خير «للعرب» في أي رئيس أمريكي ما دام الخير غير قائم في العرب لأنفسهم. ولا يوجد سبب واحد في الدنيا لأن نتوقع تغييراً في شأن ترجِّح فيه عوامل عديدة الموقف لصالح إسرائيل، ولا يقدم العرب أسباباً توازنها وتدفع إلى تغيير الموقف.

تكمن العلّة الأساسية حالياً في الوضع العربي. فهو مشتّت ومتشظٍ ومبعثر وفاقد للأجندة السياسية على الساحة الدولية، وفاقد لمقوّمات القوة التي تسند أي قرار أو بيان مشترك، وبالتالي حتى لو تم التوصل إلى نصّ بيان مشترك مسايرة أو تجنباً للأزمات، فإنه لا يتحول إلى موقف مشترك فعلاً، أو إلى أجندة على الساحة الدولية.

لا توجد طرق مختصرة تجنبنا الخوض في الموضوع العربي. فهذا هو الموضوع. ولن يكون أي متغيّر دولي لصالح العرب، إذا لم يوجد أصلاً عرب كفاعل سياسي، كذات سياسية فاعلة على الساحة الدولية.

هنالك جديد في أمريكا، هذا صحيح. ولكن لا جديد عربياً.

الفصل الحادي عشر

الأمـل والتغييـر: الواقـع والخيـال(*)

١ ـ الحال أن استراتيجية الأفارقة الأمريكيين في مطلب المساواة لم يكن بإمكانها إلا أن تكون اندماجية، فليس لديهم قومية أو إثنية تجمعهم، ولا كان يمكنهم الحفاظ على لغة أو لغات أفريقية، ولا عاشوا في منطقة محدّدة، بل وزّعوا كعبيد على المزارع، أفراداً، ولم يراعِ التوزيع أحياناً، حتى روابطهم العائلية، ناهيك بروابطهم القبلية... وكانت الاستراتيجية غير المكتوبة وغير المصوغة التي فَرَضَت نفسها عفوياً عبر قرون، ثم أُدْلِجت في حملة الحقوق المدنية، هي تبنّي المسيحية السائدة حيث يعيشون، وتبنّي قيمها، وتبنّي الدستور الأمريكي وإعلان حقوق الإنسان كقواعد مشتركة يصعب على الأغلبية التنكّر لها طويلاً (حالة مارتن لوثر القس لم تأتِ صدفة)... تصبح المسيرة مسألة وقت يجري فيه التركيز على المشترك المكتسب المتبنّى بالمواطنة، وليس المشترك المولود.

وطبعاً، لم تقد إلى هذه الاستراتيجية ظروف السود المشتّتين في ثنايا المجتمع الأمريكي القاري عبر القرون فقط، بل أيضاً اللاهوت السياسي والقانوني الأمريكي الذي يعتمد المواطنة، وليس الإثنية، كتذكرة دخول إلى الأمة وصناعتها. وبطبيعة الحال، يتوجه النضال في مثل هذه الحالة ضد الفجوة بين النصّ الدستوري والواقع، وذلك عبر الاستشهاد بالنصّ الدستوري والديني ضد الممارسة وضد الواقع.

وبالنسبة إلى الأهداف التي تسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيقها، والأمل، والحلم، الذي تنشره، يبدو قبول أول طالب أسود في كلية الطب إنجازاً، وأول طيار

(*) نُشرت هذه المقالة على موقع الجزيرة نت بتاريخ ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، ونشرته عدة صحف ومواقع أخرى.

إنجازاً، وكذلك يعتبر أول سيناتور، وأول ممثل في الأمم المتحدة، ورئيس أركان، ووزيرة خارجية، بغضّ النظر عن سياسة هؤلاء... إنها عملية تدريجية يرافقها إنتاج ثقافي وأسطوري وأفلام وغيرها، لا تذكر بالثورات إطلاقاً، فاستراتيجيتها القبول المتدرّج على رغم لون البشرة من خلال المؤسسة، وليس من خارجها... وإذا جرى تنظيم نضال من خارج المؤسسة، فإنه يجري احتجاجاً على عدم القبول فيها، ولغرض الضغط لصالح الاندماج فيها، وفي البنية الطبقية القائمة، وليس من أجل تغييرها... ولكن البنية مضطرة إلى التغيّر لغرض قبول هذه المطالب واستيعابها. كان على الأسود حتى منتصف القرن الماضي أن يقنع «الناس والمجتمع والصالونات» أنه يمكنه أن يكون محامياً أو محاضراً أو أن يقبل في نادي خريجي جامعة هارفارد. وطبعاً، لا تلبث هذه السياسة أن تعود وتنقلب إلى سياسات هوية، على درجة أعلى من التطور، عندما تتحول إلى قياس المساواة بمدى تمثيل السود في المناصب والمواقع المختلفة، المهم لونهم وليس مواقفهم... ويتم إقصاء فقراء السود غير القادرين على المنافسة منها، إلا بمدى ما يرضي تمثيل الآخرين لهم معنوياتهم وهويتهم.

عندما طرح أوباما نفسه مرشحاً للرئاسة من قبل الحزب الديمقراطي، كانت هذه الآليات والأدوات قد تبلورت بقوة. وقد تميّز الرجل بقدرته على استخدامها سجالاً وخطابة وتنظيماً في الوقت المناسب، أي في أوج أزمة الفكر السياسي المحافظ الذي كان يمنع أمثاله من مجرد التفكير بترشيح الحزب للرئاسة. لدينا كاريزما وموهبة تنظيمية وخطابية وقعت على تغيير ناجز وجاهز.

ولكن، ليس صحيحاً، بالطبع، أن الإنسان في أمريكا إذا صمّم واجتهد يمكنه تحقيق كل ما يرغب فيه. ينطبق هذا الحكم على غالبية الشعارات المبسطة والسهلة التكرار والمعدّة بعناية «كوبي رايتر» للإعلام، مثل «ساوند بايت». ولكن بهذا الشعار السطحي والمحافظ، بهذه الخرافة عَنْوَنَ أوباما فوزه، وهكذا وقَّعه في الحفل الختامي. وهو الحفل الذي ذكَّر المشاهدين الذين تابعوه على الشاشة (وشاهدوا المشاهدين الذين حضروا وأحاطوا بالمنصّة برهبة ودموع وتقوى من يشهد حدثاً تاريخياً، ويعرف أنه يشهده، ويصرخ مؤكداً أنه يعرف) ذكَّرهم بنهايات هوليوود السعيدة في الأفلام التي تنتهي بفوز الرئيس الأسود، أو النائبة المرأة، أو الفريق الضعيف، أو اللاعب المعوق، أو المثلي النزعة الجنسية الذي قرر أن يصبح رئيس أركان، أو نجاة العالم على يد بطل أبيض، وصاحبي البطل: الزميل أو الزميلة السوداء والزميل أو الزميلة اليهودية.

وعلى كل حال، ساد شعور من النوع الذي يشوب الإنسان عندما يعتقد أن

ما يشاهده أو يمر به سبق أن رآه في حلم... مع الفرق أنه سبق أن رآه في فيلم. فسبق أن سبقت هوليوود الواقع، وأنتجت أفلاماً يظهر فيها بدور رئيس الولايات المتحدة ممثل أسود البشرة. وما ذاك إلا وجه هوليوود المتنوّر، بما للتنوير من تقدمية، وما عليه من احتكار الحقيقة والتنميط وهندسة المجتمع وتوزيع علماني للخير والشر. ولكن هوليوود لم تنتقل من عكس الواقع إلى صنعه، فهي على أية حال تقوم بالعمليتين سوية دائماً، حالها كحال الإنتاج الثقافي عموماً، ناهيك بالثقافة السينمائية الشمولية... وإن ما رأيناه في هذه الحملة هو أن صناعة أفلام هوليوود هي صناعة الصور والأحلام والدعاية والتسويق نفسها التي صنعت ظاهرة أوباما... لا مؤامرة هنا، بل بنية اقتصاد وثقافة.

وعلى رغم شاعرية الموقف بالنسبة إلى الكثيرين، لم ينتصر عالم الشعر والفن والأفلام، بل حصلت تغيّرات أخرى مهمة، وهي تؤثر في شقي الدنيا، الواقع والخيال، وتتأثر بهما. لا يمكن تجاهل الأسطورة التي يتم صنعها، ولكن لا يجوز لنا أن نساهم في صنعها.

على كل حال، لدينا شخص حاول طويلاً تجسيد الأسطورة وأتقن الدور حتى تقمّصه... وأقصد الحديث المستمر عن الأصل وسياسات الهوية، والأبُ من كينيا، والأم من كنساس... الطريق الشاق إلى هارفارد... ومنها إلى السياسة عبر التطوع، ثم الطريق الشاق لكي يقبل كشخصية قيادية ومرشح رئاسة في مؤسسة الحزب الديمقراطي. وكأنه كائن مبرمجاً، وضع نصب عينيه هدفاً أن يصبح رئيساً، فصار رئيساً مثبتاً صحة الأسطورة أعلاه التي كرّرها دون أن يرفَّ له جفنٌ في حفل الافتتاح، ما يطرح ألف علامة سؤال على نقديّته للواقع الأمريكي. وحتى لو صحّت أسطورة تحقيق الفرد ما يصبو إليه في أمريكا، فإذا كان الهدف فردياً إلى هذا الحدّ، وإذا كانت القصة قصة نجاح فردية، لا علاقة لها بالقيم والبرامج السياسية التي يحملها هذا الرئيس... فلماذا نهتم؟

نهتم، لأن الأمور ليست بهذه البساطة التي يصوّرها. علينا أن نذكر أن وصول أوباما إلى السلطة لم يحقق حلمه الفردي (الذي لا يهمنا) فحسب، بل عكس تغيّراً أعمق في المجتمع الأمريكي. وهذا الأخير يجب أن يهمّ كل من يريد أن يفهم ما جرى. وهو تغيير حقيقي وفعلي حمله بشكل خاص الجيل الشاب الذي يصوّت لأول مرة، والأقليات والنساء، والقوى الليبرالية في المجتمع الأمريكي... كان هؤلاء وكلاء تغيير آن أوانه بعد عقود من المخاض في مرحلة حركة الحقوق المدنية. ولكي لا نعود إلى تاريخ العبودية والتمييز العنصري، الذي وصل إلى حدّ الفصل

العرقي حتى ستينيات القرن العشرين في الولايات الجنوبية، نذكّر فقط أن دوكاكيس، حاكم ولاية ماساشوستس الأبيض، عُيِّر قبل عقدين عندما رشّحه الحزب الديمقراطي للرئاسة بأنه مولود كجيل أول في الولايات المتحدة من مهاجر من اليونان. لا بد من أن تغيراً عميقاً جرى وجعل ترشيح أوباما باسم الحزب الديمقراطي وفوزه ممكناً.

لا شك في أن صناعة البضاعة، بما فيها الصور والأحلام وعملية التسويق المسمّى «علماً» في تلك البلاد، ساهم في خلق الثقافة والحاجات. ولكن الصناعة والتسويق يتعاملان مع حاجات ظهرت في المجتمع الأمريكي نتيجة لتغيّرات أعمق من مجرد التغيّرات التي تحدثها الدعاية لمنتوج. لقد تراكمت تطورات أدت إلى تغيير تدريجي في الثقافة الأمريكية، وهذا التغيير لا يسمح فقط بتنافس امرأة ورجل أفريقي الأصل على منصب مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة، بل يحوّل الرجل الأفريقي أيضاً إلى الحصان الرابح لأحد شقي المؤسسة في عملية التغيير وتداول السلطة مع شقها الثاني.

لم يصنع الفائز أسطورة النجاح في بلد الفرص غير المحدودة، ولم يثبتها، ولكن صنّاع الأسطورة صنعوه أيضاً، لأن الأوان آن لذلك... وهو كان منهجياً ومثابراً ومقنعاً طبعاً. وهذا هو جانب الحقيقة في الموضوع.

لدينا هنا مثال حيّ ليس على تغيير سوف يحدثه رجل أسود البشرة في سياسة أمريكا ومؤسستها السياسية، بل على تغيير حصل وجعل وصوله ممكناً. لقد حصل التغيير، وهو تغيير جدّي، وأفهم أنه يدمع عينيْ من نادوا بالمساواة طيلة عقود ورأوا انتخاب رئيس أسود أمام أعينهم. أما أن يؤدي هذا التغيير إلى تغيّرات جوهرية في السياسة الأمريكية، فليس أمراً مرهوناً بهذا الشخص، بل بالمؤسسة الحاكمة، وبالتطورات العالمية نفسها... ومنها الأزمة المالية الحادة والكساد القادم مثلاً، مضافاً إليها زيادة قوة الصين وروسيا وغيرها، فضلاً عن فشل فكرة الإمبراطورية المفروضة بقوة السلاح دون هيمنة أو جاذبية معنوية... هذه العوامل مجتمعة سوف تفرض تغيّرات أعمق وأهم من وصول الرئيس بحدّ ذاته، فوصوله عكَسَ ولَخص وأكّد تغيّراً آخر جرى وأدى إلى نجاحه الانتخابي. وسوف يجد أمامه اقتصاداً دون لون بشرة، وسوف يصعب عليه تحقيق وعوده الانتخابية، وباختصار سوف يدخل عالم الواقع وحدود الإمكانيات.

العامل **الأول** في وصول أوباما إلى الرئاسة هو تغيير حقيقي جرى وجعل وصوله ممكناً (ولم نقل حتمياً).

٢ ـ أما العامل **الثاني** فهو الذي أَسْهَبت في شرحه وسائل الإعلام. وهو العامل الذي جعل فوز مرشح الحزب الديمقراطي أياً كان ضرورياً وليس ممكناً فقط. ولم يعق ترشيح أوباما فعل هذا العامل الثاني، بل ربما منحه دفعة خاصة بين الفئات المذكورة أعلاه، مثل الشباب والأقليات.

والمقصود بالعامل الثاني هو النفور من سياسة بوش وفشلها الداخلي والخارجي. هذا العامل هو ما جعل فوز الحزب الديمقراطي ضرورياً. ولكنه لا يكفي بأي حال لفهم فوز مرشح من أصل أفريقي بترشيح الحزب، ولا لفهم عدم تقليل ترشيحه من فرص فوز هذا الحزب، بل حتى زيادتها.

لا شك في أن المسألة هنا هي خسارة سياسة بوش المعنونة «الحرب على الإرهاب» في ساحة بعد أخرى، يُضافُ إليها فشل سياسته الاقتصادية، أو فشل السياسة الاقتصادية في عهده (نؤكد هذا لأنها سياسة فشلت في عهده، ولم تبدأ كلها في هذا العهد). كلا الفشلين زاد في حدة الآخر.

وطبعاً، استيقظ جزء من المجتمع الذي دعم الحرب بصحفه ورأيه العام بين إعصار الفالوجة وإعصار كاترينا. وصار يتبنّى أوباما أداة للتغيير. ولا شك في أن في معسكر أوباما تيار واسع عارض الحرب وتظاهر ضدها، ولكن هذا التيار لم يتمكّن في يوم من الأيام من أن يفرض رئيساً للولايات المتحدة. وكانت قوة هذا التيار وازنة في الانتخابات التمهيدية. ولا شك في أن من انضم إليهم في الانتخابات العامة ممّن أيّدوا الحرب في الماضي هم الذين جعلوا التغيير ممكناً.

لقد برز التغيير الحاد والموهبة التنظيمية عند أوباما في تلك الانتخابات التمهيدية. فقد تبيّن أن الرجل قادر على تعبئة جمهور واسع من الشباب ضد بيت كلينتون واستمراره في الحكم. فلم يكن من شأن اختيار هيلاري كلينتون أن يعكس حجم التغيير المطلوب. وانتصرت ماكينة أوباما التنظيمية ودعايته وتمويله على وثوق كلينتون الذي لامس الغرور.

في هذه الأثناء، وبعد الفوز بالترشيح نفسه، تصبح نواة التغيير أقل أهمية. يُبْقي لها المرشح سحر لون البشرة والكاريزما، هذا ما يبقيه لمعسكر التغيير الذي أكسبه الانتخابات التمهيدية، ولكنه في الوقت ذاته يتبنّى موقف المؤسسة السياسي برمته من أجل الفوز.

لدينا مرشح للرئاسة قرر أن يلعب اللعبة حتى النهاية، وأن يتبنّى طبعاً مسلمات الأمن القومي الأمريكي، ومتطلباته. لم يتخلَّ الفائز المحتفى بفوزه عن

أسوأ عنوان لسياسة بوش وهو «الحرب على الإرهاب». وسوف نرى هل من نصّ جديد سيوضع تحت العنوان؟ ولم يعطِ جواباً واضحاً عن أي قضية دولية كبرى سوى عن حالة الاحتلال في العراق. . . ولا شك في أن هنالك شؤوناً دولية ساهمت في صنع التغيير لصالحه، لأنها فُسِّرت كأنها من مظاهر فشل سياسة بوش، مثل تنامي القوتين الصينية والروسية، وتآكل القوة المالية الأمريكية، وسوف يأخذها بعين الاعتبار بالضرورة.

وهنالك طبعاً الأزمة الاقتصادية التي شاءت المفارقات أن تنفجر كالبركان في أوج المعركة الانتخابية، فترسّخ ما لديه من تأييد، وتضيف له رصيداً.

عندما رشح الحزب الديمقراطي أوباما بعد صراع طويل، وقرّرت قواعده أنه آن الأوان لترشيح أسود، كان المرشح قد قرّر أن يلعب اللعبة حتى النهاية لتقتنع المؤسسة الحاكمة من الحزب، وحتى **النيويورك تايمز**، ووول ستريت، ومراكز القوة الاقتصادية والسياسية والثقافية والفنية، أنه هو مرشحها للتغيير القادم لا محالة، وأن ترشيحه لن يؤثّر في فرص الحزب، بل سيزيدها. ولا شك في أن الرهان حمل بعض المجازفة، ولكن الأزمة الاقتصادية قطعت قول كلِّ خطيب، وكلِّ استطلاع رأي.

لدينا مرشح قرّر قبول كافة مسلّمات المؤسسة الأمريكية من التحالف مع اللوبي الإسرائيلي، الذي أثبتت تعييناته للمسؤولين، بداية برئيس طاقم البيت الأبيض، أنه ليس مجرد كلام انتخابي، وحتى التظاهر بتقمّصه عاطفياً إلى درجة المقارنة بين ترشيحه للرئاسة كمظلوم، وإن كان مهاجراً (الأسطورة مرة أخرى)، وأقلية وسيرة شعب إسرائيل المهاجرة والمظلومة (أسطورة أخرى)، وإغراقنا في سيل من العواطف الدبقة والكلام المعسول، وترهات الهوية والسير الذاتية التي تخفي في هذه الحالة استمرار السياسة نفسها بلون بشرة مختلف، وتبرّر التحالفات مع الاحتلال ضد الواقعين تحت الاحتلال، بواسطة روايات عن الظلم والذاكرة الانتقائية والكليشيهات الصهيونية والسير الذاتية.

لقد جاء أوباما نتاج تغييريْن كبيريْن. انتخابه هو التغيير أو التعبير عن التغيير. وهو تغيير مهم وتاريخي، وسوف يلهب خيال الكثيرين في العالم ضد واقعهم. ولكن، هل سوف يغيِّر هو بنفسه شيئاً؟ هل في جعبته بشرى سواه؟ من المبكر الحكم. فحتى الآن لم نرَ أيَّ تغيير، سوى الإبداع في أسلوب تنظيم المعركة الانتخابية الذي استنزف هيلاري كلينتون، أما بالنسبة إلى السياسات فقد رَفعَت حملته شعار تغيير سياسة بوش، وليس تغيير السياسة الأمريكية حتى بوش. انتخابه بشرى، أما هو فليس بشرى.

الفصل الثاني عشر

بعد الحرب وبعد قَسَم الولاء(*)

سوف أُجمِلُ التحوّل في السياسة الخارجية من مرحلة بوش إلى مرحلة أوباما بما يلي: **كانت اللازمة الأساسية، الموضوع الأساسي الذي تخلل مجمل معزوفة أوركسترا السياسة الخارجية الأمريكية في عصر بوش بعد أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وقد تميزت بأنها مؤلفة من جملتين: «الحرب على الإرهاب»، و«من ليس معنا فهو ضدنا»، والباقي تقاسيم على الجملتين. أما في مرحلة باراك أوباما، فيتألف الموضوع من الجمل التالية: «الدبلوماسية قبل الوسائل القتالية»، «من ليس معنا يمكن أن يصبح معنا. يبقى من يستعصي على الاحتواء فيكون قد عزل وحوصر قبل ضربه»**.

أما الـ «نحن»، والـ «نا» في «معنا» وفي «ضدنا»، فيجهد أوباما في تبيين أنها في الواقع لم تتغيّر، ولن تتغيّر، اللهم إلا بالقدر الذي لزم لاستيعابه رئيساً. وهو على أية حال تغيير ليس له فضل فيه، واحتاج إلى تضحيات كثيرة من الأفارقة الأمريكيين، ومن الحركات الديمقراطية، واستمر عقوداً طويلة حتى أوصل رجلاً مثله إلى الرئاسة. . . لم يكن هذا التغيير وليد ثورة آنية. وهو حالياً يمثل الجناح الديمقراطي في هذه الـ «نحن» بأوثق استمرارية ممكنة مع ما سبق، وبأكبر انفتاح ممكن على المحافظين، من إبقاء روبرت غيتس وزيراً، وحتى تعيين جورج ميتشل موفداً إلى المنطقة (وهو صاحب خطة «ميتشل تنت» في بداية الانتفاضة الثانية، وكانت الخطة لازمةً تُرَدّدُ قبل أن تحلّ محلها خطة «خارطة الطريق»). ولكن المحافظين الجدد خرجوا من الإدارة.

المؤسسة الحاكمة تثبِّت ذاتها وتستقر في مرحلة أوباما، وذلك دون تثوير للعالم

(*) في الأصل نُشرت هذه المقالة، تحت عنوان: «من ليس معنا يمكن أن يصبح معنا،» على موقع الجزيرة نت بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، وهكذا نشرت أيضاً في بقية الصحف والمواقع التي نشرتها.

ودون «ثورات» ديمقراطية على نمط المحافظين الجدد. وربما تساعده الأزمة الاقتصادية على تنفيذ الأجندات الاقتصادية والاجتماعية التي يريد، والتي أرادها الحزب الديمقراطي ولم يجرؤ على تنفيذها في الماضي. وفي جعبته حجة الحاجة إلى دور الدولة في الأزمة الحالية، وإلى الخروج من الركود بموجب نظريات كينز، وفي نوع من العودة المتقدمة إلى روزفلت و«نيو ديل» جديدة مختلفة طبعاً جذرياً عن سابقتها. وسوف يحاول أوباما تأكيد الاستقلال في الطاقة عبر البحث عن مصادر طاقة بديلة، ترافقه نبرة فيها تلميح يثير تداعيات سلبية في الذهن الأمريكي عن مالكي النفط، كأنهم يقبضون على روح أمريكا. وسوف يبحث عن أسلوب لمشاركة العالم بالقلق من الاحتباس الحراري. وقد أكد ذلك في كافة خطاباته وتصريحاته العلنية منذ أن تولى الرئاسة[(١)]. وكلها هموم تؤدي بالنتيجة إلى تغيير في السياسة الخارجية نحو تعاون أكبر مع الدول الصناعية الكبرى في البحث عن بدائل، ومحاولة إظهار الاعتماد على النفط كأمر مذموم سياسياً، وليس بيئياً فحسب، كأن الأخير طاقة ملعونة، أو طاقة إسلامية تسكنها أشباح. . . أو كأنه يذكّر بالمسلمين والإرهاب. . . وغيرها من الأساطير التي نشأت منذ أن شحّ النفط في تكساس، وانتقلت الأساطير إلى مرحلة أوباما، كما انتقل إليها اللوبي الإسرائيلي.

وقد انتقل اللوبي الإسرائيلي بقضّه وقضيضه إلى عهد أوباما حاملاً معه عقدَه واتهاماتِه للآخرين باللاسامية ومقولات أمن إسرائيل، والديمقراطية الوحيدة في المنطقة. وقد سمعنا كليشيهات كاملة منها في خطاب أوباما السياسي والثقافي: في كلمته أمام الـ «إيباك»، وفي زيارته إلى إسرائيل، وفي خطابه الأخير أمام موظفي وزارة الخارجية. وقد ثبَّت فيه أن نقطة انطلاق سياسته في «الشرق الأوسط» هي الالتزام الثابت والحازم بأمن إسرائيل.

لقد تزامن وقف إطلاق النار في غزة مع أداء الرئيس الأمريكي الجديد قَسَم الولاء، في شعائر الدين المدني الأمريكي الشهيرة. ومن الواضح أن أوباما لم يندمج فيها فحسب، بل ألقى خطاباً أبيض، ناصع البياض، مصوغاً بإنكليزية مفخّمة، تصفق فيه أجنحة التاريخ بشكل مصطنع، ويصلح في فخامته ليس لآباء الأمة، بل لتقليد فظّ لهم، وكأنه أعدّ للتدريس في المدارس الثانوية. . . لم يحاول فيه أوباما أن يمثل تاريخاً

---

(١) تفيد هنا مراجعة مقال قديم نسبياً، نشر إبان الحملة الانتخابية، حول التحديات التي تنتظر الرئيس القادم. فمقولات المقال التي تتأكد تثبت أن كاتبه كان قريباً من المرشح أوباما، كما يثبت ذلك تعيينه الحالي موفداً إلى باكستان وأفغانستان، انظر: Richard Holbrooke, «The Next President: Mastering a Daunting Agenda,» *Foreign Affairs*, vol. 87, no. 5 (September-October 2008), pp. 2-25.

آخر لأمريكا، تاريخ العبيد والهنود والعمال والأقليات والمضطهدين، ولا استخدم إنكليزية أخرى غير تلك التي توارثها مضطهدو العبيد ومبيدو السكان الأصليين.

لا يمكن قراءة الكثير في ذلك الخطاب الاحتفالي، اللهم إلا تأكيد استيعاب أوباما وحملته في المؤسسة عبر التشديد الليبرالي على عدم التناقض بين الدفاع عن «القيم الأمريكية» والدفاع عن «الأمن الأمريكي». كل ما بقي من «حملة التغيير» الشهيرة التي قادها أوباما هو اللقاء بين نقّاد الحرب على العراق مع المحافظين من نقّاد التبشير بالديمقراطية في العالم الإسلامي، مع الخائفين على الدستور ونمط الحياة الأمريكي واستقلالية القضاء من إسقاطات الحرب على الإرهاب، وعلى الحقوق المدنية في الداخل. ولذلك، ومن الناحية الرمزية، كان التوقيع على أمر منع التعذيب وإغلاق غوانتنامو هما أول خطوتين قام بهما الرئيس، كما يليق بخريج الحقوق في هارفرد، وكما يليق بالجناح المتنوّر في المؤسسة الأمريكية الحاكمة، والذي يقف تنوّره عند حدود أمريكا.

الخطاب الذي يعدّ ليكون تاريخياً، غالباً ما يهمله التاريخ. ولكن الخطاب الأكثر أهمية هو ذلك الذي ألقاه في وزارة الخارجية يوم ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، للإعلان عن تعيين جورج ميتشل مبعوثاً إلى الشرق الأوسط، وريتشارد هولبروك ممثلاً في باكستان وأفغانستان. ولا يصدّق المرء أن هنالك في منطقتنا عرباً، ووسائل إعلام ما زالت تحاول أن تثير الجمهور، كأن تعيين مبعوث أمريكي جديد هو خبر. لقد أرادت الرئاسة الأمريكية في عهد أوباما أن ترسل رسالتين: **أولاً**، يعني مجرد الحضور إلى وزارة الخارجية بعد يومين على القَسَم التشديد على الدبلوماسية الأمريكية ودورها بعد أعوام من التهميش لصالح القوة المسلحة والأجهزة الأمنية والوكالات على أنواعها. **ثانياً**، يجري تأكيد الفرق بينه وبين إدارة بوش، ويتركّز جلُّه في «الشرق الأوسط» كمحور السياسة الخارجية، ليس لأنه على رأس اهتمامات السياسة الخارجية فحسب، بل لأن فيه يتمثل الفرق الرئيسي بين الإدارتين، وأقصد في العراق وإيران وباكستان، وما حول هذه الدول، بما فيه المنطلق الأصلي، وهو أمن إسرائيل، وليس قضية فلسطين.

خلافاً لماكين الذي ذهب إلى تفضيل البقاء في العراق، بحسب نموذج كوريا الجنوبية، أكد أوباما دائماً الانسحاب في أقرب فرصة، وأن وضع جدول زمني يجبر القيادات العراقية الحالية على التوصل إلى حلول في ما بينها، وأن الانسحاب يجب أن يجري بحذر، وبالتدريج، وبحيث لا يتناقض مع الأمن. وبالنسبة إلى إيران اشتهر موقف المرشح الذي صار رئيساً بكسره تحريم الحوار مع إيران. وليس

في ذلك ثورة، بل استعادة لتقاليد أرستها إدارات سابقة محافظة منذ الحوار مع عدو اعتبر أحد أكثر الأنظمة دكتاتورية في تلك المرحلة، أي الصين في أوج هستيريا الثورة الثقافية... ولكن الحوار محكوم بالتوصل إلى صفقة تاريخية متعلقة بالتخلي عن التخصيب، وأخذ دور مع الدول المحيطة الأخرى في استقرار العراق، والتوقف عن دعم «الحركات الإرهابية»، والمقصود هو تحديداً حزب الله وحماس. كل هذا مقابل الاعتراف بالنظام والدور الإيراني في المنطقة، وقبولها في «المجتمع الدولي»، وربما أيضاً إقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها.

لا يرى أوباما ومن حوله أن إدارة بوش رغبت فعلاً في إقامة دولة فلسطينية، وأن «رؤيا بوش»، التي أحبّها بعض المفاوضين الفلسطينيين، على عادتهم في علك وترديد اللازمة الأمريكية الدورية، كانت حملة علاقات عامة، وأن فكرة فكّ الارتباط من قطاع غزة كانت تأجيلاً شارونياً ـ بوشياً لإنشاء الدولة المنشودة إلى ما لا نهاية[٢]، ثم الاستمرار في تهويد القدس والاستيطان حولها وفي الضفة «على راحتهم»، فيما ينشغل الفلسطينيون بالانتخابات والخلاف على السلطة. ولكنهم يرون، أو هكذا يدّعون على الأقل، أن من واجب الولايات المتحدة الاندفاع في عملية سلام من اليوم الأول. وطبعاً، ما ينقص العرب ليس عملية سلام، بل سلام عادل يقوم على حقوق الشعب الفلسطيني. ولا أفق حالياً لسلام عادل. أما إحياء عملية سلام جديدة، فما هو إلا عملية تمويه لا نهاية لها للاحتلال والإرهاب الإسرائيليين.

وموقف أوباما من هذا الموضوع لا يبشر بأي خير، وذلك ليس فقط في المضمون، بل في التوجه والمقاربة أيضاً. فهو ما زال يستخدم أدوات ومفردات مرحلة بوش في تقسيم العرب إلى معتدلين ومتطرفين بموجب ما يتطلبه أمن إسرائيل.

من حيث المقاربة، لم ينبس الرجل ببنت شفة حول الجرائم الإسرائيلية في الحرب المجرمة على غزة، ثم عبّر عن أسفه على حياة المدنيين في الجانبين، في غزة وفي «جنوب إسرائيل». ثم يبرّر ذلك لإسرائيل قائلاً إنه لا توجد دولة ديمقراطية تقبل بأن تبقى مكتوفة الأيدي إزاء إطلاق الصواريخ عليها. وهو بذلك يتبنّى عملياً ويروي سردية إسرائيلية عن دولة وادعة ديمقراطية في منطقة متوحشة تمطرها حركة إرهابية من الأشرار آلاف الصواريخ لعدة أعوام، ثم تضيق ذرعاً، فتخرج إلى الحرب مثل بطل هوليودي يمهل، ولكنه حين يخرج إلى الحرب يفعل ذلك بحزم ولا يهمل. وهذا

(٢) حول مجريات الأمور التي قادت إلى الحرب على غزة وأكاذيب إسرائيل بشأن الأسباب. انظر مقالة رئيس مجلس العلاقات الخارجية السابق: Henry Siegman, «Israel Lies,» *London Review of Books* (22 January 2009).

ما كانت سوف تفعله أية ديمقراطية بموجب هذه الرواية الأسطورة. وهي قريبة من توجهات سمعناها يوم ٢٧ كانون الثاني/ يناير من لْوِي ميشيل، وزير التعاون والتنمية في الاتحاد الأوروبي. فهو يأسف لقتل المدنيين ولا يدينها، ويحمِّل حماس «الإرهابية» المسؤولية مبرّراً لإسرائيل الحرب الوحشية، ويتهم «الطرفين» بخرق القانون الدولي.

لا يمكن أن يأتي رئيس أو مسؤول يحمل في ذهنه هذه المقاربة وهذا التوجه، ويمكنه القيام بدور فعلي في التوصل إلى حلّ عادل. هذا التوجه الذي ينكر أن إسرائيل دولة احتلال، وليست دولة وادعة، ويتجاهل الحصار العدواني المضروب حول غزة، لا يفرز إلا محاولات لإيجاد فلسطينيين وعرب معتدلين يعتبرون كل ما تتصدق به إسرائيل عليهم «نعمةَ كريم» ليختبئ وراءهم، وليثبت أنه ليس ضد العرب، بل ضد المتطرفين. لا يجوز تكرار هذه اللعبة الفوقية العنصرية، لعبة الوصاية على أمة ترفض زعاماتها الرسمية التصرف كدول وكقيادة أمة.

ونتابع في مسألة التوجه والمقاربة، فنقرأ في لغة أوباما التي تمكّنت في وقت قصير من استيعاب لغة الفوقية والوصاية اللازمة عند التعامل مع العرب والمسلمين. فهو يقول: «يجب على حماس أن توقف إطلاق الصواريخ، وسوف تكمل إسرائيل انسحابها من غزة، وسوف تعمل الولايات المتحدة وشركاؤها على وقف التهريب كي لا تعيد حماس تسليح ذاتها» (الخطاب نفسه يوم ٢٢ كانون الثاني/ يناير). انظر عزيزي القارئ أين ومتى تستخدم كلمة «يجب»، وأين ومتى تستخدم كلمة «سوف»!! وهو التعالي نفسه الذي يجعل شخصاً مثل لوي ميشيل يتكلم بهذه الوقاحة في غزة التي تسيطر عليها حركة حماس دون أن يتعرَّضَ له أحد. في حين أن دولته لا تسمح لممثل حماس بدخولها، وربما كانت سوف تسجنه لو صرَّح بمثل هذا التصريح على أرضها. . . نقولِ هذا مع الاحترام للشعب والرأي العام في بلجيكا. هذا المسؤول نفسه كان متضامناً وتلقى توبيخاً من شارون إبان الانتفاضة الثانية، ولكن أوروبا تضامنت في حينه مع قيادة فلسطينية لبَّت حلماً أوروبياً باعترافها بإسرائيل، وشريك فلسطيني لعملية سلام، أمريكية النشأة، أوروبية المولد، هي عملية أوسلو، حين شعرت أن شارون يدمّرها. فأوروبا الرسمية تختار بنهج الوصاية والفوقية من يستحق التضامن من الفلسطينيين ومن لا يستحق. ومن لا يعترف بإسرائيل لا يستحق التضامن. . . من هنا يكرّر أوباما شروط الرباعية من أجل الاعتراف بحماس، والتي اعتبرها البعض تجديداً، ولكنها كاسمها «شروط الرباعية» المشهورة التي وضعت بعد انتخاب حماس لغرض تبرير الحصار. لا جديد إذن سوى استمرار الحرب على غزة بأدوات أخرى وبالتحالفات نفسها.

وكان من المفترض أن تعترض الدول العربية على فكرة الرباعية برمتها، وهي التي تجعل من الأمم المتحدة التي تمثل دول العالم، مجرد عضو من بين أربعة أعضاء في طاقم تقوده الولايات المتحدة. ومن العار على العرب أن يقبلوا أن ينسِّقَه شخص مثل طوني بلير، عزله شعبه وحزبه عن منصبه بسبب سياساته في «الشرق الأوسط»، لأنه كذب لتبرير حرب على شعب عربي، وساهم في جرّ بلده إلى هذه الحرب، فكيف ترضى «شعوب الشرق الأوسط» ذاتها بأن يلعب دوراً وسيطاً من أي نوع، ومن الذي يريد أن يستمع إلى نصائحه؟

لم يبقَ حالياً من جرائم الحرب الإسرائيلية والصمود الأسطوري لقطاع مأهولٍ بكثافة، ويمنع سكانها من الهرب من القصف، إلا هذا التواطؤ بينَ الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول عربية، لغرض تحويل الإغاثة وإعادة الإعمار إلى أسلحة فتاكة (ضد المدنيين). ويفترض أن تكمل هذه الأسلحة طريق الحرب في الضغط على المدنيين، وعلى حركات المقاومة، لقبول الشروط الإسرائيلية. وإذا اعتقدت أنك رأيت كل الغرائب الممكنة في حياتك القصيرة في هذه المنطقة، فسوف يفاجئُك أن دولاً أوروبية تدعو إلى الوحدة الفلسطينية. منذ متى هذا الحرص الأوروبي عليها؟ منذ أن فهمت أن هذا هو الطريق الوحيد لإنقاذ حلفائها العرب، ودفع حركات المقاومة إلى قبول شروط الرباعية.

فالولايات المتحدة، الـ «نحن» أعلاه، لم تتغير كثيراً في قفزة واحدة. ما تغيّر هو استعدادها للحوار مع من ليسوا «معنا». ولكن هدف الحوار يبقى التوصل إلى الأهداف نفسها (أو إلى أهدافٍ معدلةٍ) بوسائل أخرى، تتناسب أكثر ليس مع العدالة والإنصاف، بل مع فهم أمريكا الحالية لذاتها كقوة متنوّرة.

لم تنتهِ الحرب على غزة. هي مستمرة بالأدوات التي فصّلنا أعلاه: المعابر، الحصار، شروط الرباعية، التحالف مع المعتدلين، تأكيد دور أجهزة الأمن الفلسطينية والدول المعتدلة. . . ولا بد من أن ترى القوى الشعبية وقيادتها أنه من المبكر إجهاض حركة الاحتجاج للمطالبة بتجميد العلاقات مع إسرائيل، وعلى رأسها التنسيق الأمني، وفتح المعابر، ورفع الحصار، ومحاكمة المجرمين. فلا يجوز أن يتحرك الاحتجاج لمشهد الفظاعة والصورة التلفزيونية فحسب.

لن ينفع القوى المغتربة عن شعوبها دعم أوباما لها، فهو لن يكون أكثر حزماً في دعمه لها من سلفه. وفي النهاية، يبقى من يمسك بالأرض ويقاوم، بشرط أن يُحْسِنَ تشخيص المرحلة والتخطيط وصنع التحالفات اللازمة لمواجهة التحديات المقبلة.

القسم الثالث

فلسطيــن والقضيــة الفلسطينيــة

الفصل الثالث عشر

فلسطين: هل من أفق(*)؟

أولاً: من وحي العام الستين للنكبة

يصل تشديد الاستيطان الاستعماري في حالة إسرائيل على مسألة الهوية القومية/الدينية، وعلى خصوصية هذه الهوية إلى حدّ الإصرار على اتباع التاريخ العبري في إحياء ما يسمى بالمناسبات الوطنية، وليس الدينية فقط. وتحتفل إسرائيل عادة بقيامها، حسب التقويم العبري. يفصل هذا الإجراء موعدين رمزياً: موعد النكبة الذي يحييه الفلسطينيون حسب التقويم الميلادي، وموعد «استقلال إسرائيل» الذي تحييه هذه الدولة حسب التقويم العبري. . . وكأن مسافة الأسبوع الفاصلة الناتجة من هذا ترمز إلى مدى الفارق بين سرديتين لا تلتقيان.

ويعتبر ما يسمّى بـ «يوم الاستقلال» أحد الأعياد المدنية التي تبنى بواسطتها الديانة المدنية الإسرائيلية الجديدة القومية ـ الدينية، وتتشابك فيها الميثولوجيا الدينية بالقيم القومية العلمانية، وبقيم الاستيطان، وأساطير الآباء المؤسسين للدولة بقيم وتقاليد العسكرتارية. لا نبالغ إذا أكدنا أن هذا اليوم يتميز بشعائر واحتفالات تفوق احتفالات أي من دول العالم الأخرى بتأسيسها. وهي تفوق بما لا يقاس احتفالات الشعوب العربية باستقلال دولها. وتحمل مقارنة كهذه، إذا أجريت، أكثر من

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى الحلقة النقاشية التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت يوم ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨. وشملت بالطبع أفكاراً منها ما هو جديد، ومنها ما سبق أن نشره المؤلف أو ألقاه في محاضرات خلال عام الذكرى الستين للنكبة في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، وفي الملتقى الفكري العربي في عمّان. وقد نشرتها جريدة **السفير** اللبنانية على ثماني حلقات متتالية بدأ من يوم ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨.

مغزىً حول شرعية الكيانات في نظر الشعوب. فطابع الاحتفالات الإسرائيلية شعبيٌ وليس رسمياً فحسب. ويصطحبُ الأهلُ أبناءَهم إلى الاحتفالات المحلية والمهرجانات وغيرها. وتبثُّ وسائلُ الإعلام برامج وأفلاماً وأناشيد لا تنتهي، مما يساهم في خلق ذاكرة إسرائيلية جماعية حول ما يسمى بـ «حرب التحرير» عام ١٩٤٨. ويزور الإسرائيليون في اليوم ذاته المتاحف الخاصة بالأسلحة المختلفة في الجيش للاستماع إلى شرح حول سير المعارك. وعلى مدى أسبوع كامل تبث وسائل الإعلام أفلاماً وثائقية وندوات تتضمن رواية إسرائيلية عن تاريخ النكبة والمشروع الصهيوني، وقصص «المحاربين» ومقابلات مع الأحياء. كما تزور العائلات وحدات الجيش في المعسكرات، هذا إضافة إلى النزهات المنظّمة في الطبيعة. هذه شعائر قومية صممت بعناية منذ العام ١٩٥١ في عملية مقصودة في بناء الرموز والأعياد والمواسم وكلمات السر وشيفرات الذاكرة وعملية تأسيس أمة. وهي شعائر سياسية دينية عسكرية وتقاليد مُمأسسة تتكرّر كل عام بموجب جدول مواعيد رسمي يبدأ بالحداد على الضحايا قبل إطلاق الاحتفالات رسمياً. ويبرز من بينها وقوف الشعب كله في الشوارع والمشاغل والمدارس والجامعات والساحات العامة دقيقة صمت تتوقف خلالها السيارات أيضاً على جوانب الطريق، ويترجّل منها السائقون للوقوف مع إطلاق صفارة الإنذار على روح الضحايا قبل الاحتفالات[١]. «يوم الاستقلال» في إسرائيل هو عيد وطني (في إطار الديانة المدنية كما يقال في أمريكا) لا يفوقه من الأعياد الدينية من حيث المشاركة الشعبية إلا «يوم الغفران». والأخير ليس يوم عيد، بل يوم صوم وندم وتوبة دينية.

أما من ناحية العرب، فلم يُحيَ ذكرى النكبة، كما جرى في عام كتابة هذا النصّ، أي في العام الستين للنكبة. وقد ساهم الإعلام الفضائي في تكثيف الانطباع بإحياء الذكرى هذه المرة. ولا شك لديّ في أن نوعاً من القلق على مصير القضية الفلسطينية قد حرّك الفلسطينيين والعرب من أجل إحياء ذكرى النكبة هذا العام، كما لم يفعلوا في وقت آخر. كان هنالك في الأجواء شعور بالخوف من أن أمراً ما قد فُقِدَ في علاقة النظام الرسمي العربي بفلسطين. هذا إضافة إلى تعقّل فقدان البوصلة، وتغييب الأساس في خضمّ النقاش بين محاور إقليمية حول ما يسمى بعملية السلام، وفي خضم التناحر الداخلي الفلسطيني.

---

(١) ومما يثير الأسف والرثاء أن السلطة الفلسطينية لم تجد وسيلة لتخليد ذكرى الشهداء سوى تقليد المجتمع الاستيطاني وشكل إحيائه للذكرى في صفارة إنذار. وهو أمر غير مستغرب على من دخل مع المحتل في تنافس على الرموز والرمزية يقلد فيها الضعيف القومي، بدلاً من صراع التحرير ضده.

إضافة إلى ذلك، لا بد من أن نذكر أن الإحياء الشعبي الفلسطيني والعربي قد تضمّن نوعاً من الردّ العربي المحق على التقاطر غير المسبوق من قبل زعماء غربيين وغير غربيين، وفي مقدمتهم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش، إلى القدس للاحتفال بما يسمّى «استقلال إسرائيل». . . وفي تحويل الاحتفال بقيام إسرائيل إلى مناسبة عالمية.

ولم يؤثر الخلافُ الفلسطيني ـ الفلسطيني الخطير على إصرار العرب والفلسطينيين في هذه المناسبة على التعبير عن تمسكهم بحق العودة. فقد ارتبطت النكبة كقضية تشريد شعب من أرضه وسرقة وطنه بحق العودة للاجئين. وهو الحق الذي اعترف به العالم قبل أن تنشأ حتى منظمة التحرير الفلسطينية وفتح، فضلاً عن حماس بنت العشرين عاماً، ناهيك بالخلاف بينهما.

وهو، أي هذا الخلاف الأخير، ليس نتاج الصراع على السلطة والمناصب، كما يدّعي المحبطون، بل هو ابن أوسلو والسلطة الفلسطينية وعملية التسوية التي هدفت إلى إنقاذ القيادة الفلسطينية بالمقايضة السياسية بين احتلال عام ١٩٤٨ واحتلال عام ١٩٦٧، ابن الانفصال المفهومي لحركة التحرّر عن عام النكبة وذكرى النكبة.

وربّ سائل يسأل عن معنى هذا التمسك بذكرى النكبة وإحيائها عام ٢٠٠٨، وفي أسبوع الذكرى لاقى الآلاف حتفهم في زلزال في الصين، وذكّرنا فيه العراق بالنكبات غير الطبيعية من صنع البشر؛ نكبة احتلال وتخريب العراق، نكبة بلد عربي يفوق فلسطين في عدد الضحايا. وليس الشعب الفلسطيني «شعب الله المختار» لكي تميّز نكبته وتحظى باهتمام أكبر. بالعكس تماماً، فإنه من عوامل خصوصية الشعب الفلسطيني **أولاً** هو أنه ليس شعب الله المختار، بل ضحية من يعتبر نفسه «شعب الله المختار»، **وثانياً** أن قضية فلسطين مختارة بالمعنى السلبي، أي أنها القضية الكولونيالية الأخيرة الباقية برمتها في عالمنا، **وثالثاً** أن قضية فلسطين تعاني كونها نجمت عن تشعّبات قضايا أخرى. وهي لم تحظَ بامتيازات، بل العكس صحيح، فقد أخضعت لهذه القضايا الأخرى، ولذلك تعقّدت بتعقيدات المسألة العربية، وحالة شرذمة الدول العربية وعلاقاتها في الشرق، وبالمسألة اليهودية في الغرب، **ورابعاً** أن الشعب الفلسطيني مبعثر جغرافياً على أقطار مختلفة، فهو الأكثر حاجة إلى حركة تحرر ممأسسة وموحّدة وكيانية الطابع، تمثل وتجسّد كيانه الوطني.

تقع قضية فلسطين على تقاطع مسألتين خطيرتين: المسألة العربية من ناحية، وهي المسألة القومية الإقليمية الرئيسية التي تفرز تعقيدات لا حدّ لها من الصراعات بين وداخل البلدان العربية، وتستخدم فيها قضية فلسطين وسيلة لا هدفاً، ولكنها من ناحية أخرى تعتبر رمزاً للمسألة العربية، وفي رفض الواقع العربي بعد الاستعمار... والمسألة اليهودية، العالمية، من ناحية أخرى (إذا اعتبرنا الغرب هو العالم، وتاريخه هو التاريخ العالمي، وثقافته هي المهيمنة في صنع الصور على الصعيد العالمي). وهي المسألة التي صُدِّرَت وما زالت تُصَدَّر إلى منطقتنا من أوروبا، والتي تمنع رؤية قضية فلسطين كقضية كولونيالية، وتجعل إسرائيل جزءاً من أوروبا، أو الغرب، فقط حين صارت، ولأنها صارت خارجَها في الشرق، وتصرّ على أن تراها ضحية حتى حين تكون هي الفاعل في شرقنا العربي. من هاتين المسألتين تنبع خصوصية تعقيد قضية فلسطين. ومن سخرية التاريخ أن العداء للسامية رفض اليهود كجزء من أوروبا. ولكي يُقْبَلوا كجزء فيها، كان عليهم أن يخرجوا منها.

ولأن قضية فلسطين تحظى بإجماع الشعوب المستعمرة سابقاً، وخاصة العربية منها، فقد تحوّلت إلى قناة ومتنفس للتعبير عن معاناتهم بشكل عام. فحُمِّلَت القضية الفلسطينية قدراً من الرمزية لا يحمله البشر العاديون دون أن يتقمّصوا هذه الرمزية، فساهمت الرمزية المتضخمة و«صناعة القضية»، التي تحولت إلى مصدر رزق في النهاية، فعلاً في إفساد الحركة الوطنية، وفي نشوء الغرور السياسي الفلسطيني، وفي وجود وكالات مصالح ساهمت في إعطاب جيل من قيادة الشعب الفلسطيني.

ولا شك في أن حجم المعاناة الإنسانية التي مرّ بها أبناء وبنات الشعب الفلسطيني باحتلال وسرقة وطنهم، وفي اللجوء، ثم الاحتلال المجدّد، هي أبعاد مهمة من أبعاد النكبة... هذه المعاناة تمثل جانباً رئيسياً من القضية الفلسطينية، المستمرة دون حلّ في الأفق، ولكن أهميتها السياسية التاريخية وإسقاطاتها على الشعوب العربية كانت وما زالت أكبر من ذلك بكثير.

إن احتلال فلسطين وقيام إسرائيل هما عقدة في التاريخ العربي الحديث. وهما جرح ما زال مفتوحاً يلتهب، ولا يفتأ يزوّد الساحة العربية بكافة أنواع الذرائع للأيديولوجية العدمية والرفضية من جهة، وللاستسلام وما يرافقه من مظاهر سياسية وثقافية واقتصادية وأخلاقية من جهة أخرى. لا يمكن فهم هذا الوعي الملتهب دون نكبة فلسطين ومكانها في الوعي العربي. وهي على كل حال أهم تجسيد للتشظي والتنافر وإعاقة الوحدة العربية في المشرق العربي، وبين المشرق والمغرب.

ويذكّر الانشغال بـ «معنى النكبة» وسؤال: «لماذا وقعت؟» بسؤال التنوير العربي الذي لا جواب له: «لماذا تقدّم الغرب وتخلّف المسلمون؟». فقائمة الأسباب التاريخية الممكنة المؤدية إلى تشكّل ونشوء الظاهرة تطول إلى لائحة غير متناهية. وسؤال: «لماذا؟» التاريخي لا إجابة عنه شافية، ومن الأفضل التركيز على أسئلة مثل: ماذا حصل؟ وماذا علينا أن نفعل؟ وكيف نتقدم نحو الهدف المحدّد؟

من الأفضل أن يبقى سؤال: «لماذا؟» سؤالاً فلسفياً وأخلاقياً، ولتعتبر الإجابة عنه معيارية. فقد عكس التعاطي مع السؤال، كما تعكس محاولات الإجابة حالياً، قيماً سائدة في كل مرحلة. ولذلك أجاب العرب عن أسئلة: لماذا وقعت النكبة؟ ولماذا حصلت النكسة؟ في كل مرة بموجب النزعة الأيديولوجية السائدة أو الصاعدة. وفي خلافاتهم حول السبب المصوغ في الإجابة تجلّت خلافاتهم السياسية والثقافية.

ويجب ألا يضلّلنا ظهور الموقف أو زاوية النظر كأنه ناجم عن القضية الفلسطينية. فيبدو بحث العرب بعد النكبة عن الخيار القومي العربي كأداة في مواجهة كارثة النكبة، وعن الخيار الديمقراطي ليس لذاته، بل لمواجهة تحدي الهزيمة عام ١٩٦٧. وحتى الخيار الديني الذي يطرح نفسه كأيديولوجية سياسية لم يَسْلَم من اعتبار ذاته الطريق الوحيد لمواجهة سلسلة النكبات والنكسات. لقد اعتُبِر الموضوع مسألة تحدٍّ وكرامة، ولذلك طرحت الخيارات السياسية والثقافية كأنها مجرد أدوات في مواجهة تحدي القضية الفلسطينية. وتغيَّرت تفسيرات «معنى النكبة» بموجب القوى التي طرحت نفسها كبديل على الساحة العربية، ولكن التحدّي بقي هو ذاته لا يتغير، ثابتاً قدرياً أزلياً وهازئاً من اختلاف الأدوات التي باتت تُهزَم في إدارة مجتمعاتها ذاتها قبل أن تُجرَّب على التحدي الذي طرحه الاستعمار لفلسطين.

أما إسرائيل، فقد طورت خيارها القومي من أجل ذاتها، وإسرائيل هي تجسيد لخيارها القومي في نظرها. وهذا الخيار القومي ليس ولم يكن مجرد أداة أو أسلوب في مواجهة العرب، بل طرحته الصهيونية كطريق وحيد لبناء الأمة ولتنظيم الدولة الحديثة في عرفها. كان هذا هو هدفها. وكانت «دولة اليهود» (على الأقل بالنسبة إلى صاحب مشروع الدولة، هرتسل وزملاؤه من مثقفي الطبقة الوسطى في وسط أوروبا، ثم الحركة الصهيونية) هدفاً ووسيلة في آن معاً: هكذا تبدو الأمور من منظار عملية بناء الأمة.

وكما كان الخيار القومي هدفاً بالنسبة إلى الحركة الصهيونية، كذلك لم تُعتمَد

في هذا المجتمع الاستيطاني قواعد اللعبة الديمقراطية وسيادة القانون داخلياً، لأنها أفضل الأدوات في مواجهة العرب، بل من أجل ذاتها، لأن الديمقراطية، كخيار سياسي ـ ثقافي، وكعلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة، هي قرار وطريق تختاره النخبة السياسية الثقافية لنوع الإنسان الذي تريده والمجتمع الذي تبغيه في دولتها هي، دولة اليهود، لا من أجل العرب ولا ضدهم. وبقيت ثوابت: الأمن ويهودية الدولة و«جمع الشتات»[٢]، والعلاقة الاستراتيجية مع الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة، ثوابت تدور لعبة الائتلافات والمعارضات في داخلها.

لا بد إذن من التعامل مع قضايا، مثل معنى الخيار القومي، وعملية بناء الأمة، ومعنى الديمقراطية وسيادة القانون، ومعنى كرامة الإنسان والمواطن من أجل ذاتها. ولا بد من معالجة القبلية والعائلية السياسية والفساد، وتناقضها جميعاً مع الحداثة والتحديث، ومع الإدارة الحديثة للدول وبناء المؤسسات، ومبدأ الإنسان المناسب في المكان المناسب، ومع عملية اتخاذ القرار بناء على اعتبارات في الموضوع، وليس خارج الموضوع ـ لا بد من التعامل مع هذه القضايا. ولكنها ليست اشتقاقات من الصراع مع إسرائيل أو أسباباً للنكبة ـ وحتى لو كانت هنالك علاقة تاريخية بين الموضوعين، فإنه يجب الفصل بينهما بنيوياً لكي تتغير العلاقة الأداتية مع هذه المواضيع، والتي سرعان ما تنقلب عند اللزوم، فيصبح التعامل مع قضية فلسطين أداتياً في خدمة هذه الأهداف أو عكسها. فإرادة مقاومة الاحتلال، ورفض قبول إسرائيل كواقع، لا ترتبط بهذه القضايا نظرياً بالضرورة، وربط أسئلة الحداثة نفسها بمسألة الصراع مع إسرائيل يحوّلها إلى أدوات سياسية وأيديولوجية، أو يحوّل قضية فلسطين إلى أداة أيديولوجية. لا مجال لإنكار الرابط التاريخي بين قضية فلسطين وهذه القضايا، ولكن لا بد من عزل بعضها عن بعض لفهمها، ولكي لا تتحوّل كلها إلى أعذار لعدم الفعل.

لم تكن نكبة فلسطين موتاً أو قدراً محتوماً بالطبع، ولكن لا معنى لاشتقاق مهمات المجتمع العربي من معناها المزعوم. فنحن عموماً لا نعيش لكي نواجه الموت ولا الكوارث، بل نعيش لأننا نفترض أن للحياة معنىً، وإذا كان للموت من معنىً فهو مشتق من فقدان معنى الحياة.

---

(٢) فقط للتنويه: «الشتات» كلمة دينية جرت صهينتها، ولا تعني إلا أن «أرض إسرائيل» هي وطن اليهود التاريخي، ووجود اليهود في الخارج هو حالة شتات أو منفى. ولذلك، فإننا ننصح الكتاب والمثقفين الديمقراطيين، عرباً أكانوا أم غير عرب، ألا يكرروا هذا التعبير: «اليهود في الشتات» أو «يهود الشتات». فاليهود في بلدانهم ودولهم مواطنون، وليسوا شتاتاً لوطن أصلي هو أرض إسرائيل.

وكما أن مهمات المجتمع العربي الحديث غير مشتقة من النكبة، كذلك فإن فهم سبب النكبة المباشر والعيني لا يحتاج بالضرورة إلى كل هذا التحليل عن فجوة الحداثة وفجوة المؤسسات بين الصهيونية والمجتمعات والشعوب العربية. فقد كان بإمكان العرب أن يبقوا كما كانوا، وبوضعهم في حينه الانتصار على المشروع كما كان في بداياته لو توفرت الإرادة السياسية. وبهذا المعنى وقعت النكبة، ولكن وقوعها لم يكن حتمياً. . . لم تكن فعلاً من أفعال الضرورة الناشئة عن محدّدات حتمية.

ولذلك يسأل مثلاً السؤال بحق: ألم يكن بإمكان الدول والشعوب العربية، بوضعها المجتمعي الذي كان، أن تحارب أفضل عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ لو توفرت الإرادة؟ أليست هي الشعوب نفسها التي حاربت أفضل عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ إبان حرب الاستنزاف على طول خط بارليف على قناة السويس وحرب عامي ١٩٧٣ و٢٠٠٦؟ لقد حارب العرب أفضل دون أن يأخذوا اقتراحات المحللين والمعلقين حول العوائق البنيوية والمجتمعية والتخلّف بعين الاعتبار. قضية الديمقراطية والحداثة والخيار القومي، كلها قضايا مترابطة ومهمة بذاتها ولذاتها، ولكن كان بإمكان العرب مواجهة إسرائيل لو توفّرت الإرادة.

لم تتوفر الإرادة السياسية عام ١٩٤٨، ولم تتح لهم فرصة القتال عام ١٩٦٧. وعندما دخلت الأنظمة الحرب في عام النكبة، فقد دخلتها بعضها ضد بعض، وليس ضد الدولة اليهودية. إن فصل هذه العوامل المباشرة عن كافة العوامل البنيوية، هو أمر ضروري للتمكّن ليس فقط من فهم ما جرى، بل أيضاً لبلورة برامج سياسية لا تهرب من حسم مسألة الإرادة وفضح غيابها، ولتحديد الهدف والوسيلة.

هذا لا يعني بالطبع أن التحديث وبناء مؤسسات الدولة الحديثة غير مهم، بل هو مهم ومصيري للمجتمعات العربية كهدف وكوسيلة. ولكن الهزيمة لم تكن حتمية في وضع العرب كما كان، وهي ليست حتمية في وضعهم كما هو الآن. فالمشكلة حالياً ليست «وضع العرب»، بل موقف قيادات دولهم وخياراتها السياسية. لقد انتصرت حركات تحرر عند شعوب «أكثر تخلفاً»، وقاومت الاحتلال دولٌ «أقل تقدماً» من الدول العربية. والمشروع الصهيوني قبل عام ١٩٦٧ لم يكن مشروعاً مضمون النتائج وثابتاً لا عودة فيه.

المسألة العربية هي جوهر القضية الفلسطينية، وليس العكس صحيح، ولكن من حيث المبدأ لا ينتظر النضال من أجل التخلص من الاحتلال حلَّ المسألة العربية برمتها، وإنما يجب التركيز على مسألة الإرادة العربية والفلسطينية ومعالجة

ما يلزم لتحرير هذه الإرادة. وإذا صحَّ أنه لا يلوح في المدى المنظور تغيّر في الخيارات السياسية لدى الدول والنظم العربية، فليس الحل قبول الاحتلال أو التنازل عن الحقوق. . . فالتركيز على عدالة القضية الفلسطينية وقوميتها، وعلى فشل الأنظمة العربية في القيام بدور في تحقيقها هي من عناصر ومركبات الثقافة السياسية التي ترافق أي تغيير عربي مقبل.

النكبة كسر في التاريخ الفلسطيني الحديث. ولا يوجد تاريخ فلسطيني سياسي غير حديث. لقد اقتلع المجتمع العربي بريفه ومدينته من الساحل الفلسطيني، وهُدِمَت المدينة الفلسطينية، وهُدِمَ معها حلم الحداثة ما بين الحربين العالميتين، حلم النخب العربية والطبقات الوسطى في ظلّ الاحتلال البريطاني ببناء الوطن العربي المستقل واللحاق بالحداثة. وفقد الفلاح الفلسطيني أرضه وبلده وعلاقته المباشرة بالطبيعة والبيئة.

وعلى رغم الرومانسية المبرّرة المنتشرة حالياً حول دور المدينة والطبقات الوسطى (مبرّرة لأنها أهلمت عند كتَّاب تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، ولأنها تعبّر عن توق إلى الحداثة، وغير مبرّرة لأنها ترافق الابتعاد عن الكفاح المسلح الفلسطيني وتسقطه كموقف على التاريخ، فقد ارتبط الكفاح المسلح بالفلاحين)، إلا أننا نجد من واجبنا أن نعود ونؤكد أن الفلاح الفلسطيني كان العنصر الرئيسي في الصراع ضد الاستعمار البريطاني والاستيطان الصهيوني في كافة الثورات والتمرّدات. وبعد الفصل بين الفلاح والطبيعة، وبين الفلاح والأرض، باتت أحلامه سياسية، وتسيّس الفلاحون كلاجئين، وصارت أحلامهم مرهونة بإرادة السياسيين وموازين القوى والقرارات الدولية. وبدل مواسمهم الزراعية ومواعيدهم الشعبية الدينية حلّت مؤتمرات موسمية تدعو إلى العودة، وراديو «ترانزستور» يعدهم بالتحرير، واختزل المكان إلى حنين ونوستالجيا، ثم إلى وطن سياسي، أعقبه بلورة حركات سياسية وعمل فدائي ومؤسسات لهوية فلسطينية حديثة.

والنكبة كسر في التاريخ العربي الحديث، لأن هذا التاريخ بات بعد النكبة تداعيات من ردود الفعل عليها احتلت فيها جدلية العلاقة مع الخصم، ومع العدو، مكان جدليته الداخلية، ثم جرى تمويه الواحدة بالأخرى. صعق العرب بما حصل، ولكن الانصعاق المشترك كان بداية العروبة الحديثة، عروبة الأنظمة، خلافاً لعروبة الفكر والحركة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فقد اعتبر العرب عموماً ما حصل في فلسطين زلّة وهفوة من هفوات الزمان، وكذبة مزعومة على وزن دولة إسرائيل المزعومة.

شُرِّد الفلسطينيون، انسحبوا من المكان إلى الزمان العربي المأمول. هُجِّروا من أربعمئة وثمانية عشر مكاناً، كانت قبل الانتداب جزءاً عضويا من بلاد الشام، وكانت قبل الشتات منشغلة في توحيد أزمنتها الريفية المختلفة في زمان وطني واحد ينعكس في مرآة الانتداب ومؤسساته وأدواته الإدارية. هُجِّروا وشرّدوا إلى مدن عربية لم تستوعبهم، لأنها لم تستوعب ذاتها بعد. فشكّلوا أحزمة من المخيمات تحوّلت إلى أحزمة من أحياء الفقر المشتركة لهم وللمهاجرين من الريف من أبناء البلد، لأن الأماكن العربية الجديدة لم تتوحّد في زمان قومي واحد. وسرعان ما عاد الوافد الفلسطيني المرحّب به غريباً في المكان مرفوضاً، كما تُرفَض المغتصبة في المجتمع المتخلّف على رغم الظلم الذي لحق بها، لأن الشعور الرجولي بالعار أقوى من الشعور بالتضامن أو بتحدّي الظلم.

ولكن الفلسطيني بقي ضيفاً مرحباً به في الأيديولوجية، وما لبث أن فهم هو ذلك، فاستوطنها حصناً منيعاً، ولو كان الثمن المشاركة في تزييف وتقنيع الواقع المرّ. الأيديولوجية ملاذ أمين عند أنظمة عربية إذا عادت نظاماً آخر وراحت تعادي مواطنيه كأنهم رهائن. وكيف تعادي مواطني البلد العربي غير المرغوب فيهم؟ تعاديهم بالأساليب البائسة المتوفرة في جعبتها، بالبهدلة على الحدود. الحالة الفلسطينية بعد النكبة هي حالة جيل كامل «تبهدل» على الحدود العربية (وجاءت أزمة اللاجئين الفلسطينيين الأخيرة في معسكرات بائسة دامت سنوات على الحدود الأردنية ـ العراقية والسورية ـ العراقية، ومنها إلى البرازيل لتؤكد أن واقع النكبة العربي ما زال قائماً).

كان جيل فلسطيني كامل يستخدم كلمة «النكبة» حتى عندما تنفق بقرة أو يموت حصان، فيقولون: «فلان انتكب» لأن بقرته ماتت. وجد هذا الجيل نفسه مضطراً إلى أن يستوعب فجأة نكبة جماعية حقيقية لم يحلم بها، نكبة فقدان الوطن أو البلاد. كان «البلد» في الذهن هو مفهوم القرية الضيق الذي حوفظ عليه في ما بعد في المخيم، أما مفهوم الوطن السياسي فقد كانت تستدعيه كلمة الجمع: «البلاد». فالعائد إلى البلد يعود إلى قريته، والعائد إلى البلاد يعود إلى فلسطين. عرف هذا الجيل فجأة نكبة الغربة والسير على الأقدام في البحث عن مأوى في «بلاد» أخرى لم تصبح هي أيضاً بلداً على رغم أنها لم تمرّ بنكبات صهيونية. بحث عن مأوى إلى أن تنجلي العاصفة، كما وعدوه.

وأما الدول والبلدان التي أقامها التقسيم الاستعماري، فلم تتوحّد في دولة عربية أو اتحاد عربي، وبقيت كل واحدة منها «بلاداً»، في داخل كل منها على حدة

عشائر وشعوب ومناطق، ولم تنجح حتى في توحيد هويتها المحلية. لم تكن الهوية الوطنية المحلية بديلاً من هوية، بل تفتّتت هي أيضاً حين تمّ التعصب لها وللحدود.

لا يمكن نسيان النكبة، لأنها حوّلت التاريخ العربي، كما حوَّلت تاريخ العربي عن مساره. وبعد ستين عاماً على المأساة الفلسطينية والتأسي العربي نجد أنفسنا نحذر من اعتبار النكبة حالة من فقدان الذكورية العربية، تُقمَعُ ذاكرتُها وتُكنَس إلى اللاوعي، متحولة إلى هستيريا جماعية تارة مع الفلسطينيين، وطوراً ضدهم، مرة باعتبارهم الضحية وسبب البلاء في الوقت ذاته، مثل امرأة جلبت العار في الوعي الذكوري، ومرة باعتبارهم أعادوا إلى الأمة كرامتها بالعمل الفدائي.

ولذلك، نجدنا نحذر من قلب ذاكرة النكبة إلى علاج نفسي جماعي يبحث في لاوعيَ الأمة. تفقد الذاكرة في مثل هذه الحالة دورها ووظيفتها في مواجهة ما حلّ بالعرب من تعثر في مسيرة حداثتهم.

لا يمكن نسيان النكبة، لأنها إضافة إلى تكريس وتجذير حالة التشرذم العربي، حوّلت القومية العربية من خيار متصالح مع ذاته، يسعى إلى توحيد أبناء اللغة ذاتها، والتاريخ ذاته، والحلم الحديث ذاته بالسيادة في دولة عربية، إلى خيار أيديولوجي ملتهب يزيد الأيديولوجية تطرفاً كلما ازداد القصور في الواقع. وزادت في بعض اليسار نزعة اتهام الرجعية العربية وحدها بالمسؤولية عن النكبة، حتى كاد يبرِّئ الصهيونية. وكاد بعض اليسار يحوّل نقد الرجعية العربية إلى جسرٍ للإعجاب بالصهيونية. وتلاحظ آثار هذه النزعة بقوة في هذه الأيام بعد أن غادر حملة هذا المزاج معسكر اليسار، وبقي الإعجاب بالصهيونية ثابتاً عندهم، بل وجاهروا به. وتحوّل بعض تيارات الأيديولوجية الإسلامية السياسية إلى ردّ شامل عليهما، وحتى على الحركة الوطنية الفلسطينية، بدل أن تنسجم كتيار ديني في مشروع قومي ووطني، كما كان ممكناً في فترة ما بين الحربين العالميتين. وأخيراً، تحوّل أيضاً الاستسلام لواقع إسرائيل إلى ما يكاد يكون أيديولوجية رسمية متكاملة، ليس عيبها في كونها «معتدلة»، بل عيبها أن «اعتدالها» المزعوم يقتصر على قبول المقولة التالية: إن التسليم القَبْلي، أي السابق على أية تجربة، بعدم إمكانية العدل هو الاعتدال.

وبذلك نلخص، فنقول: لم تنتجُ أيديولوجية سياسية من هذا التشويه الذي زرعه وجود إسرائيل الاستعماري في المنطقة العربية.

ليست ذكرى النكبة إحياءً لفردوس مفقود موهوم كان قائماً قبل النكبة. فلم

تكن فلسطين فردوساً، بل مجتمعاً طبقياً مستعمَراً، خاض صراعات مسلحة دموية ضد الاستعمار طيلة عقد الثلاثينيات من القرن الماضي. وذاكرة الفردوس المفقود هي ميثولوجيا تجعل من النكبة انتصاراً فجائياً للشر في صراعه مع الخير، وكارثة طبيعية حلّت كلعنة على هذا «الفردوس». وليس صدفة أن هذه الذاكرة الفولكلورية نفسها تغفل المدينة الصاعدة الواعدة، وتتحوّل إلى الجماعة العضوية والقرية الحميمة وحدها. لقد كان سواد فلسطين الأعظم ريفياً، هذا صحيح، ولكنه كان ريفاً بسيطاً معدماً يفتقر إلى التواصل داخله.

كانت فلسطين، مثلما كانت كل بلاد الشام وبلاد العرب، بلاداً زراعية غالبية سكانها يعيشون في الريف. وكانت تستيقظ على الحداثة وتتعرّف على أولياتها بواسطة المستعمِر ومؤسساته والتعليم الحديث وبعض التكنولوجيا الواردة والطبقة الوسطى الصاعدة وأبناء الارستقراطية التقليدية الذين حظوا بقسط من العلم. وكانت فلسطين تشيد مدينتها الواعدة في حيفا ويافا وغيرهما. كانت فلسطين الوطنية والقومية تنهض مع النخب المتعلمة بما فيها القادمة من الريف لاكتساب العلم في المدينة، ومع نهوض البرجوازية والعمال والطبقة الوسطى.

ما كان بوسع حالة ما قبل النكبة أن تبدأ بفهم النكبة، ناهيك بأسبابها الأوروبية والدولية، ومن الظلم تقييم رفض فلسطين لقرار التقسيم في حينه بأدوات اليوم. وعندما حلّت النكبة، أي عندما أعلن قادة «اليشوف» اليهودي استقلال إسرائيل، وباشروا باحتلال أجزاء فلسطين التي خصصت للدولة العربية، كانت القدرة الفلسطينية على المقاومة قد استنزفت تماماً في انتفاضتي عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩. ومع ذلك، قاوم الفلسطينيون بما أوتوا من عدد وعدة. ولكن لا هم فهموا، ولا الأنظمة العربية المحيطة فهمت، أو أرادت أن تفهم، حجم وقوة المشروع الصهيوني الذي دفع إلى المعركة بقوة أكبر من المقاتلين، لا من حيث العدة فحسب، بل من حيث العدد أيضاً. وأقصد قوة أكبر من مختلف «الجيوش» العربية التي دخلت فلسطين عام النكبة[٣]، وقد دخلتها بعضها ضد بعض، وليس ضد الدولة اليهودية.

---

(٣) مع أن كتابات المؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي قد فصلت في هذا الموضوع إلى درجة إحصاء قطع السلاح وعدد الجنود، انظر: وليد الخالدي: **خمسون عاماً على حرب ١٩٤٨: أولى الحروب الصهيونية ـ العربية** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٨)؛ **خمسون عاماً على تقسيم فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٩٧** (بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠٢)، و**الصهيونية في مئة عام: من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي (١٨٩٧ ـ ١٩٩٧)** (بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠٢)، بالإضافة إلى عدد لا يحصى من مذكرات المشاركين العرب والفلسطينيين في القتال. ومع أنه تطورت كتابة مفصلة في الموضوع، وكتابة إسرائيلية مفصلة في موضوع =

بعد النكبة انسجمت القيادة المدينية الفلسطينية الصاعدة في العالم العربي، عالمها الطبيعي، وذلك إما في المشروع القومي، أو في الأنظمة العربية القائمة. وساهمت نخبها مساهمة حقيقية في بناء المدينة العربية من الكويت وحتى بيروت، مروراً بعمّان. ولم يجر تقييم فعلي موضوعي لمساهمة الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والمهنية في بناء الحواضر العربية، خاصة في تلك الدول التي تعتمد فيها القوى المحافظة عنصرية محلية ضيقة، ولا تحب الاعتراف بمساهمة «الوافدين» «اللاجئين» التي لا تقدّر بثمن.

لم يكن اللاجئون الفلسطينيون عالة على أحد، ولم يكونوا عبئاً، بل كوّنوا مجتمعاً نشيطاً ومنتجاً وعاملاً، وقد ساهموا مساهمة نوعية في بناءِ دولٍ عربيةٍ في بداية طريقها. ولا بد من أن يشار إلى ذلك لوضع مسألة اللاجئين في سياق سياسي وقومي عربي، وليس إنساني فحسب.

كما لم يجرِ تقييم موضوعي لدور القيادات الوطنية الفلسطينية المدينية الأولى في قيادة منظمة التحرير والنخب الحقيقية الاجتماعية والثقافية المؤسسة للمنظمة وانسجامها الطبيعي مع المشروع العربي في حينه، وقناعتها بأن قضية فلسطين قضية عربية. في ضوء تقييم دور هذه القوى النخبوية، يرى في ضوء آخر دور القوى الأقل مدينية والأكثر ريفية في الارتداد عن هذه الانسجام نحو وطنية فلسطينية ترى الصراع، على الهوية على الأقل، كصراع مع المحيط العربي المباشر (سورية، والأردن)، كما هو مع إسرائيل.

لقد هزمت الأنظمة في عام النكبة وذهبت إلى اتفاقيات الهدنة، لأنها لم تشارك في الحرب فعلاً، أو شاركت مشاركة الهواة دون تخطيط ودون عدة، وبجيوش لم تكد تبنى، وشاركت وهي محكومة بصراعاتها (ومؤامراتها)، وهزم الفلسطينيون لأنهم أساؤوا التقدير والتوقيت، وانتصرت إسرائيل لأسباب ثلاثة

= التهجير، (مثل كتابات سمحا فلابن بداية، ونور مصالحة، ثم بني موريس، وأخيراً وبتفصيل ممتاز إيلان بابي) ما زالت القيادة الصهيونية قادرة على أن تفرض مقولة أن التاريخ يكتبه المنتصرون، فهي ما زالت تروّج بنجاح خطاباً مخالفاً حتى للخطاب الأكاديمي في الغرب عن ضحية دافعت عن نفسها من عدوان جيوش تفوقها عدداً اجتاحت فلسطين، ما يدل على أن كشف الحقيقة وتفنيد الأساطير أكاديمياً لا تؤدي دائماً إلى تغير الخطاب السياسي والإعلامي القائم على الأسطورة. انظر أيضاً: Nur Masalha, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of «Transfer» in Zionist Political Thought, 1882-1948* (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1992); Simha Flapan, *The Birth of Israel: Myths and Realities* (London: Croom Helm, 1987), and Ilan Pappe, *The Ethnic Cleansing of Palestine* (Oxford: Oneworld, 2007).

نختارها من قائمة لانهائية من الأسباب الممكنة لنشوء أية ظاهرة تاريخية:

١ ـ لخصنا السبب الأول في أن العرب لم يحاربوا إسرائيل فعلاً. ولم تتوفر لدى دولهم المحيطة بفلسطين إرادة القتال.

٢ ـ لأن المشروع الصهيوني ارتبط بالمشروع الاستعماري، وتم تبنيه من بين مهمات الانتداب البريطاني على فلسطين.

٣ ـ لأن موجات العداء للسامية اتخذت في أوروبا شكلاً لا سابق له، هو شكل المحرقة النازية والإبادة الجماعية.

٤ ـ لأن القيادة الصهيونية نجحت في بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية في ظلّ الانتداب، وقبل نشوء النازية بعقود. ولأنها كانت قيادة براغماتية وعقلانية تحسن التوقيت، والتقدير للقوة الذاتية ولقوة الخصم.

لقد بدأت الذاكرة العربية للنكبة طريقها بإنكار هذه الأسباب واستنكارها بدلاً من مواجهتها. وهكذا تراوح ردّ الفعل الأول والتفنيد الأول للأسباب بين الادعاء أن بريطانيا لم تفهم مصلحتها الحقيقية، وبين الادعاء أن النكبة هي مجرد نتاج مؤامرة بريطانية ـ صهيونية رجعية عربية.

وما زال هذا «البراديغم» (بالعربية: نمط استبدالي) قائماً. فتحاول الأنظمة العربية إقناع أمريكا (بدل بريطانيا العظمى في حينه) بواسطة «تعريفها» على «مصالحها الحقيقية»، حتى باتت هذه الأنظمة تنسجم مع مسلمات التحالفات الأمريكية، معتبرةً التقرب من إسرائيل المفتاح إلى قلب أمريكا. . . وبدل أن يكون التحالف مع أمريكا وسيلة لإبعاد أمريكا عن إسرائيل، صار خطب ودّ إسرائيل وسيلة للتحالف مع أمريكا(٤). لقد قاد هذا المنطق إلى عكسه. انقلب ما

(٤) والحقيقة أنه تم إغراء بعض السياسيين العرب، حتى الاستقلاليين منهم، باعتبار أن التفاهم مع الصهيونية أداة جيدة في إقناع فرنسا وبريطانيا لمنحهم حقوقاً أكثر، فقد انتشرت منذ تلك الفترة فكرة تأثير الصهيونية في صنع القرار في الدول الكبرى في الغرب، وساهم في ترويجها ممثلو الوكالة اليهودية الذين اجتمعوا بهم ووعدوهم بخدمات في باريس ولندن.

ومن الواضح أن لدى الباحث محمود محارب المزيد مما يقوله حول هذا الموضوع، وذلك من بداية بحوثه المنشورة مؤخراً في **المستقبل العربي**، انظر: محمود محارب، «المخابرات الصهيونية: بدايات التجسس على العرب،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٥٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، ص ١١٣ ـ ١٢٩. وحول لقاءات الكتلة الوطنية في سورية مع بعض ممثلي الوكالة اليهودية، انظر: وليد المعلم، **سوريا ١٩١٦ ـ ١٩٤٦: الطريق إلى الحرية** (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٨)، ص ٣٧٦، ونزار الكيالي، **دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر: ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠** (دمشق: دار طلاس، ١٩٩٧)، ص ١٢٢.

ادّعى أنه وسيلة، أي التقرّب من أمريكا إلى هدف، وتحول الهدف المعلن، أي إضعاف إسرائيل، إلى وسيلة بعد أن انقلب إلى إرضاء إسرائيل لغرض إرضاء الولايات المتحدة.

وتخبّطت العلاقة مع السبب الثالث، أي العداء للسامية في أوروبا، بين إنكاره واعتباره افتراء صهيونياً، والتقليل من حجم وأهمية المحرقة النازية، ومقارنتها غير المبرّرة وغير المفهومة مع النكبة الفلسطينية. وذهب بعضنا في ساعة غضب إلى الهذر بأن اليهود يستحقون ما يحلّ بهم أينما حلوا. لقد تخبطت الثقافة السياسية العربية السائدة على اختلاف تياراتها في التعامل مع وصمة عار في جبين أوروبا والحضارة الغربية، لا ناقة للعرب فيها ولا بعير. ولم يكن الاعتراف بالواقع في أوروبا ليضيرهم بشيء. فهذا يدين أوروبا، ولا يبرّر أخلاقياً اقتلاع شعب آخر خارج أوروبا. أما إنكاره، فلم يمنع إضافته سبباً إلى أسباب النكبة، لأن الصهيونية أحسنت استخدامه واستخدام الارتباك العربي في التعامل معه.

وطبعاً، سعدت أوروبا الرسمية والشعبية إلى حدّ كبير بإزاحة عبء الضمير والشعور بالذنب عن كاهلها وإلقائه على كاهل العرب. الصهيونية تتواطأ مع أوروبا، فتريحها من التعامل بجدية مع ماضيها وحاضرها، فهي تساعدها على الفصل بين المسألة اليهودية في حينها، ومسألة العنصرية الأوروبية ضد «الأجانب» في حيننا، وأوروبا تتواطأ مع إسرائيل في إلقاء عبء العداء لليهود على العرب، وتشاركها الاحتفالات باستقلالها كأنها احتفالات عالمية بتأسيس الأمم المتحدة.

والفلسطينيون الذين لا يرون هذا السياق يمارسونه من دون أن يروه، إذ يعوّلون على الاهتمام الدولي، وهم يحسبونه اهتماماً بهم حقاً. وهو في الواقع اهتمام بإسرائيل وبالمسألة اليهودية.

وفي زمن عملية السلام تتحول القضية الفلسطينية إلى صناعة عالمية من الندوات والمؤتمرات والأبحاث. وتجري كلها، بحسب رأينا، بشكل أو بآخر، داخل الهوية اليهودية، وفي العلاقة اليهودية ـ الغربية. ويلعب فيها الفلسطيني دور الـ «كومبارس» المرافق من دون أن يدري. ولكن هذه الصناعة باتت تستوعب نخباً عربية وفلسطينية كبيرة نسبياً تعتاش على «القضية»، والأدق على «الحوار» وعلى «عملية السلام».

الاهتمام الدولي بقضية فلسطين ليس عنصر قوة، بل عنصر ضعف، لأنه يعكس اهتماماً بالتخلص من المسألة اليهودية المشكِّلة للهوية الأوروبية وتحويل

عبئها إلى العرب. أما عنصر القوة فهو الاهتمام العربي، إذا استُثمِرَ وتحول إلى فعل حقيقي على الساحتين الإقليمية والدولية وإذا تحول إلى إرادة فعلية لهزيمة إسرائيل. ومن هنا، فإن تقليعة تخويف العرب بأن الولايات المتحدة لن تضع القضية الفلسطينية على رأس سلم أولوياتها، وأنها لن تهتم بها، هي تقليعة أوجدها من وضعوا تسعة وتسعين بالمئة من أوراق اللعب بيد أمريكا، فلعبوا ذلك لصالح إسرائيل. وفي الواقع، كلما ازداد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، زاد الضغط على العرب وعلى الفلسطينيين ليقدموا تنازلات لإرضائها.

وليس مصير رابع الأسباب بأفضل من سابقيه، إذ يتم إنكاره إنكاراً تاماً، وكأن الصهيونية لم تكن إلا كذبة اخترعها الاستعمار لتكون رأس حربة إمبريالية في المنطقة. وما الديمقراطية اليهودية الصهيونية الداخلية، والمؤسسات التي قامت بالفعل الاستيطاني الناجح، في نظر أصحاب هذا الموقف إلا كذبة دعائية حول واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط. أو قد ينتقل العربي الذي يريد أن «يفهم» معنى النكبة فجأة إلى اعتبار المؤسسة الصهيونية عجيبة سماوية حقيقية لا بد من الانسحاق أمامها وإلغاء الذات. وإذا ما أُحرِجَ العربي الراغب في الفهم قليلاً، أكد لك أنه يريد السلام مع إسرائيل حتى دون تحقيق العدالة للفلسطينيين وللعرب، ليس استسلاماً، ولا بسبب إعجابه بإسرائيل، بل لأن ما يوحّد إسرائيل، بحسب رأيه، هو الحرب، ولأن السلام، بموجب تبريره، حتى لو لم يكن سلاماً عادلاً، فسوف لن يمهل هذه الوحدة طويلاً، إذ إن إسرائيل سوف تنهار تحت وطأة خلافاتها الداخلية وتناقضاتها.

كان هنالك دائماً من يؤمن بزوال إسرائيل إيماناً دينياً، ويدفعه هذا الإيمان إلى عدم التسليم أو قبول التطبيع. وكان هنالك من رأى أن إسرائيل زائلة إذا ما أحسن العرب استغلال تمسكها بكونها كياناً غريباً غير قادر على التوصل إلى سلام عادل، فهو لا يستطيع أن يهيمن، ولا يريد أن يتغير لكي يندمج. ولكن هنالك ما هو أغرب. فقد أثيرت، كما ذكرنا مؤخراً، مقولة زوال إسرائيل الحتمي، إما بسبب السلام ذاته، إذ يصبح التطبيع مع إسرائيل، بحسب رأي مردّديها (باقتناع أو دون اقتناع)، هو أقوى سلاح ضدها، أو زوالها الحتمي من المنطلق المعاكس، أي بالحرب، إذا هزمت مرة واحدة فقط.

وفي ما عدا ضعفهما النظري، لا يتوفر إثبات جدّي على «النظريتين»، وذلك حتى لو قال بن غوريون بثانيتهما، فأقوال بن غوريون بحدّ ذاتها ليست

إثباتاً. ويتحول ترداد مقولات لا إثبات فعلياً لها، وهي في الوقت ذاته غير تعبوية، إلى مخدر حقيقي للجماهير، وإلى بديل من الإرادة، ومن استراتيجية النضال والقتال اللذين يستغلان التناقضات الإسرائيلية الداخلية.

لن تنهار إسرائيل بفعل السلام، كما أنها لن تنهار بعد هزيمة واحدة. ولم تكن التعدّدية في إطار الوحدة الصهيونية دليل ضعف يؤدي إلى انهيار، بل دليل قوة. ونحن نسمع أصواتاً موسميةً تردّد هذه الادعاءات عن انهيار معنويات إسرائيل، ووضعها الاقتصادي، ورجحان كفة الهجرة المغادرة على الوافدة، والصراع الطائفي منذ بداية الستينيات. وقد تردّدت هذه المقولات في خطابات قادة عرب منذ ما قبل حرب ١٩٦٧ بكثرة تعيق اقتباسها، في حين تدل قدرة التعددية الإسرائيلية على تنظيم ذاتها في وحدة واحدة، على أساس قواعد لعبة ديمقراطية، على وجود ثوابت إجماع قومي. يصحّ هذا على أية تعددية قادرة على إعادة إنتاج ذاتها عبر الوحدة السياسية القائمة وأدواتها المُجْمَع عليها.

والطامة الكبرى أن أولئك الناس الذين وفدوا إلى بلادنا من مختلف أصقاع الأرض لم يتحدروا من قومية واحدة، ولا من ثقافة ديمقراطية في دولهم، ولكنهم نجحوا في تشكيل رابطة قومية، أو سمّها ما شئت ما دامت تصلح أساساً لتثبيت قواعد لعبة ديمقراطية أهلية لليهود دون أن ينهاروا إلى قبائل وعشائر وطوائف. في حين ما تزال دول، وحتى شعوب، الأمة العربية التي تتكلم لغة واحدة، والتي لاحت بوادر مشروعها القومي قبل أن تولد الصهيونية الاستعمارية، تخشى احترام قواعد لعبة ديمقراطية مخافة أن يؤدي ذلك إلى الانحلال إلى فرق وشيع وقبائل وعشائر، وذلك بعد ستين عاماً على النكبة.

لن تفلح ذاكرة النكبة في إقامة نظام مؤسسات وديمقراطية في الوطن العربي، ولا في تحقيق وحدة عربية، فالذاكرة التاريخية أيديولوجية يصوغها توحيد المصالح المختلفة أو هيمنة واحدة عليها، وتصيغها المؤسسات المكوّنة للهوية، والأنظمة وكتب التدريس، وتعيد إنتاجها على شكلها وصورتها. لن تندرج هذه المهمات الديمقراطية ضمن مواجهة النكبة أو النكسة، وإنما ضمن مواجهة الدكتاتورية وانعدام سياسة القانون وشخصنة الحياة السياسية والظلم والفساد بمشروع سياسي بناء على أجندات وطنية يتجاوز الاحتجاج إلى تقديم البدائل الواقعية. ولن يتم حلّ هذه المسائل إلا إذا تحوّلت إلى أهداف بحدّ ذاتها.

ولذاكرة النكبة بعدٌ سياسي قلما يتم تناوله والتحدث عنه في مرحلة «العملية

السلمية» القائمة على أن القضية الفلسطينية قضية أراضٍ محتلة عام ١٩٦٧، وذلك على رغم أنه البعد الأهم للعملية السياسية ذاتها. فحتى بمنطق التسوية وخطابها الخشبي المنفصم والمغترب عن الواقع والمأسور في التمنيات، لا يمكن اعتبار الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذا كانت كاملة السيادة، حلاً وسطاً إلا إذا اعتُرِفَ بأن المأساة الفلسطينية لم تبدأ في العام ١٩٦٧. وحتى الدولة الثنائية القومية هي حلّ وسط بهذا المنظور، فقط إذ سبقها الاعتراف بأن هذه البلاد كانت عربية قبل أن تتعرض إلى عملية سطو مسلح في وضح نهار القرن العشرين.

البدء بالتأريخ لـ «القضية» باحتلال حرب حزيران/ يونيو هو إنكار لقضية فلسطين. فالاعتراف بالنكبة، أي الاعتراف بالغبن التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، هو شرط البحث عن تحقيق العدالة النسبية لهذا الشعب. ولا معنىً للمفاوضات إذا لم يكن هدفها أن تترجمها إلى نتائج عملية على الأرض. فإذا غاب المبدأ الذي تقوم عليه المفاوضات، تغيب مقوّمات وحدة الشعب الذي تعرّض للظلم وينشد العدالة، وتبقى المفاوضات ذاتها فريسة موازين القوى التي تفرض حلاً إسرائيلياً.

وذاكرة النكبة ضرورية، لأن أهم إفرازاتها، وهي مسألة اللاجئين، ما تزال حية إلى يومنا تنتظر حلاً. وهنالك بالطبع من يحاول إسقاطها من جدول الأعمال الدولي والقومي والوطني على رغم أنها بدأت كمسألة دولية، مثل إنشاء إسرائيل، وحاز فيها الفلسطينيون قرارات دولية في صالحهم كلاجئين قبل أن يعترف المجتمع الدولي بهم شعباً صاحب حقٍ في تقرير المصير (غالباً ما يكرر هذا الكلام. ولكن يجب أن يضاف إليه أن قرار التقسيم يشمل اعترافاً ضمنياً بحق العودة قبل التشريد، حين قسَّم فلسطين بسكانها كما هم دون أن يخرج منهم أحد، مع أنه برّر سرقة نصف بلدهم. وحين قبلت إسرائيل بهذا التقسيم تكتيكياً، فإنها قبلت به بتركيب البلاد الديمغرافي السابق، أي قبل أن يخرج أي لاجئ، أي أنهم تظاهروا على الأقل أنه كان بوسعهم تخيل دولة يهودية دون طرد السكان الأصليين كلاجئين. وطبعاً، كانت الحقيقة غير ذلك).

واللاجئون الفلسطينيون ليسوا حالة نفسية يمكن أن تمارس في حالة من الترف الفكري والمادي، كما قد يبدو لبعض الشعراء والأدباء. اللاجئون الفلسطينيون حالة قائمة من فقدان الوطن والمواطنة وفقدان الحقوق الأساسية وفقدان الأمل. واللاجئون الفلسطينيون حالة حقيقية من التناسي والنسيان لدى بعض النخب

الفلسطينية التي فقدت الأمل بالنصر، فعكفت على حلّ مشاكلها الخاصة عبر السياسة، بعد أن تعبت من النضال.

في هذه الأثناء، تحوّل المخيم الفلسطيني إلى حالة متراكمة من البؤس والتعاسة، خاصة في لبنان في غياب عودة قريبة في الأفق كانت تبرّر وجوده، وفي غياب تبرير وجوده الثاني كمخيم، أي خيار المقاومة من الخارج، وهي التي حوّلته إلى مدرسة وطنية نضالية. ماذا يعني مخيم اللاجئين في دولة عربية دون أفق عودة ودون مقاومة، أي مع اقتصار المقاومة على الداخل، ودون عودة قريبة؟ إنه يعني «غيتو»، ومجمع تعاسة، وحي فقر.

لم يجر الانتباه إلى ما يعنيه واقع المخيم الفلسطيني بعد انهيار فصائل المقاومة كحالة كفاحية من الخارج إلى الداخل. علينا أن نذكر أنه منذ العام ١٩٨٢ تُمنَع المقاومة الفلسطينية من العمل من كافة الدول العربية، إذ أقفلت تلك الحرب الحدود الأخيرة في وجهها. وما زال يسمح للمقاومة اللبنانية بالمقاومة (دون فلسطينيين) من الحدود اللبنانية على مضض، ليس كموقف ضد احتلال إسرائيل مزارع شبعا كما يعلن، بل لأن عود الدولة في لبنان اشتد في وجه الفلسطيني، ولكنها ازدادت ضعفاً في العلاقة مع الطائفة.

والحقيقة أنه جرى في العقدين الأخيرين تغيير جذري في علاقة الدولة العربية مع فكرة وجود إسرائيل والتسوية، ومع فكرة مقاومة إسرائيل. فبعد إقفال آخر جبهة للمقاومة الفلسطينية من الخارج (الجبهة اللبنانية) انتقل مركز ثقل حركة التحرر الفلسطينية إلى الداخل، إلى الانتفاضات. لقد جرى هذا الانتقال بالقوة، وليس كخيار. ونقصد أن هذا الخيار نشأ بعد أن قمعت إسرائيل المقاومة من الخارج و/أو منعتها الدول العربية من مواصلة العمل عبر حدودها. لم يكن هذا انتقالاً طبيعياً، كما يُعتقَد، وكما يروِّج مؤيدو التسوية في حدود ١٩٦٧. والانتفاضات على أهميتها، بالكاد حملت هم المناطق المحتلة، وقد حُملت إضافة إلى همومها المتعلقة بواقع الاحتلال هم الاعتراف الإسرائيلي بالقيادة في الخارج... **فبعد انتهاء الوجود المسلح الفاعل في الأردن ولبنان وسورية اختُزِلَت القضية الفلسطينية في نظر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاعتراف الإسرائيلي والدولي بمنظمة التحرير ممثلاً للشعب في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. وكانت الانتفاضات في نظرها أداة في سبيل ذلك، وليست أداة تحرير.**

لقد بدأت حركة التحرر الوطني الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية،

وفي الفصائل الرئيسية، طريقها كحركة لاجئين يخوضون الكفاح المسلح من الخارج إلى الداخل. وهي التي أسست الهوية الفلسطينية الوطنية الحديثة وحافظت عليها، وكان المخيم مركز هذه الحركة. ولولا حركة الكفاح المسلح لما كان ممكناً الحفاظ عليه أصلاً. فالمخيم هو إما حالة مؤقتة حتى يتحقق حق العودة، أو هو قاعدة ومدرسة ومجتمع للمقاومة. أما إذا بات لا هذا ولا ذاك، فهو، كما ذكرنا أعلاه، حي فقر ومجمع تعاسة وبؤس. وهذه حالة جديدة تنتج شاكر العبسي من جهة، وتنتج المهاجر من المخيم إلى أية دولة تمنحه تأشيرة من جهة أخرى، كما تنتج الجريمة والابتعاد عن التسييس، أو حالة أهلية تسعى إلى تطويره، كما يجري في الكثير من المخيّمات، أو الخروج منه، كما جرى لعدد كبير من مخيمات لبنان. لكي يُحافَظ على المخيم، كحالة تتجاوز التعاسة، لا بد من مشروع وطني مقاوم يشكّل المخيم مركزه. فمتى تم التفكير مؤخراً في هذا الموضوع من جديد منذ عام خروج المقاومة من لبنان؟ لا شك في أن إهمال مصير أهالي نهر البارد ولاجئي العراق، وانفصال القيادة الفلسطينية الرسمية الحالي عن مصيرهم، يشكّل مفصلاً مؤلماً يحمل بعداً رمزياً يدعو للتفكير في هذه الأسئلة.

في بعض البلدان العربية يتم تعليل معاملة اللاجئين الفلسطينيين معاملة غير إنسانية بذاكرة النكبة ذاتها، «لكي لا ينسوا أنهم لاجئون». والحقيقة أن هذه المعاملة ليست تذكيراً بالنكبة، بل استمراراً لها. إنها النكبة ذاتها. لا يستجدي الفلسطينيون مواطنة أو توطيناً في هذا البلد العربي أو ذاك، ولكنهم ليسوا بحاجة إلى الاضطهاد والتنكيل ليتذكروا قراهم ومدنهم، إذ إنهم ما يزالون يتوارثون الأسماء ومفاتيح البيوت المهجورة وحالة الانتظار والأمل واليأس.

وفي هذه الأثناء لم يؤدِّ انتقال مركز ثقل الحركة الوطنية الفلسطينية من الخارج إلى الداخل، وانتقال بدايتها في الزمن التفاوضي من عام ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ إلى استراتيجية فلسطينية موحدة في الداخل على الأقل، بل أدى إلى شرخ يكاد يكون عمودياً، وذلك لأنه انتهى إلى سلطة تحت الاحتلال، وإلى فقدان عناصر الوحدة الوطنية التي قامت عليها حركة التحرر الفلسطينية في بداية ستينيات القرن الماضي. أخطر ما فيه أنه ليس تعدّدية في إطار حركة تحرر، بل هو انقسام حول الاستراتيجية ذاتها. وهذا ما لا تحتمله أية حركة تحرّر. إنه انقسام حول الأهداف والوسائل في الوقت ذاته، وليس مجرد صراع على السلطة في ظلّ الاحتلال على قبح مثل هذا الصراع بحدّ ذاته.

لقد ذكرنا أعلاه أن أحد أهم خصوصيات المسألة الفلسطينية تكمن في بعثرة

الشعب الفلسطيني شتاتاً في دول ومناطق نفوذ مختلفة. وما يحصل في المرحلة الراهنة منذ أوسلو هو تحويل هذا التشتت الجغرافي إلى تشتت سياسي لأول مرة. وأخطر تجلياته هو آخرها، وأقصد تحول غزة والضفة إلى مجمَّعين سكنيين منفصلين جغرافياً وسياسياً في الوقت ذاته. هذه حالة جديدة لم يعرفها الشعب الفلسطيني منذ أن عاش في ظلّ وحدة إدارية سياسية في عهد الانتداب البريطاني، ومنذ أن جرت محاولة بعد النكبة بأعوام قليلة لاستعادة وحدته السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية على رغم تبعثره الجغرافي.

ولا شك في أن تحييد الأصل وتحويل عام ١٩٤٨ إلى مجرد تاريخ، وتهميش قضية اللاجئين، وتحييد دور اللاجئين بأنفسهم كتجمعات سكانية، ساهمت في خلق هذا الاستقطاب داخل سلطة معدومة السيادة. لم تكمن المشكلة في الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً للداخل كمقدمة لمفاوضات أوسلو، بل كانت المشكلة إدارة الظهر للشتات. ولا يمكن أن تصمد المطالبة بحق اللاجئين بالعودة دون أن يكون لهم دور في الحركة الوطنية. فقضية فلسطين دون دورهم هي قضية سلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم صراع على هذه السلطة. وحق العودة دون دور للاجئين في حركة التحرر هو مطلب نظري معنوي.

تكمن مهمة مركزية في إعادة التفكير في دور اللاجئين والشتات الفلسطيني في الحركة الوطنية، وفي انعكاسات هذا التفكير على منظمة التحرير الفلسطينية وعلى السلطة الفلسطينية.

ثانياً: الإرادة والهزيمة

شكّلت حرب حزيران/ يونيو هزيمة ساحقة للدول العربية التي شاركت في الحرب. وأخذت الهزيمة المدوية جيلاً كاملاً رهينة لها، ولم تتوقف التفسيرات للهزيمة من نقد الفكر الديني وحتى نقد الفكر القومي، وواصلت إلى الصدمة الحضارية، إلى الإنتاج الأدبي، متشعبةً ومستقطبة في ثنائيات: اللجوء إلى الأصوليات من جهة، والتحلل من كل التزام، وتذوُّت الهزيمة، والدعوة إلى التسوية بأي ثمن من جهة أخرى.

لم نتوقف منذ تلك الفترة عن طرح الأسئلة غير الصحيحة. ولكن أمراً واحداً قلما خطر بالبال، وهو أن هذه الهزيمة هي الاستثناء، وليست القاعدة. ولكن الداعي إلى الاستسلام لا يشخِّص علمياً، بل يصرّ على أن يرى فيها نموذجاً، أو

نمطاً لما تترتب عليه الحرب ضد إسرائيل، وذلك لتبرير موقفه الأيديولوجي الداعي إلى التسوية. أما الأصوليات على أنواعها، فلديها اهتمام أيديولوجي في اعتبار الهزيمة من طبائع الدولة العربية والتيار القومي. والحقيقة أن النظام العربي نفسه حارب أفضل عندما أتيحت له فرص أخرى، وأن فدائيين فلسطينيين وكتيبة مدفعية أردنية أبلوا بلاء حسناً في معركة الكرامة بعد أشهر من الهزيمة. ثم تلت حرب الاستنزاف وحرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ومرحلة المقاومة اللبنانية. ولكن كل هذه لم تدحض الانطباع المتجذّر من تلك الهزيمة النكراء؛ **أولاً** لأن الواقع الذي نشأ مع احتلال عام ١٩٦٧ لم يتغيّر، **وثانياً** لأن الخيبة والإحباط واليأس كانت على قدر الأحلام العربية الكبرى. لم يعد بالإمكان التحرّر من تداعيات الهزيمة الثقافية والفكرية والسياسية، ولن نقوم بمراجعتها هنا. وما يهمنا هنا أنه منذ تلك المرحلة يهتم النظام السياسي العربي أن يأسر شارعه في وهم أن حرباً وهزيمةً استثنائيين هما القاعدة في الصراع مع إسرائيل.

أما إسرائيل، فلم تكن أقل أيديولوجية عندما اعتبرت النصر السريع على نمط تلك الحرب هو القاعدة. وما لبث أن تحوّل هذا الوهم الإسرائيلي إلى نقطة ضعف إسرائيلية أمام أية حركة مقاومة جدية تتطور. . . (كما أثبتت ذلك الحالة اللبنانية المقاوِمة مرتين على الأقل). فقد أصبحت إسرائيل الشعبية والرسمية تُصعَقُ من مجرد عدم تحقيقها إنجازاً بسرعة ودون ضحايا. وأصبحت تحبط من استمرار المقاومة ضدها لفترة طويلة، فمجرد استمرار المقاومة العربية، وفشل العدوان في تحقيق مآربه في حرب سريعة مخالف لما ينبغي أن يكون بموجب ما هو قائم في الثقافة السياسية والوعي الجمعي منذ حرب حزيران/يونيو، المسماة أيضاً بالعبرية بكل افتخار «حرب الأيام الستة».

وكما أعادت الهزيمة تشكيل الوطن العربي وتذويت ما أراده الإسرائيليون أن يذوّت، كذلك أعادت تشكيل إسرائيل. فكانت تلك الحرب حدث التأسيس الحقيقي من حيث كونها حاسمة في إقناع رأس المال والشتات اليهودي بأن هذا الكيان ليس مجرد مغامرة، وفي رفع قيمة إسرائيل من زاوية النظر الأمريكية إلى درجة التحالف الشامل، ثم تضامن العالم مع «الضحية المنتصرة» ضد «الفاعل الفاشل». وهي الوصفة الدولية السحرية التي لم تفهمها السياسة العربية حتى الآن بتشديدها إما على عنصر الضحية وحدها، أو البراغماتية الهادفة إلى تأكيد صورة الناجح وحدها. **لا يكفي أن تكون ضحية من أجل تفعيل التضامن وإلهاب الخيال الإعلامي، بل يجب أن تكون ضحية تقاوم بأفق انتصار.**

من يقاوم احتلالاً غير مشروع يقاوم بغضّ النظر عن مدى احترام دولة الاحتلال أو عدم احترامها لحقوق الإنسان، فللمقاومة ثمن. والنضال هو نضال من أجل تحقيق العدالة، وهو ليس خلافاً على ممارسات حقوقية بين طرفين متساويين بلغة المحاكم. إن تحويل الصراع الوطني التحرّري إلى مطالب حقوقية، أو مصوغة بلغة حقوقية، من دولة مطالبة كدولة شرعية باحترامها، أو باحترام ما يمسّ القانون الدولي هو من إفرازات صناعة القضية والاهتمام العالمي المذكور أعلاه بها، وهو انتكاسة للتحرر الوطني.

فاللغة القانونية الحقوقية هي لغة شكلانية لا ترى الفرق بين المحتل والواقع تحت الاحتلال لاسياسياً، ولا في مسألة حقوق الإنسان. والدولة المتهمة بخرق حقوق الإنسان قادرة على إجراء مقارنات مع الدول العربية في ما يتعلق بمعاناة الناس وغيرها. إن تركّز النضال في مطالب متعلقة بمعاناة الناس تحت الاحتلال، هو على أهميته اعتراف بإسرائيل ومناشدة لها أن تحترم حقوق الإنسان. ولا يلبث هذا المسار أن يقود إلى مطالبة إسرائيل باحترام وضعها كدولة ديمقراطية بين الدول. حالة الاستعمار أو الاحتلال لا تقتصر على خرق حقوق الإنسان، بل تشمله ضمن عملية اضطهاد قومي وثقافي وديني وسياسي ومصادرة حرية وأرض شعب بأسره.

لقد انتقلت الحركة الوطنية الفلسطينية بكافة تياراتها إلى هذا الخطاب المناشد للرأي العام العالمي للعمل على احترام حقوق الإنسان وتخفيف معاناة الناس. . . قد يجري تأكيد معاناة الناس من أجل فضح طبيعة الاحتلال، ولكن من يصل إلى محكمة إسرائيلية للدفاع عن أرض صودرت في منطقة في الضفة الغربية أو ضد اعتقال إداري أو ضد الجدار فقد فَقَد البوصلة. فهو لا يهدف إلى فضح العنصرية الإسرائيلية، بل يتخذ نضاله مساراً لا يعترف فقط بإسرائيل، بل بنزاهة جهازها القضائي في المناطق المحتلة. لا نعرف عن فصيل وطني فلسطيني واحد أعلن مقاطعته للقضاء الإسرائيلي، ورفضه الاحتكام إليه كموقف. لقد جرى احتواء الجميع في هذا المسار.

وساهم مساهمة كبرى في ذلك انقسام اليسار الفلسطيني في أزمته بعد انهيار النظام الاشتراكي إلى قسمين رئيسيين: قسم انحاز إلى مشروع السلطة كنواة الدولة بشكل حاسم، ومن هنا لم يتوقف تدهوره عند أي حدّ إلى درجة التحالف مع إسرائيل وأمريكا ضد الأصولية الإسلامية التي يعتبرها عدواً أخطر، وقسم رأى أن مهمته الشعبية، وحلّ مشكلة تمويله، يكمنان في إقامة منظّمات غير حكومية

بتمويل أوروبي وأمريكي تتبنّى خطاباً سياسياً حقوقياً. . . وبقي طبعاً قسم ثالث يحاول أن يحافظ على تراث نضالي ومواقف ثابتة ولو بزخم أقل. ولا يجوز التركيز على اليسار، طبعاً، فهو لا يتحمل مسؤولية أكثر من غيره، ولكنه أتقن دائماً تصميم وبلورة الخطاب السائد على الساحة الفلسطينية بما يفوق حجمه.

لم يصمد احتلال أرض وشعب في القرن العشرين أربعين سنة كاملة. وامتداد الاحتلال الإسرائيلي المباشر، والذي يعترف العالم أنه احتلال، لأكثر من أربعين عاماً، يطرح سؤالاً مهماً حول معنى التعامل مع إسرائيل كأنها دولة طبيعية في حدود ١٩٦٧، وكدولة محتلة خارج هذه الحدود. **عمر إسرائيل ستين عاماً، قضت منها تسعة عشر عاماً فقط داخل حدود عام الرابع من حزيران/ يونيو، أو داخل خطوط الهدنة، فما الاستثناء، وما القاعدة، في مثل هذه الحالة؟** من غير المنطقي، ولا الطبيعي، اعتبار إسرائيل «الطبيعية» هي إسرائيل العشرين عاماً، وليس إسرائيل الستين عاماً. وحتى هذا التعيين نفترضه جدلاً، ونحن ندرك أن إسرائيل العشرين عاماً لم تكن أصلاً دولة رأسمالية طبيعية قامت باحتلال أراض تبلغ ثلاثة أضعاف مساحتها، فإن احتلالاً ما وقع قبل عام ١٩٦٧. نحن إذاً أمام حالة استعمارية ممتدة منذ عام النكبة.

ربما صُدِم هذا الكيان من انتصاره السريع والساحق والمذهل في ذلك العام، ولكن الأمر الطبيعي كان الخروج من الصدمة واستغلال هذا الانتصار لفرض شروط سياسية، أهمها القبول من قبل العرب لكيان يعرف جدياً حجم الجريمة التي تطلّبها قيامه. ومنذ البداية، كانت حكومة ليفي أشكول على استعداد لإعادة معظم المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ للدول العربية مقابل سلام كامل وتطبيع كامل، أي مقابل قبول إسرائيل كدولة عادية في المنطقة العربية، ودون حلّ القضية الفلسطينية التي اعتبرت في الفكر السياسي الإسرائيلي حينذاك مسألة جانبية قياساً بالصراع العربي ـ الإسرائيلي. وقد جاءت لاءات قمة الخرطوم: لا مفاوضات، لا صلح، لا اعتراف، تأكيداً على رفض هذه الصفقة الإسرائيلية، وإصراراً على مبدأ إما أن تنفذ إسرائيل قرارات مجلس الأمن لإعادة أراض احتلتها بالقوة، أو تواجه مبدأ استعادة العرب لأرضهم وكرامتهم من باب «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة».

ولكن منذ لحظة الانتصار عام ١٩٦٧، وعلى رغم رسالة حكومة إسرائيل إلى الرئيس الأمريكي جونسون التي تعبّر فيها عن استعدادها لعقد صفقة من هذا النوع، أبقت إسرائيل عنصرين أساسيين خارج الصفقة التي اقترحتها: **أولاً** عودة اللاجئين الفلسطينيين التي كانت وبقيت مرفوضة إسرائيلياً، **وثانياً** رفض الانسحاب

من القدس الشرقية التي «وُحِّدت» مع القسم الغربي الذي احتل عام ١٩٤٨، وأعلنت عاصمة إسرائيل الأبدية عام ١٩٦٨. أما أجزاء القدس الحالية التي يعرب بعض اليسار الإسرائيلي عن استعداده لإعادتها، فلم تكن جزءاً من المدينة عندما احتلت، بل كانت قرى تحيط بها، وتحوّلت في هذه الأثناء إلى أحياء فيها.

وبالنسبة إلى بقية المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، فقد انقسم قادة حزب العمل بين من يؤيدون الاستيطان فيها وضم أجزاء منها لتشكيل حدود آمنة ومن يعارضونه، كما اختلفوا على مواقع وقانونية الاستيطان بين تيارات غولدا مائير ويسرائيل غاليلي من جهة، وتيار ييغال آلون من جهة أخرى. هؤلاء لم يعترفوا بوجود قضية فلسطينية أصلاً، ودافعوا عمّا سمّي في حينه «الخيار الأردني» كعنوان لتسوية إقليمية مع الأردن. أما موشيه ديان، فقد انفرد منذ تلك الأيام في محاولة إيجاد حلّ يحوّل المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ إلى حلّ محلي للقضية الفلسطينية. ولذلك حافظ على سياسة الجسور المفتوحة التي تركت متنفساً عربياً للناس (متنفساً غير إسرائيلي يمنع الضم إلى إسرائيل)، ثم باشر الاتصال بقيادات محلية من رؤساء بلديات وغيره لتشكيل قيادة تتولى نوعاً من الحكم الذاتي... وذلك قبل كامب ديفيد المصرية ـ الإسرائيلية بعشر سنوات، وقبل طرح الحكم الذاتي هناك. وربما ليس صدفة أن ينتقل ديان من حزبه إلى حكومة بيغن حين لاحت فرصة لتطبيق هذه الأفكار مع دولة عربية، هي مصر، التي بدأت مع إسرائيل مفاوضات حول حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة... وتحوّل ما خطط له موشيه ديان إلى إرث سياسي عربي يختزل قضية فلسطين إلى الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

وتحوّلت «المناطق» إلى موضوع للصراع السياسي الداخلي في إسرائيل، وباتت السياسة بهذا المعنى، أي «فن» استعادة المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧، تتطلب خبرةً بالشأن الإسرائيلي لمعرفة «مشاريع الحل» ومدى استعداد إسرائيل ونوع الائتلافات ونتائج الانتخابات... وقد ثبت تاريخياً أن الخبرة بالشأن الإسرائيلي حين لا تكون أداة نضالية في الصراع مع إسرائيل، فإنها تصبح أداة لتبرير أخذ القضية الفلسطينية رهينة تطورات السياسة الداخلية الإسرائيلية، كما تصبح أداة في تطبيع العلاقة بالمصطلحات والمفاهيم الإسرائيلية. ويتحوّل الإعلام العربي إلى ناشر أمين لكل إشاعة ترغب إسرائيل في نشرها.

وهنالك فرق جوهري بين مطالبة إسرائيل بالانسحاب من مناطق احتلتها بالقوة، وذلك في سياق الصراع معها، ومطالبتها بذلك بالقوة نفسها، ولكن في إطار مفاوضات سلام تعترف بأثر تراجعي أن هذا الاحتلال كان محقّاً، وأن

إسرائيل أرادت الدفاع عن نفسها، حين تطالبها بإعادة الأرض مقابل الاعتراف بها. هذا يعني أن الاحتلال حقّق هدفه، وأن حالة الحرب العربية ـ الإسرائيلية قبل العام ١٩٦٧ كانت مجرد غبن تاريخي بحق إسرائيل، ولذلك جرى التراجع عنها دون تحقيق أي من أهدافها أو إزالة أي من أسبابها. لقد حصل هذا التحوّل في النظام الرسمي العربي بعد أن باشرت به مصر، ولم يكن ممكناً لولا أن مصر هي التي باشرت به. وانتقل ليصبح موقفاً عربياً وفلسطينياً رسمياً منذ مدريد، ولاحقاً في مبادرة السلام العربية.

من جهة أخرى، فإن بعض المجتمع الإسرائيلي أصيب بجنون العظمة، وباشر بتأسيس حركات، مثل «أرض إسرائيل الكاملة» التي غيّرت الخطاب السياسي برمّته، ثم تبعتها حركة غوش إيمونيم، ثم انسحر المجتمع الإسرائيلي وخطابه بالانتصار وبلقاء وتطابق «أرض إسرائيل التوراتية» مع دولة إسرائيل، وهو لقاء ولَّد هذا التطابق بين البعدين الدنيوي والديني للمشروع الصهيوني الذي بات واقعاً بعد الحرب تديناً للسياسة والخطاب السياسي العلماني، وتسييساً للدين. وأخطر نتائج ذلك هو التطابق بين التطرف القومي والديني في إسرائيل. وهو أمر غير مفهوم للعرب، لأن التطرفيْن (الديني والقومي) كانا متنافرين فكرياً في الحالة العربية.

منذ أن تذوّت من تذوّت من العرب الهزيمة وحوَّل الهيمنة الأمريكية على قراره إلى «خيار السلام الاستراتيجي»، تحوّلوا إلى أسرى هذه اللعبة الإسرائيلية، السياسية والانتخابية وحتى الثقافية، وإلى راصد للسياسة الإسرائيلية يبني استراتيجيته مرة على الولايات المتحدة وانتخاباتها، ومرة على اللعبة الداخلية بين يسار إسرائيلي منقسم على ذاته بشأن تصوّر الحدود الدائمة، ويمين لا يرى السلام واقعياً، **ولا يجمع بينهما إلا الرغبة بالتخلص من أكبر عدد من العرب على أصغر رقعة من الأرض.** وهو مبدأ الإجماع الإسرائيلي الراهن الذي لا يؤسس لسلام، ولا حتى لتسوية غير عادلة.

وقد بات الامتحان الإسرائيلي ـ الأمريكي لما يسمّى مبادرة السلام العربية التي تمّ تجديد طرحها مؤخراً في قمة الرياض عام ٢٠٠٧، ويتلخّص بمدى توافقها مع هذا الإجماع الإسرائيلي، وذلك بقبول يهودية إسرائيل والتخلّص من حق العودة، والتخلّص من الطموح لاسترجاع القدس في إطار التسوية وغيرها من «الأوهام العربية».

ثالثاً: مبادرة السلام العربية

بحسب منطق وزارتي الخارجية الأمريكية والإسرائيلية، فإن مبادرة السلام العربية التي طرحت عام ٢٠٠٢، وجدّدت قمة الرياض طرحها، هي عبارة عن موقف عربي غير ملزم. وبما أنه غير ملزم فهو يستحق التشجيع الأمريكي ـ الإسرائيلي من جهة، والتعديل من جهة أخرى. منطلق التشجيع نفسه إذاً هو ما يفقدها تميّزها كمبادرة سلام. فالتشجيع يُوَجّهُ للعرب لتهنئتهم على نهج المبادرة، وليس على مضمونها.

وبعد فشل السياسة الأمريكية من مدرسة المحافظين الجدد عربياً، وبعد ضياع خريطة الطريق التي طرحتها الإدارة الأمريكية في حينه كبديل مخفّف لمبادرة السلام العربية، أصبحت المرونة الأمريكية ـ الإسرائيلية الجديدة تقضي بأن مبادرة السلام العربية هي ببساطة موقف عربي، وهو موقف غير ناجز، ويحتاج إلى حوار وتعديل.

ويتم تشجيع العرب على تعديل المبادرة وتقديم أخرى تعدل بموجبها «المواقف» التي كانت في الماضي مبادرات سلام عن طريق طرح مبادرات جديدة. وبهذا المنطق سوف يوجد بين العرب من يحاجج أنه «من الأفضل أن نقبل بما هو مقترح قبل أن نضطر إلى قبول ما هو أسوأ». هذا هو مصير مبادرة السلام إذا جاءت ضمن دينامية ضعف. فهي تعني بالنسبة إلى الطرف الذي يرى نفسه كخصم على الأقل، تنازلاً أو تراجعاً في موقف صاحب المبادرة. ولذلك، فإن من يتقدم بمبادرة سلام عادة هو إما طرف محايد يرغب في التوسط بمبادرة يحافظ إزاءها كل طرف على موقفه إلى أن يتفق الطرفان، أو يعرضها طرف منتصر كجزء من ترجمة انتصاره سياسياً، أو طرف قادر على فرضها. أما طرف الصراع الذي يتقدم بها دون أن يكون قادراً على فرضها، فحتى لو تقدم بها نظرياً، لا بد من أن تفسر خطوته كتغيّر في الموقف ناجم عن ضعف يفتح الشهية لتغيّرات أخرى. فالحياة الواقعية ليست لعبة سيناريوهات ممكنة في مركز أبحاث يعتاش على الحوار بين العرب والإسرائيليين.

ولذلك أيضاً جاءت التعليقات المهنئة على المبادرة من قبل أوساط أمريكية وأوروبية بسبب عنصرين أساسين: الإعراب عن الاستعداد للاعتراف بإسرائيل والتطبيع معها إذا ما طبقت مبدأ «الأرض مقابل السلام». وهي تهانٍ ما لبثت أن

تحوّلت إلى طلب أن يبدأ التطبيع مع إسرائيل بأشكال مختلفة قبل السلام لتشجيعها على أخذ «مجازفة السلام»(٥).

أما إذا جاءت المبادرة لإرضاء أو تهدئة روع الخصم وحلفائه، ففي مثل هذه الحالة يُستمد منطق المبادرة العربية، ومن ينصحون بمثل هذه المبادرات عادة، من «أصدقاء العرب» ومستشاريهم «الراغبين في مصلحتهم» من منطلق اليسار الصهيوني (الأمريكي أو الإسرائيلي). وبموجبه، فإن إسرائيل غير معارضة لحلّ عادل، بل هي ببساطة خائفة من أن يدمّرها العرب، ويلقوا بسكانها في البحر. والإسرائيليون ليسوا عنصريين، بل هم ببساطة قلقون وخائفون. ولذلك تكمن المهمة في تهدئة خواطرهم بإرضائهم. هذا هو المنطق الذي نُصِحَت به قيادة العربية السعودية بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ كي تقدم مبادرة سلام وتحسن من صورتها في أمريكا بعد تلك العملية.

يبدو لنا أنه سبق أن قابلنا هذا الخوف الإسرائيلي نفسه. إنه نفسه الذي أدى إلى رمي الفلسطينيين في الصحارى، وإلى إلقاء القنابل العنقودية على قرى الجنوب والبقاع وجبل عامل. وطبعاً، جاء الآن دور الخوف الإسرائيلي «المفهوم» من حق العودة، يتلوه الخوف الإسرائيلي من إعادة القدس، أو الانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران/ يونيو، وقد يلي ذلك الخوف على الوحدة الوطنية الإسرائيلية من التصدّع. ويهرع بعض العرب لتهدئة روع إسرائيل.

انقلب المنطق نتيجة هذه الاجتهادات العربية المتنافسة منذ مبادرة السلام، مروراً بخريطة الطريق، وصولاً إلى اعتبار شارون رجل سلام رغماً عن أنفه، وإجباره على أن يستمع في شرم الشيخ (شباط/ فبراير ٢٠٠٥) إلى تفسير عربي يعتبر خطته في فكّ الارتباط مع غزة (التي أقرّتها الكنيست في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤) رغماً عنه تطبيقاً لخريطة الطريق... في حين إنه كان يصرّ على أن خطوته هذه لا تمتّ إلى خارطة الطريق بصلة، بل أتت في الواقع لإجهاضها.

يفترض أن الموقف العربي الجامع، خلافاً لموقف الدول العربية التي لديها علاقات سلام منفردة مع إسرائيل، هو موقف تاريخي لا يعترف بإسرائيل، ويعتبر

(٥) جاء آخر تعبيرات هذه الموقف في أثناء إعداد هذه المحاضرة للنشر في هذا الكتاب في محاضرة ألقاها رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس جون كيري بعد زيارته إلى المنطقة العربية. وقد ألقى المحاضرة في مركز سابان/ بروكنغز في واشنطن يوم ٤ آذار/ مارس ٢٠٠٩، وفيها لوم الإدارة السابقة على عدم ترحيبها الكافي بالمبادرة، وبالتالي عدم استغلالها بالاتجاه أعلاه.

القضية الفلسطينية قضية اللاجئين منذ العام ١٩٤٨، أما قرارات مجلس الأمن التي يوافق عليها العرب فهي قرارات دولية. وهي تفرض على إسرائيل الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧. أما مبادرة السلام العربية فهي مبادرة للتوصل إلى تسوية بين الموقف العربي والموقف الإسرائيلي. فإذا رفضتها إسرائيل يفترض العودة إلى الموقف العربي الأصلي، وليس تحويل المبادرة إلى موقف عربي جديد ينتظر مبادرة سلام تجسر بينه وبين الموقف الإسرائيلي (لا بد من أن القارئ قد لاحظ كم مرة استُخْدِمَت كلمة «يفترض» في هذه الفقرة). ويبدو أن الموقف العربي الرسمي قد تغيّر فعلاً. . . وأن مبادرة السلام العربية تعكس موقفاً رسمياً حقيقياً قابلاً للتفاوض، وليس مجرد مبادرة تقبل أو ترفض.

لقد ووفق على المبادرة العربية بالإجماع، فما تنتظره هو موافقة إسرائيلية محدّدة زمنياً، وليس إعادة طرحها أو بحثها عربياً. هذا هو الأصل. ولو كان الموقف العربي السائد هو الموقف الأصيل لادّعى أنه ما دامت إسرائيل قد رفضت مبادرة السلام العربية، وتعتبرها مجرد موقف عربي تنتقي منه انتقاء ما يستحق الإطراء، لوجدها الرسميون العرب مناسبة لأن يكرّروا موقفهم الأصلي كبديل.

ولا بد من الاعتراف أن التوصل إلى تسوية مع إسرائيل يقبل شروطها العرب ويقبل شروطها الإسرائيليون بات بحدّ ذاته اعتقاداً ميتافيزيقياً غير واقعي يصرّ عليه من حوَّلوا الواقعية إلى أيديولوجية لا تتعامل مع الواقع، ولا علاقة لها بمنهج في التعامل مع الواقع. لقد أضحت الواقعية حالة نفسية ونزعة وميلاً يُسْتَحْسَن أن يتحلّ به المرء في إطار تبنّي الهيمنة السياسية الثقافية لأمريكا والغرب عموماً بشأن إسرائيل وغير إسرائيل.

ولسنا بحاجة إلى تكرار اللاءات الإسرائيلية الأربع التي يتفق عليها اليسار واليمين في إسرائيل، ولا إلى التكرار أن حلاً تحت سقفها لا يمكن أن يشكّل أساساً لتسوية يقبلها العرب. هنالك إجماع إسرائيلي لم يتزحزح على عدم الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو، وعلى عدم تقسيم القدس، وأنه لا حق عودة للاجئين الفلسطينيين، وأن جزءاً كبيراً من المستوطنات الإسرائيلية سوف يبقى على الأرض، وسوف يضم إلى إسرائيل. وفي الجهة المقابلة، أي الجهة العربية، ليس بوسع ولا بقدرة النظام العربي الذي يوافق على تسوية تحت سقف هذه اللاءات أن يفرضها على من يعترض عليها من العرب أنفسهم، مثل سورية وحركات المقاومة والرأي العام العربي نفسه. نقول ذلك اعترافاً منا أنه لا يوجد إجماع عربي شبيه بالثوابت الإسرائيلية، وعلى رغم أن البعض حوَّل غزة من أكبر مخيم للاجئين

الوافدين إليها من جنوب فلسطين عام ١٩٤٨ إلى مجرد منطقة محتلة عام ١٩٦٧. وعلى رغم الخديعة التي يجري تسويقها، فإن العائق أمام التسوية هو حق العودة، وهي خديعة حتى بحق من بات جاهزاً من الناحية النفسية للتخلي عن حق العودة. فلو تخلى العرب عن حق العودة لاكتشفوا أن إسرائيل تتمسك بوحدة القدس، وبالثوابت الإسرائيلية الأخرى المذكورة أعلاه.

أما الحديث عن وصفة سحرية للالتفاف حول هذه الثوابت الإسرائيلية، فهي خداع ذاتي عربي من أوسلو وحتى اليوم. ولكن من الطبيعي أن تحظى أية محاولات عربية لإثارة إعجاب إسرائيل بتشجيع إسرائيلي طبعاً، وهي تسعى بتشجيعها إلى أن تتحول إلى نهج عربي، مثلاً أن تتلو المبادرة المبادرة... وما على إسرائيل إلا أن تنتظر المبادرة القادمة. ولكنها لا تقبل مضمون الخطوات التي تشجعها، بل تقبل النهج المتجه نحو السلام والتطبيع، والذي يعوّل على التفاوض وحده، وعلى الوساطة الأمريكية وحدها. فتقديم العرب لمبادرة سلام هو خطوة تسعى إسرائيل إلى أن تتحول إلى نهج دون أن توافق على أي مركّب من مركباتها. وليس واضحاً لأحد، ماذا يعني إقناع إسرائيل بمبادرة السلام العربية التي ترفض كافة مركباتها... كيف تقتنع دولة أن تتنازل عن شيء ليس لها تحتفظ به بفعل قدرتها على الاحتفاظ به، ولا تريد أن تتنازل عنه؟ وليس مفهوماً ماذا يعني أن يتمسك العرب بمبادرة سلام مقدمة لإسرائيل وترفضها إسرائيل؟ إنها مقدمة لإسرائيل وليس للعرب، ولكن العرب يتمسكون بها... ليس هذا السلوك واقعياً، ولا أهدافه واقعية، بل يقوم مثل كل خطاب خشبي على أفكار لا تمتّ إلى الواقع بصلة.

كيف يكون منطق الدول إذا كانت دولاً ذات سيادة؟ إنها تتوقع علناً أنه إذا كانت إسرائيل خائفة، وتسعى إلى اعتراف عربي وأمن وأمان وغيره، فلا بد من أن السلام مصلحة إسرائيلية أساساً. وحينها تسمح هذه الدول لنفسها أن تتساءل علناً: لماذا لا تتقدم إسرائيل إذن بمبادرات سلام، ولماذا لا تظهر حسن نوايا؟ خاصة أن لدى إسرائيل ساحات اختبار عديدة لا تحصى تستطيع أن تثبت فيها حسن نواياها: أن تتوقف مثلاً عن الاستيطان، وأن تزيل المستوطنات التي وعدت بإزالتها، وأن تتوقف عن الاغتيالات، وأن تلتزم بقرار محكمة لاهاي بشأن الجدار، وأن تعلن نيتها الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو مقابل السلام، وأن تلغي قوانين ضم الجولان والقدس... هذه كلها خطوات مشجعة قد تطمئن العرب أن لدى إسرائيل فعلاً رغبة في السلام. وذلك بغضّ النظر عن تقسيمات الاعتدال والتطرّف.

وبهذا المنطق نفسه، ليس هنالك ما يتم التفاوض بشأنه بين استعمار وشعب واقع تحت الاحتلال. وإذا جرى تفاوض، فمجرد أن يجري قبل إعلان دولة الاحتلال الاستعداد للانسحاب الكامل والاعتراف بحق تقرير المصير، يفقد الشعب الواقع تحت الاحتلال هذه الصفة ويصبح «طرفاً» في مفاوضات غير متكافئة «بين طرفين»، وهي اللغة الدارجة حالياً في وصف حالة الاحتلال كأنه «طرفان» في «نزاع» أو في حالة تفاوض، ويحتوي كل منهما على «معتدلين» و«متطرفين». ولذلك تعلن حركات التحرر عادة أنها تقاوم، ولا تفاوض دولة الاحتلال، أو تصمد وتعيش بموجب قدرتها على الملاءمة بين العيش والمقاومة إلى أن تعلن دولة الاحتلال عن استعدادها لتصفية الاحتلال، وعندها يصبح بالإمكان التفاوض حول كيفية تنفيذ الانسحاب.

في فلسطين أصبح حلم حركة التحرر هو أن يعترف الاحتلال بها. وما إن حققت هذا الحلم حتى تحوّلت إلى طرف من بين طرفين: أحدهما طرف افتراضي، وهو دولة نظرية تسعى إلى أن تصبح دولة حقيقية، وفي هذه الأثناء خسرت عالم حركة التحرر، ولم تربح عالم الدولة. وبعثرتها هذه اللعبة بين كيان سياسي افتراضي يفتقر إلى السيادة وشظايا وبقايا حركة تحرر. . . وأخطر ما في هذه الحالة هي حالة الانحلال أو الارتباك القيمي والثقافي التي تنشرها.

عندما أتيحت فرصة الانتخابات انتُخِبت حكومة فلسطينية ترفض هذا النموذج، ولكنها لا تمنع من ممارسة الحكم لأسباب انتخابها نفسها، أي لأنها حركة مقاومة تحت الاحتلال. وهذه الحكومة بقيادة حماس تعارض التفاوض، ولكنها لكي تتمكن من الحكم انتدبت رئيس السلطة للتفاوض، أي انتدبت من تعارض خطه السياسي ممن بعثروا حركة التحرر وتزعموا الكيان الافتراضي منذ أوسلو، من دون أن تجد آلية فعلية تلزمه فعلاً في المفاوضات. لا هي فاوضت، ولا حولت رفض التفاوض إلى موقف ملزم. ووقعت تحت حصار مستمر وقاس وغير مشروع يهدف إلى قلب نتائج الانتخابات. وأعلنت عدمْ معارضتها للتفاوض دون أن تضمن ألا يتم التفاوض على حساب الثوابت الوطنية. . . وولجت في نقاش حوًل الفرق بين عبارة «قبول الاتفاقيات» و«احترام الاتفاقيات» التي وقّعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل في أوسلو إلى قضية مبدئية. كان ذلك عشية اتفاق مكّة وأوراق المصالحة المختلفة، ونشأ عنها انطباع أن فتح تصرّ على هذا الشرط للتصالح. فنشأ انطباع أن حماس قبلت المبدأ، وبقي النقاش على السعر. . .

كشف الغرب الاستعماري عن طبيعته وعن طبيعة مطلب دمقرطة دول المنطقة

بعد أن لم يكتف برفض نتائج الانتخابات في فلسطين، بل باشر بقرار إسرائيلي ـ أمريكي بفرض حصار يشجع أطرافاً محلية على رفض النتائج ويشجع على الاقتتال.

وكان قد نشأ ما بعد اتفاق مكة بين فتح وحماس لتشكيل حكومة وحدة وضع يفتح مجالاً لاستراتيجية موحدة تشمل إعادة بناء منظمة التحرير، كما تشمل وضع العرب أمام مسؤوليتهم بالنسبة إلى رفع الحصار وتنفيذ قرارات محكمة لاهاي بشأن الجدار، وهي التي توجهوا إليها جماعات ووحداناً، كجامعة وكدول منفردة. ولكن هذه الحالة لم تنسجم مع سياسة المحاور التي تبنت المعادلة الأمريكية: «من ليس معنا فهو ضدنا».

ومن الواضح أيضاً أن الوحدة الوطنية لم تنسجم مع استراتيجية «عملية السلام» الفلسطينية والإقليمية، كما لم تنسجم مع التوجّه الذي تشهده المنطقة منذ العام ٢٠٠١ نحو التقاء بين قوى الاعتدال وإسرائيل ضد قوى التطرف في الجهة الأخرى. لم يتحمل هذا الالتقاء حتى وجود ياسر عرفات في أيامه الأخيرة، وتنفّس الصعداء لذهابه. وهو بعد مصالحة مكة لم يتحمل وحدة وطنية فلسطينية إلا إذا جاءت تحت سقف عملية السلام مع إسرائيل، وضد استراتيجية المقاومة. . . أو إذا أفرزت انتخابات مقررة سلفاً تعيد السلطة إلى صانعيها.

لقد أصبحت هذه قاعدة، وهي تعكس تغيّراً فعلياً على الساحة العربية. وقد ظهرت بوادر هذا الواقع في الموقف من حصار المقاطعة، والموقف من حرب لبنان في تموز/يوليو ٢٠٠٦، كما تظهر حالياً في موقف قوى «الاعتدال العربي» من حصار غزة، والشراكة مع إسرائيل عملياً في أهدافه السياسية وفي التخطيط له وتنفيذه[٦]. لم تشهد سياسة المحاور العربية في الخمسينيات والستينيات مثل هذا الوضع. فقد تحوّل الفرز إلى فرز، فيما حافظ على نفسه كمسلمات في عصر المحاور القديمة. فحتى في أوج الصراع المصري ـ السعودي في عهد عبد الناصر بقيت مفاهيم التضامن العربي، ورفض التطبيع مع إسرائيل، وعدالة قضية فلسطين مسلمات. أما اليوم، فقد رسمت المحاور القائمة علامات سؤال حتى على المسلمات. هذا وضع عربي جديد. وهو الوضع الذي يغري الأمريكيين والإسرائيليين على تخطيط استراتجية قادمة تعتمد على التعاون بين إسرائيل والدول العربية «المعتدلة» قائم على اعتبار الأخيرة أن إيران والمقاومة هم عدوّاها الحقيقيان.

---

(٦) كتب هذا الكلام قبل تكرر الموقف في أثناء الحرب على غزة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

رابعاً: أزمة السلطة الفلسطينية وضرورة إعادة بناء منظمة التحرير

تحدّي الوحدة الوطنية الفلسطينية اليوم هو تحدي سياسة المحاور وتحدي تحول الانقسام الجغرافي الفلسطيني إلى انقسام سياسي. ولا بد من أن تتضمن الوحدة الوطنية، كما نفهمها، الاتفاق على إدارة وبناء المجتمع الفلسطيني، وإعادة بناء منظمة التحرير، وتنظيم المقاومة، والعمل السياسي في الخارج بإعادة الاعتبار إلى دور الشتات، ووقف التفاوض مع إسرائيل على ما ينبغي أن يكون شروط التفاوض.

لقد وقعت حركة التحرّر الوطني الفلسطينية في ثلاثة أخطاء تاريخية منذ تبنّت فكرة الدولة الفلسطينية:

١ ـ تحوّل الاعتراف الإسرائيلي بها إلى إنجاز تجري مقايضته بتنازلات سياسية، وذلك دون وقبل اعتراف إسرائيل بحقوق الشعب الفلسطيني.

٢ ـ قبول الخطاب الحقوقي بدل الخطاب السياسي، وتحويل معاناة الناس نتيجة المقاومة وردّ إسرائيل على المقاومة إلى المسألة الرئيسية، وليس مدى ما تنجزه هذه المقاومة فعلياً، ما حوَّل البكائيات إلى استراتيجية فعلية، لا تلبث أن تستدعي بعض التضامن الأوروبي المشروط سياسياً، أي تضامن إنساني مقابل تنازل سياسي... كل ذلك بدل التحالفات السياسية العالم الثالثية التي كانت قائمة بين حركات وقوى يجمعها الموقف السياسي والمصالح.

٣ ـ قبول فكرة إثبات الأهلية للنظام الدولي في الغرب لكي يقبل بحركة التحرر الفلسطيني ممثلاً للشعب الفلسطيني. وما لبث أن ثبت طبعاً أن النظام الدولي جاهز دائماً لمقايضة إثبات الأهلية الفلسطينية في قضايا مثل القدرات الإدارية والفساد بالاعتدال السياسي، فالأخير كفيل بأن يغفر كل شيء... والتسامح مع الفساد هو مسألة سياسية في النهاية، كما أن المال الغربي يمكن أن يكون في أسباب وصوله وأشكال إنفاقه أفسد وأكثر إفساداً من المال العربي.

٤ ـ تقسيم قضية الشعب الفلسطيني إلى قضايا: الدولة واللاجئون قضيتان منفردتان. الأولى مسألة تفاوضية، أما الثانية فلا.

٥ ـ وأخيراً، قبول فكرة السلطة دون سيادة، وفي ظل الاحتلال، والاستمرار بالتفاوض بمنطق الرهينة، رهينة التفاوض، ورهينة المصالح؛ والرهينة السياسية.

لقد كان تسلّم حماس السلطة في ظلّ الاحتلال خطأً فادحاً. ولكن ما دام قد

حصل، فلا بد من لفت نظر المقاومة الإسلامية التي وجدت في مواقع السلطة ووزاراتها وتحذيرها من المرور بنوع الأخطاء نفسها، ومنها مثلاً أوهام لعبة جديدة للحكومة مع المفاوض الحالي متمثلاً بالرئيس الفلسطيني تشبه لعبة ياسر عرفات مع الوفد الفلسطيني في مدريد، يسمح له بالتفاوض، ولكنه يعرقل المفاوضات، لماذا؟ لكي يُعترَف به ويفاوض هو. ماذا كانت النتيجة في حينه؟ كما قلنا في البند ١، أصبح مجرد الاعتراف به جزءاً من المفاوضات، وبات يُعتَبَر تنازلاً إسرائيلياً يفترض أن يُقابَل بحدّ ذاته بتنازلات، فيدفع الشعب الفلسطيني ثمن الاعتراف بالقيادة ممثلاً قبل بدء المفاوضات.

وقد كان «الإنجاز» الوحيد من الانتقال من صيغة مدريد إلى صيغة أوسلو هو الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير. وهو الاعتراف نفسه الذي فكّكتها شروطه وأفرغتها من مضمونها. وطبعاً، ليست حركة حماس في وارد أن تلعب مثل هذه اللعبة. فعرفات وقيادة الخارج عموماً كانت قد تحوّلت فكرياً منذ نهاية السبعينيات نحو مطلب الاعتراف والمفاوضات، أما حماس فلا تطالب باعتراف إسرائيلي. وهي متهمة بأن يكون تمسكها بموقفها من الاعتراف بإسرائيل والتفاوض هو عائقاً أمام السلام. وتوقّعنا هذا، وتوقّع غيرنا له ما يبرّره. وهذا التبرير، وهذا التوقّع العام هو عنصر ناظم ضابط لقوى المقاومة الفلسطينية. ولكن الانتقال من المقاومة الهجومية إلى النضال السياسي لرفع الحصار ليصبح التزوّد بالمواد التموينية في ظلّ سلطة حماس إنجازاً، هو خطوة إلى الوراء. . . وهي ثمن تدفعه حماس لتسلّم السلطة في ظلّ الاحتلال.

هنالك من بين مؤيدي التسوية الفلسطينيين من قدَّر أن اتفاق مكّة كان عملية احتواء لحماس، وأنه ما دامت حماس وافقت على المبدأ يبقى السعر فقط. وهو مسألة مساومة تدريجية تمرّ عبر انتقال من أزمة إلى أخرى من خلال الشراكة ذاتها. وبموازاة ذلك، تفتح مفاوضات وقنوات تفاوضية توصل إلى أفكار حول الحل الدائم يلزمها مناقشات في الحكومة، أو إعادة بحث شروط الرباعية كمدخل لمفاوضات أخرى، وغير ذلك.

ونحن لم نستبعد في حينه أن في السلطة الفلسطينية والمحاور العربية من اعتبر اتفاق مكّة مجرد مرحلة نحو مواجهة قادمة مع نهج حماس إن عاجلاً أم آجلاً، وأنه سوف تنقضي هذه المرحلة بالانتقال من أزمة إلى أخرى، وأن يتم تمويل السلطة بعد الاتفاق بواسطة الرئاسة الفلسطينية، وأن تستغل المرحلة لتقوية الرئاسة والأجهزة الأمنية والعلاقة بينهما سياسياً، تحضيراً للانتخابات القادمة،

وأن لا يتم تحقيق وحدة وطنية، وبناء ومشروع وطني فعلي، وأن تجري عملية «صيانة» مستمرة لعملية التفاوض لكي لا يدفع الشعب الفلسطيني كله نحو المواجهة. لكن رغم اتفاق مكّة، وفي يوم ذكرى النكبة التاسع والخمسين ذاته كان فلسطيني يطلق النار على فلسطيني في غزة.

وانفجر اقتتال أهلي أدى إلى حلّ حكومة الوحدة الوطنية ومواصلة الحصار بإحكام أشد على غزة، كما أدى إلى تحرير الضفة من الحصار بشروط سياسية مع استمرار إمكانية الحصار متى تشاء إسرائيل.

وقد تحوّل الصراع الداخلي الفلسطيني إلى الصراع الرئيسي في المشهد الإعلامي عن فلسطين، وترى بعض القوى الوطنية أن الصراع مع الأصولية الإسلامية يتقدم من حيث الأهمية الصراع مع الاحتلال، والأمر الوحيد الذي يمكن أن يدفعها إلى الاتفاق علي أي نوع من أنواع التسوية الداخلية هو تحديد موعد للانتخابات لقطف ثمار الحصار الدولي بهزيمة حماس.

لا يمكن فهم غزة كمجرد منطقة محتلة، لا تاريخاً، ولا تركيباً سكانياً. ولا يمكن فهم الصراع الجاري فيها كمجرد صراع بين فصائل على النفوذ. هذا كلام غير واقعي وميتافيزيقي في مجمله. فغزة هي مخيم لاجئين كبير جداً. والعنف المتفجر داخلها يشبه العنف المتفجر في السجون. والتنافس فيها يشبه التنافس على من يمثل السجناء أمام إدارة السجن. والتخلي عن هوية حركة التحرر الوطني الذي رافقه اعتبار الفلسطينيين طرفاً في «صراع» إسرائيلي ـ فلسطيني، والقضية الفلسطينية كقضية بدأت عام ١٩٦٧، دون نكبة فلسطين المتمثلة بقضية اللاجئين، واعتبار مخيم لاجئين كبير مجرد منطقة محتلة أو مخيم يريد التحرر من الاحتلال، وليس العودة، رافقه أيضاً التخلي عن أخلاقيات ومعنويات حركة التحرر الوطني. وماذا تعني حركة التحرر الوطني في مناطق مثل غزة ومخيمات لبنان عدا التمسك بحق العودة؟ لقد جعل التخلي عن هذه المعاني جزءاً كبيراً من الناس غير المستفيدين، بل المتضرّرين من التسوية، ومما يسمّى بعملية السلام، يفقدون المعنى مع ما يرافق ذلك من انحلال سياسي من جهة تقابله أصوليات من الجهة الأخرى.

إن ما يجري من مظاهر انحلال سياسي وأصوليات متقابلة هو من مظاهر فقدان حركة التحرر الوطني دون أن تصبح دولة، ومن مظاهر الصراع على السلطة داخل معسكر اعتقال محاصر.

تفرح حركات التحرر الوطني بالتخلي عن صيغة حركة التحرر لو نالت الاستقلال وأصبحت دولة، ولكنها في حالة اللاجئين في لبنان لا تغيِّر شيئاً لو أصبحت دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي غزة لم تصبح أصلاً دولة تفرض القانون، ولم تصبح سيادة القانون شرعيةً جديدةً بدل شرعية النضال التحرّري الذي يحمل قيماً مثل حق العودة.

وتكاثرت مؤخراً صرخات الاستغاثة المرتفعة من مناطق الشتات من فلسطينيي بغداد ونهر البارد وغزة وغيرهم، ولا عنوان يلجأ إليه، لا يوجد أب لهؤلاء الناس. وحتى ما كان قائماً من منظمة تحرير ترعى شؤون اللاجئين انتهى. ولذلك لا بد من اعتبار هذه الصرخات بمثابة دعوة إلى إعادة التفكير في المسار كله.

لقد تمّت منذ اتفاقيات أوسلو حوصلة ما تبقى من الشعب الفلسطيني في غيتوات في غزة والضفة خلف جدار على أرضهم وفي وطنهم، كأنهم جسم غريب ترفضه إسرائيل، فتفرز غشاء يغلّفه. الجسم الغريب هو الذي يرفض الجسم الأصيل. لقد نشأ ما هو أخطر من البانتوستانات التي توقّعناها نحن معارضي أوسلو بعد الاتفاقيات مباشرة.

وتبدو الصورة مقلوبة على هذا النحو المثير للنقمة من جراء التعامل مع قضية فلسطين وكأنها تولدت عام ١٩٦٧، وكأن إسرائيل دولة أصيلة في حدود ١٩٦٧، ولكنها محتلة وراء هذه الحدود، وأيضاً تحويل الفلسطينيين في وعي الناس إلى جماعة، أقلية سكانية تطالب بحقوقها، وتتكلم بخطاب حقوقي، مثل حرية الحركة، وحق البيع والشراء وتلقي المعونات. وهي تطالب بحقوقها المعيشية التي تحوّلت إلى موضوع الاتصال مع الأوروبيين وموضوع لقاءات دورية بين أولمرت ومحمود عباس. وفي المقابل، تنهار حالة اللجوء والشتات الفلسطيني والحالة السياسية التحرّرية إلى ما نراه في العراق ولبنان دون تنظيم يرعاها.

ولا شك في أنه منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى اليوم، يجري منهجياً وعن قصد (أو دون منهج وعن غير قصد، وذلك بفعل نشوء واقع السلطة الفلسطينية) تفريغ منظمة التحرير الفلسطينية من المضمون والمعنى والبنية والصلاحيات. وكأن مهمة المنظمة كانت التلاقح لتوليد أوسلو يليه موتها، أو قتلها. ويبدو أنه فقط لهذا الهدف اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو. وقد أريد لها أن تستغل شرعيتها في توليد التسوية وتغيير الميثاق، ثم تخلي مسرح التاريخ للسلطة الفلسطينية.

وقد شجع مؤيدو التسوية العرب والأجانب على اعتماد السلطة ممثلاً للشعب الفلسطيني والاعتراف بها بعد أوسلو، وعدم الالتفات إلى مؤسسات المنظمة بما في ذلك عندما كان الفصيل نفسه، أي حركة فتح، يسيطر على المؤسستين. وقد اتخذ ذلك شكل تهميش في التمثيل لدى المؤسسات والمؤتمرات وشكّل مرارات عند نشطاء هذه المنظمة في الخارج، وعند دائرتها السياسية، جراء تهميشها لصالح مؤسسات مثل «وزارة الخارجية» في السلطة. كما تم إفشال وإهمال النقابات والاتحادات الفلسطينية وغيرها ودورها في الحفاظ على حياة فلسطينية منظمة في الشتات.

وكان هنالك استثناء رثّ وقصير المدى عندما لجأ الفصيل المركزي نفسه إلى منظمة التحرير الفلسطينية لمقارعة السلطة المنتخبة، فأحيا ألقاب ومؤسسات المنظمة ضد السلطة الفلسطينية التي وقعت تحت سيطرة حركة حماس. وهمّشت هذه المحاولة منظمة التحرير أكثر مما أحيتها، إذ حولتها ولأشهر قليلة فقط إلى أداة في الصراع على السلطة، ما لبثت أن نُحِّيَت جانباً مرة أخرى.

وفي لحظة تاريخية وجد اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم دون تنظيم يقودهم ككيان سياسي، وذلك قبل تحقيق حق العودة، وعلى رغم استمرار، بل وتفاقم مأساتهم في بغداد ونهر البارد، وفي مخيمات لبنان عموماً، وفي غزة. أما في فلسطين، فتم تبني مصطلحات وتعابير الدول: رئيس، وزير، أجهزة أمنية، «في. آي. بي.»، كل هذا قبل نشوء الدولة ودون استقلال. ويبدو أنه بعد انكشاف معنى هذه العملية التي بدأت في أوسلو، وانتهت إلى أن يطلق فلسطيني النار على فلسطيني في المناطق المحتلة قبل قيام الدولة، وحتى في يوم ذكرى النكبة، أصبح من الصعب التستر على طبيعة هذه السلطة ودورها التاريخي.

لم يتضمن اتفاق مكة هذا التقييم بالطبع، ولكنه تضمن إحياء منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بنائها. أما صنَّاع القرار العرب والإعلام العربي، فلم يتابعوا تحقيق هذا البند في الاتفاق بالطبع. وهو الأكثر إلحاحاً. فماذا يعني إدراك عدم تحقيق التحرر وعدم تحقيق حق العودة بواسطة اتفاقيات أوسلو المنهارة سوى العودة إلى تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية؟ لقد كان تفريغها من محتواها وإضعافها خطأً جسيماً، ويجب أن يجري إحياؤها من منظور الواقع الجديد، وليس بالعودة إلى القديم. ويعني الواقع الجديد وجود قوى مناضلة ومقاومة، مثل حماس والجهاد، يجب أن تُمَثَّل في إطار المنظمة. وإذا أدركت حماس معنى وأهمية منظمة

التحرير الفلسطينية، فإنها سوف تتخلى عن الثنائية في الاتصالات بين فصيلين، فتح وحماس (هي صيغة السلطة)، وتشترط وجود الآخرين من مناضلين وفصائل ومستقلين لكي تكسبهم كحليف في إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية. فمنظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة إلى التاريخ الفلسطيني هي أكثر من توازن بين فصائل، ومن الواضح من سلوك حماس أنها لا تدرك ذلك، إذ تعتقد خطأً أنها كانت مجرد أداة بيد الفصيل الأكبر.

لا يكفي تفاهم فتح وحماس بوساطة عربية لإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، فكل ما يتفق عليه بينهما هو كيفية إدارة السلطة الفلسطينية. ولا بديل لفتح وحماس في إعادة بناء المنظمة، ولكن ليس وحدهما، ولا بديل لهذا الإطار على مستوى الشتات، وعلى مستوى الانسحاب من صيغة السلطة «حافظة الأمن والاستقرار» الإسرائيليين، ونواة الدولة لفلسطينية دون القدس ودون اللاجئين، ودون إزالة كافة المستوطنات.

في أية صيغة للمجلس الوطني الفلسطيني المقبل، وأخذاً بعين الاعتبار لتطورات الكيانية منذ أوسلو، لا بد من ضمّ المجلس التشريعي المنتخب، ولكن يجب بذل جهد لانتخاب مندوبين آخرين، إضافة إلى مؤسسات الفصائل والأحزاب المناضلة، وإضافة إلى الاتحادات والمنظمات الأهلية وغيرها. إطار المقاومة السياسي على المستويين المحلي والعالمي هو منظمة التحرير الفلسطينية. ولا بد من إعادة بنائها والتراجع عن نهج تهميشها.

ويفترض أن تكون أولى مهام المجلس الوطني الجديد هي مراجعة طريق أوسلو والتوصل إلى نتائج سياسية من فشله، إن كان ذلك على مستوى الحل، وإن كان ذلك على مستوى علاقة السلطة بإسرائيل. وليست هنالك حاجة إلى التنظير للاتفاقيات الموقّعة، فقد ألغت إسرائيل عملياً هذه الاتفاقيات. وتعني المراجعة في ظروف الشعب الفلسطيني تذوُّت حقيقة أنه لا توجد تسوية قريبة، وبالتالي فإن السعي إلى الحفاظ على مقوّمات وحدة الشعب الفلسطيني والمحافظة على المعاني والقيم التي تحافظ على تلاحم المجتمع الفلسطيني، والتي تمنحها حركة التحرر الوطني، وأهمها الحفاظ على حق العودة والتحرر من الاحتلال، يتخذ أولوية في هذه الظروف. تعني الواقعية عدم قبول تسوية غير عادلة مع إسرائيل تمزق الشعب الفلسطيني، وربما شعوباً عربية قريبة منه دون فائدة. ولكن الواقعية لا تكتفي بذلك فهي تتطلب أيضاً استمرار النضال، والتعامل مع قضايا الناس

اليومية والمعيشية، وترتيب ظروف الشعب الفلسطيني الحياتية في الداخل والخارج. يعني استمرار النضال استمرار مقاومة الاحتلال بحيث لا يتحول إلى وضع طبيعي. . . ولكن لا بد من أن يجري في هذه الظروف بإيقاع مدروس بعناية وناجم عن إدراك أن التحرير أيضاً ليس على الأبواب. ولا يمكن أن يصمد الشعب الفلسطيني بواقعية كهذه عارية من الوهم دون أن يجري الاهتمام بشؤونه الحياتية، وتنجح حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية فقط إذا أدركت أن هذه مهمتها، وأن هذا يتطلب الاهتمام بشؤون التعليم والاقتصاد والصحة والبنى التحتية، ومغادرة شأن التسوية وإفشال التسوية.

المقاومة تقاوم بناء على خطة طويلة المدى، والسلطة الفلسطينية تنظّم حياة السكان بنجاعة. وإلا فدون مقاومة، وفي ظلّ تولي السلطة مهام الاحتلال الخدماتية دون سيادة للسلطة، ودون حقوق للناس، ودون حتى حرية الحركة، فمن المفهوم أن ينتشر مطلب حلّ السلطة. ولولا أن الأمر لم يعد ممكناً، ولولا أن إسرائيل لن تعود إلى ملء الفراغ، لقلنا إنه من الأفضل حلّ السلطة الفلسطينية، إذ لا مبرر آخر لوجودها الذي فرض على الشعب الفلسطيني، باتفاقيات بات الجميع يعرف أنها خاطئة، وحرر الاحتلال من مسؤولياته دون التحرر من الاحتلال. ويجب إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تكون قادرة على تأطير هذه المساعي تحت سقف واحد، وعلى قيادة نضال اللاجئين في الخارج وتنظيم مساهمتهم في الحياة الوطنية الفلسطينية.

ولا مكان لمثل هذا الإطار في حياة الناس دون أن يهتم الكيان الوطني الفلسطيني المتمثل فيه بحقوق اللاجئين الفلسطينيين المدنية في مناطق سكناهم. . . من العراق وحتى لبنان وغزة. وقد ثبت تاريخياً أن حرمان اللاجئين من الحقوق، بحجة منع التوطين، لا يمنع التوطين، بل يؤدي إلى البحث عن حقوق مدنية، ثم عن توطين فعلاً، في أوروبا ودول اسكندنافية وغيرها. الطريق الوطني هو الدفاع عن الحقوق المدنية دون توطين في بلد عربي، بدل أن يختار اللاجئ الفلسطيني بين مجمّعات التعاسة والبؤس في العراق ولبنان وغزة والتوطين في أوروبا؟

هنا تكمن المهمات الواقعية. إذا تمّت معالجة هذه القضايا بواقعية يصبح بالإمكان رفض الحلول غير العادلة والصمود. وفي مثل هذه الحالة فقط يصبح الوقت في غير صالح إسرائيل، أما دونها، وبغضّ النظر عن الحجج والمبرّرات، فإن الوقت يمرّ لصالح إسرائيل.

خامساً: إسرائيل والخيار التاريخي[٧]

بات تراكم الأحداث باتجاه واحد في السنوات الأخيرة يدل على تغيّر كيفي في حال القضية الفلسطينية وموقعها في النظام الإقليمي والكيانات العربية بشكل خاص. فالدول العربية إما متورطة باتفاقيات مع إسرائيل أو تنتظر أو تختلق الفرص لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل. وتجري محاولة لتهميش كل من يفرض شروط عدالة نسبية وخطاب فيه الحدّ الأدنى من الكرامة على ما يسمى بـ «عملية السلام». وفي الوقت ذاته، لم تصبح إسرائيل جسماً أقل اغتراباً أو أكثر شرعية بالنسبة إلى شعوب المنطقة. وما زالت تُستَحضَر كمثال للمعاناة والجروح المفتوحة، وتعتبر مثالاً على نفاق الغرب في مسألة حقوق الإنسان. . . أي أن الفجوة بين مواقف الشعوب ومواقف الأنظمة الرسمية تتسع باستمرار، ولم تعد الدولة العربية تأبه بجسرها أو تغطيتها بخطاب أو شعار.

لم يعد بوسع المحلل والمراقب المسيّس تجاهل التشابه بين السياق «العربي ـ الإسرائيلي» الحالي وحال الدول الصليبية في عصرها في المنطقة العربية.

فقد رفضت إسرائيل السلام العادل مع الشعوب العربية والشعب الفلسطيني، ونقصد ذاك الممكن والمتمثل بالعيش المشترك في «دولة وحدة» ديمقراطية لجميع مواطنيها العرب واليهود، بحيث تشكل جزءاً من المنطقة العربية، أو ذاك الحلّ الممكن الذي تلاه تاريخياً والمتمثل بتسوية في «حل الدولتين» مع ضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

وقد اختارت إسرائيل نموذجاً ثالثاً حتى بعد أن تبنّى العرب حلولاً ومبادرات سلمية طُرِحَت رسمياً على إسرائيل. هي اختارت نموذج الدولة الصليبية.

ولا تتناقض التسويات والمعاهدات (وحتى التعاون الأمني القائم في علاقاتها الحالية مع أنظمة عربية) مع هذا النموذج. فالدول الصليبية الأربع لم تعش بفضل إتقان الفروسية وبناء الحصون وحدها، وما كان ذلك ممكناً أصلاً. لقد نجت الدولة الصليبية طيلة ١٩٠ عاماً، بواسطة الجمع بين الحصون والقلاع والتسويات والمعاهدات مع أمراء وسلاطين ومماليك، وفي الرهان على خلافاتهم في تحالفات مع بعضهم ضد بعضهم الآخر.

---

(٧) عزمي بشارة، «إسرائيل إلى أين؟!!،» **الكتب: وجهات نظر**، السنة ١٠، العدد ١١٢ (أيار/مايو ٢٠٠٨)، كما نشر في العديد من المواقع والصحف الأخرى داخل فلسطين وخارجها.

ولكن هذه التسويات لم تتحول إلى سلام، ولم تقبل شعوب المنطقة بالدولة الصليبية. فاستمرت هذه نبتة غريبة، ثقافياً وحضارياً وسياسياً. وفي النهاية، أصبح امتحان الزعامة العربية الإسلامية في تقديم نماذج لمحاربتها وهزيمتها. لقد انتهت الدولة الصليبية على رغم جمعها بين التسويات وحملات القتل والإبادة (وللتذكير نقول إنها انتهت واندثرت حتى في غياب شعب فلسطيني).

وليس هنالك حاجة إلى التذكير أن تعبير «الصليبية» نفسه هو تعبير أوروبي متأخر (وليس عربياً أو إسلامياً) يعود إلى مؤرخي القرن السابع عشر في فرنسا. أما العرب، فقد أسموهم الإفرنج أو الفرنجة. والتعبير لا يعني المسيحية (بالتأكيد ليس الشرقية، ولا حتى الغربية) ولا يتطابق معها.

وقد أُعِدَّ هذا المقال للتفكير في الخيارات التي رفضتها إسرائيل، وفي الخيار الذي انتهت إليه، خيار الدولة الصليبية. ونقصد بها الدولة الاستيطانية الغريبة عن محيطها التي قامت بالعدوان، وتعيش بالسيف والتسويات والهدنات المؤقتة وباستغلال الخلافات في محيطها، ولكنها لا تكتسب شرعية في محيطها عبر الزمن.

عموماً، لم تُطرَح قضيةٌ كولونيالية، قضية شعب تحت الاحتلال، إلا كقضية تحرر من الاحتلال وإزالة الاستعمار. ولكن في فلسطين طرحت القضية كمعضلة ترافقها تصوّرات للتسوية حتى اليوم كمشاريع حلول لمعضلة أو قضية شائكة هي قضية فلسطين.

وفي التعامل مع هذه الحالة الاستعمارية وكأنها قضية شائكة أو معضلة، يكمن تخصيص يهدف إلى تمييزها من باقي قضايا التحرر الوطني. . . وذلك بخلطها مع النزاعات الحدودية والتمايز الديني والحضاري والمسألة اليهودية. هذا التعقيد هو الذي أقصى فلسطين عن عملية إزالة الاستعمار. ونحن نشهد حالياً تحوّله أيضاً إلى المانع أمام «حل دائم». وهذا التعقيد الذي استخدم مرة لتفكيك صيغة التحرير، ثم حالياً لمنع التوصل إلى «حل دائم»، سوف يقودِ في النهاية إلى التمسك عربياً برفض شرعية إسرائيل، وإلى نموذج الصراع المستديم.

انطلقت ثقافة مرحلة النضال ضد الاستعمار من أنه من واجب الشعوب الواقعة تحت الاحتلال أن تقاوم الاحتلال. ويبقى على الدولة الاستعمارية أن تستنتج من مقاومة الاحتلال ما تستنتج من حلول لقضية عدم تمكّنها من السيطرة، وعدم تمكنها من تحمّل كلفة الاحتلال.

ولم يكن التفكير بتحرير فلسطين كبلد عربي ممكناً إلا في سياق معادلة:

استعمار مقابل حركة قومية عربية. فُهِمَ التحرير كمهمة الشعب الفلسطيني والشعوب العربية التي افترض أن تقاوم احتلالاً أجنبياً لجزء من الوطن العربي.

لم تكن المعركة من هذا المنظور منفصلة عن الشعوب العربية، بل كانت جزءاً من القضايا العربية، وكانت رمزياً هي القضية العربية، لأنها كثفت في ذاتها باقي القضايا القومية... مثل التجزئة والتبعية، والهيمنة الخارجية، وقطع التواصل العربي، وشرعية الأنظمة. ومارس العرب (أو لم يمارسوا) تضامناً مع الفلسطينيين على المستوى الإنساني. أما على المستوى السياسي، فلم يكن الحديث ممكناً عن تضامن، إذ إن المعركة واحدة.

ليست المعركة ضد الصهيونية وإسرائيل قضية الفلسطينيين وحدهم بحيث يتضامن معهم العرب سياسياً. فهي إما قضية العرب، ألا وهي القضية الفلسطينية، أو هي «نزاع فلسطيني ـ إسرائيلي». لا توجد قضية فلسطينية خارج السياق العربي. ولن يلبث أن يتحوّل ما يسمّى «النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي» إلى صراع حدودي بين كيانين يخضع لموازين القوى بينهما في غياب العرب.

بعد عام ١٩٦٧، أي بعد الهزيمة التي مني بها التيار القومي وهو على سدّة الحكم في دول عربية مواجهة، وصلت إلى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فئات سياسية اجتماعية قادت الكفاح المسلح، ولكنها اتجهت بسرعة نسبية عبر تشديدها على الكيانية الوطنية نحو التحول إلى نظام عربي، أو إلى أحد الأنظمة العربية. ومع الردّة التي حصلت بعد الحرب على مستوى الأنظمة، خاصة في مصر، التقت هذه الرغبة خلال فترة قصيرة مع رغبة جزء من النظام العربي الرسمي. فمثلاً النظام المصري، الذي ولّدت مرحلته القومية صيغة منظمة التحرير، اتجه نحو قطع الصلة مع العرب في ما يتعلق بالصراع مع إسرائيل، وقرّر أن يذهب في طريقه التسووي الذي حتّمته سياسته في حينه. فقد كان السلام المنفرد مع إسرائيل جزءاً من رزمة تضمّنت تغيير بنية الاقتصاد، وشملت أيضاً خيار التحالف مع الولايات المتحدة إقليمياً.

وفي حالة مصر، يبدأ قطع الصلة السياسية مع العرب بفكّ الارتباط مع قضية فلسطين، وما بدأ كموقف وطني على شكل دعم مصري لمنظمة التحرير «ممثلاً شرعياً ووحيداً» ضد الأردن في قرارات قمة الرباط، ثم تحوّل لدعم «استقلالية القرار الفلسطيني» ضد سورية... كان في الواقع موافقاً للسياسة الجديدة بقطع صلة مصر مع «الصراع العربي ـ الإسرائيلي»، ولينتهي إلى اعتبار

القضية الفلسطينية قضية الفلسطينيين. وكما قلنا يستخدم بعض العرب مؤخراً حتى مقولة أسوأ: «الصراع (أو النزاع) الفلسطيني ـ الإسرائيلي».

ونجد مثالاً متأخراً لهذا السلوك الفلسطيني في إصرار ياسر عرفات على فصل الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن عن الأردني؟ فماذا كانت النتيجة؟ سلام أردني ـ إسرائيلي ناجز ومنفصل، وعملية سلام مرتبكة متخبطة لا يحكمها مبدأ بين إسرائيل وقيادة منظمة التحرير، وما زالت مستمرة بعد عقد ونصف على السلام الأردني ـ الإسرائيلي.

هذه خلفية اعتبار النظام الرسمي العربي محاصرة الفلسطينيين، والقصف الإسرائيلي الوحشي على مجتمع مسجون في غزة، قضية الفلسطينيين. وقد انقسم النظام العربي بين «متضامن معهم» ولائم لهم يحمِّلهم المسؤولية لأنهم يعرِّضون أنفسهم لغضب إسرائيل. وحين انفجر القطاع في ظلّ الحصار، وحاولت الجماهير الغاضبة فتح معبر رفح باتجاه سيناء، وصلت الحاجة إلى تأسيس وترويج موقف رسمي (لا يحظى بشعبية) شعبياً درجة تأليب المشاعر الوطنية المصرية ليس مع فلسطين وضد إسرائيل، كما هي في سجيتها، بل ضد «غزوة فلسطينية». وقد غازل رئيس السلطة الفلسطينية مؤخراً في خطاب ألقاه في ذكرى وفاة ياسر عرفات، هذا الموقف بحديثه عن اجتياح فلسطيني لأراضي مصر في وصفه للانفجار المدني العفوي ضد الحصار في أسوأ أيامه قبل الحرب على غزة.

ترك القضية للفلسطينيين هو نتاج لقاء بين نوعين من المواقف والتصوّرات: **أولاً** مصالح أنظمة عربية أخرجت نفسها ودولها من تعريف العرب كذات سياسية فاعلة ذات أمن قومي ومصالح ومواقف مشتركة من جهة، **وثانياً** نضال قيادة حركة التحرر الفلسطيني لكي تصبح هي أيضاً نظاماً عربياً من جهة أخرى.

ترحب الاقطار العربية بالسلطة الفلسطينية تحت عنوان منظمة التحرير الفلسطينية كنظام عربي، لأنها تلبّي حاجة الأنظمة إلى أن تترك «القضية» للسلطة والمنظمة تحت عناوين شتى من نوع «وحدانية التمثيل» و«استقلالية القرار» وغيرها. تتحول فلسطين من قضية بلد عربي محتل، إلى نزاع فلسطيني ـ إسرائيلي على حدود دولة فلسطينية افتراضية، ومن «القضية الفلسطينية»، إلى قضية الفلسطينيين، ثم إلى قضية الفلسطينيين القاطنين في الضفة وغزة دون غيرهم، ومن حلقة ضرورية من حلقات التحرر والوحدة العربية إلى مسألة كيان سياسي آخر، ومن صراع مع الصهيونية وما تمثله في هذه المنطقة إلى نزاع حدودي.

وتتحول القضية من المقاومة من أجل التحرر إلى البحث مع المجتمع الدولي ومع الإسرائيليين عن حلول لمعضلة. يتحول البحث عن حلّ إلى تفاوض بين محتل وواقع تحت الاحتلال، قبل أن يقتنع المحتل بموضوع التفاوض الوحيد الممكن في مثل هذه الحالة، وهو: كيفية إزالة الاحتلال. ويتحوّل التفاوض إلى «عملية سياسية جارية» تفصَّلُ فيها «حلول» و«مخارج» بموجب موازين القوى السائدة في ظل ابتزاز تتعرض له النخبة السياسية للشعب الواقع تحت الاحتلال لدفع ثمن بقائها قيادة مقبولة على الساحة الدولية و«المجتمع الدولي».

في ظلّ هذا النموذج نشأ التعويل العربي على مستوى الخطاب السياسي والإعلامي على مصطلحات، مثل «الشرعية الدولية» و«المجتمع الدولي». وهي عوالم افتراضية بديلة لعالم حقيقي تمّ التخلي عنه، وهو معركة التحرر العربي والفلسطيني ضد إسرائيل والصهيونية والمجتمع العربي. المجتمع الدولي هو مجتمع افتراضي، وهو تعبير يُعَدّ خصيصاً ويُفصّلُ للغة المناشدة. ولكنه لا يعني في الممارسة الفعلية سوى موازين القوة القائمة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

خيار الدولتين كحلّ ناجم عن تفاوض، أو يفترض أن تتوصل إليه المفاوضات، هو نتاج هذا السياق، سياق البحث عن «حلول لمعضلة». ولكن سخرية التاريخ أن السياق الذي أوصل النظام الرسمي العربي ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى التنازل والاقتناع بفكرة «حل الدولتين» الذي يعرِّض ممارسة حق العودة للخطر بحكم تعريفه، هو سياق القبول العربي نفسه بموازين القوى حَكَماً، والرهان الحصري على الاستراتيجية الأمريكية. وهذا ما مكّن إسرائيل من تفريغ الحل من مضمونه برفضها الانسحاب من القدس المحتلة، ورفض الانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧، والإصرار على الاحتفاظ بكتل استيطانية في الضفة الغربية.

و«حل الدولتين» الذي أفرغته إسرائيل من المضمون هو الحل الوحيد الذي يمكن أن ينتج من مفاوضات في هذه الظروف، فلا يبدو معقولاً أن «حل الدولة الواحدة» يمكن أن ينتج برضا «الطرفين» أو يتمخّض عن مفاوضات بينهما في هذه المرحلة.

رفض إسرائيل «حلّ الدولتين» هو رفض لحلّ كان يمكن أن يشكل أساساً لتعايش في المنطقة العربية، مع أنه لا يجسد عدلاً، ولكنه يتضمن الحدّ الأدنى من الإجماع العربي إذا تضمن استعادة القدس وعودة إسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧ (في الضفة الغربية والجولان) واعترافاً بحق العودة.

ولكن إسرائيل رفضت هذا الخيار، كما أسلفنا. رفضت خيار الدولتين بشكله ومركّباته التي كان يمكن أن تقبل عربياً، وأصرّت على الدولتين كحلّ شكلي فقط. ووجهت سياساتها، خاصة في القدس ومنطقتها، وفي الكتل الاستيطانية، كي تجعله غير ممكن التحقيق في المستقبل القريب.

لقد تم تقزيم التفاوض على «حل الدولتين» وتفريغه من أي مضمون، إذ فقدت حركة التحرر الوطني الفلسطيني مصادر قوة حركة التحرر، بما فيها التعويل على المجتمع العربي بدل السعي وراء سراب «المجتمع الدولي». فقدتها، وتخلّت عنها دون أن تصبح دولة، وقبل أن تضمن السيادة. وأصبح كيان السلطة الذي أقامته مرتبطاً كلياً بالتفاوض وبحسن النية الأمريكي ـ الإسرائيلي، وبمواقف الرأي العام الإسرائيلي وغير ذلك. وتحوَّلَ التفاوض على الدولة الفلسطينية إلى عملية ابتزاز، يتم فيها تقديم تنازلات ومقايضتها بقضايا متعلقة بالحقوق الثابتة.

ومن خيار اعتبار التفاوض بديلاً من المقاومة، وليس نتيجة لها، تنشأ قيادة فلسطينية جديدة. وهي قيادة محتواة في العملية السياسية التفاوضية إلى درجة ارتباطها وجودياً بهذه العملية. وإسرائيل تعرف ذلك، كما نعرفه. وهي تستبدل التفاوض السياسي الجوهري بمكرمات ومبادرات حسن نية إسرائيلية تحتاج إليها هذه القيادة في مقابل محاصرة ومحاربة واغتيال القوى الفلسطينية التي تتبنى خيار المقاومة وترفض التخلّي عنه.

هكذا يصبح ما كان مفروغاً منه تحت الاحتلال ذاته قبل اتفاقيات أوسلو، مثل الكهرباء والماء وحرية التنقل والعمل والغذاء والدواء موضوعات للتفاوض والمساومة: . . ويغدو تحقيقها إنجازاً في وجه القوى التي «تستفز» أو «تغضب إسرائيل» بنهجها و«تعرِّض نفسها ومجتمعها لحصار» بعدم تخليها عن خيار المقاومة، فهذا الخيار هو الذي يمنع عنها هذه «الإنجازات» العظيمة (التي كانت قائمة في ظلّ الاحتلال).

في مرحلة التحرر الوطني، كان الطرف الفلسطيني الذي يطرح نفسه كوسيط مع الاحتلال يحصل بواسطته تصاريح السفر والعمل والكهرباء والوقود وغيرها، كان يُعتبَرُ عميلاً، وكانت توسم هذه الاستراتيجية كمحاولة لخلق قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي اعتبرت قيادة وطنية، لأنها لا تقبل بالخدمات في ظلّ الاحتلال حلاً، وتصرّ على التخلّص من الاحتلال ذاته. وكم من أبناء الشعب الفلسطيني ناضل وسجن واستشهد في مظاهرات ضد «القيادات

البديلة» التي تقدم نفسها كقيادة محلية وسيطة لحكم ذاتي ولتقديم الخدمات!!

في مرحلة التفاوض على الدولة أصبحت هذه أدوات إسرائيلية ـ فلسطينية للتمييز بين قيادة معتدلة تستحق أن تُدْعَم، فتحظى بدعم في قطاعات اجتماعية فلسطينية بواسطة هذه الخدمات، وقيادات أخرى متطرفة يجب أن تدفع الثمن شعبياً بالضغط على المجتمع الفلسطيني كي يتخلى عنها، لأنها تتمسك بخيار المقاومة، ولا يمكنها تقديم الخدمات، بل يضرّ وجودها بهذه الخدمات. لقد حصل هذا الانقلاب الكامل بعد أوسلو، ونقصد اعتبار القيادة الوسيطة ذات الخدمات في ظلّ الحكم الذاتي هي الشرعية، واعتبار رفض استمداد الشرعية من تقديم الخدمات في ظل الاحتلال تطرفاً خطيراً ومسبّباً للحصار.

ولكن في الوقت الذي يجري فيه تفريغ برنامج الدولة الفلسطينية كجزء من «حل الدولتين» من أي مضمون، يبدو أن التيار الفلسطيني المقاوم، الذي يتشكل بغالبيته حالياً من قوى تتبنى أيديولوجية دينية، متمثلة بحركتي حماس والجهاد، لا يميل إلى طرح ديمقراطي بديل لحلّ الدولتين يتضمن خياراً للإسرائيليين، مثل «حل الدولة الواحدة». فما تطرحه حماس هو دولة فلسطينية في حدود عام ١٩٦٧ كأساس لهدنة طويلة الأمد، أو دولة إسلامية في كافة أرجاء فلسطين على المدى البعيد. لا يوجد طرح سياسي ديمقراطي في مقابل تفريغ «حل الدولتين» من المضمون.

لم يُطرَح خيار الدولة الواحدة لكافة المواطنين العرب واليهود بشكل فعلي وحقيقي في تاريخ الصراع. فقد نظر العرب بحق إلى الصهيونية كحركة استعمارية، وإلى الصهاينة من غير المقيمين أصلاً في فلسطين كمستعمِرين يحرِّكهم هدفُ إقامةِ دولةٍ في بلدٍ يقيم فيه شعبٌ آخر. لم يكن وعد بلفور سراً، وقد كانت مشاريع الصهيونية بإقامة دولة يهودية في فلسطين معروفة ومعلنة تخفى على الجهلة فقط.

ولأن الصهيونية كانت وما زالت تعني في الممارسة جلب عدد غير محدود من «القادمين» المستوطنين إلى فلسطين، فلم تكن حدود المواطنة في مشروع الدولة الديمقراطية الواحدة واضحة المعالم. والمواطنة المتساوية هي أساس وجوهر فكرة العيش في دولة واحدة دون هيمنة صهيونية. وهي أيضاً الرسالة العربية المطلوب أن تقدم شيئاً للمجتمع اليهودي لإبعاده عن فكرة الدولة اليهودية، وأقصد شرعنة الوجودِ اليهودي في فلسطين بواسطة المواطنة. هذه رسالة عيش مشترك، وهي نقيضة للإبادة أو الطرد أو «رمي اليهود في البحر» (التي تتغنى بها وتخترعها إلى حدّ بعيد الدعاية الصهيونية في حين رمت إسرائيل الفلسطينيين في البحر

والصحراء). ولكن بدا أن كل تحديد يقوم به العرب من أجل توضيح حدود المواطنة لتاريخ لا يُعتَبَر بعدَه المهاجرون مقيمين شرعيين هو تحديد غير واقعي ومثير للسخرية والتسخيف.

ومن الناحية الأخرى، وهي الأهم، أصرّت الحركة الصهيونية على إطار الدولة اليهودية في فلسطين كحلّ للمسألةِ اليهودية. هذا هو مبرّر وجود الصهيونية التاريخي في نظر ذاتها. وقد كانت الدولة اليهودية موضوع وعنوان الصراع الذي خاضته حتى داخل المجتمعات اليهودية في الشتات، ناهيك بالدول العظمى، وتحصيل وعد بلفور، وناهيك بمشروع الاستيطان نفسه. وهو مشروع قام على أنقاض عرب فلسطين، ولم يهدف إلى الحياة مع العرب في كيانٍ سياسيٍ واحد.

هذا صحيح من الناحية التاريخية، ما عدا في استثناءٍ قصيرٍ واحدٍ، هو طرح «هشومير هتسعير» فكرة الدولة الثنائية القومية في الثلاثينيات، ولكن هذا الطرح جاء في خضمِّ نشاطها الاستيطاني في تناقض مع السكان الأصليين.

من السخف الاعتقاد أن الصهيونية، وأي تيار من تياراتها، وإسرائيل أو أي مركّبٍ من مركّباتها الحزبية السياسية، أو حتى الاجتماعية الرئيسية، يمكن أن يقبل الآن بـ «الدولة الواحدة» الديمقراطية كإطار لحلّ.

ليس هذا النموذج حلاً تفاوضياً في إطار موازين القوى الحالية، بالمعنى الذي يفهم في أيامنا هذه من كلمة «حل». وعندما طرح لفترة قصيرة من قبل حركة فتح مثلاً في السبعينيات اعتبر إسرائيلياً على أنه رديف لعبارة «إزالة إسرائيل». كما طرحت فكرة الدولة الواحدة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية كبرنامج «الدولة الديمقراطية العلمانية» بحيث تضمّن المساواة الكاملة في الحقوق بين سكان البلاد: مسلمين ومسيحيين ويهود، أي أنها تعاملت مع الديانات تحديداً، وذلك دون أن تعينِّ طابعاً قومياً للدولة. ولكن لم تطرح أدوات تحوّل الفكرة إلى برنامج سياسي بعمل يهودي عربي مشترك مثلاً، بل من خلال تحرير فلسطين كبلد عربي. وعلى كل حال، لم تدم الفكرة طويلاً في التداول.

وقد اختلف هذا البرنامج الديمقراطي عن فكرة الدولة الثنائية القومية. وهي فكرة تطرح حالياً من قبل مثقفين عرب ويهود. وقد طرحت بداية من قبل يسار الحركة الصهيونية «هشومير هتسعير» في ثلاثينيات القرن الماضي، ولفترة قصيرة فقط. وتتضمن الفكرة الثنائية القومية اعترافاً بوجود جماعتين قوميتين في فلسطين، تشكّل كل منهما كياناً داخل دولة واحدة، وتلبّي بالتالي فكرة الوطن القومي، أو

الوطن لكل قومية من القوميتين في الدولة نفسها، في إطار دولة واحدة تعترف بقوميتين. طبعاً، أسقطت «هشومير هتسعير» هذا الطرح سريعاً، ولم تتابعه. فقد رُفِض فلسطينياً وصهيونياً. . . وبقيت شذرات منه تطرح حتى ما قبل النكبة من قبل أساتذة في الجامعة العبرية ومثقفين يهود بارزين، ولكن معدودين في إطار حركة «بريت شالوم».

يسلّم نموذج «الثنائية القومية» بوجود قوميتين: واحدة أصيلة، وأخرى متشكلة، ولكنها في الحالتين أقرب إلى واقع فلسطين من جنوب أفريقيا. ففي جنوب أفريقيا الجديدة التي يعاد بناؤها بعد انهيار النظام العنصري جرى تجاهل فكرة القوميات (التي اعتبرت غير متشكّلة كفكرة سياسية) لصالح أمة واحدة متعدّدة الثقافات واللغات والديانات والإثنيات في إطار دولة المواطنة الواحدة، أي أن عملية بناء الأمة الجنوب أفريقية الواحدة لا تتجاهل الإثنيات والقبائل واللغات والجماعات والثقافات (خلافاً لنموذج الأمة الفرنسية الواحدة مثلاً من جهة، وخلافاً لبلجيكا الثنائية القومية من جهة أخرى). ليس المطروح في جنوب أفريقيا إذن نموذجاً متعدد القوميات، بل متعدد اللغات والثقافات والإثنيات.

ومع أن «الحلّ الثنائي القومية» أقرب إلى واقع فلسطين، لأنه يتعامل مع قوميات متشكّلة فعلاً خلافاً لنماذج أخرى مهاجرة (الولايات المتحدة، وأستراليا، ونيوزيلندا) تبنى فيها الأمة على أساس المواطنة وحدها دون ذكر القومية (وعادة لا تلبث في هذه الحالات أن تتحول الأمة إلى قومية بدل العكس)، فإنه ليس أكثر واقعية من الناحية السياسية في موازين القوى الحالية في فلسطين.

إضافة إلى ذلك، ففي جنوب أفريقيا، تبنّت حركة التحرر الوطني متمثلة بالمؤتمر الوطني الأفريقي هذا الخيار، خيار التحرّر عبر المواطنة المتساوية في إطار الدولة المتعددة الثقافات. ولكن حركة التحرر الوطني الفلسطيني تاريخياً اتجهت نحو فكرة الدولة الوطنية منذ منتصف السبعينيات.

وهكذا وُجِّهَت الانتفاضتان الأولى والثانية في الضفة الغربية وقطاع غزة باتجاه انفصالي، وليس توحيدي مع بقية فلسطين. ولا توجد قوى فلسطينية سياسية حزبية جدية تتبناه، أو تطرح استراتيجية نضالية سعياً إليه، ناهيك بأنه ليس خياراً تفاوضياً مع إسرائيل، في حين تتبنّى النخبة السياسية الفلسطينية طريق التفاوض حصرياً.

وقد تشكّلت الخارطة السياسية الفلسطينية والقوى المنظّمة الفاعلة فلسطينياً،

وانقسمت بين قوى تدفع جميعاً يساراً ويميناً باتجاه الدولة الوطنية، وتختلف على أمور أخرى. وحقيقة تبني خيار «حلّ الدولة الواحدة الثنائية القومية» مؤخراً من قبل مثقفين فلسطينيين ديمقراطيين لا يغيّر من جديته وجدية مناقشته، بل يؤكد ضرورة ذلك.

ونحن نعتقد أنه لا توجد عوائق كبرى أيديولوجية أو بنيوية فلسطينية ضدّ مثل هذا الحل، كما أن مصلحة الشعب الفلسطيني بطرح برنامج ديمقراطي يضمن حق العودة، ولا يفرّط بالحقوق، ويعطي لمخاوف وتساؤلات المواطن اليهودي إجابة معقولة. وإذا تمّ تبنيه فلسطينياً، فلن يكون هنالك عائق عربي جدّي. المشكلة أن إسرائيل لم تقبل بهذا الموقف أبداً. ولم تنشأ قوى إسرائيلية جدّية تطرحه أو تتحزب له.

وهذا هو العائق الرئيسي الذي يوضع أمام تبنيه من قبل نخب سياسية فلسطينية ترى في التفاوض خيارها الوحيد، أي التفاوض مع إسرائيل، كما هي، وفي ميزان القوى القائم. أما القوى الفلسطينية المقاومة، فتبدو شعاراتها واستراتيجيتها النضالية مخالفة تماماً لمفهوم وروح الدولة الواحدة، وفكرة المواطنة الديمقراطية في دولة علمانية.

ومن الواضح أنه ليس ثمة جدوى في انتظار فئات اجتماعية إسرائيلية كبرى لتنضم إلى مثل هذا الطرح، لأن الفئات الاجتماعية الكبرى لا تتنازل عن امتيازات عن طيب خاطر. إن «حلّ الدولة الواحدة» هو تنازل عن امتيازات اليهود، وذلك بدرجة أكبر في حالة الدولة الديمقراطية العلمانية القائمة على المواطنة، وبدرجة أقل في حالة الدولة الديمقراطية العلمانية القائمة على الاعتراف بقوميتين على شكل اتحاد فدرالي.

لا يبدو في الأفق القريب تيار سياسي اجتماعي إسرائيلي يندفع أو يدفع بهذا الاتجاه في تناقض مع فكرة الدولة اليهودية. وأقصى ما نسمعه من اليسار الصهيوني هو فصل الضفة والقطاع عن إسرائيل في دولة، ورفض حق العودة في كافة الحالات. وفي المقابل، لا يوجد في المنطقة تيار عربي ديمقراطي فعلي يشكّل بديلاً جذاباً مرشحاً للحكم، ويطرح دولة ديمقراطية تبشّر بخير للمواطنين بغضّ النظر عن أصولهم الدينية أو الإثنية.

المشكلة الثانية أن من تبنى خيار «حلّ الدولة الواحدة» مؤخراً تبنّاه نتيجة لقناعة بفشل «حلّ الدولتين» على أساس حدود الرابع من حزيران/ يونيو، وليس

نتيجة لتبينّ فرص نجاح «حلّ الدولة الواحدة»، وأيضاً لأنه بات واضحاً أن حلّ الدولتين لا يستوعب تطبيق حق العودة. . . وفي الواقع لا يفرز فشلُ «حلّ الدولتين» بحدّ ذاته مقوّمات نجاح «حلّ الدولة الواحدة».

لا يمكن استنتاج «حلّ الدولة الواحدة» فورياً من فشل «حلّ الدولتين». ولكن إذا قبلنا الحديث بلغة الحلول النظرية، فإن «حلّ الدولة الواحدة»، في رأينا، أيضاً هو الحلّ الأفضل والأكثر استيعاباً لمركبات الحقوق الفلسطينية، ويتضمن رسالة ديمقراطية إلى المجتمع الإسرائيلي.

على كل حال، أهم أسباب عدم نجاح هذا النموذج المطروح حالياً هو رفض إسرائيل مجرد التفكير في الفكرة، وغياب أية قوة إسرائيلية جدّية قادرة على طرح الموضوع على جدول أعمال الرأي العام، اللهم إلا بهدف تخويفه من الاحتفاظ بسيطرة كاملة على الفلسطينيين. وبالفعل، تُطرَح فكرة الدولة الواحدة في إسرائيل حتى الآن سلبياً، أي للتخويف بها، ولإقناع المجتمع بضرورة التخلّي عن مساحات مكتظة بالسكان الفلسطينيين، مثل قطاع غزة. والمشكلة أن إسرائيل ذاتها باتت تلجأ إلى خيار «حلّ الدولتين»، رسمياً منذ تولي شارون رئاسة الحكومة، خشية من تطور واقع كهذا يدفع باتجاه «الدولة الواحدة».

ولكن كما أسلفنا، فإن أي فحص جدّي لما تقدمه إسرائيل حالياً كـ «رؤيا بوش» أو كـ «رؤيا شارون» يظهر أنه ليس خيار «حلّ الدولتين» فعلاً، بل هو اسمياً كذلك، أما فعلياً، فهو إثبات لفشل هذا الحلّ. ومع ذلك، فإن النخبة السياسية الفلسطينية المتولدة عن «عملية السلام»، ومعها أنظمة عربية تريد أن «تتخلّص» من «الهمّ» الفلسطيني تساعد إسرائيل في تخريجات وصناعة خطاب سياسي بحيث يبدو ما يطرح وكأنه دولة فلسطينية في إطار «حلّ الدولتين». . . وذلك بآليات مثل «تبادل أراضٍ»، دون القدس، و«الاعتراف بحق العودة دون ممارسته»، وبكيان دون سيادة كاملة يسمّى دولة وغيرها من التخريجات والتسميات التي لا ينضب لها معين.

ولكن أليست هذه التسوية المطروحة في هذا المسار، مسار «حلّ الدولتين» سلاماً حتى لو لم يكن عادلاً؟

قد تؤدي المفاوضات المتعثرة بين السلطة الفلسطينية (تحت عنوان منظمة التحرير الفلسطينية) وحكومة إسرائيل إلى اتفاق تقوم على أساسه دولة فلسطينية. ولا شك في أن مفاوضات سرية مكثفة تجري بشكل موازٍ غير متأثرة بردود فعل

الساسة اليمينيين في إسرائيل، أو بما يجري في الشارع العربي. ولا بد من أن أبحاث هذه المفاوضات أكثر عمقاً مما يظهر في الإعلام.

ويعتقد صنّاع القرار في أمريكا وإسرائيل أن ذلك سوف يبدو إنجازاً كافياً لتحقيق السلام في المنطقة، بعد أن يتمّ التوصّل إلى اتفاق على شروط قيام هذه الدولة التي لا تصل حدودها إلى حدود ١٩٦٧، ولا تشمل القدس الشرقية عاصمة، وتُسْقِط حقَّ العودة. لقد جهدت إسرائيل والإدارة الأمريكية لتحويل مطلب الدولة الفلسطينية إلى رزمة تختزل وتصفي كل الحقوق الوطنية للفلسطينيين.

ويجدر هنا التفكير بمعنى رفض ياسر عرفات مثل هذا العرض في كامب ديفيد. فهو يحمل دلالات ليس بالضرورة لجهة تمسكه بالثوابت، وإن كنا لا نستثني ذلك، بل لجهة فهمه لعدم مشروعية الحلّ عربياً وفلسطينياً. فهو الذي ربط مصيره الشخصي والسياسي بالمفاوضات، وذلك بعد حرب الكويت، وبعد انحسار منظمة التحرير الفلسطينية كجهاز في تونس إثر الخروج من بيروت، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وبعد وصول الانتفاضة إلى طرق مسدود. . . ومع ذلك، فهو لم يقبل هذا العرض حتى بعد أن بات رهينة الحبس الإسرائيلي في المقاطعة. وقد دفع ثمن رفضه. وكان تشييعه من قبل النظام الرسمي العربي (وجزء كبير من القيادة التي أحاطت به) عبارة عن تنفّس الصعداء لنهاية مرحلة، وللتخلّص منه كعائق أمام عجلات العملية نفسها التي بدأها وعرقلها، والتي عادت تدور بعد وفاته.

وإذا لم يتم التوصل إلى تسوية يبدو لي أن النتائج على الساحتين العربية والفلسطينية سوف تكون واضحة من ناحية تقوية المحور الرافض للتسوية والمعوِّل على استمرار المقاومة، على رغم أن البعض سوف يواصل «عملية السلام» لسنين طويلة. ولكن إذا تم التوصّل إلى تسوية من هذا النوع، فإنه لا يعني أن الصراع قد وجد نهايته المحتومة. فهذه التسوية ليست «حلّ الدولتين» الذي يحظى ببعض الشرعية، على رغم أنها ترضي قيادات عربية. فهذه تتذرع بقبول ما تقبل به القيادة الفلسطينية لأنها ترغب في التخلّص من عبء قضية فلسطين.

إن الكيان الناجم عن المفاوضات، والذي يُعرَض وكأنه «حلّ الدولتين» لا يحظى بشرعية عربية على مستوى الشعوب والرأي العام والمجتمع العربي، كتسوية للحساب المفتوح، وكتعويض عن الظلم اللاحق بالشعب الفلسطيني.

قد يقال إن هذا كلام عام. ولكن الحقيقة أنه يترك قضايا ملموسة خارج الحلّ مثل قضية اللاجئين. وهي الأصل، وذات الوزن النوعي والمعنوي الكبير،

وتتضمن معاناة فعلية لملايين البشر. كل ما سوف تعرضه هذه التسوية على اللاجئين، في رأينا، هو تغيير اسمهم من لاجئين إلى رعايا سفارة في الخارج، أو مغتربين. كما أن إسرائيل لن تبقى بعد هذا الحلّ حالة ساكنة في القدس، بل سوف تنكأ الجراح يومياً بالتهويد المستمر للقدس وأراضيها ومقدساتها. وسوف تحافظ على الكتل الاستيطانية وبعض الطرق. وفي الداخل سوف تتكثف يهودية إسرائيل وتزداد تزمتاً وصلفاً في العلاقة مع العرب المواطنين فيها، والذين سوف يُخيَّرون بعد مثل هذه التسوية بين الولاء الكامل لإسرائيل إلى درجة الخدمة العسكرية والحقوق المنقوصة قانونياً. أما من يصرّ على هويته القومية والوطنية من العرب في إسرائيل، فقد وجدت هذه من وجهة النظر الإسرائيلية تعبيراً كافياً عنها في هذا الكيان الفلسطيني(٨). هذه هي الرزمة.

وفوق كل هذا سوف يبقى التناقض قائماً بين شروط الاتفاقية من جهة، وتطوير الدولة العربية وتحديثها وتحديث جيشها من جهة أخرى، وتبقى إسرائيل كدولة مغتربة عن محيطها على خشيتها ورعبها من أي تطور فيه. وسوف يبقى تناقض إسرائيل مع الديمقراطية عربياً، لأنها تخشى الأكثرية العربية ورأيها العام وتقلّباته.

إذا كان ثمة سؤال عن المشروعية، فإن الشعب الفلسطيني هو القادر على أن يمنح المشروعية للتسوية إقليمياً. ولكن التسوية المطروحة تتم من خلال تحالف مع طرف فلسطيني ضد أطراف أخرى. وقد ربح أحدها الانتخابات التشريعية عندما خاضها. أما في الشتات الفلسطيني، فهذا النوع من التسوية، بحكم تعريفه كإقصاء لقضية اللاجئين، لا يحظى بمشروعية. هذه التسوية ليس فقط غير شرعية فلسطينياً، بل إنها أكثر من ذلك سبب احتراب داخلي. وحتى إنضاجها قبل أن يتم التوصل إليها يجري عبر تجويعِ وقصفِ جزءٍ من الشعب الفلسطيني واستنزافه إلى درجة لا يقوى فيها على الرفض. ليست هذه مؤشرات ودلائل وجود شرعية.

وإقليمياً، يجري تمرير هذا النوع من التسوية من خلال هيمنة أمريكية وصراع محاور إقليمي، فيحوِّل أحد المحاور عدم عدالة التسوية إلى راية في معاركه. ويجري تمرير التسوية دون أي تأثير في نفور الشارع العربي من عملية التسوية

---

(٨) هكذا يفترض أن تفهم التصريحات المتكررة التي أدلت بها الوزيرة ليفني حول هذا الموضوع، وآخرها في محاضرة أمام طلاب مدرسة في تل أبيب يوم ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، والتي فسرت في بعض الإعلام العربي كدعوة لتهجير العرب.

والسلام، وعدم إيمانه برغبة إسرائيل في السلام العادل، ورفضه للامتيازات التي تحظى بها دولياً.

وإن صحَّت أو لم تصحّ افتراضات الشارع العربي، يحمِّل العرب مسؤولية جزء كبير مما هم فيه لهذه الحالة نفسها التي أنجبت هذه التسوية، وللتحالف الأمريكي مع إسرائيل، ولازدواجية المعايير دولياً. لا التسوية ولا العملية التي قادت إليها شرعية في نظرهم. ولا شك في أن حالة الاستباحة الإسرائيلية للشعب الفلسطيني، لثنيه عن خيار المقاومة وقبول الشروط الإسرائيلية، قد رَوَت بذور النقمة، وأجّجت مشاعر الغبن والميل إلى إلصاق تهم العمالة لإسرائيل وأمريكا بالضالعين في التسوية.

صحيح أن العربيَّ مغلوبٌ على أمره في ظلّ الأنظمة، ولكنه لا ينظر بعين الرضا إلى مشهد استمرار التآمر من أطراف عربية مع إسرائيل ضد نتائج انتخابات فلسطينية، وهو لا ينظر بعين الرضا إلى استمرار التفاوض مع إسرائيل، وهي تحاصر وتقصف وتقتل المدنيين في وسط الوطن العربي، وهو لا يقبل موقف «الاستيطان عقبة في طريق السلام» وموقف أن الاغتيالات وقتل المدنيين الفلسطينيين والاجتياحات «غير مفيدة لعملية السلام»، ولا يعتبره أكثر من رفع للعتب من أجل الاستمرار بالتفاوض، على رغم الاستيطان، وعلى رغم الاغتيالات، واستهانة بالرأي العام العربي من قبل دول عربية قادرة على فعل أكثر من ذلك بكثير. الأمر المثير أن هذه النبرة تحمل دلالة على أن قائلها شريك مع إسرائيل في تأكيد مرجعية ما يسمى بـ «عملية السلام»، والحرص عليها كمعيار في تقييم الجرائم بحق شعبه، أكثر مما يشارك أبناء شعبه همومهم.

من هنا، فإنه بعد رفض إسرائيل ما تعتبره أوساط عربية وفلسطينية واسعة حلولاً شرعية، فإن التوصل أو عدم التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل خارج إطار الحلول العادلة لا يعني إلا تبني إسرائيل نموذج الصراع المستديم، الذي يستمر على رغم التسويات والتحالفات.

في الواقع سوف يستمر الصراع بعد هذا النوع من التسوية أو التسويات. فهي تمثل خياراً عرفته المنطقة العربية في الماضي، هو نموذج الدول الصليبية. لقد رفضت إسرائيل خيار «حلّ الدولة» وخيار «حلّ الدولتين». وإن نجحت أو لم تنجح في فرض تسوية، كالتي يجري التفاوض عليها سراً وعلناً، فهي اختارت بالمنظور التاريخي العيش في صراع مستديم دون شرعية من محيطها.

ونحن لن نذكر أوجه الشبه، ولن نقوم بمقارنة بين سياق الصراع الحالي المعاصر، وسياق الحملات الصليبية، فليس هذا هو المقصود. وطبعاً السياق التاريخي مختلف تماماً. يمكننا أن نذكر أن التسويات كثرت في ظلّ الدولة الصليبية مع محيطها، بما في ذلك تحالفات مع أمراء ومماليك ضد آخرين في مصر وبلاد الشام، ولن يكون صعباً أن نجد أمثلة شبيهة راهنة. ويمكننا أن نذكر حتى حرق كنيسة القيامة أيام جنون الحاكم بأمر الله، في باب تقديم الذرائع للحملات، ولن يكون ذكر زعامات غير متزنة شبيهة معاصرة متعسراً. ولو ذكرنا دور الإمارات الشمالية في تسهيل العبور وفتح الطريق أمام جيش الصليبيين من أنطاكية وحتى القدس، ولو ذكرنا تسخير الدين في التعبئة والتجييش، وحتى في الفهم الذاتي لمنظّمي الحملات ومقاوميها. . . حتى لو قمنا بكل هذا ووجدنا الأمثلة المقابلة في عصرنا، فسوف نجد دائماً من يجيب بحق أن النظام الدولي الحالي يختلف عنه في مرحلة تلك الإمارات العربية والصليبية، وأن ثبات واستقرار الدولة الحديثة العربية واليهودية يختلف جذرياً، ودور الدين اختلف، وعلاقة إسرائيل مع الغرب أوثق وأسرع وأكثر كثافة من علاقة الدولة الصليبية التي لم يصل خبر سقوط القدس بيد الصليبيين منها إلى البابا إلا بعد وفاته، مع أنها سقطت قبل وفاته بعشرة أيام.

كما يمكن لإحباط أية مقارنة الإشارة إلى الفجوة التكنولوجية والعلمية بين إسرائيل والعرب. وهي فجوة لم تكن قائمة بين الدول الصليبية الأربع ومحيطها الإسلامي العربي والتركي والفارسي.

ويمكن الردّ على الردّ بالقول إن من يراجع تلك الفترة يدرك أيضاً أن العرب ليسوا العرب أنفسهم من حيث الوعي الوطني والقومي والهموم المشتركة وفهمهم للاستعمار وللقضية الوطنية. ولذلك لسنا من السذاجة لإجراء مقارنات.

ما يهمنا من هذا النموذج هو: دولة غريبة عن المنطقة أُنشِئَت بواسطة حملات عسكرية استيطانية، ثم استقرّت دون أن تندمج بالسكان، بل من خلال بناء القلاع الحصينة والاعتماد على الفروسية، والرهان على وجود تنافر وصراع بين الكيانات السياسية القائمة على النفوذ أو على المصالح أو غيره (ولا يهمني هنا ما يعتبره البعض هو الجوهر، أي التجييش الديني والتجييش المضاد إلا كدليل على الغربة والاغتراب).

نقصد من هذه المقارنة أنه برفضها حلاً يحظى بشرعية، اختارت إسرائيل أن

تبقى قلعة حصينة خلف جدار حديدي، تعيش على قوة الردع من جهة، وعلى الخلافات العربية ـ العربية من جهة أخرى. . . وتتضمن هذه الخلافات تسويات إسرائيلية عربية طبعاً، فطريق الصراع المستديم الذي اختارته الدولة الصليبية كان مرصوفاً بالتسويات.

هذا ظرف مستديم. ويصحّ حتى الآن أنه خيار عميق الجذور في الرأي العام الإسرائيلي، وأنه يستند إلى عناصر قوة راهنة توفرها علاقة مشوّهة وغير صحية مع الولايات المتحدة، ليس لها مثيل بين الدول. ولا يبدو في الأفق قبول إسرائيلي لأحد الحلّين: «حلّ الدولة الواحدة»، أو «حلّ الدولتين».

ويفترض أن يتوقع الشعب الفلسطيني والشعوب العربية وضعاً لا يمكن فيه تحقيق الحقوق، ومع ذلك لا يجوز التنازل عنها، ويتوجب فيه رفض التسويات غير العادلة، ولكن إلى جانب رفض التسويات وإغلاق باب التسوية غير العادلة، يجب أن يطرح برنامج ديمقراطي ثابت للحلّ لليهود والعرب في إطار تصوّر للمنطقة العربية كلها. وهذا يعني الحياة والتطور والمحافظة على سبل العيش فلسطينياً، ومقاومة الحقائق الإسرائيلية الجاهزة على الأرض. وهي مقاومة تنجز مكاسب جزئية ومهمة، وتمنع تحول الحالة الكولونيالية إلى حالة طبيعية. ولكن التراكم على المدى البعيد هو في التحدي الإقليمي العربي، ومن ضمنه الفلسطيني لإسرائيل، وتحديث الدول والمجتمعات والاقتصاديات العربية، واستكمال عوامل الصمود والبناء بما فيها مهام التنمية والديمقراطية وقوة الردع.

إن تمت التسوية أم لم تتم، سوف يجري كل هذا في ظلّ رفض عربي لقبول إسرائيل، جزئياً على المستوى الرسمي، وكلياً على مستوى الرأي العام العربي.

هذا صراع طويل يجب أن يدار بالإيقاع الصحيح. وليس الزمن فيه لصالح إسرائيل بالضرورة، بل لصالح من يحسن استغلاله. هذا هو أحد أهم المغازي من الستين عاماً الفائتة.

الفصل الرابع عشر

في سياق الحرب على غزة(*)

أولاً: بيان غزة(**)

● العدوان على قطاع غزة استمرار للحصار بوسائل أخرى. الحصار هو عدوان. والقصف هو عدوان. عندما فشل الحصار التجويعي على القطاع في كسر إرادة أهلها، لم يعد ممكناً الاستمرار في أحكامه فترة طويلة. أصبح محتّماً لمن يريد الاستمرار في النهج نفسه، ولتحقيق الهدف نفسه، أن يقوم بعملية عسكرية.

● كان واضحاً أن هذا «الاستحقاق» سوف يحلّ مع نهاية مرحلة ما سمّي زوراً وبهتاناً بالتهدئة. كانت التهدئة عدواناً مسكوتاً عنه، وكانت عدواناً يردّ عليه بتهدئة. حصار تجويعي دون ردّ. وكان واضحاً أن العدوان سيحلّ مع المزاودة في ما بين القوى السياسية الإسرائيلية في التنافس الدموي على كسب قلب الشارع الإسرائيلي المجروح الكرامة من لبنان.

● كان واضحاً أن من لم يأت إلى حوار القاهرة للاعتراف بانتصار الحصار وبنتائجه السياسية المستحقة سوف يدفع الثمن. كانت هذه هي الفرصة الأخيرة التي يلام عليها من لم يستغلّها.

● تماماً كما أُعْذِرَ من أنذر ياسر عرفات عندما لم يقبل ما أُملي عليه في

(*) نشرت المقالات الأربعة الواردة في هذا الفصل في خضم الحرب على غزة وبعدها مباشرة، على موقع «الجزيرة نت» في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير وبداية آذار/ مارس ٢٠٠٩، على التوالي: كما أعاد نشرها العديد من الصحف والمواقع داخل وخارج فلسطين.

(**) كُتب في اليوم الثاني، ونُشر في اليوم الثالث للعدوان.

كامب ديفيد، وكما أُعذر من أنذر سورية عندما لم تقبل بشروط كولن باول في زيارته لها بعد الحرب على العراق، وكما أُعذر من أنذر حزب الله على طاولة الحوار التي سبقت حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ الإسرائيلية على لبنان.

● جرى التحضير للعدوان بعد تنسيق أمني وسياسي مع قوى عربية وفلسطينية، أو بعد إعلامها، أو إحاطتها علماً، على الأقل، حسب نوع ومستوى العلاقة.

● يتراوح موقف بعض القوى العربية من إسرائيل بين اعتبارها حليفاً موضوعياً ضمنياً حالياً، أو حليفاً مستقبلياً سافراً، وبين اعتبار النقاش معها مجرد سوء تفاهم، فيما تعتبر هذه القوى نفسها الصراع مع قوى الممانعة والمقاومة صراع وجود.

● لا تناقض بين تنسيق العدوان مع بعض العرب وإدانة العدوان الصادرة عنهم، بل قد تكون الإدانة نفسها منسّقة. يجري هذا فعلاً بالصيغة التالية: «نحن نتفهم العدوان، ونحمّل حركة حماس المسؤولية، وعليكم أيضاً أن تتفهموا اضطرارنا إلى الإدانة. . . قد نطالبكم بوقف إطلاق النار، ولكن لا تأخذوا مطلبنا بجدية، ولكن حاولوا أن تنهوا الموضوع بسرعة، وإلا فسوف نضطر إلى مطالبتكم بجدية».

● من يعرقل عقد قمة عربية طارئة ضد العدوان يريد أن يأتيها بعد أن تنهي إسرائيل المهمة. من يذهب إليها في ظلّ القصف الإسرائيلي الآن يعرف بعقل وغريزة السلطان أنه على رغم التردّي العربي، فإن الذي يقف مع إسرائيل ما زال يخسر عربياً.

● عندما قرّر جزء من النظام الرسمي العربي أن إسرائيل ليست عدواً، بل ربما هي حليف ممكن أيضاً، صارت دولُهُ تتحين الفرص للسلام المنفرد، وتدعم أية شهادة زور فلسطينية على نمط «عملية السلام»، وعلى نمط «لا نريد أن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين». . . أصبحت مقاومة إسرائيل شعبية الطابع. وهي تحظى بدعم من جزء من النظام الرسمي العربي لأسباب بعضها تكتيكي وبعضها استراتيجي.

● من اتجه إلى التسوية منع المقاومة الشعبية ضد احتلال أرض عربية من بلاده، ولكنه لم يستطع شنّ الحرب على المقاومة في البلدان التي صمدت فيها المقاومة. وقد دامت المقاومة فقط في البلدان التي تضعف فيها الدولة المركزية، بحيث لا يمكنها منع المقاومة: السلطة الفلسطينية، لبنان، العراق.

● ومن هنا يستعين هذا المحور العربي بإسرائيل مباشرة لضرب المقاومة. في عام ١٩٨٢ صمت هذا المحور على العدوان على المقاومة، وحاول أن يحصد نتائجه في ما بعد. وهذا ما جرى عند حصار المقاطعة. أما في تموز/ يوليو ٢٠٠٦، وما يجري في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، فقد كان التنسيق سافراً. هذا هو الجديد. فقط اللغة المستخدمة في وصف هؤلاء لم تعد واضحة وحاسمة. لم تعد الأشياءُ تسَمَّى بأسمائها.

● العالم، بمعنى الرأي العام العالمي، مصطلح وهمي، افتراضي في أفضل الحالات، والشرعية الدولية مصطلح عربي، وللدقة مصطلح أوجده العجز العربي. . . لو فشلت المقاومة اللبنانية في الدفاع عن ذاتها، لما نفعها مجلس أمن ولا برلمان أوروبي، ولانتقلت شماتة «المعتدلين» إلى التبجّح وحصد نتائج انتصار إسرائيل الذي لم يأتِ.

● انتهى موضوع الديمقراطية كأجندة غربية. لقد لفظت مصداقيتها أنفاسها الأخيرة. فهي إما أن تكون عربية أو لا تكون: أمريكا تتعامل مع كل عدو لإسرائيل، بما فيه أعداء الاحتلال الإسرائيلي كأعدائها، حتى لو كانوا منتَخَبين ديمقراطياً. أما حلفاء إسرائيل فهم حلفاؤها حتى لو كانوا دكتاتوريين.

● حصار السلطة الفلسطينية المنتخبة وعدم منحها فرصة، وتفضيل شروط وإملاءات إسرائيل على انتخابات ديمقراطية وعلى إرادة الشعوب، فضحت قذارة الحديث الأوروبي عن الأخلاق في السياسة. فأوروبا هي الأقل أخلاقاً خارج أوروبا.

● «العالم» لا يتضامن مع ضحية لأنها ضحية. هذا ما يقوم به بعض النشطاء الأخلاقيو الدوافع والصادقون. . . ولا «شرعية دولية» تُعِينُ مهزوماً، أو تهرع لتأخذ بيده على إحقاق حقوقه، أو على تنفيذ القانون الدولي. «العالم» يتضامن مع ضحية تقاوم، لأنها على حق وتريد أن تنتصر. . . والشرعية لمن لديه القوة أن يفرضها.

● الأساس هو الصمود على الأرض، الأساس هو قلب حسابات العدوان بحيث يدفع المعتدي ثمناً.

● هذا ما سوف يفرض نفسه على القمة العربية، وهذا ما سيفرض نفسه على الهيئات الدولية.

● التضامن المسمّى إنسانياً مع الضحية لا يدعو إلى إحقاق الحقوق، بل إلى الإغاثة. لا معنى للتضامن السياسي المطلوب عربياً، إذا لم يدعم صمود المقاومة. الإغاثة عمل مهم، ولكنها ليست هي التضامن.

● خطأ الحديث عن تضامن فلسطيني ـ فلسطيني، أو تضامن الضفة أو الشتات مع غزة. هذه القضية نفسها، والمعركة نفسها، ويجب أن تخاض. لا أحد يسدي لأحد معروفاً هنا.

● حتى الأعداء يعالجون الجرحى في الحروب. حتى الأعداء يسمحون بدخول قوافل الأدوية والغذاء. هذا ليس عمل تضامن، ولا هو أضعف الإيمان.

● يجب ألا يتحول التضامن العربي الانفعالي إلى تنفيس عربي، فبعده تستفرد إسرائيل بنفسها الطويل بالشعب على الأرض. ومن أجل ذلك يجب وضعُ أهدافٍ سياسية له. أهمها أن تخسر إسرائيل المعركة سياسياً، وذلك بإضعاف ومحاصرة التيار الذي يؤيد أية تسوية معها. . . وهذا نضال تصعيدي حتى تحقيق الهدف، حتى يحصل تراجع بعد آخر لإسرائيل والقوى المتعاونة معها على الساحة العربية.

● يمكن إفشال العدوان.

ثانياً: ماذا تريد إسرائيل من العدوان؟

من أغرب ما سمع من كلام السياسة حتى في أيام غرائبية كالتي نعيش، ولا يُستغرَبُ فيها أمرٌ بسهولة، ما كرّره المسؤولون الإسرائيليون، كما تُنشَد لازمة في نشيد الموت. هكذا تكلّم أولمرت، ومن بعده ليفني حتى آخر القوم:

أ ـ «لسنا ضد الشعب الفلسطيني، نحن ضد حماس. . . ليست هذه حرباً ضد الفلسطينيين، بل هي حرب ضد حماس. . .».

ب ـ «نحن لسنا أعداء، بل لدينا الأعداء أنفسهم: حماس وحزب الله وغيرهم».

والحقيقة أن أهداف هذه الحرب العدوانية على قطاع غزة لا تختلف كثيراً عن سجالها العلني، فالقصف الجوي والقصف الإعلامي، صناعة الموت وصناعة الأجواء، ليسا مختلفين كثيراً كما يبدو.

تفضح اللازمة «ب» الحساب الإسرائيلي المعلن بوجود حلف موضوعي على الأقل، أو وجود محور إقليمي يضمّ بلداناً عربية وإسرائيل يشاركه الأعداء أنفسهم. وهذا منطق المَحاوِر على أية حال. ولكن ما يرشح قبل وبعد التصريحات العلنية، هو أن المحور ليس موضوعياً فحسب، ولا لقاء مصالح فقط. بهذا ننتهي من هذه الفكرة التي سبق أن تطرّقنا إليها.

ولكن ماذا تعني مقولة إسرائيل ليست (أو كما سُمِعَت: نحن لسنا) ضد

الفلسطينيين؟ بحسب هذا المنطق لا يوجد استعمار ضد شعب من الشعوب. فهو فقط يريد بلد هذا الشعب، ويريد سلبه ثروته وإرادته. وإذا خضع الشعب لهذا المصير «المقدَّر» له، فلا أحد ضده. تبرز «المشكلة» إذا قاوم الشعب هذا المصير الذي يراد له. ولكن حتى عندها يدَّعي المستعمِر أنه ضد المقاومة والمتطرفين الذين يحملون الفكرة ويمارسونها، وليس ضد الشعب نفسه. وعندما يقوم بمحاربة المقاومة ويقصف المدنيين والناس دون تمييز، فذلك ليس لأنه ضدهم بل لأن المقاومة تعيش وتسكن بينهم. وعلى الشعب أن يتحمل القصف صامتاً، فهو ليس موجهاً ضده، ولا ضد الأطفال الذين سقطوا، بل ضد المقاومة التي أنجب.

المقاومون هم من أبناء الشعب، وليسوا جيشاً منفصلاً عنه في معسكرات. وطبيعي أن يعيشوا بين صفوفه. وإذا كان هذا صحيحاً في كل مكان، فإنه في غزة أمرٌ مسلمٌ به، لأن غزة عبارة عن معسكر اعتقال مكتظّ ومزدحم ومغلق. يعيش فيه الناس دونما تمييز بين غني وفقير، ومقاوم وغير مقاوم، ومنتم إلى حماس وغير منتم إليها. لا غابة، ولا جبل، ولا نهر، ولا مناطق محيَّدة يلجأ إليها الناس، كما في لبنان. وحتى عندما يكون القصفُ غيرَ عشوائي في غزة، فإنه يكون عشوائياً بالنتيجة. . . **لا يمكن للحرب على غزة إلا أن تكون جريمة حرب.**

هذه حرب على معسكر اعتقال. تتواصل فيها غارات على «غيتو» ضخم، تستخدم فيها طائرات الـ «إف ١٥» والـ «إف ١٦». كان هذا الفعل بحدّ ذاته غير ممكن التصوّر قبل عشر سنوات، كان بحدّ ذاته غير ممكن التنفيذ دولياً. . . لقد صنع إيهود باراك نفسه هذه السابقة في بداية الانتفاضة الثانية حين استخدم الطائرات ضد الأجهزة الأمنية وضد سكان مناطق محتلة. إنها أجبن حرب في التاريخ الإسرائيلي، وربما في التاريخ الحديث. لا توجد دولة استعمارية تستخدم هذا النوع من السلاح ضد هذا النوع من الأهداف. وعلى وقع الانفجاريات تطلع علينا وزيرة خارجية إسرائيل الطموحة لتخاطب الفلسطينيين كمشاهدين، وفي فمها كلام من نوع: «لسنا ضدكم». . . يا للهول!!

سلبت إسرائيل وطن الشعب الفلسطيني. وقد شرّدته في كافة أصقاع الأرض، ليس لأنها ضده، بل فقط لأنها تريد وطنه. وهو لا يريد أن يتنازل بطيبة خاطر. هذا كل شيء، ولكنها ليست ضده. ولو خضع وقبل بأن يمنح وطنه إلى الصهيونية عن طيبة خاطر، فلن يصيبه منها حربٌ ولا قتال.

ولو قبلت المقاومة بمضاعفة الاستيطان بعد أوسلو، وباستمرار تهويد القدس،

وبالانسحاب من طرف واحد من غزة مع بقائها مطوقة كالسجن، لما كانت هنالك مشكلة إسرائيلية مع غزة. لو انتخب الشعب الفلسطيني من أرادته إسرائيل أن ينتخب في العام ٢٠٠٦، لما نشأت مشكلة. ثم، وبعد هذه الانتخابات، لو قبل الشعب الفلسطيني بالحصار التجويعي راضياً باعتباره نتيجة منطقية للانتخابات، ولو استنتج من هذا الحصار النتائج المرجوة منها وأطاح بمن انتخب. ولو اعتبر حماس هي سبب الحصار، وليس من يفرض الحصار، لما كانت هنالك مشكلة بين إسرائيل والقطاع. هذا هو منطق القصف الإعلامي الإسرائيلي الذي يرافق القصف الوحشي على قطاع غزة (وربما اجتياحها مع نشر هذه السطور).

وهو، على فظاعته، يحظى أن يكرّره البعض بالعربية بين السطور. وهو منطق يتضمن هدف العدوان. والهدف هو قبول الشعب الفلسطيني بالشروط الإسرائيلية في حالة التوصل إلى تسوية، وبالاستكانة والهدوء في حالة عدم وجود تسوية. لا مشكلة مع «شريك عربي» في تسوية يقبل فيها بشروط إسرائيل التاريخية، ولا مع خصم هادئ يرضى على الأقل بموازين القوى، فيعيش، ويترك الناس تعيش في ظل الاحتلال والظلم، ويرفض التسوية نظرياً فقط، أما عملياً فينشغل عن الصراع مع إسرائيل بقضايا «أكثر أهمية»، مثل الحفاظ على سلطته. وإسرائيل لم تمنح حماس حتى مثل هذه الفرصة الأخيرة. لقد حاصرتها منذ اليوم الأول على انتخابها، وانضم «العالم» إلى الحصار، ولم تحظ حماس حتى بفرصة للانشغال عن الصراع مع الاحتلال بسلطتها.

لا يهم إسرائيل كثيراً من يحكم القطاع داخلياً بعدما انسحبت منه، ما دام يقبل بالشروط الإسرائيلية في حالة تسوية، أو بالهدوء في حالة عدم التوصل للتسوية.

لقد فُرِض الحصار التجويعي فعلاً. وكان على حماس من وجهة نظر المطالبين بعودة «التهدئة» حالياً، أن تقبل بالهدوء، ليس فقط دون زوال الاحتلال، وليس فقط مع استمرار الاغتيالات في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل حتى دون فكّ الحصار.

انتقلت إسرائيل إلى استخدام السلاح، وهي تهدف من ذلك إلى تقويض قوة حماس أو إجبارها على القبول بالشروط الإسرائيلية. ولا يهم إسرائيل أيُّ الهدفين يتحقق قبل الآخر. فإذا قبلت حماس بشروط إسرائيل، تكون قد عادت جحافل باراك بإنجاز. وإذا أصرَّت على عدم القبول، فسوف يتابع الجيش الإسرائيلي مهمته حتى يعود بإنجاز ملموس، ولو على شكل عملية «كوماندوز» برية، كما

يحب باراك بموجب سيرته العسكرية. المهم أن تعود بصور اغتيالات واعتقالات ناجحة لقيادات.

إذا توقفت إسرائيل على رغم استمرار القدرة لدى حماس على إطلاق الصواريخ، فهذا يعني أن حربها الجبانة فشلت.

ولكن لا يمكن لـ «الترويكا» الإسرائيلية الحالية وقف القتال والعودة دون إنجاز، إلا إذا فرض عليها ذلك بالقتال والخسائر أو بغيرها.

وإذا لم يتحقق أحد الهدفين أعلاه دون عملية برية، فسوف يدخلون، ولو على شكل إنزالات واجتياحات انتقائية. يريدون صور انتصار، على شكل استسلام علني أو اعتقال وانهيار علني، وهذا ليس بالأمر السهل التحقيق. وإذا لم تأت هذه الصور فسوف يكونون في وضع حرج[1].

بغضّ النظر عن الأهداف التي وضعت إسرائيلياً، فإن وضاعة الحرب ونوع الخصم لا يبشران بخير لإسرائيل، فجلد الماء لا يوقف النهر. ولن تحقق إسرائيل هدفاً ملموساً من هذه الحرب. وما أنجز حتى الآن هو خسارة «محور الاعتدال» عربياً.

ترغب إسرائيل في استعادة هيبة الردع أيضاً. لكن الهدف سهل من الجو. وأي قنبلة تلقى على حي مكتظ تقتل وتدمر. الثمن رخيص والحرب جبانة، ليس فيها بطولة، ولا يستعيد فيها أي جيش هيبته. وحتى المديح الذي تكيله وسائل الإعلام الإسرائيلية لإيهود باراك على المكر والدهاء ما هو إلا خداع للذات. فقد كان الجميع يعلم أن إسرائيل تستعد لشنّ عملية عسكرية ضد غزة، بل كتبت الصحف الإسرائيلية أيضاً عن عملية قادمة خلال أيام. ولكن، ماذا تفعل غزة حتى لو علمت؟ هل تعلن عن حالة تأهب في صفوف جيشها الجرار، أم تموّه قواتها الجوية طائراتها في المطارات؟ نحن نتحدث عن أحياء فقيرة، عن مخيم لاجئين كبير ليس فيه حتى ملاجئ.

وسائل الإعلام الإسرائيلية التي تكيل المديح لدهاء باراك هي وسائل الإعلام الإسرائيلية نفسها التي تتحوّل إلى جوقة تطبيل وتزمير في بداية كل حرب، ثم تنقلب على المسؤول فقط إذا فشل في تحقيق الأهداف. أما إذا ارتكب جرائم ونجح، فلا بأس، المهم ألا يفشل، وألا يسقط الكثير من الإسرائيليين بحيث

(١) ولم يدرك الفلسطينيون الذين روّجوا صورة جثة الشهيد سعيد صيام أنهم يقدمون خدمة كبرى للعدوان وأهدافه ومعنويات الجمهور الإسرائيلي.

يتحول النجاح فشلاً. ولا ينقلب الإعلام الإسرائيلي على حكومة تشنّ حرباً إلا إذا فشلت الحرب في تحقيق أهدافها، أو إذا كانت الخسائر بالجنود مرتفعة. . . عدد الضحايا من الفلسطينيين لا يهم هؤلاء.

جاء ردّ الفعل الشعبي العربي على الحرب سريعاً، وفاق التصوّرات. فهو غاضب ناقم لا يعتبر الحرب شطارة أو بطولة إسرائيلية كما اعتبر حروباً سابقة، بل يعتبرها جريمة ضد المدنيين. كما لا يأبه بإدانات جزء كبير من النظام الرسمي العربي لهذه الحرب، ويصرّ على مقولة التواطؤ.

لقد صاحب بعض الإدانات العربية العلنية جملاً علنية أخرى تتضمن تعبيراً عن رغبة في البناء على انتصار إسرائيلي، مثل قبول الشروط الإسرائيلية لفتح معبر رفح، أو رهن فتحه بالاعتراف بانتصار إسرائيلي، ومثل التمني العلني غير المفهوم بأن تكون هذه الحرب «خيراً» إذا استنتج منها من يتعرض للحرب ضرورة توحيد الصفوف. . . ولماذا لا يستنتج البعض الذي لا يتعرض للحرب توحيد الصفوف مع مَن يتعرض لها في مقاومة المعتدي. . . لماذا يجب أن يكون الاستنتاج توحيد الصفوف في الاستسلام؟ ولماذا يجب أن يستنتج منها المعتدى عليه أنه يجب التخلي عن المقاومة، ولا يستنتج من يبني على التسوية ضرورة التخلي عن التسوية مع هذا المعتدي الذي لم يعطه شيئاً؟

حتى لو صدقت تمنيات المعتدين المستعمرين، وصدقت أحلام حلفائهم، فإن كل ما يمكن أن تفرضه إسرائيل بعد هذه الحرب لا يحظى بشرعية، ولذلك لا يمكن أن يعمّر.

وعلى العكس، فبعض القوى التي أسست موقفها على واقعية الشارع وبراغماتية القبول بموازين القوى إزاء مشاهد القصف، فقدت شرعيتها في ظلّ القصف الإسرائيلي. أقول، فقدت شرعيتها بصيغة الفعل الماضي. . . ولا أقول سوف تفقد.

وبقي أن تدرك هذه القوى أن الحسابات القصيرة النفس والمسماة «توفير الأمن للمستوطنات»، أو «أمن حدودنا الشمالية»، أو «ضمان أمن القرى الحدودية» هي أكثر أهمية واستراتيجية لإسرائيل من قوة وشرعية ما يسمى «معسكر الاعتدال» عربياً. . . وأن هذه ليست مزاودة انتخابية لكسب بضعة مقاعد في انتخابات الكنيست (ملاحظة: من باب الرمزية الغرائبية الفاقعة أن المقاعد التي أضافها حزب العمل إلى دم الفلسطينيين مع ازدياد شعبيته قليلاً بعد العدوان بموجب

الاستطلاعات يشغلها عربيان من الداخل. . . فالعرب المستفيدون من العدوان من المنتمين إلى معسكر الاعتدال موجودون في كل مكان)[٢].

حساب المقاعد البرلمانية وارد في حسابات وزراء العمل وكاديما، عند شنّ الحرب بالطبع، ولكنه ليس الحساب الأساس. هذه مسألة أمن قومي إسرائيلي تجمع عليه القوى السياسية الإسرائيلية، يسارها ويمينها. وقوة الردع والجدار الحديدي العسكري يأتي في إسرائيل قبل التسوية، وقبل التفاهم مع «قوى الاعتدال». وهذا ليس موقف اليمين الإسرائيلي، كما يعتقد البعض، بل هو موقف إجماع قومي، تختلف إسرائيل على أساسه (وليس عليه)، وتنقسم حول ضرورة إجراء بعض التنازلات الإقليمية في ظلّه من عدمها، كما تنقسم حول واقعية التسوية السياسية.

ثالثاً: بيان وقف إطلاق النار

● وقف إطلاق النار[٣] الذي أعلن ليلة السابع عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ هو تعبير عن عدم قدرة إسرائيل على الاستمرار في الحرب، وذلك في حملة برية لاحتلال غزة بأسرها. لقد فحص جيش الاحتلال ذلك عملياً باقتحامات شتى ووجهت بمقاومة شرسة. وقلّب قادته الأمر، فوجدوه مكلفاً غير مضمون العواقب. ولكن اقتصار الحرب على القصف الجوي والمدفعي لا يحسم المعركة. صحيح أنه يدمر ويقتل ويحرق دون تمييز، وصحيح أنه يكلف المجتمع الفلسطيني ثمناً باهظاً، ولكنه لا يحسم المعركة. ومن ناحية أخرى، لم يتمكن مبعوثو المخابرات والرئاسة المصرية من فرض الشروط السياسية الإسرائيلية على حركات المقاومة. وهي تتلخص بالتعهد بوقف المقاومة ونزع سلاحها. لقد كان المطلوب هو توقيع المقاومة على «منع تهريب السلاح»، وعلى «تهدئة» دائمة أو طويلة المدى. فما كان من إسرائيل إلا أن أوقفت النار من طرف واحد، مدّعية أنها أنجزت الأهداف من الحملة، مع أنها لم تنجزها.

---

(٢) وطبعاً، تبيّن الأمر الأصح، وهو أن اليمين استفاد من الحرب، فيما زاد حزب العمل مقاعده في الاستطلاعات. اليسار يشنّ الحروب، واليمين يستفيد منها. وقد خسرت كاديما أصواتاً لليكود في الانتخابات، فتحوّلت أصوات من العمل وميريتس إلى كاديما لمساعدته على أن يتفوق على الليكود ويشكل حكومة. ولكن كانت النتيجة تفوّق معسكر اليمين في مجمله على معسكر الوسط واليسار على رغم تساوي قوة الليكود وكاديما، بل تفوّق الأخيرة عليها بمقعد.

(٣) لم يستخدم أولمرت في خطابه عبارة «هفسقات إيش» (وقف إطلاق النار) بل استخدم مصطلح «نتسيرت إيش»، أي بمعنى ما لجمها وكبحها، والمقصود هو «وقف مؤقت» لإطلاق النار، وقف مرحلي.

● كانت رايس جاهزة لمنح ليفني أية ورقة تمكّنها من العودة إلى المجتمع الإسرائيلي بإنجاز ما، ودون انتظار تحقق الإملاءات المصرية على حماس، ناهيك بتفاهمات معها. لا نعرف تفاصيل الاتفاق، أقصد عدا الأمور العامة المتعلقة بتجنّد الولايات المتحدة لمنع وصول السلاح إلى حماس. وطبعاً، سوف يتعلق الأمر بمدى استعداد إدارة أوباما لمتابعة التنفيذ، ومدى تعاون مصر معهم في ذلك. وفي المجمل، هذه اتفاقيات غير ممكنة التنفيذ دون تعاون عربي.

● ما هي الأهداف التي حققتها إسرائيل من حربها على غزة؟ هل هي مدارس وكالة الغوث، «الأونروا»؟ هل هو حرق البشر بالفوسفور. هل انتصرت الـ «إف ١٥» على من هم دون سن الـ ١٥ عاماً مستعيدة هيبة الردع، أو الرعد أو الرعب؟ ردعت إسرائيل الأطفال في غزة، وفي كافة منازل الوطن العربي. مرحى... مرحى... مرحى، هورا... هورا... هورا... لتستمر مقاهي تل أبيب (المدينة دون توقف كما يحبون تسميتها هناك) باحتضان الطيارين الشباب والفنّانين والصحافيين الذين يروون النكات عن غزة، وعن أطفال ونساء غزة. فهذا لا يثير انطباعاً عند من انطبعت الصور في أذهانهم. كل شيء هنا توقف غير تلك الصور في الأذهان، وكل شيء هنا يتوقف على إنجاز مهمة واحدة، أن يعود التاريخ إلى نفسه في المنطقة العربية، وهو لا يشمل إسرائيل. إنه لا يشمل تل أبيب، ولا بطرها من حروب قليلة الضحايا عند من يملك الطائرات، ولا فائض سخريتها ممن لا يملكها.

● إن ما يحتاج إلى دراسة هو تحوّل قتل المدنيين، والتباهي باستهدافهم، إلى مركّب في الثقافة الإسرائيلية. هنالك ميل سادي كولونيالي واضح لدى الشباب الإسرائيلي على مرّ الحروب لتحويل عذاب الفلسطينيين إلى تسلية. أما رسم الابتسامات وعلامات النصر من قبل الجنود العائدين من المجزرة إلى الحضارة، ومن قتل العائلات إلى عائلاتهم، ومن التنكيل بالمدنيين إلى الحياة المدنية... فهو ليس فرح الجبناء فحسب، بل طقوس العبور (Passage Rites) لتشكّل الرجولة في مجتمع المستوطنين المستعمرين العابرين.

● إذا كان المقصود بتحقيق الأهداف هو الأهداف المعلنة في بداية الحرب، فليس صحيحاً ما أعلنه رئيس الحكومة الإسرائيلي من تحقيق الأهداف. فلم تحقق الحرب الأهداف العلنية المتعلقة بتغيير الوضع الأمني في «جنوب إسرائيل». أما إذا كان الهدف الذي تحقق هو اغتيال قيادات في المقاومة، فقد بات هذا من مسلّمات المقاومة. ليس ذلك إنجازاً، لأن قيادات المقاومة بحكم تعريفها تتوقع الاغتيال في أي وقت.

● توحّدت الأمة العربية مع المقاومة، وتوحّدت الشعوب معها، إلا في لبنان حيث ينقسم الشعب، ولكن ليس إلى مواقف، بل إلى طوائف.

● وانقسم النظام الرسمي العربي إلى اثنين لكل منهما هوامش ما زالت تتقاطع. ويمكن تمييزها باختصار شديد بما يلي: يعتبر الموقف الأول الاحتلال هو المشكلة، وهو سبب الحرب، في حين يعتبر الموقف الثاني مقاومة الاحتلال هي المشكلة ويحمّلها مسؤولية الحرب.

● ومن هذه الزاوية، فإن القمة العربية في الدوحة هي استجابة بالحدّ الأدنى ليس للانقسام الرسمي، بل للرأي العام العربي. والأمر الأهم الذي أنجزته هو كونها أول مراجعة رسمية لخط التسوية... لأول مرة تحصل انعطافة في الخطاب الرسمي العربي منذ أن سيطر عليه خطاب التسويات المنفردة مع إسرائيل.

● إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلي المتأخر أن وقف إطلاق النار هو استجابة لطلب الرئيس المصري، هو محاولة لإنقاذ المعتدلين العرب. فمن مصلحة إسرائيل أن يبدو المعتدلون شركاء يحظون ببعض المصداقية. لقد كانت ضحية القصف الأولى هم المدنيون الفلسطينيون، أما الضحية الثانية فهي التسوية وجماعة عملية السلام.

● كان غضب مبارك وأبو الغيط (الذي سعد لدقائق أن تتطلب الوظيفة مرة واحدة تقمّص شخصية تشي غيفارا) على وقف إطلاق النار الإسرائيلي دون تفاهم مع مصر غضباً تكتيكياً. حماس لم تقبل بشروط المخابرات المسماة أفكاراً مصرية، وإسرائيل لم تنتظر. وقد أوقفت إطلاق النار مستغنية عن الجهد المصري. كما كانت هنالك قمة الدوحة التي أثارت غضباً غير تكتيكي، إذ طرحت أفكاراً أخرى غير المبادرة المصرية، وشاركت فيها أنظمة رسمية متجاوبة بالحدّ الأدنى مع رأيها العام. كان لا بد من إنقاذ مبارك بتصريح مفاده أن وقف إطلاق النار هو استجابة لطلب مبارك. ولكن هذه التصريح الإسرائيلي تحوّل إلى إهانة وإساءة لمصر. فإذا كان في وسع مبارك وقف إطلاق النار، وإذا كانت إسرائيل تصغي إليه، فلماذا لم يطلب، فيستجاب طلبه قبل عشرين يوماً؟

● حين ظهر هذه الخطاب المصري الجديد من وقف إطلاق النار الفوري وغير المشروط، وحتى الانسحاب، واصل ممثلو السياسة الخارجية استخدام النبرة واللهجة القديمة نفسهما في حديثهم مع ممثلي حماس في القاهرة، أي واصلوا مطالبتهم بالتعهد بوقف تهريب السلاح، وبتهدئة طويلة المدى، والعودة إلى اتفاق عام ٢٠٠٥ بشأن معبر رفح. كان ذلك خطاباً للاستهلاك المحلي.

● يوم ١٨ كانون الثاني/ يناير، التالي لوقف إطلاق النار، تنادت بسرعة فائقة دول فوجئت من استدعائها على عجل. لقد اجتمعت في شرم الشيخ القوى نفسها التي برّرت وأيدت قتل الأطفال والنساء في فلسطين، والتي تعتبر قتل الأطفال دفاعاً عن النفس، وقتل الجنود إرهاباً. اجتمعت القوى التي تعتبر مصير جندي إسرائيلي مثل شاليط جاء لقصف المدنيين من دبابة أكثر أهمية من مصير أهل غزة. دعاهم رئيس عربي يشاركهم تقدير حياة شاليط، ويتعامل مع حياة أبناء شعبه في قطار محترق وعبّارة تغرق وبنايات تنهار باحتقار أشدّ حتى من احتقاره لأهل غزة.

● وما اجتماع القوى الاستعمارية الكهلة في شرم الشيخ سوى إخراج لوقف إطلاق النار، لكي يبدو كأنه نزول عند رغبة مبارك والدول الأوروبية وعملية السلام، وغير ذلك من الكلام الفارغ. وقد جرى إخراج وقف إطلاق النار بعد أن اتخذ القرار في هذه المسرحية لمصلحة إسرائيل والرئيس المصري. اتخذ القرار بوقف إطلاق النار من طرف واحد هو إسرائيل، ولكن تبعه إخراج من هذا النوع. قمة شرم الشيخ هي عبارة عن مساندة لدور الرئيس المصري الذي تضرّر في هذه المرحلة، داخلياً وخارجياً. فهو إخراج لوقف إطلاق النار في إطار قوى التسوية ليظهر وكأنه «إنجاز لها»، وليس رغماً عن هذه القوى. فنحن لم نر هذه القوى أو نسمع بها طيلة الحرب. فهي لم تحاول تكبيل أيدي إسرائيل أو إدانة قتلها للأطفال، ولم تبدِ حرصاً على حياة المدنيين. وحين يئست إسرائيل من تحقيق أهدافها وتوقفت، تقدمت هي لتقطف وقف إطلاق النار كأنه نتيجة لتحركاتها، وليس كنتيجة لصمود المقاومة والمجتمع الفلسطينيين في غزة.

● للبنان حدود مع سورية وإسرائيل والبحر. وتحدّ غزة مصر وإسرائيل وبحر مغلق. وهذا هو الفرق كل الفرق. . . إن كان ذلك بالنسبة إلى المدنيين، وإن كان ذلك بالنسبة إلى المقاومة. وقد جرت الحرب على أساس هذا الفرق. الدولة العربية المجاورة لم تكتف بعدم دعم المقاومة، بل أرادات تلقينها درساً قاسياً. لقّنت إسرائيل الدرس القاسي للمواطنين، ولم تحقق أهدافها وتوقف إطلاق النار.

● وبعد وقف إطلاق النار، يدرك المجتمع ما جرى له وما حلّ به، وهو يضمد الجراح ويتفقد الأنقاض. سيبدأ فوراً الضغط من أجل المساعدات ومعالجة الجرحى وإعادة الإعمار. ويبدو أن الإغلاق المستمر للمعبر في رفح، وإمكانيات الدخول والخروج عبر مصر، سوف تستخدم للاستمرار في ابتزاز المقاومة لقبول الشروط بعد وقف إطلاق النار.

• لذلك، فالمهم الآن هو الضغط لفتح المعبر للإغاثة وإعادة البناء، وعدم السماح لإسرائيل أن تتملّص بجريمتها، وأن يُرفَع الحصار. ويجب عدم التسامح مع الأنظمة التي صمتت أو تواطأت، وما زالت. يجب عدم التوقف الآن عن الحملة لفضحها، وذلك لأن هذه السياسة مستمرة ولم تتأثر. فما يقال في الخطابات شيء، وما ينفّذ على أرض الواقع شيء آخر تماماً. ولن يصحّ أي تعهّد تتخذه الدول العربية أو غيرها للمساعدة في إعادة الإعمار، إذا لم يفتح المعبر، ولم تصل المساعدات إلى غزة.

• جمع الأموال لإعادة الإعمار يجب ألا ينسي الدول والمؤسسات التي أعلنت نيتها التقدم بدعاوى مطالبة إسرائيل بدفع التعويضات على ما لحق بالناس... لم نسمع عن محاكمات لإسرائيل عمّا اقترفته أيديها في لبنان عام ٢٠٠٦، ونأمل ألا تؤول التهديدات الحالية إلى المصير ذاته.

• أما سياسياً، فإن المرحلة هي مرحلة وقف توسع خطاب التسوية والتطبيع مع إسرائيل، وردّه على أعقابه، وبدء صعود خطاب سياسي جديد. وهذه عملية بدأت في قمة غزة في الدوحة، ويجب أن تستمر وتندفع، وأن يدافع عنها في الكويت بقوة.

• من أهم انجازات المقاومة في هذه الحرب أن إسرائيل لم تعد خارج القطاع من طرف واحد كنوع من إعادة الانتشار. لقد خرجت في العام ٢٠٠٥ بخيارها كي تجتاحها متى شاءت. وها هي تدرك الحقيقة المرّة. لقد تغيّرت الأمور خلال عامين. وهي مضطرة إلى أن تحارب كي تعود. فعودتها إلى غزة يعني الحرب، وهي حرب غير محمودة العواقب. لم يتحرر قطاع غزة عام ٢٠٠٥، بل تحرر الآن من الاحتلال. لأول مرة منذ عام ١٩٦٧ لا تجتاح إسرائيل المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧ بسهولة كنوع من إعادة الانتشار، بل تضطر إلى أن تحارب لاجتياحها.

• وبقيت قوات إسرائيلية في غزة. ليس لهذا الغرض تصحّ المقاومة، بل لأن فلسطين كلها محتلة؛ القدس محتلة، والضفة محتلة. وطالما هنالك احتلال، هنالك حق بمقاومته. وفلسطين وطن واحد، وقضى الحال والتجربة أنه يمكن مقاومة احتلال غزة من القدس، ومقاومة احتلال القدس من غزة.

• ليست غزة دولة مستقلة، ولا شعباً، ولا كياناً. ويجب أن تتوقف النبرة التي تتعامل معها كذلك (وهي نبرة قائمة حتى عند أوساط قليلة في حركة حماس). وهي تقاوم احتلال فلسطين، وليس احتلالها وحدها. ولكن غزة لا تستطيع أن تحمل وحدها قضية فلسطين، فهي في ظلّ الحصار بالكاد «تحمل

حالها». ولذلك لا يجوز أن تبقى بقية جاليات الشعب الفلسطيني في الشتات والضفة خارج إطار التنظيم الوطني الذي يجب أن يقود المقاومة. وهو أوسع من حماس. لقد آن الأوان أن تفكّر حماس والجهاد والجبهة، وغيرها من طاقات وقوى الشعب الفلسطيني، بتشكيل إطار تحرر وطني موحّد مقاوم في كافة أماكن وجود الشعب الفلسطيني، يحمل برنامجاً وخطاباً مؤهلاً لقيادة الشعب الفلسطيني. . . وجود هذا الإطار، وهذا الخطاب، هو الذي سوف يشكل القوة الضاغطة والرافعة لإعادة بناء منظمة التحرير.

● في هذه الحرب أدرك الجميع ما معنى دور الأجهزة الأمنية في الضفة، وما معنى تغييب منظمة التحرير حتى في الشتات وتهميشها من قبل السلطة. ولذلك، فإن المهمة أعلاه مهمة تنظيم وتأطير بقية مناطق وجود الشعب الفلسطيني، هي مهمة لا تحتمل التأجيل. فليست مهمة غزة أن تقاوم عن كل الشعب الفلسطيني، ولا مهمة الآخرين أن يتضامنوا.

● لقد قاومت بقية الجاليات الفلسطينية في الماضي، وواصلت الضفة الانتفاضة في حينه حتى حين حوصرت في غزة. فهي ليست جديدة على الموضوع. وما تغيّر هو قيام السلطة وتهميش الشتات، وقيام جيل من الأجهزة الأمنية يقمع شعبه، وينكّل بمن يناضل ضد إسرائيل. وهذا أمر لا يجوز تجاهله عند استخلاص النتائج، وإعادة بناء المؤسسات في ضوء ما جرى في هذه الحرب.

● لا مشروعية لأية تسوية. ليس الجميع قادر أو مضطر إلى المقاومة، ولكن الجميع قادر على رفض التسوية غير العادلة، وعلى استنباط وسائل للحياة دون تسوية مع إسرائيل والصهيونية.

رابعاً: جرائم الحرب:
أفكار حول معنى المحاكمة(٤)

لن نخوض في هذا المقال في تعريف جرائم الحرب، ولا في بنود المعاهدات الدولية بهذا الشأن، كما لن نخوض في تعريفات المقاومة ومشروعيتها، وقوانين

(٤) نُشر هذا المقال على «الجزيرة نت»، وفي مواقع وصحف أخرى في نهاية شباط/ فبراير ٢٠٠٩، وهو في الأصل كلمة ألقاها الكاتب كمحاضرة افتتاحية في مؤتمر حول معاقبة مجرمي الحرب، رعته منظمة الثقافة والتربية الإسلامية (الأسيسكو)، وقد عقد في الرباط يوم ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٩.

الحرب عموماً، ولا بصلاحيات محكمة جرائم الحرب وأعضائها ومدّعيها العام، ولا في الفرق بينها وبين المحاكم الدولية التي تقام خصيصاً للمحاسبة على جرائم في بلاد بعينها، كما في حالة الحرب في يوغسلافيا السابقة. فقد كُتب الكثير في هذا الشأن، وليس هذا هو الهدف من هذه المقالة. وإنما الهدف هو الإضاءة من زوايا قد تكون غير مألوفة على معنى الاحتكام إلى هذا النوع من القانون الدولي.

تستند كل هذه الحالات إلى إرادة دول قوية للمحاسبة، كما تقوم على قدرة دول قوية ذات سيادة قادرة، ليس فقط على وضع القانون، بل أيضاً على تنفيذه حين تشاء. وبهذا المعنى، فإن التفكير بالقانون الدولي بمفهوم سيادة القانون في دولة ذات سيادة، هو تفكير خاطئ من أساسه. فالقانون الدولي ليس سيّداً، ولا يُطبَّق كأنه في دولة ذات سيادة تمتد على مساحة العالم، ولا وجود لسلطة تنفيذية تطبّقه سوى الدول القوية، أي أنه لا يستوي دون سياسة ومصالح سياسية وأهداف سياسية. وليست هنالك مساواة أمام القانون الدولي بموجب مبدأ المساواة أمام القانون المتبع في الدول الديمقراطية، لا نظرياً ولا عملياً. من هنا نتابع فنقول:

١ ـ تدّعي إسرائيل منذ عقود أنها تتعرض لجرائم ضد مدنييها في خضم سياساتها الاحتلالية والمقاومة الفلسطينية ضدها. وتسمى هذه الجرائم بلغتها «إرهاباً».

ولكننا لم نشهد في يوم من الأيام توجّها إسرائيلياً إلى القضاء الدولي، وذلك من قبل الدولة الوحيدة التي قامت بقرار من الأمم المتحدة، أو بموجب ما يجب العرب أن يسمّوه «الشرعية الدولية». وقد اقتصّت الأجهزة الأمينة الإسرائيلية ممّن أرادت، وحتى في إطار عمليات انتقامية نفّذتها في أوروبا الغربية ذاتها، على أرض دول صديقة لها. وعلى هذا، درجت الولايات المتحدة في «حربها على الإرهاب» على الساحة الدولية. . . وغيرها دول كثيرة.

وليس صدفة أنه في حالة غزة مؤخراً، وبدرجة أقل في حالة الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في لبنان، تصرّ المجتمعات والشعوب العربية، وليس الدول، على التوجّه إلى المحاكم. وينشط في ذلك حقوقيون ونشطاء اتحادات وتنظيمات مدنية، لأن الشعوب العربية تعيش شعوراً عميقاً بالذلّ والهوان. وهي تدرك أن دولها عاجزة عن أخذ حقها. وهنالك شعور بالظلم وازدواجية المعايير في القانون

الدولي، وحتى الجنائي، بعد دارفور، وبعد مرور المحكمة مرور الكرام على الجرائم الأمريكية في العراق.

ولا يتوقف الرأي العام العربي عند التفاصيل والتفسيرات، بل هنالك شعور عميق بالظلم يرافقه شعور بعجز الأنظمة... ومن هنا ترتفع التوقّعات الشعبية ممّن أخذوا على عاتقهم الاقتصاص من المسؤولين الإسرائيليين بالقانون الجنائي، إن كان وطنياً في دول منفردة أو دولياً.

لم توجد محكمة جنائية دولية في الماضي. ولكن منذ أن وجدت هذه المحكمة، قتلت إسرائيل بنفسها على أرض تسيطر عليها أو حتى خارج أراضيها، وعلى أراضي دول أخرى ذات سيادة، لبنانيين وفلسطينيين ممّن تتهمهم بالمسؤولية عمّا تسميه «جرائم»، أو «إرهاباً».

بعد مخاض طويل امتد منذ قيام النظام الدولي، تمأسس القانون الدولي لتنظيم العلاقات بين الدول الغربية في نهاية القرن التاسع عشر وطيلة القرن لعشرين. وفي ما يتعلق بقضايا مثل جرائم الحرب، وقوانين الحرب، وحقوق أسرى الحرب، ومنظمة الصليب الأحمر وحقوقها، وحق المقاومة، فقد كانت كلها نابعة من تجربة الحروب بين الدول الأوروبية، إن كان ذلك في الحربين العالميتين في أوروبا ذاتها، أو في المستعمرات، أو حتى في حالات ملتبسة في أفريقيا مثلاً كما في حالة حرب البوير وغيرها.

ولم نسمع خلال تلك الفترة الطويلة عن احترام حق شعوب العالم الثالث في مقاومة الاحتلال، ولا سمعنا عن جرائم حرب ضدهم، ولا عن حقوقهم كأسرى، فقد كانت الدول الغربية تتبادل أسراها هي، وليس الأسرى من الأفارقة أو الآسيويين... الذين لم يتمتعوا بأي حقوق.

وفي الفترة المعاصرة، لم نسمع عن محاكمة مسؤول أمريكي واحد بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بعد إلقاء القنبلة النووية على هيروشيما وناكازاكي في نهاية الحرب العالمية الثانية بقرار رسمي، وبقصد التسبب بأكبر كمّ من القتل والدمار مع سبق الإصرار والترصّد. وقد كانت تلك جريمة ضد الإنسانية تضاهي ما قام به النازيون ضد شعوب أوروبية.

لقد قام القانون الدولي بشأن قوانين الحرب وجرائم الحرب وأسرى الحرب وغيرها، في إطار ما يمكن تسميته حربا أهلية أوروبية، وحتى في أوروبا ذاتها

طبّقت ضد الطرف المهزوم فحسب. أما الطرف المنتصر، فلم يحاسب في يوم من الأيام.

وما زال القانون الدولي بموجب هذا التقليد، وبموجب الواقع الدولي لا يحاسب دولة غربية، خاصة إذا خرجت منتصرة من الحرب. فلم يحاكم أمريكي واحد بتهمة ارتكاب جرائم حرب، لا في فيتنام، ولا في العراق، ولا في غيرهما. وينطبق هذا على كافة جرائم الاستعمار بأشكاله الأقدم، والاستعمار الصهيوني الأحدث. . . (كما ينطبق على الدول الكبرى، مثل الصين، التي ترفض أن تُطبَّق عليها مثل هذه القوانين).

فقط في النصف الثاني من القرن العشرين، أصبح الفقه القانوني الدولي معمّماً قيمياً ونظرياً فقط ليشمل شعوباً غير بيضاء وغير أوروبية، أو غير أوروبية الأصل.

٢ ـ يعني خضوع حركة تحرر للقانون الدولي الشكلاني أنها تضحّي بالمضامين التحررية لصالح شكليات قانونية، ليس لديها حتى القدرة على تنفيذها، أي أنها تضحي بالحق الطبيعي بالتحرر وضرورة تأسيسه على قوة قادرة على تحقيقه والدفاع عنه لصالح مبادئ قانون دولي لم تُعَدْ من أجلها، وليست لديها القدرة على التحكّم بها. وهي على أية حال تصبح غير قادرة أصلاً على تنفيذها حالما تنازلت عن عناصر قوتها هي.

القانون الدولي يعترف بدول. أما حركات التحرر، فلا يعترف بها. وإذا اعترف بها دون أن تحصل على مكانة وسيادة الدولة، فسوف يلقي عليها واجبات الدول دون الحقوق التي تتمتع بها الدول، لأن الواجبات يفرضها الآخرون، أما الحقوق فيجب أن يفرضها صاحب الحق، أو يكون رهينة لمشيئة الآخرين.

وقد فتحت محكمة الجنايات الدولية باباً جديداً لم يكن قائماً في السابق، انطلاقاً من ضرورة معاقبة أفراد ارتكبوا جرائم في حالة الحرب. وقد كان المنطلق جرائم ارتكبت في غياب الدولة، وغياب أجهزة قضائية تحاسب على المذابح في رواندا وبوروندي وغيرهما.

نقطة قوة هذه المحكمة هي نقطة ضعفها. فالقانون الجنائي يحاسب أفراداً ويحمّلهم مسؤولية فردية، وبالتالي يحقق أثراً رادعاً على الأفراد الذي ينفّذون، وأولئك الذين يصدرون الأوامر. والاحتكام إليه لا يتطلب تنازلاً عن مبادئ أو

القبول بقانونية كيانات غير معترف لها، ولا يتنازل عن حق المقاومة. . . كما أن في هذه الحالة ليست هي المدّعي، بل هنالك نوع من «حق عام» دولي افتراضي يجسّده المدّعي العام، في حين أن المدّعى عليهم هم مسؤولون عسكريون أو سياسيون يتحمّلون مسؤولية أفعالهم بصفتهم الفردية كمجرمين، وليس كدول.

ولكن نقطة الضعف هي أن هذا القانون لا يسري حيث يوجد قضاء محلي قادر على المحاسبة، وهذا ما تدّعي وجوده غالبية الدول الغربية، بما فيها إسرائيل، شكلياً على الأقل. فهي تحاكم المسؤولين فيها شكلياً وتبرّئهم لانعدام الأدلة، أو تغيّر طبيعة التهمة في صفقة مع الادعاء أو تتسامح قوانينها أصلاً مع سقوط ضحايا مدنيين في أثناء أداء الواجب. . . أما نقطة ضعفه الأهم بالنسبة إلى حركة المقاومة، فهي كامنة في أن القانون الجنائي لا يفرّق بين المحتل والواقع تحت الاحتلال، فهو يتعامل مع أفراد ارتكبوا جرائم. وقد ثبت مؤخراً أنه حتى المنظمات الحقوقية الدولية تواجه مشكلة بموجب منطقها الشكلي في التفريق بين جريمة مستمرة تتمثل بعنف الاحتلال، والردّ المتقطع والاستثنائي عليه المتمثل بعنف المقاومة.

وما يجعل القانون الجنائي الدولي يحاسب ضابطاً إسرائيلياً قد يدفعه إلى محاسبة قائد مقاومة فلسطيني على قتل مدنيين إسرائيليين في أثناء مقاومة الاحتلال.

وما يمنع ذلك هو فقط حقيقة أن إسرائيل تدّعي أنها قادرة على أخذ حقها بيدها. هي تبحث عن «الفاعل» وتخطفه وتحاكمه أو تغتاله وتغتال كل من يقطن المبنى نفسه بقنبلة تزن طناً إذا لزم الأمر.

٣ ـ إذا تخطينا هذه الحواجز، فلا بد عند التوجّه إلى القضاء الجنائي من التعامل مع القضايا التالية:

أ ـ ضرورة أن يتم التحضير والتنسيق بين الجهات التي تحضّر هذا الملف بشكل لا يجوز فيه الخسارة. فالشعب الفلسطيني ليس بحاجة إلى أن تقوم هيئة دولية بتبرئة إسرائيل من جرائم الحرب لأسباب فنية أو شكلية بعد أن توجّه إليها، وبعد أن منحها الشرعية بتوجّهه هذا.

ب ـ ضرورة التعامل مع كافة الشكليات كما هي معطاة. من يذهب إلى المحكمة يذهب بموجب قواعدها، وذلك لكي يربح الحكم الصادر عن المحكمة، وليس ليخسره. وهذا يعني أن يقدم الأدلة والطعون التي يمكنه إثباتها وتأكيدها،

ويتنازل حتى عن تلك الادعاءات القوية والمهمة، التي يعلم علم اليقين أنها صحيحة، ولكنه لا يستطيع إثبات صحتها بلغة المحاكم.

ج ـ يجب التمييز بين المعركة والمجزرة، وبين المدنيين الذين قتلوا عند استهدافهم بالقصف أو عند القصف مع العلم التام بوجودهم، والمقاتلين الذين سقطوا في المعركة. بالعربية كلهم شهداء، وهذا صحيح، وهم كذلك أيضاً بمنطق السياسة والأدب. ولكن بلغة المحاكم يجب التمييز. ولا بأس بالتمييز، فمن الخطأ مثلاً أن نعتبر معركة بطولية خاضتها المقاومة مجرد مجزرة. فلا بأس من أن يفخر شعب بنضاله في حالات، وهي حالات لا يصحّ التوجّه بها إلى المحكمة كأن المقاتلين الشجعان هم ضحية مجزرة. يصعب توخّي الدقة هنا، لأن الأمر يتناقض مع الوعي اليومي والعاطفة والثقافة السائدة. يجب عزل ارتكاب إسرائيل المجازر بحق السكان بمبضع جراح، على رغم الألم، وإثبات وقوعها، وربط المسؤولية عنها بأفراد سياسيين وعسكريين إسرائيليين.

د ـ القضية الجنائية هي قضية جرم. يجب أن تُستّكمل عناصر الجريمة في تعريف الفعل ذاته وتوفر الدافع والأدوات، ويجب أن تساق الأدلة، والتمييز بين الظرفي وغير الظرفي بينها.

٤ ـ في حالة إسرائيل يجب أن يثبت من تصريحات السياسيين والعسكريين وثقافتهم وأدبياتهم والأجواء السائدة أن استهداف المدنيين، إما أن يكون مقصوداً للعقاب ولأهداف سياسية، أو تتوفر لديهم معرفة بأن المدنيين سوف يتضرّرون بشدة من اتخاذ خطوة حربية ما، ومع ذلك يتم اتخاذها وارتكاب الفعل. كما يجب أن يثبت أن القضاء الإسرائيلي الذي ساهم الفلسطينيون في الأراضي المحتلة في منحه مصداقية بالتوجّه إليه باستمرار، هو قضاء لا يعاقب على جرائم الحرب (من تغريم الآمر في حالة مذبحة كفر قاسم قرشاً كعقوبة على المجزرة، وحتى جرائم الحرب المرتكبة في الحروب وفي المناطق المحتلة، وآخرها الحربان العدوانيتان على لبنان وعلى غزة).

هنا ننتقل إلى النقطة الأخيرة. لا تستحق المحاكم الدولية الذهاب إليها في الظرف الدولي الراهن، الذي يساوي في أفضل الحالات بين المجرم والضحية، وغالباً ما يلوم الضحية، إذا كان هذا الذهاب مرهوناً بالتنازل عن مواقف سياسية تمنح شرعية لإسرائيل أو يتم فيها التنازل عن حقوق المقاومة والتحرر. ولكن المحكمة الجنائية هي مَنْفَذ، لأنها تحمِّل الفاعلين المسؤولية الفردية، ولا تتعاطى مع

الكيان الساسي ذاته، ولا يترتب عنها أي اشتراطات سياسية على من يتوجّه إليها، اللهم إلا تبعات الاعتراف بها عند اتخاذ موقف من المحكمة في مناطق أخرى، مثل العراق ودارفور.

وعلى العكس، يجب أن يقوم الادعاء على أن ضحايا إسرائيل المدنيين ليسوا عوارض جانبية تتأتى إصاباتهم عن مجرد قصف المقاتلين. ويجب العودة إلى تاريخ الجريمة الإسرائيلية، وحتى ثقافة الجريمة والمذبحة في معاقبة السكان الأصليين وتلقينهم درساً على احتضان المقاومة أو حتى لغرض التهجير.

كما يجب أن يقوم العمل الحقوقي المكثف على رفض الادعاء أن إسرائيل دولة منظّمة لم ينهر فيها النظام القضائي، وأنها قادرة على محاسبة المسؤولين. ففي حالة الأمن والحرب، أثبت القضاء الإسرائيلي أنه جزء من آلية القمع والاحتلال، وأن أجهزة الأمن لا تحاسب مجرميها لئلا تمسّ بدوافعهم القتالية.

٥ ـ لا يتوقعن أحدٌ مساهمةً جدية من قبل النظام الرسمي العربي بشأن جرائم الحرب المرتكبة حتى بحق مواطنيه. ففي حالة الحرب، اعتقدت الدول العربية أنه في ما عدا التوجّه الروتيني إلى مجلس الأمن، فإن الأمور تجري في الحرب كما في الحرب، وأن عليها أن تقتص من إسرائيل بالحرب ذاتها، وليس بالبكائيات. وحين انتقلت الدول العربية إلى التسوية ومبادرات السلام، نشأ انطباع أن هنالك تناقضاً بين اتهام حكام إسرائيل أنهم مجرمون وصنع السلام معهم.

ولذلك نلاحظ أن الرسميين العرب إذا ذكروا الجرائم، فإنما يذكرونها بخجل وتحفّظ بالعربية، ولكن يصعب عليهم إبداء الموقف من مجرم الحرب في سلوكهم. فمن يُتَّهم بجريمة حرب لا يندفع موجهو التهمة إلى اعتباره شريك سلام بعد حرب لبنان، ناهيك بعدم اتخاذ حتى المسافة الجسدية اللازمة رصانة حين التعامل مع من يعتبرهم القادة مجرمي حرب، لو صحّ أنهم يعتبرونهم فعلاً مجرمين، وأن هذا الأمر يهمهم. وطبعاً، هذا السلوك العربي المزدوج لا يساعد كثيراً على الحلبة القضائية، فلا يصحّ عند اتهام مسؤول بجريمة حرب أن يرافق الاتهام أخبار مكثفة عن زيارات ومصافحات واستقبالات ومؤتمرات سلام. فالعالم ليس غبياً، وهو يبحث باستمرار عن شاهد كفيل لإسرائيل.

الفصل الخامس عشر

التفكير الأمريكي «الجديد» ومراجعة نهج التسوية

إن تسلسل الأحداث من العدوان على لبنان، وحتى العدوان على غزة، والانطباع الذي خلفته في النفوس، وعزلة قوى التسوية شعبياً، تصلح كلها أساساً لمراجعة نهج التسوية، ولمحاصرته عربياً. ولكن، طبعاً لا مفر من التساؤل عن جاهزية القوى المعارضة للتسوية لاقتناص الفرصة التاريخية لمراجعة التسوية، وعدم الخضوع بسرعة لمحاولات الاحتواء الجارية؟، إذ يبدو أن أمريكا وحلفاءها في الغرب والشرق يتعرّضون لتوارد الأفكار نفسها، ولكن على شكل هواجس أو مخاوف من ضياع إرث التسوية، وتشهد المنطقة هجمة أمريكية غربية دبلوماسية منذ مؤتمر شرم الشيخ لإعادة الإعمار وحتى اليوم.

كانت الإدارة الأمريكية السابقة قد وصلت إلى استنتاج مفاده أن قيادة السلطة الفلسطينية وحدها عاجزة عن الولوج في صفقة حلّ دائم مع إسرائيل بشروط الأخيرة، وعن ضبط الساحة الفلسطينية في الوقت ذاته. ولذلك «شجعت» الدول العربية التابعة لها على أخذ دور أكثر فاعلية وأكثر صرامة في دعم عملية التفاوض الجارية، وتقوية الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وفي مناهضة ومحاصرة نهج المقاومة، فلسطينياً وإقليمياً. وكان لها ذلك في أنابوليس وغيرها. لكنها لم تأخذ مصالح الدول التابعة لها بعين الاعتبار. كما أنها دفعتها إلى صدامات جعلتها في حالة دفاع دائم عن النفس على مستوى رأيها العام. خذ مثلاً موقفها إبان الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦، ومقاطعتها غير المفهومة لقمة دمشق في آذار/ مارس ٢٠٠٨، ومشاركتها في محاصرة قطاع غزة، وموقفها من قمة غزة في الدوحة. . . وبما أنه لكل زمان دولة ورجال. فقد برز في إطار هذه المهمات من داخل النظم القائمة شخوص وشخصيات وأجهزة ومثقفون ووجوه إعلامية

من النوع المستعد للتورط في شراكة «نضالية» مع إسرائيل وأمريكا في مقاومة نهج المقاومة. ولكن بنية الأنظمة وثقافتها وثقافة أتباعها برمّتها تتناقض مع مفهوم المقاومة والنضال بما فيه من تضحية ومجازفة، حتى لو كانت مقاومة ضد المقاومة. فهي غير مبنية لأي نضال لا من أجل ذاتها، ولا من أجل أمريكا وإسرائيل. وقد ثبت ذلك في فشل الانقلاب على حكومة الوحدة الوطنية، وعلى الأكثرية التشريعية المنتخبة في غزة، كما تجلى في بداية أيار/مايو ٢٠٠٨ في بيروت. . . هذا هو الفرق الذي يفصلها مثلاً عن القوات اللبنانية اليمينية في الماضي. فقد كانت الأخيرة فاشية «مناضلة» ضد المقاومة الفلسطينية. كانت مليشيات طائفية مستعدة ليس فقط للقتل وارتكاب الجرائم كحال القوى الحالية، بل أيضاً للموت في سبيل هدف طائفي على نمط القوى الفاشية اليمينية في إيطاليا وإسبانيا إبان الحرب الأهلية هناك في ثلاثينيات القرن الماضي. ولكن هذا الشكل انتهى، وحلّت محله قوى لا تتورع عن ارتكاب الجرائم، ولكن بلغة الإيجار والاستئجار والاستزلام بالمال عدّاً ونقداً.

بعض الدول العربية أدرك بسرعة أن الشعار الأمريكي «من ليس معنا فهو ضدنا» في طريقه إلى التغيّر، فاتخذت موقف الحذر وعدم ولوج صدامات، وذلك بانتظار تبلور السياسة الأمريكية الجديدة. أما النظام في مصر، فكان لحظة التحوّل في السياسة الأمريكية متورطاً في معركة معاكسة. وتتلخص هذه في إقناع الولايات المتحدة والغرب أنه لا شيء ممكن على المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي دون دوره، وبقي متورطاً في هذه المعركة، خاصة إزاء الواقع الجغرافي الذي يفرض هذا النظام على قطاع غزة. وما زال هذا النظام يرى في استيعاب الغرب لهذه الحقيقة مصدر قوة له في الاصطفاف الإقليمي. وقد وصل ذروة تورطه في محاصرة غزة، وفي أثناء الحرب الأخيرة عليها. وقد استغلّ الواقع الجغرافي لتحقيق أكبر التفاف رسمي عربي ودولي ممكن حول الدور المصري. . . كما استغلّ تبعات الحرب في فرض الحوار على مضض، وبوصاية تشمل إلقاء المحاضرات في القيادات الفلسطينية عن واجباتها، وعن مصلحة الشعب الفلسطيني، فيما يعرف الجميع ما يشعر به الجميع وهم يستمعون إلى هذه المحاضرات المبثوثة تلفزيونياً. المسافة من التهديد بتكسير أرجل من يخرق الحصار، وحتى وعظ الفلسطينيين عن مصلحتهم الوطنية، هي مسافة بعيدة جداً.

* * *

أعلنت الإدارة الأمريكية الجديدة مراراً أنها ترى المنطقة من منظور الأمن الإسرائيلي في ما يتعلق بإيران وتخصيب اليورانيوم، وكذلك في ما يتعلق بمقاومة الاحتلال. فهي ترى أن حق إسرائيل أن تحظى بالأمن غير المرتبط بإنهاء الاحتلال. من حقها أن تكون دولة محتلة وآمنة في الوقت ذاته، ومن واجب العرب أن يجلسوا بهدوء في المخيّمات وتحت الاحتلال وتحت الحصار ويتابعوا نشرات الأخبار حول المفاوضات، وأن يحتفوا بتعيين ميتشل ويتسلّوا بسلسلة نسبه.

وترى الإدارة الجديدة أن السلطة الفلسطينية أثبتت نفسها في ضبط الأمن في الضفة خلال الحرب على غزة. كما ترى إسرائيل ذلك وتعتبره أولَ حصاد جدي لأوسلو، وإثباتاً لادعاءاتها السابقة حول عدم جدية عرفات في مسألة التنسيق الأمني. لقد تغيّرت طبيعة القيادة الفلسطينية منذ اغتيال عرفات، وتغيّرت طبيعة وعقيدة الأجهزة، وطبيعة التنسيق بعد أن توقفت إسرائيل عن أن تكون عدواً وأصبحت شريكا فعلياً. هذه سلطة تستحق الدعم بحسب رأي الولايات المتحدة وإسرائيل. ولكن الدعم المقصود لا يرقى إلى تلبية مطالب الشعب الفلسطيني، بل يقتصر على الدعم المالي والأمني، وهو ما يسمى «بناء القدرة والكفاءة».

الإدارة الأمريكية الجديدة نفسها ترى أن إقناع الدول العربية بدعم القيادة الفلسطينية التابعة ينسجم مع إضعاف محور المقاومة، ولذلك شروط:

١ ـ أخذ مصالح الدول العربية التابعة بعين الاعتبار.

٢ ـ محاورة إيران لإقناعها بوقف تخصيب اليورانيوم مع التلويح الجدي بالعقوبات، قبل اللجوء إلى الخيار العسكري. وهذا يتطلب بناء جبهة عربية إسرائيلية ضد إيران، كما يتطلب محاورة الدول العربية «الواقعة تحت التأثير الإيراني»، وقد يتطلب ذلك أخذ مصالحها بعين الاعتبار إلى درجة محدّدة سلفاً.

٣ ـ من أجل تحديد مصالح هذه الدول في إطار التعاون ضد إيران من جهة كمصلحة إسرائيلية، ولغرض حلّ القضية الفلسطينية حلاً شاملاً، يجب وضع خارطة طريق إقليمية جديدة.

٤ ـ هذه الخارطة الإقليمية تدعم «خارطة الطريق» الفلسطينية وتحضنها، ولكنها أوسع وأشمل، وتأخذ مصالح دول مثل مصر والسعودية وسورية وغيرها، وذلك في مقابل واضح طبعاً هو التخلي عن إيران، وعن نهج المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق. . . ومع أخذ الواقع اللبناني الجديد بعين الاعتبار.

٥ ـ نحن إذاً أمام «خارطة طريق» جديدة للسنوات القادمة، بغضّ النظر إن عبّر عنها في نصّ يحمل هذا العنوان أم لا. إن ما سوف يتمخّض عنه التحرك الأمريكي الجديد، ليس حلاً دائماً أو غير دائم، ولا انسحاباً من الجولان، بل «خارطة طريق» جديدة قد تتضمن ذلك. وسوف تصاحبنا هذه الحركة للتوصل إلى الخارطة الجديدة، وليس للتوصل إلى حلول. وسوف تشغلنا طيلة الأعوام القادمة، اللهم إلا إذا قطعتها أحداث عظيمة الشأن، مثل تجدد المقاومة والحروب وغيرها.

* * *

ولتصوير فرضياتنا الواردة أعلاه، نناقش نقدياً باقتضاب محاضرة جون كيري، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس في مركز سابان/ بروكنغز في واشنطن، يوم ٤ آذار/ مارس ٢٠٠٩، وذلك بعد زيارة إلى المنطقة شملت مصر والأردن وسورية ولبنان وإسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة. وكيري هو مرشح رئاسي سابق، ومن أقطاب الحزب الديمقراطي الذين دعموا باراك أوباما مبكراً. وهذا هو المكان للعودة إلى تحليل سبق أن طرحه الكاتب، وهو أن استنتاجات لجنة بايكر ـ هاملتون، بما فيها وزير الأمن بيل غيتس، هي ما تطبقه الإدارة الجديدة في المنطقة. . . وهذا بالضبط ما جعلها تحافظ على غيتس في منصبه. ويعني أيضاً أن المؤسسة الأمريكية استنتجت كل ما يلزم استنتاجه من فشل سياسة الحرب التي قادتها إدارة بوش ـ تشيني في فترة بوش. وهذا ما جعل المؤسسة الأمريكية تتبنّى المرشح أوباما. ولنقرأ في استنتاجات كيري من زيارته إلى المنطقة، وخاصة أنها مطروحة بشكل منهجي يستحق المناقشة.

يعتبر كيري في بداية المحاضرة انتخاب أوباما فرصة جديدة للمنطقة ببراغماتيته الجديدة و«استعداده أن يصغي ويقود». وطبعاً، يورد كيري الانطباعات «العاطفية» من الزيارة بشكل منتقى ومحسوب، بحسب رأينا، فنرى أن «أعمق الأثر» تركته في نفسه «معاناة» مستوطنة شديروت طيلة السنوات الثماني الماضية. أما في حالة غزة، فقد أكد دمار المدرسة الأمريكية بعد تعرضها للقصف. . . (لدينا مشكلة حقيقية مع الليبراليين الذين يودّون أن يبدوا معتدلين ومتوازنين. فهم يحمّلون الضحية حين يريدون التضامن مع جزء منها، وليس أفضل من طفلة على خرائب مدرسة أمريكية في غزة لتأدية الغرض. . . أما دولة الاحتلال، فهي مقبولة في معسكرهم كما هي، إنها الضحية الدائمة والحصرية).

يعدد كيري أربعة أسباب للأمل، وذلك على رغم انتخاب نتنياهو، وعلى رغم الحروب. وسوف نرى أنه لا يأمل فعلاً بحلّ، بل هو متفائل بإمكانية التوصل إلى «خارطة طريق» جديدة:

١ ـ لقد أدى صعود إيران إلى «استعداد غير مسبوق لدى الدول العربية المعتدلة للتعاون مع إسرائيل». . . وسوف يؤدي ذلك، بحسب رأيه، إلى إرساء أساسٍ متينٍ للمضي نحو السلام. . . أي أن التعاون الاستراتيجي ـ الإسرائيلي العربي يسبق السلام. هنا طبعاً يُسْأَل السؤالُ: ما حاجة إسرائيل إلى حلول مع من بات يتعاون معها استراتيجياً ضد أعداء مشتركين؟

٢ ـ يؤكد كيري على مبادرة السلام العربية. . . فوجودها يشكّل أساساً لبناء خارطة طريق إقليمية جديدة. . . وتتضمن هذه الخارطة: «**أن تلعب الدول العربية المعتدلة دوراً أكثر نشاطاً في صنع السلام**».

٣ ـ يقول كيري، مثل أي كل ناشط متوسط في حزب العمل الإسرائيلي، وكما قال أولمرت نفسه في المقابلة الوداعية الشهيرة لصحيفة **يديعوت أحرونوت**[١] بعد نزع الثقة عن حكومته في الكنيست: إن الخطوط العريضة للحلّ الدائم باتت واضحة. ويكمن التحدي، بحسب رأيه، في كيفية الوصول إلى هناك. وكذلك، يجب بناء «قوة وكفاءة» السلطة الفلسطينية في المجالين الاقتصادي والأمني بموازاة أية مفاوضات تقود إلى الحلّ الدائم. من اللافت هنا أن كيري يؤكد أن خطوط الحلّ الدائم باتت واضحة، ولكنه لا يجرؤ على التعريف بها صراحة، والأهم أنه يجعل الطريق إليها هو الأساس. عدنا إلى: العملية كل شيء، الهدف لا شيء، والحياة مفاوضات.

٤ ـ انتخاب أوباما. هنالك فرصة بوجود إدارة تدعم قوى الاعتدال والسلام. وهو يقصد أن الإدارة السابقة لم توفر لهذه القوى الدعم الكافي، وأبقتها في حالة ضغط وصدام مع محيطها دون تفهّم لأوضاعها ومصالحها.

لقد وصلنا إلى انقلاب كامل في الموقف العربي. كان الموقف العربي القومي يقضي بأن فصل القضية الفلسطينية عن عمقها العربي هو تآمر لتصفيتها. ووقع فصل القضية عن بعدها القومي في كامب ديفيد، ثم في أوسلو، وتم التسليم به. ولكن القيادة الفلسطينية فشلت داخلياً وخارجياً في التوصل إلى حلّ مع إسرائيل.

---

(١) **يديعوت أحرونوت**، ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٨.

وعاد الاستنتاج فجأة بضرورة العودة إلى البعد الإقليمي، ليس بسبب البعد القومي العربي، بل لأن الأخير لم يعد يشكّل تهديداً، ولأن النظام الرسمي العربي تخلّى عن هذا البعد القومي للقضية الفلسطينية ولغيرها. هذا انقلاب كامل. ومن هنا، بحسب رأينا، يستنتج كيري أن القضية الفلسطينية هي قضية إقليمية يجب التعامل معها ضمن خطة تشمل بقية القضايا. هذا خلافاً لمحاولة فصلها في الماضي. ويقول إنه يمكن تبنّي هذه المقاربة بسبب الموقف الإقليمي الحالي من إيران: فقد ولّت اللاءات الرسمية العربية الثلاث من الخرطوم، وحلّت مكانها لاءات رسمية أخرى ضد التسلح النووي، وضد التدخل الإيراني. ويضيف كيري في محاضرته حرفياً: **إن «الدول العربية المعتدلة تتعاون اليوم مع إسرائيل بأشكال لم يكن ممكن تخيّلها قبل سنوات معدودة»**.

ويتابع أن إدارة بوش وضعت خطوطاً حمراً أكثر مما يجب، ومنها ما لم تستطع تنفيذه... وهو يقصد تحريم محاورة إيران وسورية وغيرها. في حين أن إدارة أوباما يجب أن تركّز جهودها في ما يمكن فعله وترك المعارك الجانبية. الهدف الإقليمي هو منع إيران من التسلح النووي. ولذلك، ودون التخلّي عن الخيار العسكري، يجب، بحسب رأي كيري، تجاوز الخطوط الحمر السابقة.

فمثلاً، يجب الاستعداد للتحاور مع إيران حول مصالح مشتركة في أفغانستان وغيرها، واستيعاب إيران دولياً، والاعتراف بدورها في مقابل وقف التخصيب. ويجب التحاور مع سورية لعزل وإضعاف إيران وأدواتها، مثل المقاومة اللبنانية. كما لا بد من طلب التعاون من الصين وروسيا... وطبعاً، لا يكمل كيري شرح الثمن. فلروسيا مطالب تمتد من البلطيق شمالاً، وحتى صربيا جنوباً، وحول بحر قزوين والبحر الأسود، وكذلك للصين. فهل ستغضب الولايات المتحدة حلفاء لها آخرين في العالم، وتضحّي بهم لإرضاء الصين وروسيا، كل ذلك لغرض محاصرة إيران وفي خدمة إسرائيل؟ لم يُتعب كيري نفسه كثيراً في متابعة سلسلة الاستنتاجات.

***

يدعم كيري الحوار مع سورية، ويعتبر أهدافه واقعية، فـ «سورية فاوضت إسرائيل في السابق على رغم اعتراض إيران». وطبعاً، بإمكان سورية، بحسب رأيه، أن تلعب «على جهتي السياج لفترة من الزمن»، ولكن رئيسها يفهم، بحسب رأيه أيضاً «أنها كدولة علمانية ذات أغلبية سنّية تدرك أن مصالحها في

الغرب، وفي الوطن العربي، وليس مع إيران». وكأن كيري الآن يريد أن يشرح لسورية تركيبتها السكانية. ولكن ما دامت هذه مصالحها، فلماذا لم تدركها من قبل؟ لأن كيري لم يتشرف بشرحها، أم لأن هنالك لقاءً بين الأمن الوطني السوري ومفهوم الأمن القومي العربي ساهمت السياسات الأمريكية والإسرائيلية مع حلفائهما العرب في تعميقه؟ طبعاً، هو يدرك أن التساؤل الأخير في مكانه. ولذلك لا تعارض أمريكا محاولة الحلفاء العرب احتضان سورية حالياً والامتناع عن تنفيرها. ولكن هذا لا يكفي. فهنالك مصالح سورية وعربية، ليس لدى الولايات المتحدة وإسرائيل المرونة الكافية لتلبيتها. ولذلك، يبقى في الحوار مع سورية، وفي الحوار وحده، مصلحة للطرفين. وسورية تلعب هذه اللعبة لأن لديها مصالح سياسية واقتصادية تكمن في رفع الحصار عنها. وطبعاً، ربما يجد المرء في النخبة الحاكمة من يعوّل على الحوار أكثر، وكيري يدرك ذلك، خاصة في مجال ربط سورية بالاقتصاد الغربي، ولكن هذا البعض ليس صانع قرار في سورية بعد.

أين البداية؟ تكمن البداية من زاوية النظر هذه في تشجيع العرب على التمسّك بمبادرة السلام العربية، التي لم تلق الصدى والتشجيع اللذين تستحقهما من قبل الإدارة الأمريكية السابقة. وهو يلخّصها بالأرض في مقابل السلام، والاعتراف بإسرائيل، وتطبيع العلاقات. ولكنه، مثل إسرائيل، ما زال في كافة تحليلاته يعتبر التطبيع سابقاً على السلام. فمثلاً، هنالك «خارطة الطريق» الرباعية للمسار الفلسطيني. ولكن المنطقة تحتاج إلى «خارطة طريق إقليمية»، يتبعها نشاط يُذكِّر بالنشاط الأمريكي الإقليمي المتكامل في المنطقة بعد عام ١٩٩١. وهو نشاط يجب الجميع أن يتذكّروه مع أنه لم يقد إلى شيء على مستوى الحلول للعرب. كما أن المطلوب الآن من الدول العربية أن تضغط على حماس لتوقف إطلاق الصواريخ وتوافق على حكومة وحدة بشروط الرباعية المعروفة. وعلى مصر أن تضبط تهريب السلاح، وأن تواصل الأردن تدريب الأجهزة الأمنية الفلسطينية. هنا، وفي إطار التنسيق مع دول الاعتدال، وشرح واجباتها لها، تُدسُّ فجأة في المحاضرة ملاحظة مقصودة ضد قطر. يقول كيري: «لا يمكن لقطر أن تكون حليفة للولايات المتحدة يوم الاثنين، وأن تدعم حماس بالمال يوم الثلاثاء»!! هذا كلام عربي. نعرف أن بعض أتباع أمريكا العرب كانوا يردّدون في الإعلام العربي أن قطر تدعم حماس، وهي في الواقع حليف لأمريكا. كان هذا يقال للتشكيك بدعمها لحماس حين كان موجّهاً إلى العرب. أما حين يقال لمسؤول أمريكي في

اجتماع، فهو يكرّر كما هو، ولكن بشكل مقلوب، فهدفه يصبح التشكيك بتحالفها مع أمريكا، كيف يمكن أن تكون قطر مخلصة لتحالفها مع أمريكا وهي تدعم حماس؟ وطبعاً، لتكتمل الوشاية على النمط العربي يقال إنها تدعمها بالمال. المطلوب هو دعم السلطة اقتصادياً وأمنياً. وهذا يبدأ بمنع حماس من الاستفادة من إعادة بناء غزة لتجنّب ما حصل مع حزب الله في لبنان. فالأخير استفاد من الحرب ومن إعادة الإعمار في الوقت ذاته.

والخطوة الوحيدة التي يعرضها كيري مقابل كل ما هو مطلوب من الحلفاء العرب هي العمل بجدية أكبر لفرض تجميد الاستيطان على إسرائيل، معترفاً بأن إعلان الإدارات المتعاقبة موقفها بأن الاستيطان عقبة أمام السلام بقي حبراً على ورق.

ربما يصلح الإطار المطروح أعلاه، بما في ذلك تصويره عبر استعراض محاضرة كيري نقدياً، لفهم الهجمة الأمريكية الحالية على المنطقة، ولفهم بعض التحركات العربية التصالحية الطابع. ولا بد من العودة إلى التساؤل المطروح في بداية الفصل عن استراتيجية القوى المؤيدة لمراجعة نهج التسوية برمته، فحتى فترة قصيرة كان الظرف مؤاتياً تحديداً لها، وليس لقوى التسوية.

بدل الخاتمة

(أو الفصل السادس عشر)

لا بد من أن القارئ قد استنتج ما يرمي إليه الكاتب في الفصول التي شكّلت هذا الكتاب. فهو يربط مسألة النهضة بالهوية العربية والحداثة، ويربط مصير القومية العربية بمدى قدرتها على تقبّل مهمات وتحديات المجتمع الحديث والعصر الحديث ومواجهة هذه التحديات بمشروع. كما يربط بين مهمة تجديد الفكر العربي بمشروع بناء الأمة، وتحديد مطالب وبرامج في هذا الاتجاه تكون مفهومة للناس، ويمكن للناس ربطها بمصالحهم المادية والحقوقية كمواطنين. كما رأى الكاتب أن مسألة الصراع مع إسرائيل والقضية الفلسطينية، هي قضية الأمة، وليست قضية الفلسطينيين، أو للدقة ليست «مشكلتهم» التي ينبغي أن يتعاملوا معها، وأن يتدبروا أمرهم بشأنها.

وبين القمة الطارئة التي دُعي إليها في الدوحة تحت عنوان «قمة غزة»، والقمة العربية الثانية العادية في الدوحة، وبينهما قمة الكويت[1]، وقعت تطورات سياسية لافتة جرى التعبير عنها بصيغ مثل «المصالحة العربية». وكانت الساحة العربية قد شهدت احتقاناً شديداً بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة وحجمه وشدته مقارنة بالعجز العربي إزاءه. كما شهدت الساحة الرسمية توتراً بين الأنظمة على خلفية التجاوب مع الرأي العام العربي وعقد مؤتمر قمة خاص لنصرة غزة وشعبها والمقاومة. لقد كانت الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة خاص بغزة خطوة مرفوضة من قبل ما سمّي حتى ذلك الوقت بـ «محور الاعتدال». فما الذي جرى؟ وهل هي مصالحة فعلاً؟

---

(١) عقدت قمة غزة الطارئة يوم ١٦كانون الثاني/ يناير في الدوحة. وعقدت قمة الكويت يوم ١٩ من الشهر نفسه، أي بعدها بثلاثة أيام. وعقدت قمة الدوحة العادية يوم ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٩.

لقد اعتاد الشارع العربي على التوتر والانفراج في العلاقات العربية، يصاحبه بعد شخصي يكاد يكون تهريجياً، وذلك على طريقة خلط أمزجة الحكام وقضايا الأسر الحاكمة بقضايا الدول والخلافات السياسية. وبلغ الأمر أن تكرّست في الإعلام العربي عادة إحصاء من سيحضر، ومن سوف يتغيّب، عن القمم العربية، باعتبار هذا الموضوع هو الخبر، في حين إن هذا الشأن لا يفترض أن يكون خبراً في المؤسسات الدولية، ناهيك بالمؤسسات الوحدوية. فالحضور، بغضّ النظر عن الخلافات، يعتبر أمراً مفروغاً منه. الجميع يحضر، وهذا أضعف الإيمان، أما الخبر فتنتجه مضامين الاجتماعات والخلافات والإنجازات.

في هذه المرة، دعا الملك السعودي في خطابه في قمة الكويت إلى «نسيان الماضي»، هكذا دفعة واحدة على الملأ. ولوحظ أن السياسيين العرب قادة وحاشية وإعلاميين، إن كانوا من معسكره أو من المعسكر المضاد، قد فوجئوا من النبرة والدعوة التي لم يسبقها تمهيد. وطبيعي أن تستغل هذه الدعوة لغرض تحسين أجواء العلاقات الشخصية المتوترة بين الزعماء، فتوفر على الأمة الكثير من المهاترات التي لا مكان لها في العلاقات بين الدول والشعوب، فغالباً ما أثرت كيديتها في السياسات ذاتها، فجعلتها أكثر حدة، وغالباً ما دفع المواطن العربي ثمنها على الحدود. ولكن ليس المرء بحاجة إلى أن يكون مؤرخاً، ولا عالماً، لكي يدرك أن الخلافات، حتى عند القادة العرب المشهورين بالانتقال من التوتر إلى تقبيل الذقون، لا تحلّ بهذه الطريقة، وأن لهذه الدعوة إلى المصالحة أسباب لا علاقة لها بنقاط الخلاف الجوهرية بين ما سمّي بالمحاور العربية... وأنها لم تأت بناء على تغيُّر في المواقف الخلافية، ولا بناء على تقارب وتوافق في مواقف كانت خلافية.

لم يطرأ تغيّر على الخلاف بشأن الموقف من إيران، كما لو أن العلاقة معها تقوم على خصومة تاريخية، ولا الموقف بشأن واجب العرب في دعم المقاومة الفلسطينية. وما زالت هذه القضايا مواضيع صراع محتدم كما يبدو حالياً في ساحات الصراع العربية القائمة:

١ ـ ساحة حصار قطاع غزة والتضييق على المقاومة من قبل إسرائيل والغرب مع، وبواسطة، المؤسسة المصرية الحاكمة، لكي تقبل بشروط الرباعية الدولية أساساً لحكومة الوحدة الفلسطينية. وأهم هذه الشروط الالتزام بالاتفاقيات الموقّعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير، وتشمل الاعتراف بإسرائيل ونبذ المقاومة.

٢ ـ ساحة الصدام مع حزب الله في الانتخابات النيابية اللبنانية، وفي الحملة

السياسية والإعلامية والأمنية التي تشنّ على الحزب في مصر بسبب دعمه للمقاومة في غزة دون إذن السلطات المصرية، وفي عملية خرق للسيادة والقوانين المصرية.

وعلى العكس، فقد شهدت هذه الساحات تصعيداً منذ مؤتمر الكويت. ماذا إذاً عن أجواء المصالحة التي مكّنت قمة الدوحة من الانقضاء بهذه السهولة واليسر دون تفجير خلافات؟ لا شك في أن الدول التي ربطت نفسها بأجندة إدارة بوش بشأن علاقتها مع الدول والكيانات التي رفضت سياسات هذه الإدارة منذ احتلال العراق، وخاصة سورية، وجدت نفسها في الوضع التالي: ولّى عهد المحافظين الجدد بعد فشل مدوٍ في تحقيق أهدافه عسكرياً، وقرر الناخب الأمريكي إنهاءه سياسياً، وذلك لأسباب داخلية وخارجية تضافرت سوياً. لقد انتخبت إدارة أمريكية لا تقبل بمعادلة «من ليس معنا فهو ضدنا»، في حين إن الأقطار العربية الحليفة للولايات المتحدة، والتي أيّدت بفعالية سياسة إدارة بوش في الحرب على العراق، ما زالت تسير في الطريق نفسه. لقد دفعها هذا الطريق إلى المشاركة في الحصار على حكومة فلسطينية منتخبة منذ أن انتخبت، وإلى اتهام المقاومة اللبنانية بالمسؤولية عن العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦. لقد توقفت هذه الدول حالياً لغرض التفكير والتكيّف مع الوضع الجديد حتى تتضح السياسة الأمريكية الجديدة. توقفت جميعاً للتفكير في الاصطفافات الجديدة، ما عدا مصر المتورطة في صراع مباشر في ما يتعلق بغزة.

وقد ساهمت الأجواء الشعبية الضاغطة في ما يشبه الانتفاضة الشعبية العربية ضد العجز والتواطؤ الرسمي إبان الحرب في دفع هذه الدول إلى أجواء المصالحة في محاولة لامتصاص النقمة الشعبية المشتعلة في أثناء العدوان على غزة.

ليست هذه مصالحة فعلاً، بل هي إعادة جدولة للخلافات العربية إلى حين اتضاح سياسات إدارة أوباما. وبدل أن تطرح الدول العربية أجندة عربية مشتركة على الإدارة الأمريكية الجديدة المنفتحة والمستعدة للتغيير، كما تفعل دول العالم الأخرى، نجد في المنطقة دولاً ليست لديها أجندات حقيقية تطالب الولايات المتحدة بتحقيقها، وتنتظر هي توصّل الولايات المتحدة إلى استنتاجاتها. ولذلك، نشهد في كل مكان تراجعاً في سياسات الولايات المتحدة، في حين إننا نلاحظ تراجعاً عربياً حتى عن الخطاب الذي ساد في قمة غزة.

ليس ما يجري عربياً في بداية العام ٢٠٠٩ مصالحة حقيقية، إذاً، بل هو تعبير عن البنية المؤزّمة للنظام العربي التي نعرفها منذ حرب الكويت. وهو تكريس

لأوضاع الأسر العربية الحاكمة، كما عرفها العرب، في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

وفي هذه الأثناء، يبدو أن القوى نفسها تحاول تأجيج الصراع نفسه مع إيران في محاولة لتركيز الجهود على جبهة واحدة. ويبدو أنه بعد كل حرب تشنّها إسرائيل تُستَحضَر صورة العدو الإيرانية من جديد من قبل أنظمة عربية وأجهزة إعلامية مرتبطة بها. حصل ذلك في نهاية السبعينيات، وإبان الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ١٩٨٢، وفي أثناء الانتفاضة، ولكن بشكل خاص بعد عدوان ٢٠٠٦ على لبنان وعدوان ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ على غزة. كما تجري محاولة عربية رسمية، من قبل مصر بشكل خاص، لبث رسالة إلى الولايات المتحدة العازمة على البدء بالتفاوض مع إيران بأن الأخيرة ما زالت «عنصر عدم استقرار» في المنطقة.

لدى الوطن العربي جاران منخرطان في مشاريع وطنية، مشاريع دولة. وهما إيران وتركيا. وقد انتقل كلاهما بدرجات متفاوتة من موقف العداء الكامل للعرب وطموحاتهم بالتحالف مع الغرب الاستعماري إلى موقع التعاون مع العرب، وإلى تطوير أجندات وطنية خاصة بهما. إيران دولة أكثر أيديولوجية. وفي مركز أيديولوجيتها تسييس للمذهب الإسلامي الشيعي الجعفري، بما في ذلك ما يمكن مناقشته مطولاً. . . ولكن العداء لإسرائيل ولسياسات الولايات المتحدة هو جزء من هوية النظام المحاصر أمريكياً منذ أن قامت الجمهورية الإسلامية. وتركيا ما زالت عضواً في حلف الناتو، ورسمياً بالأرقام تُعتَبَرُ شريكاً جدياً، بل حليفاً لإسرائيل، ولكنها تبحث عن علاقة أكثر توازناً مع محيطها العربي والإسلامي لغرض تدعيم مشروعها الوطني وهويته واقتصاده.

العرب هم الحلقة الضعيفة في هذه التطورات. ويفترض أن تُلامَ كياناتهم وقياداتها على وضعها هذا، وليس وجود مشاريع للآخرين تتناقض هنا وهناك مع المصلحة العربية. ففي العراق تناقض واضح بين سيادة العراق وعروبته والسياسات الإيرانية الحالية. ولكنها عملية تتسرب وتجري في فراغ عربي، أكثر مما هي تعبير عن تناقض فاعل بين طرفيْن. الطرف العربي غائب، كدولة أو ككتلة دول بأجندة مبلورة وبقوة تدعمها. وبدل الحوار مع إيران للتوصل إلى مصالح مشتركة والاتفاق على الخلافات، يلجأ في هذه الظروف، إلى التصعيد اللفظي والتصرف بعصبية بالغة تجاه إيران، بما فيها من استدعاء للمذهبية والطائفية بما يضرّ المجتمعات العربية ذاتها. كما تجري محاولة خطيرة لاعتبار المقاومة للاحتلال العميقة التقاليد في التاريخ العربي الحديث مجرد تدخل إيراني في شأن عربي. وغالباً ما يردّد

ذلك معارضون للخطاب القومي العربي عندما يستخدم في توصيف وتحليل الصراع مع إسرائيل، أو في توصيف العلاقات بين شعوب الأمة.

ويلاحظ العرب أن الولايات المتحدة لم تعاقب تركيا على تميّز سياستِها عنها، بل اختارتها الإدارة الأمريكية كدولة يخاطب منها الرئيس الجديد العالم الإسلامي عبر برلمانها. وهنا، لا بد من التوقف قليلاً. لقد اختار أوباما ومستشاروه تركيا لأنها دولة يمكن الدفاع عن نظامها في أوساط مؤيديه في الولايات المتحدة كدولة توفّر الحدّ الأدنى من مقوّمات الممارسة الديمقراطية بمفهومها الغربي المقبول لدى رأيها العام. فالإدارة الجديدة تبدو كمن يريد أن يحاور الجميع، ولكنها دون شكّ تعتبر البعض حليفاً. وتركيا صارت حليفاً أكثر راحة من بين الحلفاء منذ اتبعت نظاماً لتداول السلطة، على رغم أن هذا التداول جاء بحزب إسلامي إلى سدّة الحكم. فالبلد الذي يمارس ديمقراطية داخلية في الحدّ الأدنى يمكنه أيضاً أن يدّعي أن لديه رأياً عاماً يرفض الانصياع للإملاء الأمريكي... مثلاً حين صوّت البرلمان التركي ضد استخدام أراضيه للهجوم على العراق عام ٢٠٠٣. وتركيا دولة نامية تبحث عن تلاؤم بين اكتشاف هويتها الحضارية وفضاء تطورها الاقتصادي بمعدلات نمو مرتفعة جداً منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم.

ولكن الأهم من هذا كله، وعلى مستوى الرأي العام العربي والانطباعات السطحية، يتضح أن الموقف التركي المستقل عن حلف شمال الأطلسي (الناتو) بشأن الحرب على العراق من قبل دولة عضو في هذا الحلف، وموقفها المتميز في حدّته بشأن الحرب الإسرائيلية على غزة، لم يقلّلا، بل زادا، من احترام الولايات المتحدة لحليفتها هذه. ولدينا أمثلة عن دول حليفة للولايات المتحدة تؤكد ما يلي:

١ ـ وجود تصور خاص بها لأمنها القومي.

٢ ـ مصالح اقتصادية واقتصاد وطني.

٣ ـ رأي عام داخلي لديها تهتم به وتأخذه بعين الاعتبار عند تحديد سياستها الخارجية.

وهي تصرُّ على هذه العناصر المكوّنة للسيادة الوطنية، ولبناء الأمة في عصرنا، حتى أدى ذلك إلى خلاف مع الحلفاء... لدينا هنا مشاريع دول قومية فعلية.

وهكذا، تنطلق الإدارة الأمريكية من زيارة إلى تركيا، وتهدف إلى حوار بنّاء مع إيران. فهي ترغب في عون من إيران المعادية في أفغانستان، لأن طرق إمداد

حلفائها هناك تواجه تعثراً في وزيرستان، واستخدام باكستان كقاعدة ضد أفغانستان بات يفتت باكستان نفسها. وهي تحتاج إلى تفاهم مع إيران بشأن الطاقة النووية، وبشأن العراق... ولدى إيران مطالب في المقابل، فالولايات المتحدة لا تتصدّق بمكرمات على إيران، بل تتحاور مع دولة أثبتت نفسها على رغم الحصار الطويل، وعلى رغم السياسات العدوانية الأمريكية تجاهها. تأتي الولايات المتحدة لتحاور إيران بعد أن تورّطت في سياسات حصار ومواجهة معها لم تؤد إلى نتيجة، وبعد أن غرزت سياسات التدخل العسكري في وحل العراق. أما الحلفاء العرب الذين قبلوا إملاءات إدارة بوش، وينتظرون حالياً إملاءات إدارة أوباما، فلا يحظون بالاهتمام الكافي وينتظرون.

في المنطقة مشاريع دول ثلاث: تركيا وإيران، وحتى إسرائيل. أما الأقطار العربية، فتكتفي بمشاريع أنظمة لا يتوفر لديها مفهوم لأمن قومي، ولا مشروع بناء اقتصاد وطني، ولا أدوات للتعبير الشرعي عن الرأي العام المحلي، وقنوات لتأثيره في السياسات، بل يتوفر لديها مفهوم الحفاظ على أمن النظام الحاكم. لا ينشأ في هذا الواقع العربي القائم حتى مشروع تعاون لبلورة مفاهيم للأمن القومي المشترك أو المصالح المشتركة، ناهيك باتحاد أو وحدة عربية. كما لم يتم حتى الآن الانطلاق من حقيقة مهمة، هي أنه سوف يكون على العرب أن يعيشوا مع الجيران الأتراك والإيرانيين الذين لن يذهبوا إلى أي مكان آخرِ. ومن الأفضل أن تكون هذه العلاقة علاقة صداقة وتعاون، وليست علاقة عداء. ولِمَ لا يتحوّلون إلى قوى حليفة.

ليس هذا الواقع واقعاً سياسياً مأزوماً فحسب، بل هو واقع اجتماعي وسياسي وأخلاقي وحضاري، لا يمكن في ظلّه الحديث عن مشاريع مثل التنمية الاقتصادية والديمقراطية وغيرها. وفي ظلّ هذا الواقع أيضاً، يطرح نفسه السؤالُ: كيف يمكن في مثل هذه الظروف إدارة مفاوضات سياسية جدية مع خصم، مثل إسرائيل، بعد التخلّي عن دعم المقاومة ضده وعن محاربته؟

لقد تبينّ أنه لا توجد حدود واضحة لمسار التدهور هذا بشأن فلسطين. فالنظام الرسمي العربي الذي أكد مقولة «الممثل الشرعي والوحيد» لكي يحرّر الأمة من مهمة محاربة إسرائيل، بدأ ينادي بأن المقاومة شأن خاص بالفلسطينيين، ويجب دعمه، ثم تبينّ أن المقاومة تشكّل عقبة أمام «عملية السلام» أو أمام العلاقات مع إسرائيل، فتحوّل إلى منع المقاومة أو محاربة المقاومة. لقد وصل هذا النوع من التفكير إلى: «لا نريد أن نحارب، ولا نريدكم أن تقاوموا». فمُنِعت المقاومة بداية من الانطلاق من الأقطار العربية المحيطة بإسرائيل. ثم تبينّ في الحرب على غزة أن

هذا التفكير يقود إلى منع المقاومة داخل الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وليس فقط من البلدان المحيطة بإسرائيل، والتي كانت تسمّى دول المواجهة. وهنالك حالياً محور عربي ـ فلسطيني يحاول أن يمنع مقاومة إسرائيل من الخارج، ومن داخل المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

عدد من بعض الأنظمة العربية التي دعمت الحرب على إيران طيلة ثماني سنوات، وسقط فيها مئات الآلاف، أعلنت أنها لا تريد محاربة إسرائيل. ولم تعاود طرح هذا السؤال: لماذا لا تريد الأنظمة العربية محاربة إسرائيل؟ هل فعلاً إسرائيل دولة لا تُحارَب؟ ولا تكتفي الأنظمة العربية بعدم دعم المقاومة، بل تمنع المقاومة ضد إسرائيل. الأنظمة نفسها التي لم يهمها مقتل مئات الآلاف في حرب ضارية مع إيران استمرت ثمانية أعوام (وهي الحرب الكبيرة الحقيقية الوحيدة التي خاضها العرب في القرن العشرين، وتليها حرب تشرين الأول/ أكتوبر)، ولم تتّهِم المبادر إليها بالتسبب بكارثة وبالتوريط والتدمير، وهي تعتبر سقوط المئات شهداء نتيجة للعدوان الإسرائيلي إبادة شعب، وتنشر الرعب والخوف من إسرائيل، وتتهم المقاومة بالمسؤولية عن الدمار. لا يريدون أن يحاربوا، ولا يريدون دعم المقاومة، والنتيجة: لا يمكن حتى تحقيق تقدم في التفاوض مع إسرائيل. وهكذا، سدّت هذه الأنظمة في وجه شعوبها الخيارات التاريخية الثلاثة: الحرب، والمقاومة، والمفاوضات. . . ولذلك تعيش المنطقة العربية مخاضاً حول السؤال: ماذا بعد؟

أثبتت هذه السياسات أنها غير قادرة على تحقيق إنجازات في المفاوضات. لقد وصل هذا التفكير إلى مفترق طرق: لا حرب، ولا مقاومة، ولا إنجازات في المفاوضات باتجاه حلّ عادل. هنا تصبح عملية السلام هدفاً قائماً بذاته، لأنه لا عودة منها إلى الحرب، ولا تقدم منها إلى حلول عادلة.

وفي هذه الأثناء تراهن بعض الأنظمة العربية على عملية السلام، كآلية اتصال وتواصل مع الولايات المتحدة، وكآلية لتحسين الوضع الاستراتيجي لهذا النظام أو ذاك في منظومة الاهتمامات الأمريكية، خاصة في ما يتعلق بأوضاعه الداخلية، إضافة إلى العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة. ولكن سرعان ما يتبيّن مدى صغر هذا المشروع، وعدم التمكّن من التقدم بمشاريع كبيرة لأي نظام عبره. وكما تحوّلت «عملية السلام» إلى دائرة علاقات عامة لدى الولايات المتحدة، كذلك تحوَّلت بالنسبة إلى أنظمة عربية في علاقاتها بالولايات المتحدة.

لقد خاصمت المؤسسة الحاكمة في مصر دولاً كثيرة، عربية وغير عربية،

لكي تمسك بـ «ملف غزة» كوسيلة تضمن لها تقديم نفسها كدولة مهمة استراتيجياً للغرب، فتُحْكِم الحصارَ وتمنع تعزيزَ قوة المقاومة في غزة، وتضغط على حماس لقبول شروط الرباعية. كما أصرّت ألا يتدخل أحد من الأنظمة العربية في الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني لتحقيق الوحدة. وقد أُبلغَت مصر مثلاً أن أمريكا تصرّ على شروط الرباعية بشأن الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني، وأنه لن تكون لديها أفكار ومبادرات في الشأن الفلسطيني في الأشهر الستة الأولى[٢]، ولذلك ما عليهم إلا مدّ وتمديد الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني في ظروف استمرار الحصار، ومنع إعادة البناء، بعد كل هذا الدمار في غزة.

ويسأل السؤال: ماذا سوف يحصل لو رفضت الفصائل الفلسطينية، بما فيها حماس، شروط الرباعية، وحتى إلى متى يبقى الحصار مضروباً على قطاع غزة بعد الحرب؟ هذا بلا شك وضع متفجر، لأن الشعب المحاصر سوف يبحث عن طرق لإيصال صرخته إلى العالم، إن لم يكن من غزة خشية تجدّد الحرب، فعبر قنوات أخرى.

وسوف تشغل الولايات المتحدة العرب بمفاوضات جديدة، وربما يستعاد فيها ما طرح من قبل أولمرت وليفني والحكومة الإسرائيلية السابقة كأنه حلّ يرضي الدولتين (أقصد دون حق العودة، ودون الانسحاب الكامل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو، ودون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين). وستبدو المحاولة الأمريكية إنجازاً يحتاج إلى ضغط على حكومة نتنياهو لكي يتحقق.

وهذه، كما يعلم القارئ، عملية لا تنتهي، وفقاً لما جاء في القسم الثالث والأخير لهذا الكتاب.

ومن هنا ارتباط هذه القضية بالمحاولات المنشورة في هذا الكتاب من أجل تأكيد البعد العربي: السياسي والفكري والاجتماعي، من جديد. وهي محاولة بدأنا بها هذا الكتاب، ثم طبّقناها في القسم الثالث تحت عنوان: «فلسطين والقضية الفلسطينية»، وتحديداً في الفصل الثالث عشر الذي سمّيناه «فلسطين: هل من أفق؟».

---

(٢) يجد القارئ هذه الأخبار في الصحافة العالمية والعربية ليومي ٢٩ و٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ بعد زيارة رئيس المخابرات المصرية إلى الولايات المتحدة.

المراجــع

١ ـ العربيـة

كتب

بشارة، عزمي. **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

ـــــ . **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

ـــــ . **مساهمة في نقد المجتمع المدني**. رام الله: مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦. (دراسات وأبحاث)

ـــــ . **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤.

الخالدي، وليد. **خمسون عاماً على تقسيم فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٩٧**. بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠٢.

ـــــ . **خمسون عاماً على حرب ١٩٤٨: أولى الحروب الصهيونية ـ العربية**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٨.

ـــــ . **الصهيونية في مئة عام: من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي (١٨٩٧ ـ ١٩٩٧)**. بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠٢.

الكيالي، نزار. **دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر: ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠**. دمشق: دار طلاس، ١٩٩٧.

المعلم، وليد. **سوريا ١٩١٦ ـ ١٩٤٦: الطريق إلى الحرية**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٨.

دوريـات

بشارة، عزمي. «إسرائيل إلى أين؟!!.» **الكتب: وجهات نظر**: السنة ١٠، العدد ١١٢، أيار/ مايو ٢٠٠٨.

ــــ . «افتتاحية العدد: تموز/ يوليو، ومهام المرحلة المقبلة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/ يوليو ٢٠٠٨.

ــــ . «ذاكرة جماعية ونسيان جماعي.» **الحياة**: ١٦/ ١١/ ٢٠٠٦.

ــــ . ــــ . **الخليج**: ١٦/ ١١/ ٢٠٠٦.

ــــ . ــــ . **فصل المقال**: ١٦/ ١١/ ٢٠٠٦.

ــــ . «عودة إلى الحرب الباردة، أم واقع دولي جديد مختلف؟.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٦، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨.

ــــ . «فلسطين: هل من أفق؟.» (٨ حلقات). **السفير**: ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٨.

فلاست (الروسية): ١٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٨.

محارب، محمود. «المخابرات الصهيونية: بدايات التجسس على العرب.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨.

يديعوت أحرونوت: ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٨

مقالات منشورة على الانترنت

بشارة، عزمي. «الأمل والتغيير: الواقع والخيال.» الجزيرة نت: ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨.

ــــ . «من ليس معنا يمكن أن يصبح معنا.» الجزيرة نت: ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨.

نـدوات، مؤتمـرات

مؤتمر تجديد الفكر القومي، دمشق، ١٥ ـ ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨.

٢ ـ الأجنبية

Books

Debray, Régis. *Empire 2.0: A Modest Proposal for a United States of the West.* Translated by Joseph Rowe. Berkeley, CA: North Atlantic Books, 2004. (Terra Nova Series)

Flapan, Simha. *The Birth of Israel: Myths and Realities*. London: Croom Helm, 1987.

Gray, John. *Black Mass: Apocalyptic Religion and the Death of Utopia*. New York: Farrar Straus and Giroux, 2007.

Johnson, Chalmers. *The Sorrows of Empire: Militarism, Secrecy and the End of the Republic*. New York: Metropolitan Books, 2004.

Kedourie, Elie. *The Chatham House Version and Other Middle-eastern Studies*. New York: Praeger; London: Weidenfeld and Nicolson, 1970.

Masalha, Nur. *Expulsion of the Palestinians: The Concept of «Transfer» in Zionist Political Thought, 1882-1948*. Beirut: Institute for Palestine Studies, 1992.

Murphy, Cullen. *Are We Rome?: The Fall of an Empire and the Fate of America*. Boston, MA: Houghton Mifflin Co., 2007.

Pappe, Ilan. *The Ethnic Cleansing of Palestine*. Oxford: Oneworld, 2007.

Periodicals

Chicago Sun-Times: 28/10/2008.

Economist: 16 August 2008, and 30 August 2008.

Financial Times: 2/9/2009.

Holbrooke, Richard. «The Next President: Mastering a Daunting Agenda.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 5, September-October 2008.

Kagan, Robert. «The September 12 Paradigm: America, the World, and George W. Bush.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no. 5, September-October 2008.

New York Times: 2/11/2006.

Siegman, Henry. «Israel Lies.» *London Review of Books*: 22 January 2009.

Susser, Asher. «The Decline of the Arabs.» *Middle East Quarterly*: vol. 10, no. 4, Fall 2003.

فهـــــرس

ـ أ ـ

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

ـ غ ـ

ـ ف ـ

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

هذا الكتاب

يتألف هذا الكتاب من ثلاثة أقسام (قضايا عربية، المتغيرات الأمريكية في نهاية مرحلة بوش، فلسطين والقضية الفلسطينية). وقد توزعت عليها مجموعة دراسات ومحاضرات قدّمها الباحث من منتصف عام ٢٠٠٧ وحتى بداية عام ٢٠٠٩.

ما يميّز هذه الدراسات والمحاضرات؛

أولاً: براعة الباحث في ربط مسألة النهضة بالهوية العربية والحداثة، وربط مصير القومية العربية بمدى قدرتها على تقبّل مهمات وتحديات المجتمع الحديث والعصر الحديث، ومواجهة هذه التحديات بمشروع. كما يربط بين مهمة تجديد الفكر العربي بمشروع بناء الأمة، وتحديد مطالب وبرامج في هذا الاتجاه تكون مفهومة للناس، ويمكن للناس ربطها بمصالحهم المادية والحقوقية كمواطنين.

ثانياً: ما تحمله فصول الكتاب من بعد فكري جديد، وأسلوب تشخيصي تحليلي، إضافة إلى ما تجلى فيها من نبض حيوي يشير إلى ضرورة تجديد الفكر، إن كان ذلك في القضية العربية عموماً، أو القضية الفلسطينية.

الدكتور عزمي بشارة

باحث ومفكر عربي. له مؤلفات عديدة، منها:

- **الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي: تحليل في خضم الأحداث** (٢٠٠٢)
- **ما بعد الاجتياح: في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية** (٢٠٠٢)
- **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي** (٢٠٠٧)
- **المجتمع المدني: دراسة نقدية** (ط ٣) (٢٠٠٨)
- **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل** (ط ٣، مزيدة ومنقحة) (٢٠٠٨)

علي مولا

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb

Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٨ دولارات
أو ما يعادلها